

مجلة العلوم العربية

مجلة علمية فصلية محكمة

العدد السادس والثلاثون

رجب ١٤٣٦هـ



www.imamu.edu.sa
e-mail: journal@imamu.edu.sa

رقم الإيداع: ٣٥٦٣ / ١٤٢٩ بتاريخ ١٩ / ٠٦ / ١٤٢٩ هـ
الرقم الدولي المعياري (ردمد) ٤١٩٨ - ١٦٥٨

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



المشرف العام

الدكتور / فوزان بن عبد الرحمن الفوزان
مدير الجامعة بالنيابة

نائب المشرف العام

الأستاذ الدكتور / فهد بن عبد العزيز العسكر
وكيل الجامعة للدراسات العليا والبحث العلمي

رئيس التحرير

الأستاذ الدكتور / عبد الرحمن بن عبد العزيز المقبل
عميد البحث العلمي

مدير التحرير

الدكتور / رعد بن عبد الله التركي
وكيل عمادة البحث العلمي للشؤون الثقافية

أعضاء هيئة التحرير

أ.د. إبراهيم صلاح السيد سليمان الهدهد
نائب رئيس جامعة الأزهر

أ.د. صالح بن محمد الزهراني
الأستاذ في قسم البلاغة والنقد ومنهج الأدب الإسلامي بكلية اللغة العربية

أ.د. شكري عز الدين المبخوث
عميد كلية الآداب في جامعة منوبة بتونس

أ.د. عبد العزيز بن إبراهيم العصيلي
الأستاذ في قسم علم اللغة التطبيقي – معهد تعليم اللغة العربية

أ.د. عبد الله بن سليم الرشيد
الأستاذ في قسم الأدب – كلية اللغة العربية

أ.د. محمد عبد الرحمن خطابي
الأستاذ في جامعة ابن زهر في أغادير بالمغرب

د. هشام عبد العزيز محمد الشرقاوي
أمين تحرير مجلة الجامعة – عمادة البحث العلمي

قواعد النشر

مجلة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية (العلوم العربية) دورية علمية محكمة، تصدر عن عمادة البحث العلمي بالجامعة، وتُعنى بنشر البحوث العلمية وفق الضوابط الآتية :
أولاً : يشترط في البحث ليقبل للنشر في المجلة :

- ١- أن يتسم بالأصالة والابتكار، والجدة العلمية والمنهجية، وسلامة الاتجاه .
- ٢- أن يلتزم بالمناهج والأدوات والوسائل العلمية المعتمدة في مجاله .
- ٣- أن يكون البحث دقيقاً في التوثيق والتخريج .
- ٤- أن يتسم بالسلامة اللغوية .
- ٥- ألا يكون قد سبق نشره .
- ٦- ألا يكون مستلاً من بحث أو رسالة أو كتاب، سواء أكان ذلك للباحث نفسه، أم لغيره .

ثانياً : يشترط عند تقديم البحث :

- ١- أن يقدم الباحث طلباً بنشره، مشفوعاً بسيرته الذاتية (مختصرة) وإقراراً يتضمن امتلاك الباحث لحقوق الملكية الفكرية للبحث كاملاً، والتزاماً بعدم نشر البحث إلا بعد موافقة خطية من هيئة التحرير .
- ٢- أن يكون البحث في حدود (٥٠) صفحة مقاس (A ٤) .
- ٣- أن يكون حجم المتن (Traditional Arabic (١٧)، والهوامش حجم (١٤) وأن يكون تباعد المسافات بين الأسطر (مفرد) .
- ٤- يقدم الباحث نسخة مطبوعة من البحث، ونسخة حاسوبية مع ملخص باللغتين العربية والإنجليزية، لا تزيد كلماته عن مائتي كلمة أو صفحة واحدة .

ثالثاً: التوثيق :

- ١- توضع هوامش كل صفحة أسفلها على حدة .

٢- تثبيت المصادر والمراجع في فهرس يلحق بآخر البحث .
٣- توضع نماذج من صور الكتاب المخطوط المحقق في مكانها المناسب .
٤- ترفق جميع الصور والرسومات المتعلقة بالبحث، على أن تكون واضحة جلية .
رابعاً: عند ورود أسماء الأعلام في متن البحث أو الدراسة تذكر سنة الوفاة بالتاريخ الهجري إذا كان العَلَم متوفى .

خامساً: عند ورود الأعلام الأجنبية في متن البحث أو الدراسة فإنها تكتب بحروف عربية وتوضع بين قوسين بحروف لاتينية، مع الاكتفاء بذكر الاسم كاملاً عند وروده لأول مرة .

سادساً: تُحكّم البحوث المقدمة للنشر في المجلة من قبل اثنين من المحكمين على الأقل.
سابعاً: تُعاد البحوث معدلة، على أسطوانة مدمجة CD أو ترسل على البريد الإلكتروني للمجلة .

ثامناً: لا تعاد البحوث إلى أصحابها، عند عدم قبولها للنشر .

تاسعاً: يُعطى الباحث نسختين من المجلة، وعشر مستلقات من بحثه .
عنوان المجلة :

جميع المراسلات باسم رئيس تحرير مجلة العلوم العربية

الرياض ١١٤٣٢- ص ب ٥٧٠١

هاتف : ٢٥٨٢٠٥١ - ناسوخ (فاكس) ٢٥٩٠٢٦١

www. imamu.edu.sa

E.mail: journal@imamu.edu.sa

المحتويات

١٣	ما أُعْرِبَ قَسَمًا فِي الْقُرْآنِ عَلَى خِلافِ الظَّاهِرِ د. عبد العزيز بن صالح العمري
١٢٩	تقعيد اللغات في النحو العربي د. إبراهيم بن سليمان بن إبراهيم المطرودي
١٩٧	ظاهرة فقدان الدور التركيبي في النحو العربي د. مدحت يوسف السبيع
٢٩٣	البحث اللغوي بين نحو الجملة و النص سورة الفاتحة أنموذجاً د. حنان سعادات عبد المجيد عودة
٣٢٧	أحبولة الهمذاني الإبداعية الكبرى قراءة في السيرة الثقافية المضمرة في مقاماته د. إبراهيم بن محمد أبانمي



ما أُعْرِبَ قَسَمًا فِي الْقُرْآنِ عَلَى خِلافِ الظَّاهِرِ

د. عبد العزيز بن صالح العمري
قسم النحو والصرف وفقه اللغة - كلية اللغة العربية
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية



ما أُعْرِبَ قَسَمًا فِي الْقُرْآنِ عَلَى خِلافِ الظَّاهِرِ

د. عبد العزيز بن صالح العمري
قسم النحو والصرف وفقه اللغة . كلية اللغة العربية
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

ملخص البحث:

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على رسول الله، أما بعد
فهذا بحث عنوانه (ما أُعْرِبَ قَسَمًا فِي الْقُرْآنِ عَلَى خِلافِ الظَّاهِرِ). بدأ بتمهيد عن تعريف القسم
وضريبه، والألفاظ الجارية مجراه.
ثم جمع في الفصل الأول الآيات التي حملها بعض العلماء على القسم مخالفين ظواهر الآيات، وقد
عرض البحث لأربع وأربعين موضعاً من كتاب الله، دارساً في كل آية القول بالقسم فيها وتوجيه قائله به،
ثم ذكراً آراء العلماء في كل موضع وأشهر القائلين بها، ثم اختتم كل موضع بذكر أوجه تضعيف القول
بالقسم فيها.
وفي الفصل الثاني دراسة جعلت في ثلاثة مباحث ، تضمنت ما يأتي: دواعي القول بالقسم على خلاف
الظاهر. ومضعفات القول بالقسم على خلاف الظاهر مقسماً إياها إلى : مضعفات معنوية ومضعفات
صناعية. ثم عرض للحديث عن أثر القول بالقسم على خلاف الظاهر في المعنى وفي الوقف.
ثم اختتم البحث بأهم النتائج التي توصل إليها .



تقدمة:

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام الأتمان الأكملان على أشرف الأنبياء والمرسلين نبينا محمد صلى الله عليه وسلم وعلى آله وصحبه والتابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين، أما بعد

فإن أشرف ما يبحث فيه المرء ما كان متعلقاً بكتاب الله عز وجل، وتحرير ما قيل في آياته من آراء، وتبيين أوجهها، وردّ خطئها، ومنها كانت فكرة هذا البحث الموسوم بـ(ما أعرب قسماً في القرآن على خلاف الظاهر)؛ إذ لحظ الباحث أن في تضاعيف أقوال العلماء المفسرين والمعربين والبيانين ما يُخرِّج الآية على القسم، وعند التمحيص والتدقيق في مقالات العلماء فيها يتبين أن في الآية ما هو أظهر من هذا الوجه، فكان الوقوف على هذه الآراء ورصدها وعرضها على أقوال العلماء الآخرين مطلباً يصب في خدمة القرآن الكريم.

حدود البحث:

سيكون البحث مقتصراً على ما أعرب قسماً على خلاف الظاهر؛ ولذا لن يدخل فيه الآتي: ما أجمع عليه العلماء بأنه قسم، ولا ما كان فيه خلاف معتبر والراجح الظاهر فيه أنه قسم، ولا الحروف المقطعة؛ لأن الراجح فيها أنها مما استأثر الله بعلمه بها، ولا ما اختلف في موقع جواب القسم؛ لأن القسم ثابت ومقرّ به فيها ابتداءً.

خطة البحث:

يشتمل البحث على تمهيد وفصلين:

التمهيد : فيه مبحثان:

المبحث الأول: تعريف القسم ، وضرباه.

المبحث الثاني: الألفاظ الجارية مجرى القسم.

الفصل الأول: المواضع التي قيل بالقسم فيها على خلاف الظاهر: جمع ودراسة:

طريقة دراسة الموضوع هو البدء بالآية، ثم بيان الرأي القائل بالقسم ودليله، ثم عرض الأقوال الأخرى فيه وأدلتها، ثم ذكر الراجح، ووجه تضعيف القسم فيه. وقد رتبت الآيات فيه على ترتيب المصحف.

الفصل الثاني: دواعي القول بالقسم على خلاف الظاهر ومضعفاته وأثره:

في هذا الفصل ثلاثة مباحث، هي:

المبحث الأول: دواعي القول بالقسم على خلاف الظاهر.

المبحث الثاني: مضعفات القول بالقسم على خلاف الظاهر. وفيه مطلبان:

المطلب الأول: مضعفات معنوية.

المطلب الثاني: مضعفات صناعية.

المبحث الثالث: أثر القول بالقسم على خلاف الظاهر. وفيه مطلبان:

المطلب الأول: أثره في المعنى.

المطلب الثاني: أثره في الوقف.

ثم ختمت البحث بأهم النتائج التي توصلت إليها، وأعقبته بفهرسة للمواضع

المدروسة، وبثبت للمصادر والمراجع، ثم فهرسة للمحتويات.

أسأل الله أن ينفع به، وأن يوفق للصواب ولما فيه مرضاته، إنه ولي ذلك والقادر عليه.

والحمد لله رب العالمين.

* * *

التمهيد:

المبحث الأول: تعريف القسم ، وضرباه:

أولاً: تعريف القسم:

القسم لغةً : اليمين والحلف، ويجمع على أقسام، والفعل منه : أقسم^(١).

القسم اصطلاحاً: عرفه الزمخشري بأنه جملة فعلية أو اسمية تؤكد بها جملة موجبة أو منفية نحو قولك : حلفت بالله^(٢). وعرفه ابن الحاجب بأنه جملة إنشائية يؤكد بها جملة أخرى^(٣).

ثانياً: ضربا القسم:

الأول: ظاهر، وهو ما يدل دلالة صريحة على القسم ، كقوله تعالى: ﴿وَالطُّورِ﴾

﴿وَكُنْتُمْ مَسْطُورِينَ﴾^(٤). وكقولك: والله لأفعلن^(٥).

الثاني: مضمّر، وهو المحذوف منه فعل القسم والمقسم به ، وذلك نحو قوله تعالى:

﴿لَتَجْلِبُنَّ فِي آمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ﴾^(٦). قال سيبويه: "وسألته عن قوله:

(لَتَفْعَلْنَ) إذا جاءت مبتدأة ليس قبلها ما يحلف به، فقال: إنما جاءت على نية اليمين وإن

لم يتكلم بالمحلولف به"^(٧).

(١) انظر: العين ٨٦/٥ (قسم) ، والصاح ٣٨٨/٥ (قسم).

(٢) انظر: المفصل ٣٥٨.

(٣) انظر: الإيضاح في شرح المفصل ٢/٢٢٢. وللمزيد ينظر: الإيضاح العضدي ٢٧٦، والتوطئة للشلوبين ٢٥٥.

والمقتصد في شرح الإيضاح ٢/٨٦٢، وأسلوب القسم في القرآن الكريم دراسة بلاغية ٣/١-١٦.

(٤) الطور ١-٢.

(٥) انظر: الإنتقان في علوم القرآن ٤/٤٨، ومعترك الأقران ٣/١-٢٤٣.

(٦) آل عمران ١٨٦.

(٧) الكتاب ٣/١٠٦. وانظر أيضاً: سر صناعة الإعراب ١/٣٩٦.

المبحث الثاني: الألفاظ الجارية مجرى القسم :

الألفاظ التي تجري مجرى القسم كقول: عِلِمَ اللهُ، وعهدُ اللهُ، وأمانةُ اللهُ، وعاهدت، وواثقت، وفي ذمتي ميثاق. وهي قسمان^(١):

الأول: ما تكون كغيرها من الأخبار التي ليست بقسم. فلا تجاب بجوابه، كقوله تعالى: ﴿وَقَدْ أَخَذَ مِيثَاقُكُمْ لِنُكْمٍ مُّؤْمِنِينَ﴾^(٢)، وقوله: ﴿يَخْلِفُونَ بِاللَّهِ لَكُمْ﴾^(٣)، فهذه لم يرد فيها جواب فلا يقطع بالقسم فيها.

الثاني: ما يتلقى بجواب القسم، كقوله تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ لَتُبَيِّنُنَّهُ لِلنَّاسِ﴾^(٤)، وقوله تعالى: ﴿وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ لَنِ أَمْرَهُمْ لَيُخْرِجُنَّ﴾^(٥). ويسميه ابن مالك بالقسم غير الصريح؛ إذ لا يعلم بمجرد لفظه كون الناطق به مقسماً، بل لا بد من قرينة، كذكر الجواب بعده، أما القسم الصريح فهو ما يعلم بمجرد لفظه كون الناطق به مقسماً، مثل: أحلف بالله، وأنا حالف بالله، ولعمر الله، وأيمن الله^(٦).

* * *

(١) انظر: الحجة للقراء السبعة ٢/١٢٠-١٢٢، والتخمير ٤/٢٥٠، وشرح المفصل لابن يعيش ٩/٩١، والإتقان في علوم القرآن ٣/٤٨، والقسم في القرآن الكريم د حسين نصار ٧٢-٧٣.

(٢) الحديد ٨.

(٣) التوبة ٦٢.

(٤) آل عمران ١٨٧.

(٥) النور ٥٣.

(٦) انظر: شرح التسهيل ٣/١٩٥.

الفصل الأول:

المواضع التي قيل بالقسم فيها على خلاف الظاهر: جمع ودراسة

الموضع الأول:

قال تعالى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا بِاللَّهِ وَيَأْتِيهِمُ الْآخِرُ وَمَا هُمْ بِمُؤْمِنِينَ﴾^(١).

حمل قوله تعالى: **بِاللَّهِ وَيَأْتِيهِمُ الْآخِرُ** على القسم من وجهين، هما:

الأول: أن المقسم هو بعض الناس المذكورين، والمقسم عليه هو الإيمان المدلول

عليه بقوله: **ءَامَنَّا**.

الثاني: أن المقسم هو الله تعالى، وجواب القسم محذوف، دل عليه قوله تعالى: **وَمَا**

هُمْ بِمُؤْمِنِينَ، وتقديره: ما آمنوا^(٢). ولم أقف على قائله.

والإعراب الظاهر هو أن الجار والمجرور **بِاللَّهِ** متعلقان بالفعل **ءَامَنَّا**^(٣)، ولا يتصور

اختصاص هذه الآية بالقسم دون مثيلاتها في القرآن على كثرتها^(٤).

ووصف الألويسي الوجه الأول للقسم بأنه سمح جداً، والوجه الثاني للقسم بأنه

أسمح من سابقه بمراتب^(٥)؛ وذلك لمخالفته المعنى الظاهر من الآية.

ولم أجد من أشار إلى وجه القسم ممن تعرض لإعراب الآية، بل إنهم يذكرون

العلة البلاغية الداعية لتكرار حرف الجر الباء في **وَيَأْتِيهِمُ الْآخِرُ** مع إغناء ذكره السابق

(١) البقرة ٨.

(٢) انظر الوجهين في: تفسير الألويسي ١ / ١٤٥.

(٣) انظر مثلاً: الدر المصون ١ / ١١١، واللباب لابن عادل ١ / ٣٣٠.

(٤) ورد قوله تعالى: **ءَامَنَّا بِاللَّهِ** في آيات، منها: البقرة ١٣٦، آل عمران ٥٢، ٨٤، المائدة ٥٩، النور ٤٧، العنكبوت ١٠.

(٥) انظر: تفسير الألويسي ١ / ١٤٥.

وتعلقه بـ **ءَامَنَّا** ؛ ويذكرون أن العلة هي ادّعاء إيمانهم بكلمتهما على سبيل الأصلة والاستحكام؛ دون إشارة إلى إرادة معنى القسم في الآية^(١).

الموضع الثاني:

قال الله تعالى: ﴿ **وَلَوْ أَنَّهُمْ ءَامَنُوا وَأَتَمَّوْا لِمَثُوبَةٍ مِّنْ عِنْدِ اللَّهِ خَيْرٌ لِّوَكَاؤُهُ يَمْلِكُونَ** ﴾^(٢).

اختار ابن عطية في قوله تعالى: **لِمَثُوبَةٍ** أن تكون اللام لام القسم، وليست لام الابتداء؛ وعلل ذلك بأن لام الابتداء مستغنى عنها، وهذه لاغنى عنها^(٣).
والوجه الذي عليه أغلب المعربين أنه لا قسم في الآية، وخرّجوها بالآتي:
أولاً: أن اللام للابتداء. وجواب (لو) محذوف لفهم المعنى، والتقدير: لأتّيبوا، وهذا قول الأخصش^(٤) وغيره^(٥).

ثانياً: أن اللام هي اللام الواقعة في جواب (لو) وهو الجملة الاسمية التي بعدها^(٦).
واعترض عليه بمانع لفظي وهو أنه لم يُعهد في لسان العرب وقوع الجملة الابتدائية جواباً لـ (لو)^(٧)، وبمانع معنوي وهو أن خيرية المثوبة ثابتة لا تعلق لها بإيمانهم وعدمه^(٨).

(١) انظر مثلاً: الكشاف ١٧١/١، وتفسير النسفي ٢٣/١، وتفسير ابن كثير ٢٨٣/١، وتفسير أبي السعود ٧٠/١، وتفسير البيضاوي ٤٤/١.

(٢) البقرة ١٠٣.

(٣) انظر: المحرر الوجيز ١٨٩/١، وأجازه ابن هشام في: مغني اللبيب ٢٧٢/٣.

(٤) انظر: معاني القرآن ١٤٩/١.

(٥) ممن اختاره النيسابوري والمنتجب وأبو حيان، وهو المفهوم من كلام الزجاج. انظر: معاني القرآن ١٤٩/١، ومعاني القرآن وإعرابه ١٨٧/١، وإيجاز البيان للنيسابوري ١١٧، والفريد في إعراب القرآن المجيد ٣٥٢/١، والبحر المحيط ٥٠٣/١-٥٠٤.

(٦) ممن اختاره مكي والزمخشري والعكبري وابن هشام. انظر: مشكل إعراب القرآن ١٠٨/١، والكشاف ٣٠٧/١، والتبيان في إعراب القرآن ١٠١/١، ومغني اللبيب ٤٤١/٣.

(٧) انظر: إيجاز البيان للنيسابوري ١١٧، والبحر المحيط ٥٠٤/١، والدر المصون ٣٣١/١.

(٨) انظر: روح المعاني ٣٤٧/١.

الثالث: أن قوله: "وَلَوْ أَنَّهُمْ آمَنُوا تَمَنَّى" كأنه قال: وليتهم آمنوا، ثم ابتدأ بجملة اسمية، وهذا الوجه أجاز الزمخشري^(١)، وقيد الأوسي بأن التمني من جهة العباد لا من الله تعالى^(٢).

والراجح هو القول الأول، وهو أن اللام للابتداء؛ لأنه الأصل، ولا يلزم منه الحذف، ولأن محصل الرأي الثالث هو أن اللام للابتداء، غير أن الفارق بينهما في الاحتياج للجواب في الأول، وعدمه في الثالث^(٣).

ولا يخفى ضعف جعل اللام لام جواب (لو) للمانعين اللفظي والمعنوي المذكورين.

الموضع الثالث:

قال الله تعالى: ﴿وَمَا جَعَلَهُ اللَّهُ إِلَّا بُشْرَىٰ لَكُمْ وَلَسَطَمِيقًا لِقَوْلِكُمْ بِهِ وَمَا نَصُرُوا إِلَّا مِن عِندِ اللَّهِ الْعَزِيزِ الْحَكِيمِ ﴿١١٣﴾ لِيَقْطَعَ طَرَفًا مِّنَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَوْ يَكْتُمُهُمْ فَتَنَقِّلُوا بِأَحْبَابِهِمْ ﴿١١٤﴾﴾.

أجاز الباقولي في قوله تعالى: لِيَقْطَعَ أن يكون قسمًا، وأن لام القسم وردت مكسورة بمعنى المفتوحة ونون التوكيد مقدره فيها، والتقدير: والله ليقطعن طرفًا، فإذا لم تأت بالنون كانت مكسورة، فيقال: والله لأفعل كذا^(٥).

وفي الآية وجوه أخرى حملت الآية عليها، أجمعت على أن اللام للتعليل، ولكنها اختلفت في المتعلق، وهي:

(١) انظر: الكشاف ١/٣٠٧.

(٢) انظر: روح المعاني ١/٣٤٨.

(٣) انظر: اللباب لابن عادل ١/٣٥٧.

(٤) آل عمران ١٢٦-١٢٧.

(٥) انظر: كشف المشكلات ٢/٢٥٢.

الأول: أن اللام متعلقة بقوله: ﴿وَمَا لِنَصْرٍ إِلَّا مِنْ عِنْدِ اللَّهِ﴾. اختاره ابن عطية^(١). وأجازه الباقولي^(٢) وغيره^(٣).

هكذا ذكره بإطلاق، ومقصدهم أنه متعلق بالمصدر (النصر). وضعفه السمين من حيث إنه فصل بين المصدر ومتعلقه بأجنبي وهو الخبر^(٤).

وذكر النحاس أن الوقف فيه على ﴿الْمَرْزِيقِ الْحَكِيمِ﴾^(٥)، ومنعه الأشموني وعلله بأنه رأس آية، والأولى عنده وصله لأنه متعلق بما قبله^(٦)، وجعل الباقولي الوقف على ﴿قُلُوبِكُمْ يُؤْتِيهِ﴾^(٧).

الثاني: أن اللام متعلقة بما تعلق به الخبر ﴿مِنْ عِنْدِ اللَّهِ﴾ والتقدير: وما النصر إلا كائن من عند الله ليقطع؛ لأنه أقرب مذكور، وهو اختيار أبي حيان^(٨).

الثالث: أن اللام متعلقة بقوله: ﴿وَمَا جَعَلَهُ اللَّهُ إِلَّا بُشْرَىٰ لَكُمْ﴾. اختاره ابن عطية^(٩)، ونص الباقولي على أنه يترتب عليه عدم الوقف على ﴿قُلُوبِكُمْ يُؤْتِيهِ﴾^(١٠).

(١) انظر: المحرر الوجيز ١/٥٠٥.

(٢) انظر: كشف المشكلات ٢/٢٥١.

(٣) ممن أجازه المنتجب والبيضاوي. انظر: الفريد في إعراب القرآن المجيد ١/٦٢٨، وتفسير البيضاوي ١/٢٩٤.

(٤) انظر: الدر المصون ٢/٢٠٨.

(٥) انظر: القطع والائتناف ١٣٤.

(٦) انظر: منار الهدى ٨٧.

(٧) انظر: كشف المشكلات ٢/٢٥١.

(٨) انظر: البحر المحيط ٢/٥٦٦. وانظر: الدر المصون ٢/٢٠٨.

(٩) انظر: المحرر الوجيز ١/٥٠٥.

(١٠) انظر: كشف المشكلات ٢/٢٥١-٢٥٢. وانظر أيضًا: إيضاح الوقف والابتداء ٥٨٣، ومنار الهدى ٨٧.

الرابع: أن اللام متعلقة بمحذوف تقديره: (نصركم) أو (أمدكم)، اختاره العكبري^(١)، وأجازه النحاس^(٢) وغيره^(٣).

الخامس: أن اللام متعلقة بالفعل ﴿نَصَرَكُمْ﴾ المذكور في قوله: ﴿وَلَقَدْ نَصَرَكُمُ اللَّهُ بِبَدْرِ وَأَنْتُمْ أَذِلَّةٌ فَاتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾^(٤)، وهو رأي الطبري الحوفي^(٥) وغيره^(٦)، وضعفه السمين بطول الفصل^(٧)، ووصفه ابن عطية بالقلق، لأن قوله: ﴿أَوْيَكَيْتَهُمْ﴾ لا يترتب عليه^(٨).

السادس: أن اللام متعلقة بالفعل يُمِدُّكُمْ في قوله تعالى: ﴿بَلِّغْ إِنَّ نَصِيرُوا وَتَتَّقُوا وَيَأْتُوكُمْ مِنْ فُورِهِمْ هَذَا يُمِدُّكُمْ رَبُّكُمْ بِخَمْسَةِ آلْفٍ مِنَ الْمَلَائِكَةِ مُسَوِّمِينَ﴾^(٩)، أجازه النحاس^(١٠) وغيره^(١١)، وضعفه السمين بطول الفصل^(١٢).

(١) انظر: البيان ٢٩١/١.

(٢) انظر: إعراب القرآن ٤٠٦/١.

(٣) ممن أجازه الأنباري والمتجب والسمين. انظر: البيان في غريب إعراب القرآن ٢٢٠/١، والفريد في إعراب القرآن المجيد ٦٢٨/١، والدر المصون ٢٠٨/٢.

(٤) آل عمران ١٢٣.

(٥) انظر: تفسير الطبري ١٩٢/٧.

(٦) ممن اختاره القرطبي والبغوي والأشموني، وأجازه الأنباري والبيضاوي. انظر: الجامع لأحكام القرآن ٣٠٤/٥، ومعالم التنزيل ١٠١/٢، والبيان في غريب إعراب القرآن ٢٢٠/١، والدر المصون ٢٠٨/١، وتفسير البيضاوي ٢٩٤/١، ومنار الهدى ٨٧.

(٧) انظر: الدر المصون ٢٠٨/٢.

(٨) انظر: المحرر الوجيز ٥٠٥/١.

(٩) آل عمران ١٢٥.

(١٠) انظر: إعراب القرآن ٤٠٦/١.

(١١) ممن أجازه الأنباري والقرطبي. انظر: البيان في غريب إعراب القرآن ٢٢٠/١، والجامع لأحكام القرآن ٣٠٥-٣٠٤/٥.

(١٢) انظر: الدر المصون ٢٠٨/٢.

السابع: أن اللام متعلقة بالفعل **وَلِطَمِينَ** في قوله تعالى: ﴿إِذْ تَقُولُ لِلْمُؤْمِنِينَ أَلَنْ يَكْفِيَكُمْ أَنْ يُمِدَّكُمْ رَبُّكُمْ بِثَلَاثَةِ آفَافٍ مِنَ الْمَلَائِكَةِ مُنَزَّلِينَ﴾^(١)، أجازته المنتجب^(٢).

السابع: أنها معطوفة على قوله: "وَلِطَمِينَ"، وظاهر كلام الأخفش يدل على هذا الرأي؛ إذ ذكر أنه عطف على اللام^(٣)؛ وفسره السمين بأنه قد حذف منه حرف العطف لفهم المعنى، ويلزم منه أن يكون قوله تعالى: ﴿وَمَا النَّصْرُ إِلَّا مِنْ عِنْدِ اللَّهِ الْعَزِيزِ الْحَكِيمِ﴾^(٤) اعتراضاً بين المعطوف والمعطوف عليه، ثم وصفه السمين بأنه ساقط الاعتبار^(٥).
والراجح هو ما اختاره أبو حيان، وهو أنه متعلق بما تعلق به الخبر ﴿مِنْ عِنْدِ اللَّهِ﴾، والتقدير: وما النصر إلا كائنٌ من عند الله ليقطع؛ لأنه أقرب مذكور، ولأنه علة لبعض أحوال النصر؛ أي: ليقطع طرفاً من المشركين يوم بدر على ما قال الحسن وقتادة وغيرهما، أو قتلى أحد على قول السدي^(٥).

ويضعف القول بالقسم أن لام القسم لا تُكسر، وأنها لا يُنصب بها، ولو جاز أن يكون معنى (ليقطع): ليقطعن لقلنا: والله ليقم عبد الله؛ بتأويل: والله ليقوم، وهذا معدوم في كلام العرب^(٦).

(١) آل عمران ١٢٤.

(٢) انظر: الفريد في إعراب القرآن المجيد ٦٢٨/١.

(٣) انظر: معاني القرآن ٢٣٣/١.

(٤) انظر: الدر المصون ٢٠٨/٢.

(٥) انظر: مسند ابن أبي حاتم ٧٥٥/٣-٧٥٦، وتفسير الطبري ١٩٢/٧، ومعاني القرآن وإعرابه ٤٦٧/١، وإيجاز البيان للنيسابوري ٢٠٧، وتفسير الماوردي ٤٢٢/١، واللباب لابن عادل ٥٢٧/٥، والدر المنثور ٧٥٨/٣-٧٥٩، والتحرير والتنوير ٧٨/٤.

(٦) وردت مواضع مشابهة جُعِلت فيها لام التعليل لام القسم. فترجع هي وأوجه الردود على القول بالقسم فيها. وهي المواضع: ٩، ١٧، ١٨، ٢٠، ٢٢، ٢٤، ٢٥، ٣٥.

الموضع الرابع:

قال الله تعالى: ﴿يَأْتِيهَا النَّاسُ أَتْفُقُوا رَبِّكُمْ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَجَدَّوْكُمْ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً وَأَتَقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾^(١).

قريء قوله تعالى: وَالْأَرْحَامَ بالجر^(٢)، وحملها بعض العلماء على القسم، والواو حرفه، (الأرحام) مقسم به، والمقسم هو الله على ما اختص به من القسم بمخلوقاته، وجواب القسم هو قوله: إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا^(٣).

وعلل له بأن القوم كانوا يقسمون كثيراً بالرحم، فحوطبوا على ما ألفوا من تعظيمها، ثم وردت الأخبار بالنهي عن الحلف بغير الله^(٤).

وللعلماء في الآية قولان آخران، هما:

الأول: أنه معطوف على الضمير المجرور في (به)، والمعنى: أسألك بالله وبالرحم، وهو اختيار جمهرة من العلماء^(٥). وضُعم هذا القول بالآتي:

وانظر: إيضاح الوقف والابتداء ٩٠٠، والتفسير البسيط للواحي ٢٨٢/٢٠، والفريد في إعراب القرآن المجيد ٣٢١/٤، والبحر المحيط ٩٠/٨.

(١) النساء ١.

(٢) هي قراءة حمزة، وقرأ باقي السبعة بالنصب. انظر: السبعة ٢٢٦، والقراءات وعلل النحويين ١٣٧/١، وحجة القراءات ١٨٨-١٩٠.

(٣) ممن اختاره الواسطي الضمير والمنتجب والسخاوي، وجوزه الأنباري وابن يعيش. انظر: شرح اللمع ١٣٠، والفريد في إعراب القرآن ٦٨٥/١، وفتح الوصيد ٨١٨/٣.

(٤) انظر: الفريد في إعراب القرآن ٦٨٥/١.

(٥) هذا رأي الفراء والأخفش والطبري وابن خالويه والفارسي ومكي وأبو حيان، وأجازه الأنباري وابن مالك. انظر: معاني القرآن للفراء ٢٥٢/١-٢٥٣، ومعاني القرآن للأخفش ٢٤٣/١، وتفسير الطبري ٢٢٦/٤، وإعراب القراءات السبع ١٢٧/١، والحجة للفارسي ١٢١/٣-١٢٥، ومشكل إعراب القرآن ١٨٧/١، والبيان ٢٤٠/١، وشرح التسهيل ٣٧٦/٣، والبحر المحيط ١٦٥/٣.

أولاً: أن فيه العطف على الضمير المخفوض من غير إعادة الخافض، وهذا غير جائز إلا في ضرورة الشعر^(١).

ثانياً: نذكر الأرحام في ما يتساءل به لا معنى له في الحض على تقوى الله، ولا فائدة فيه أكثر من الإخبار أن الأرحام يتساءل بها، وهذا تفرق في معنى الكلام وغض من فصاحته، وإنما الفصاحة في أن يكون لذكر الأرحام فائدة مستقلة^(٢).

ثالثاً: أن في ذكرها على ذلك تقريراً للتساؤل به أو القسم بحرمتها، والحديث الصحيح يرد ذلك في قوله صلى الله عليه وسلم: "من كان حالفاً فليحلف بالله أو ليصمت"^(٣)، وقوله: "لا تحلفوا بأبائكم"^(٤).

الثاني: أن الجر في (الأرحام) على إضمار الباء؛ أي: تساءلون به وبالأرحام، وممن اختاره ابن خالويه^(٥) وغيره^(٦).

ويضعفه أن فيه إعمال حرف الجر محذوفاً، وليس من مسائل عمله محذوفاً^(٧).

والراجع في المسألة هو جواز العطف على الضمير (به)، لما يأتي:

أولاً: كثرة المسموع من أمثاله في النثر والشعر^(٨).

(١) انظر: معاني القرآن وإعرابه ٦/٢-٧، وإعراب القراءات السبع ١/١٢٧، وإعراب القرآن للنحاس ١/٤٣١.

(٢) انظر: المحرر الوجيز ٢/٤.

(٣) انظر: صحيح البخاري، كتاب الأيمان والنذور، باب (لا تحلفوا بأبائكم)، رقم الحديث ٦٦٤٦، ص ١٢٦٩.

(٤) انظر: صحيح البخاري، كتاب الأيمان والنذور، باب (لا تحلفوا بأبائكم)، رقم الحديث ٦٦٤٨، ص ١٢٦٩.

وانظر: معاني القرآن وإعرابه ٦/٢، وحجة القراءات ١٨٨، والمحرر الوجيز ٢/٥.

(٥) انظر: إعراب القراءات السبع ١/١٢٧.

(٦) ممن اختاره ابن جنى، وجوزّه الفارسي والأثري وابن يعيش. انظر: المسائل البصريات ٢/٦٥٤.

والخصائص ١/٢٨٦-٢٧٨، والبيان ١/٢٤٠-٢٤١، وشرح المفصل ٧/٢٧-٧٨-٧٩.

(٧) انظر: الكشاف ٢/٦.

(٨) انظر: شرح التسهيل ٣/٣٧٥، وارتشاف الضرب ٤/٢٠١٣.

ثانياً: يقويه قراءة عبد الله بن مسعود - رضي الله عنه - بإظهار الباء : (تساءلون به وبالأرحام)^(١)، وبه تتوافق القراءات، وهو الأصل^(٢).

ثالثاً: أنه تفسير الحسن ومجاهد والنخعي؛ إذ ذكروا أنه كقولك: أسألك بالله والرحم^(٣).

ويضعّف القول بالقسم بأن الأخبار وردت بالنهي عن الحلف بالآباء^(٤)، وأجيب عنه بأن التقدير في القسم: وبرب الأرحام. وردّ بأن هذا قد أغنى عنه ما قبله، وهو **سَاءَ لُونٍ بِهِ**^(٥). وذكر أبو حيان بعد ترجيح القول بالعطف أن الدافع للقول بالقسم أمران: الفرار من الوجه الآخر، وأن في القسم تنبيهاً على صلة الأرحام وعظم شأنها^(٦).

الموضع الخامس: قال الله تعالى: ﴿وَسْتَفْتُونَكَ فِي النِّسَاءِ قُلْ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِيهِنَّ وَمَا يُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ فِي الْكِتَابِ فِي يَتِمَّى النِّسَاءِ الَّتِي لَا تُوْتُونَهُنَّ مَا كُتِبَ لَهُنَّ وَرَغِبُونَ أَنْ تَنْكِحُوهُنَّ وَالْمُسْتَضْعَفِينَ مِنَ الْوِلْدَانِ وَأَنْ تَقُومُوا لِلْيَتَامَىٰ بِالْقِسْطِ وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ فَإِنَّ اللَّهَ كَانَ بِهِ عَلِيمًا﴾^(٧).

(١) انظر: شواذ ابن خالويه ٣١، والكشاف ٦/٢.

(٢) انظر: البحر المحيط ٣/١٦٥، والدر المصون ٢/٢٩٧.

(٣) انظر: تفسير الطبري ٤/٢٢٦، والبحر المحيط ٣/١٦٥.

(٤) انظر: إعراب القرآن للنحاس ١/٤٣٢، والتبيان ١/٣٢٧.

(٥) انظر: التبيان ١/٣٢٧.

(٦) انظر: البحر المحيط ٣/١٦٧.

(٧) النساء ١٢٧.

في قوله تعالى: **وَمَا يَتْلَىٰ عَلَيْكُمْ فِي الْكِتَابِ** أجاز بعض العلماء أن تكون الواو للقسم، و(ما) في محل جر م قسم به؛ كأنه قيل: قل الله يفتيكم فيهنّ وأقسم بما يتلى عليكم في الكتاب، والقسم بمعنى التعظيم، أجازه الزمخشري^(١) وغيره^(٢). وللعلماء في إعراب (ما) أقوال كثيرة، ولعل مرد ذلك الاختلاف هو خفاء إعرابها، ويمكن تلخيصها على النحو الآتي:

الأول: أنها في محل جر، وذكر فيه وجهان، هما:

أ- على العطف على الضمير المجرور في قوله تعالى: **”فِيهِنَّ“**^(٣)، وضمّفه بعض العلماء وحمل على مذهب الكوفيين الذين يجيزون هذا العطف^(٤).
ب- على العطف على (النساء)^(٥).

الثاني: أنها في محل رفع، وذكر فيه أربعة وجوه، هي:

أ- مبتدأ والخبر محذوف؛ أي: وما يتلى عليكم في القرآن يفتيكم وبين لكم^(٦).
ب- مبتدأ، وخبره **”في الكتاب“**، والمراد بالكتاب حينئذٍ اللوح المحفوظ^(٧).
ج- معطوفة على الضمير المستتر في **”يُفْتِيكُمْ“**^(٨)، وضح ذلك للفصل^(٩).

(١) انظر: الكشاف ١٥٥/٢.

(٢) ممن أجازه أبو السعود والأوسى. انظر: تفسير أبي السعود ٧٨٩/١، وروح المعاني ١٦٠/٥.

(٣) اختاره الطبري، وأجازه أبو حيان، وعزاه مكي للفراء. انظر: تفسير الطبري ٢٥٩/٩، ومشكل إعراب القرآن ٢٠٩/٢، والبحر المحيط ٣٧٦/٣.

(٤) ممن ضعفه الزجاج وابن عطية والعكبري. انظر: معاني القرآن وإعرابه ١١٤/٢، والمحجر الوجيز ١١٨/٢، والتبيان للعكبري ٣٩٢/١.

(٥) انظر: مجمع البيان ١٦٨/٣، وروح المعاني ١٦٠/٥.

(٦) ممن اختاره الزجاج. انظر: معاني القرآن وإعرابه ١١٤/٢.

(٧) ممن أجازه الزمخشري. انظر: الكشاف ١٥٥/٢، وانظر: البحر المحيط ٣٧٦/٣.

(٨) ممن اختاره الفراء والنحاس ومكي، وأجازه الزمخشري والمنتجب. انظر: معاني القرآن ٢٩٠/١، وإعراب القرآن ٤٩٢/١، ومشكل إعراب القرآن ٢٠٩/١، والكشاف ١٥٥/٢، والفريد ٧٩٧/١.

(٩) انظر: البحر المحيط ٣٧٦/٣، والدر المصون ٤٣٧/٢، وروح المعاني ١٦٠/٥.

د - معطوفة على لفظ الجلالة (الله)^(١).

الثالث: أنها في محل نصب مفعول لفعل محذوف أي: ويبين لكم ما يتلى^(٢).

ويظهر من هذه التقديرات أن وجهي الجر يجعلان (ما يتلى عليكم) هو المستفتى فيه أو المُفْتَى فيه، ومُؤداهما واحد، وكذلك وجه النصب، فتبين الله له إفتاء فيه. أما وجوه الرفع - إلا الوجه الثاني - فتجعل "مَا يَتْلَى" هو المُفْتَى .

والراجح عندي هو وجه الرفع؛ إذ ورد عن عائشة - رضي الله عنها - ما يفيد بأن "مَا يَتْلَى" هو المفتي لهم، وهو أن عروة بن الزبير - رضي الله عنه - سأل عائشة - رضي الله عنها - عن قول الله - عز وجل - في أول السورة: ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُقْسِطُوا فِي الْيَتَامَى فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مِمَّنْ وَكَلْتُمْ وَرِيعًا^(٣)﴾، فقالت: "يا بن أخي، هي اليتيمة تكون في حجر وليها، تشاركه في ماله، فيعجبه مالها وجمالها، فيريد وليها أن يتزوجها بغير أن يقسط في صداقها، فيعطيها مثل ما يعطيها غيره، فنهوا أن ينكحوهن إلا أن يقسطوا لهن ويبلغوا بهن أعلى سنتهن من الصداق، وأمروا أن ينكحوا ما طاب لهم من النساء سواهن، قال عروة: قالت عائشة: "ثم إن الناس استفتوا رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد هذه الآية فيهن فأنزل الله عز وجل: ﴿وَيَسْتَفْتُونَكَ فِي النِّسَاءِ قُلْ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِيهِنَّ وَمَا يُتْلَى عَلَيْكُمْ فِي الْكِتَابِ فِي يَتِمَى النِّسَاءِ الَّتِي لَا تَوْتُونَهُنَّ مَا كُتِبَ لَهُنَّ

(١) ممن اختاره ابن عطية والقرطبي، وأجازاه المنتجب. انظر: المحرر الوجيز ١١٨/٢، والجامع لأحكام القرآن ٧٠٧/١٦٠، والفريد في إعراب القرآن المجيد ١/٧٩٧.

(٢) انظر: التبيان ٣٩٣/١، والبحر المحيط ٣/٣٧٦، والدر المصون ٢/٤٣١.

(٣) انظر: النساء ٣.

وَرَعَبُونَ أَنْ تَكْفُوهُنَّ ﴿١﴾ قالت : والذي ذكر الله تعالى أنه وَمَا يُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ فِي الْكِتَابِ الْآيَةَ الأولى التي قال الله فيها : ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُقْسِطُوا فِي الْيَتَامَىٰ فَانكِسُوا أَطَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ﴾ (١).
ولعل أرجح وجوه الرفع هو العطف على الضمير المستتر ، وبه قال جمع من العلماء كما مر.

أما القول بالقسم فلا يظهر رجحانه؛ إذ إن القائلين به أوردوه ضمن أقوال أخرى أجازوها أيضاً والآية تحتملها، وهي أقرب منه من حيث المعنى العام للآية، كما أن جلّ اختلاف العلماء في إعرابها على غير القسم، وكذلك المعربون المتقدمون، بل لم أجد إشارة فيما وقفت عليه من كتب التفسير إلى إرادة معنى القسم (٢).

الموضع السادس :

قال الله تعالى : ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا شَهْدَةُ بَيْنِكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدُكُمُ الْمَوْتُ حِينَ الْوَصِيَّةِ اثْنَانِ ذَوَا عَدْلٍ مِنْكُمْ أَوْ آخَرَانِ مِنْ غَيْرِكُمْ إِنْ أَنْتُمْ ضَرَبْتُمْ فِي الْأَرْضِ فَأَصْبَحْتُمْ مَصِيبَةُ الْمَوْتِ ۗ فَحَسِبُوهُمَا مِنْ بَعْدِ الصَّلَاةِ فَيُقْسِمَانِ بِاللَّهِ إِنْ آرَبْتُمْ لَا تَشْتَرِي بِهِ ثَمَنًا وَلَوْ كَانَ ذَا قُرْبَىٰ وَلَا تَكْتُمُ شَهَادَةَ اللَّهِ إِنْ آذَا لِمَنِ الْأَلِيمِينَ﴾ (٣).

(١) انظر: صحيح البخاري ، كتاب التفسير ، باب (وإن خفتهم ألا تقسطوا في اليتامى) ، رقم الحديث (٤٥٧٤) ، ص ٨٦٨ ، وصحيح مسلم ، كتاب التفسير ، باب تفسير آيات متفرقة ، رقم الحديث (٧٥٢٨) ، ص ١٣٠٥ .
(٢) انظر مثلاً: معاني القرآن للفراء ٢٩٠/١ ، وتفسير ابن أبي حاتم ١٠٧٦/٣ ، ومعاني القرآن وإعرابه ١١٤/٢ ، وتفسير الطبري ٢٥٣/٩-٢٦٢ ، وإعراب القرآن للنحاس ٤٩٢/١ ، والكشف والبيان للثعلبي ٣٩٤/٣ ، والتبيان للعكبري ٣٩٣/١ ، والجامع لأحكام القرآن ١٦٠/٧ ، وتفسير ابن كثير ٢٧٩/٤-٢٩٧ .
(٣) المائدة ١٠٦ .

في قوله تعالى: **وَلَا تَكْتُمُ شَهَادَةَ اللَّهِ** وردت عدة قراءات^(١)، منها قراءة: “ وَلَا تَكْتُمُ شَهَادَةَ اللَّهِ بِتَنْوِينٍ (شهادة) ”، ونصب لفظ الجلالة (الله)^(٢)، وخرّجت بتخريجين، هما:

الأول: حمل الآية على القسم، والمعنى: ولانكتم شهادة والله، ثم حذف الواو، ونصب المقسم به بفعل القسم محذوفاً، اختاره العكبري^(٣)، وأجازه المنتجب^(٤).

الثاني: أن لفظ الجلالة (الله) منصوب بالفعل “نكتم”، والتقدير: ولا نكتم الله شهادةً، اختاره السمين^(٥)، وأجازه المنتجب^(٦).

والراجع القول الثاني، ويؤيده أنه كقوله تعالى: ﴿وَلَا يَكْتُمُونَ اللَّهَ حَدِيثًا﴾^(٧)، وقدمت الشهادة هنا للاهتمام؛ لأن الحديث عنها^(٨).

ولا حاجة للقول بالقسم؛ لأنه يستدعي حذف المفعول الأول للفعل (كتم)؛ أي: لا نكتم أحداً شهادة والله. أما الوجه الآخر فلا محذوف فيه، وما لا تقدير محذوف فيه أولى مما فيه تقدير محذوف^(٩).

(١) منها قراءة عامر الشعبي: (ولانكتم شهادة الله) بتنوين (شهادة)، وجر لفظ الجلالة (الله) على القسم، ولا شاهد في هذه القراءة في هذا البحث. انظر: المحتسب ٢٢١/١، وإعراب القراءات الشواذ ٦٢١/١-٤٦٣، وشرح المفصل لابن يعيش ٩/١٠٥.

(٢) هي قراءة علي بن أبي طالب ونعيم والشعبي في رواية. انظر: شواذ ابن خالويه ٤١، والدر المصون ٦٣٢/٢.

(٣) انظر: التبيان ٦٨/١، وإعراب القراءات الشواذ ٦٣/١.

(٤) انظر: الفريد في إعراب القرآن المجيد ٢/٩٨.

(٥) انظر: الدر المصون ٦٣٢/٢.

(٦) انظر: الفريد في إعراب القرآن المجيد ٢/٩٨.

(٧) النساء: ٤٢.

(٨) ينظر الدليلان في: الدر المصون ٦٣٢/٢.

(٩) انظر: المقتضب ٢/٢٣٢، والمحتسب ٢٢١/١-٢٢٢، والبحر المحيط ٤/٤٤.

الموضع السابع:

قال الله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ اللَّهُ يٰعِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ ءَأَنْتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ اتَّخِذُونِي وَأُمَّيَّ إِلَهَيْنِ مِنْ دُونِ اللَّهِ قَالُوا سُبْحٰنَكَ مَا يَكُونُ لِيۡ أَنْ أَقُولَ مَا لَيْسَ لِيۡ بِحَقِّۙ إِن كُنْتُ قُلْتُهُ فَقَدْ عَلِمْتَهُ تَعَلَّمَ مَا فِي نَفْسِيۙ وَلَا أَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِكَ إِنَّكَ أَنْتَ عَلٰمُ الْغُيُوبِ ۗ﴾^(١).

في قوله تعالى: سُبْحٰنَكَ مَا يَكُونُ لِيۡ أَنْ أَقُولَ مَا لَيْسَ لِيۡ بِحَقِّۙ أجاز الزركشي الوقوف على قوله: "لي"، والابتداء بعده بقوله: "يَحَقُّ" على إرادة القسم^(٢)، ونقل الأشموني أنه وقف بعضهم عليها ولم يسمهم^(٣).

والوجه الذي عليه أغلب العلماء هو حمل الآية على غير القسم، ثم اختلفوا في إعراب "يَحَقُّ" وتعلقه، وذلك على النحو الآتي:

الأول: أنه خبر لـ(ليس)، و"لي" إما أن تكون حالاً من "يَحَقُّ"؛ لأنه لو تأخر لكان صفة، وإما أن تكون تبييناً، وإما أنه متعلق بـ(حق)؛ لأن الباء زائدة، والتقدير: ما ليس مستحقاً لي، واختاره أبو حيان^(٤).

الثاني: أنه خبر ثان لـ(ليس)، و"لي" هي الخبر الأول.

الثالث: أنها حال من الضمير المستكن في الخبر "لي"^(٥).

(١) المائدة ١١٦.

(٢) انظر: البرهان ٤٤/٣.

(٣) انظر: منار الهدى ١٢٦.

(٤) انظر: البحر المحيط ٦٣/٤.

(٥) انظر هذه الوجوه الثلاثة في: التبيان ٤٧٥/١، والفريد في إعراب القرآن المجيد ١٠٩/٢، والدر المصون

٦٥٦/٢.

الرابع: أنها مفعول به، تقديره: ما ليس يثبت لي بسبب حق، فالباء متعلقة بالفعل

المحذوف لا بنفس الجار؛ لأن المعاني لاتعمل في المفعول به، واختاره العكبري^(١).

الخامس: أن الكلام تم عند "لَيْسَ لِي"، وتجعل "يَحَقُّ" متعلقة بجواب الشرط الوارد

بعدها "فَقَدْ عَلِمْتَهُ"^(٢).

ولعل الراجح هو قبول الأقوال الثلاثة الأولى، لاحتمال المعنى لها.

ويضعف القول بالقسم بأن المروي والمنصوص عليه الوقف على "يَحَقُّ" والابتداء بما

بعده^(٣)، وبأنه لا جواب للقسم حينئذٍ؛ لذا لم يرد هذا القول عند من تعرض للآية من

المفسرين^(٤).

ويضعف القول بتعلقها بجواب الشرط الذي بعدها بأمور، هي:

- أن فيه ادعاء للتقديم والتأخير، والظاهر خلافه.

- أنه لا يتقدم على الشرط شيء من معمولات فعل الشرط ولا من معمولات

الجواب.

- أن المروي عن الأئمة القراء الوقف على "يَحَقُّ"، ويبتدئون بـ"إِنْ كُنْتُ قُلْتُهُ"، وهذا

مروي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، فوجب اتباعه^(٥).

(١) انظر: التبيان ١/٧٥٤.

(٢) انظر: البحر المحيط ٤/٦٣.

(٣) انظر: القطع والالتفاف ١٨٦.

(٤) انظر مثلاً: تفسير الطبري ١١/٢٣٣-٢٣٧، وتفسير ابن أبي حاتم ٥/١٢٥٣، وإعراب القرآن للنحاس ٢/٥١٧.

وتفسير ابن أبي زمنين ٢/٦٦٥، والجامع لأحكام القرآن ٨/٣٠٢، وتفسير ابن كثير ٥/٤٢٥-٤٢٧.

(٥) تنظر هذه الردود في: البحر المحيط ٤/٦٣، والدر المصون ٢/٦٥٦، ومنار الهدى ١٢٦.

ويضعف القول بأنها مفعول به بأنه يؤخذ عليه أنه قدر متعلق الخبر كوناً مقيداً ثم

حذفه وأبقى معموله^(١).

الموضع الثامن^(٢):

قال الله تعالى: ﴿قُلْ لِمَنْ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ قُلْ لِلَّهِ كُتِبَ عَلَى نَفْسِهِ الرَّحْمَةُ لِيَجْمَعَنَّكُمْ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ لَا رَيْبَ فِيهِ الَّذِينَ خَسِرُوا أَنفُسَهُمْ فَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾^(٣).

حمل بعض العلماء قوله تعالى: "كُتِبَ عَلَى نَفْسِهِ الرَّحْمَةُ لِيَجْمَعَنَّكُمْ" على القسم،

وذلك من طريقتين:

الأول: - وهو الأشهر- أن تكون (الرحمة) غاية الكلام وتمامه، ثم استؤنف بعدها

بقوله: (ليجمعنكم)، فالجملة جواب لقسم محذوف، ولا تعلق لها بما قبلها من جهة

الإعراب لا المعنى، واختاره ابن عطية^(٤) وأبو حيان^(٥).

الثاني: اللام في "لِيَجْمَعَنَّكُمْ" لام القسم، وهي جواب (كتب)؛ لأنه بمعنى (أوجب)

ففيه معنى القسم^(٦). ويترتب عليه أنه لا يوقف على قوله (الرحمة)، واختاره الأنباري^(٧).

وقد خرج بعض العلماء الآية على غير القسم، وهو أن "لِيَجْمَعَنَّكُمْ" هو

تفسير "الرحمة"، والتقدير: أن يجمعكم، وموضعه نصب على البدلية من "الرحمة"^(٨).

(١) انظر: الدر المصون ٢/٦٥٦.

(٢) أدرج هذا الموضع لبيان ضعف التوجيه بالقسم في أحد طريقيه اللذين سيذكران في دراسة الموضع.

(٣) الأنعام ١٢.

(٤) انظر: المحرر الوجيز ٢/٢٧٢.

(٥) انظر: البحر المحيط ٤/٨٦.

(٦) انظر: البيان في غريب إعراب القرآن ١/٣١٥.

(٧) انظر: الدر المصون ٣/١٧.

(٨) انظر: المحرر ٢/٢٧٢، والبحر ٤/٨٦.

وفسّرهُ الزجاج بأن الرحمة هي تفضل الله على العباد بأن أمهلهم عند كفرهم وإقدامهم على كبائر ما نهاهم عنه بأن أنظرهم وعمرهم فسح لهم ليتوبوا، فذلك كتبه الرحمة على نفسه^(١).

وعضد الفراء القول بالبدلية بقياسها على قوله تعالى: ﴿كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَىٰ نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ أَنَّهُ مَن عَمِلَ مِنكُمْ سُوءًا﴾^(٢). واستحسنه السمين الحلبي^(٣).

وضعف ابن عطية القول بالبدلية بأنه يلزم عليه أن تدخل النون الثقيلة في الإيجاب، وهو مردود، وإن ماتدخل في الأمر والنهي وباختصاص الواجب في القسم^(٤). وردّ عليه أبو حيان بأن ما ذكره لا يحصر مواضع النون كدخولها في الشرط وغيره. وسوّغ دخول النون في هذا الموضع أن الصورة تشبه صورة القسم، فلذلك دخلت النون وإن كان المعنى على خلاف القسم^(٥).

وقد أجاز بعض العلماء وجهي القسم والبدلية^(٦)، وقد ذكر الفراء تعليل ذلك، فعقب إجازته للوجهين - بعد أن قاس وجه البدلية على قوله تعالى: ﴿كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَىٰ نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ أَنَّهُ مَن عَمِلَ مِنكُمْ سُوءًا﴾ - بقوله: "والعرب تقول في الحروف التي يصلح معها جواب الأيمان ب(أن) المفتوحة وباللام، فيقولون: أرسلت إليه أن يقوم، وأرسلت

(١) انظر: معاني القرآن وإعرابه ٢٢١/٢-٢٢٢. وانظر أيضاً: الدر المصون ١٧/٣.

(٢) الأنعام: ٥٤.

(٣) انظر: معاني القرآن ٣٢٨/١. والدر المصون ١٧/٣.

(٤) انظر: المحرر الوجيز ٢٧٢/٢.

(٥) انظر: البحر المحيط ٨٦/٤.

(٦) كالفراء والنحاس والعكبري والسمين. انظر: معاني القرآن ٢٢٨/١. وإعراب القرآن ٥٨/٢. والتبيان

٤٨٢/١. والدر المصون ١٧/٣.

إليه ليقومنّ، وكذلك قوله تعالى: ﴿ثُمَّ بَدَأْهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا رَأَوْا الْآيَاتِ لَيْسَ جُنُودَهُمْ حِينَ﴾ (١).

وهو في القرآن كثير، ألا ترى أنك لو قلت: بدا لهم أن يسجنوه، كان صواباً (٢).

والغريب أن مكياً جمع القولين بما لا يمكن تحققه، فقال: **لَيَجْمَعَنَّكُمْ** "في موضع

نصب على البدل من (الرحمة)، واللام لام القسم في جواب (كتب)، بمعنى أوجب ذلك

على نفسه، ففيه معنى القسم (٣). واستشكله السمين (٤).

والراجح عندي أن الآية محتملة للتوجيهين (القسم في توجيهه الأول، والبدلية)، لأن

هذا من المواضع التي كثر ورود الوجهين فيها كما سبق من تعليل الفراء له.

ويضعف التوجيه الثاني للقسم؛ وذلك لأنه يلزم منه عدم جواز الوقوف على

(الرحمة)، ولا أعلم قائلاً به، بل جواز الوقف هو المنصوص عليه (٥).

الموضع التاسع:

قال الله تعالى: ﴿وَلِنَصِّحِي إِلَيْهِ أَفْعَدَةُ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ وَلِرِضْوَةِ وَلِيَقْتَرِفُوا مَا

هُمْ مُقْتَرِفُونَ﴾ (٦).

جعل الأحفش اللام في قوله تعالى: **وَلِنَصِّحِي** "للقسم، والتقدير: ولتصغين (٧)،

وأجازه الباقر (٨).

(١) يوسف ٣٥.

(٢) انظر: معاني القرآن ٣٢٨/١.

(٣) انظر: مشكل إعراب القرآن ٢٤٦/١.

(٤) انظر: الدر المصون ١٧/٣.

(٥) انظر: معاني القرآن للفراء ٣٢٨/١، ومعاني القرآن وإعرابه ٢٣٢/٢، والقطع والانتناف للنحاس ١٨٨.

(٦) الأنعام ١١٣.

(٧) انظر: معاني القرآن ٣٦٢/١.

(٨) انظر: كشف المشكلات ٢٥٢/١.

وفسر أبو حيان رأي الأخصف أنه يرى أن اللام هي لام (كي)، وهي جواب لقسم محذوف، تقديره: والله، ووضع (لتصغى) موضع (لتصغين)، فصار جواب القسم من قبيل المفرد، تقول: والله ليقوم زيد، والتقدير: أقسم بالله لقيام زيد^(١).

والمشهور عند المعربين أنه لا قسم في الآية، وأن اللام هي الناصبة للمضارع، وذكروا في معناها أنها إما أن تكون لام (كي)^(٢)، أو لام الصيرورة^(٣)، وكذلك حملها على التعليل ابن عباس والسدي^(٤).

ويضعف القول بالقسم أن فيه كثرة الحذف بلا دليل، وأنه لم يعهد أن تكون لام القسم مكسورة، وأنها لا تنصب^(٥).

الموضع العاشر:

قال الله تعالى: ﴿قَالَ فِيمَا آغْوَيْتَنِي لأَقْعُدَنَّ لَهُمْ صِرَاطَكَ الْمُسْتَقِيمَ﴾^(٦).

حمل بعض العلماء قوله تعالى: "فِيمَا آغْوَيْتَنِي" على القسم؛ فالباء حرف القسم، و(ما) مصدرية، والمقسم به هو إغواؤه، والتقدير: أقسم بإغوائك لأقعدن، كما يقال: فبالله لأفعلن، أجازه ابن عطية^(٧) والزمخشري^(٨)، وهو الظاهر عند أبي حيان^(٩) والسمين^(١٠)، والذي سوَّغ الإقسام بالإغواء أمران، هما:

(١) انظر: البحر المحيط ٤/٢١٧، ٤/٥٥٥، وانظر أيضاً: التبيان ١/٥٣٣، والدر المصون ٣/١٦١-١٦٢.
(٢) ممن قاله النحاس وابن عطية والمنتجب وأبو حيان والسمين الحلبي. انظر: إعراب القرآن ٢/٩٢، والمحزر الوجيز ٢/٣٢٦، والفريد في إعراب القرآن المجيد ٢/٢١٦، والبحر المحيط ٤/٢١٠، والدر المصون ٣/١٦١.

(٣) ممن قاله الزجاج والزمخشري. انظر: معاني القرآن وإعراجه ٢/٢٨٤، والكشاف ٢/٣٨٩.

(٤) انظر: تفسير ابن أبي حاتم ٤/١٣٧٣، والدر المنثور ٦/١٧٦.

(٥) وردت مواضع مشابهة لهذه الآية مما جعلت فيه لام التعليل لام القسم. فترجع هي وأوجه الردود على القول بالقسم فيها، وهذه المواضع هي: ٣، ١٧، ١٨، ٢٠، ٢٢، ٢٤، ٢٥، ٣٥.

(٦) الأعراف ١٦.

(٧) انظر: المحزر الوجيز ٢/٣٨٠.

(٨) انظر: الكشاف ٢/٤٢٨.

(٩) انظر: البحر المحيط ٤/٢٧٥.

(١٠) انظر: الدر المصون ٣/٢٤١.

الأول: أنه كان تكليفاً، والتكليف من أحسن أفعال الله؛ لكونه تعريضاً لسعادة الأبد، فكان جديراً أن يقسم به^(١).

الثاني: كأن إبليس أعظم قدر إغواء الله إياه لما فيه من التسليط على العباد، فأقسم به إعظاماً لقدره عنده^(٢).

وذكر في قوله تعالى: "فِيمَا أَغْوَيْتَنِي" وجوه أخرى غير القسم، وهي:

الأول: أن الباء للسببية، و(ما) مصدرية، والجار والمجرور متعلقان بفعل القسم المحذوف، والمقسم به هو لفظ الجلالة (الله) محذوف، والتقدير: فيما أغويتني أقسم بالله لأقعدن؛ أي: بسبب إغوائك أقسم، وأجازه الزمخشري^(٣) والزركشي^(٤). وعبر عنه ابن عطية بمعنى المجازاة كما يقال: فبإكرامك لأكرمك^(٥). واختار العكبري أن الجار والمجرور متعلقان بالفعل (لأقعدن)^(٦).

الثاني: أن الباء للمصاحبة؛ أي: فمع إغوائك لي ومع ما أنا عليه من سوء الحال لأتجلدن ولأقعدن^(٧).

الثالث: أن الباء بمعنى اللام؛ أي: لإغوائك إياي^(٨).

(١) انظر: الكشاف ٤٢٨/٢، والبرهان للزركشي ٤/٤٠٤.

(٢) انظر: الجامع لأحكام القرآن ١٧٠/٩.

(٣) انظر: الكشاف ٤٢٨/٢.

(٤) انظر: البرهان ٤/٤٠٣.

(٥) انظر: المحرر الوجيز ٢/٣٨٠.

(٦) انظر: التبيان ١/٥٥٩.

(٧) انظر: المحرر الوجيز ٢/٣٨٠. وانظر هذا المعنى في: مغني اللبيب ٢/١٢٨-١٢٩.

(٨) انظر: التبيان للعكبري ١/٥٥٩، والفريد في إعراب القرآن المجيد ٢/٢٧٧.

الرابع: أن الباء سببية، و(ما) استفهامية عن السبب في إغوائه، ثم قطع ذلك، وابتدأ الإخبار عن قعوده لهم^(١).

والراجح مما تقدم هو إرادة معنى السببية و(ما) مصدرية؛ لمناسبتها السياق. ويظهر ضعف إرادة معنى القسم للتكلف الظاهر فيه في الإقسام بالإغواء، وهو مما لم تجر العادة بالقسم به؛ ولذا ورد بصيغة التضعيف عند بعض المفسرين^(٢). كما يضعف القول بالاستفهام، لأن إثبات الألف في (ما) الاستفهامية قليل شاذ^(٣).

الموضع الحادي عشر:

قال الله تعالى: ﴿ قَالَ أَخْرَجَ مِنْهَا مَذْمُومًا وَمَأْمُورًا لَمَنْ تَبِعَكَ مِنْهُمْ لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنْكُمْ أَجْمَعِينَ ﴾^(٤).

اختلف في اللام في قوله: "لَمَنْ تَبِعَكَ" أهي للقسم أم لا على قولين، هما:

الأول: أن اللام هي الموطئة للقسم المحذوف، و(من) شرطية في محل رفع مبتدأ، و"لَأَمْلَأَنَّ" هو جواب القسم، وجواب الشرط محذوف، وقد سد مسده جواب القسم، اختاره الزجاج^(٥) وغيره^(٦).

(١) انظر: الكشاف ٤٢٨/٢، والفريد في إعراب القرآن المجيد ٢٧٧/٢، والدر المصون ٢٤١/٣.

(٢) انظر: تفسير الطبري ٣٣٣/١٢، والكشف والبيان للثعلبي ٤/٢٢٠، والجامع لأحكام القرآن ١٧٠/٩، وتفسير ابن كثير ٦/٢٦٧.

(٣) انظر: الكشاف ٤٢٩/٢، والبحر المحيط ٤/٢٧٥، ومغني اللبيب ٤/٢٤.

(٤) الأعراف ١٨.

(٥) انظر: معاني القرآن وإعرابه ٢/٣٢٥.

(٦) ممن اختاره ابن عطية والمنجب والقرطبي وأبو حيان والسمين. انظر: المحرر الوجيز ٢/٣٨٢، والفريد في إعراب القرآن المجيد ٢/٢٧٩، والجامع لأحكام القرآن ٩/١٧٣، والبحر المحيط ٤/٢٧٨، والدر المصون ٣/٢٤٥.

الثاني: أن اللام للابتداء، و(من) موصولة في محل رفع مبتدأ، و"لَأَمْلَأَنَّ" جواب قسم محذوف، تقديره: والله لأملأن، وجملة القسم (والله لأملأن) في محل رفع خبر المبتدأ، اختاره الأخفش^(١) وغيره^(٢).

والراجح أن اللام للابتداء؛ لأنها يجوز في غير القرآن حذفها، ولا يجوز حذف الثانية التي في (لَأَمْلَأَنَّ)؛ لأنها للقسم^(٣).

الموضع الثاني عشر:

قال الله تعالى: ﴿قَالَ الْمَلَأُ الَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا مِنْ قَوْمِهِ لَنُخْرِجَنَّكَ يَشْعِيبُ وَالَّذِينَ آمَنُوا مَعَكَ مِنْ قَرْيَتِنَا أَوْ لَتَعْمُدَنَّ فِي مِلَّتِنَا قَالَ أُولَئِكَ كَافِرِينَ ﴿٨٨﴾ قَدْ افْتَرَيْنَا عَلَى اللَّهِ كَذِبًا إِنْ عُدْنَا فِي مِلَّتِكُمْ﴾^(٤).

حُمل قوله تعالى: "قَدْ افْتَرَيْنَا عَلَى اللَّهِ كَذِبًا" على تقدير حرف القسم والمقسم به واللام الواقعة في جواب القسم أي: والله لقد افترينا، وقد أجازه الزمخشري^(٥) وابن عطية^(٦).

والوجه الآخر أن الآية لا قسم فيها، وذكروا في ذلك وجهين:

الأول: أنه إخبار مقيد من حيث المعنى بالشرط، وجواب الشرط محذوف من حيث الصناعة النحوية، وتقديره: إن عدنا في ملتكم فقد افترينا، اختاره العكبري^(٧) وغيره^(٨).

(١) انظر: معاني القرآن ٣٢٢/١.

(٢) ممن اختاره العكبري، وأجازه أبو حيان والسمين. انظر: التبيان ٥٥٩/١، والبحر المحيط ٢٧٨/٤، والدر المصون ٢٤٥/٣.

(٣) انظر: إعراب القرآن للنحاس ١١٧/٢-١١٨، والجامع لأحكام القرآن ١٧٣/٩.

(٤) الأعراف ٨٨-٨٩.

(٥) انظر: الكشاف ٤٧٦/٢.

(٦) انظر: المحرر الوجيز ٤٢٨/٢.

(٧) انظر: التبيان ٥٨٢/١.

(٨) ممن اختاره المنتجب وأبو حيان. انظر: الفريد في إعراب القرآن المجيد ٣٣٣/٢، والبحر المحيط ٣٤٥/٤.

الثاني: أن يكون إخباراً مستأنفاً، فيه معنى التعجب؛ كأنهم قالوا: ما أكذبنا على الله إن عدنا في الكفر بعد الإسلام، اختاره ابن عطية^(١)، وأجازه الزمخشري^(٢).
والراجح هو أن الآية لا قسم فيها؛ للتكلف الواقع فيه بحذف حرف القسم والمقسم به واللام من (قد)، ولأن بعض المفسرين لم يذكروا هذا المعنى في الآية^(٣).

الموضع الثالث عشر:

قال الله تعالى: ﴿وَلَمَّا وَقَعَ عَلَيْهِمُ الرِّجْزُ قَالُوا يَا مُوسَى ادْعُ لَنَا رَبَّكَ بِمَا عَهِدَ عِنْدَكَ لَئِن كَشَفْتَ عَنَّا الرِّجْزَ لَنُؤْمِنَنَّ لَكَ وَلَنُرْسِلَنَّ مَعَكَ بَنِي إِسْرَائِيلَ﴾^(٤).

في قوله تعالى: "بِمَا عَهِدَ عِنْدَكَ" أجاز بعض العلماء أن تكون الباء للقسم، وهي متعلقة بفعل القسم المحذوف، أي: نقسم بما عهد لئن كشفت عنا الرجز لنؤمنن. وقد أجازه الزمخشري^(٥) وغيره^(٦).

أما الألووسي فقد أجاز هذا النوع من القسم الذي يحتاج إلى جواب، وأجاز أن يكون من القسم الاستعطافي، كما يقال: بالله أفعل كذا^(٧).

وللعلماء في إعرابها آراء أخرى، وهي كالآتي:

(١) انظر: المحرر الوجيز ٤٢٨/٢.

(٢) انظر: الكشاف ٤٧٦/٢.

(٣) انظر: تفسير الطبري ٥٦٢/١٢، وتفسير ابن أبي حاتم ١٥٢٣/٥، والكشاف والبيان للعلبي ٢٦١/٤، وكشف المشكلات ٤٦٢/٢، والجامع لأحكام القرآن ٢٨٥/٩، وتفسير ابن كثير ٣٥٠/٦.

(٤) الأعراف ١٣٤.

(٥) انظر: الكشاف ٤٩٧/٢.

(٦) مثل ابن عطية والسمين والبيضاوي. انظر: المحرر الوجيز ٤٤٥/٢، والدر المصون ٣٣١/٣، وتفسير البيضاوي ٥٦٨/١.

(٧) انظر: روح المعاني ٣٦٩/٩، والقسم الاستعطافي: ما كان جوابه جملة طلبية. انظر: الإيضاح لابن الحاجب ٣٢٣/٢، ٣٢٥، ٣٢٩، ومغني اللبيب ١٤٥/٢.

الأول: قوله: **”بِمَاعَهْدٍ”** متعلق بالفعل **”أَدْعُ”**، وأن المدعوبه هو كشف الرجز. ثم استأنف قسمًا جديدًا محذوفًا جوابه **”كشفتُ”**، والتقدير: مقسمين لئن كشفت، أو: وأقسموا لئن كشفت، وهو اختيار جمع من العلماء^(١).

الثاني: قوله: **”بِمَاعَهْدٍ”** متعلق بمحذوف حال من الضمير في **”أَدْعُ”**، والتقدير: ادع الله متوسلاً إليه بما عهد عندك، وأجازه البيضاوي^(٢) والألوسي^(٣).

ووقع في نص النسفي اضطراب خلط فيه بين هذين القولين، ونصه: **”والباء تتعلق ب”أدعُ”؛ أي: ادع الله لنا متوسلاً إليه بعهد عندك”**^(٤).

الثالث: (ما) استفهامية، وهو اختيار الزركشي^(٥).

والراجع أن القسم غير مراد في الآية، وقد شرح الآية كثير من المفسرين، ونقلوا عن الأئمة تفسيرهم بغير القسم كعطاء في تفسيره بأنه (بما نبأك) والسدي بأنه (بما هداك)^(٦).

(١) اختاره أبو حيان والسمين وابن عادل وابن عاشور، وأجازه الزمخشري وابن عطية والبيضاوي والألوسي. انظر: الكشاف ٤٩٧/٢، والمحزر الوجيز ٤٤٥/٢، والبحر المحيط ٣٧٤/٤، والدر المصون ٣٢١/٢، وتفسير البيضاوي ٥٦٨/١، واللباب لابن عادل ٢٨٦/٩، وروح المعاني ٣٦/٩، والتحرير والتنوير ٧٢/٩-٧٣.

(٢) انظر: تفسير البيضاوي ٥٦٨/١.

(٣) انظر: روح المعاني ٣٦/٩.

(٤) انظر: تفسير النسفي ٣٧٤/١.

(٥) انظر: البرهان ٤٤/٣.

(٦) انظر: تفسير الماوردي ٢٥٣/٢، وتفسير البغوي ٢٧٢/٣، وانظر أيضاً: مجاز القرآن ٢٢٧/١، وتفسير الطبري ٧٢/١٣، وتفسير ابن أبي حاتم ١٥٥٠/٥، ومعاني القرآن للنحاس ٧١/٣، والجامع لأحكام القرآن ٣١٥/٩، وتفسير ابن كثير ٣٧٧/٦.

الموضع الرابع عشر:

قال الله تعالى: ﴿أُولَئِكَ هُمُ الْمُؤْمِنُونَ حَقًّا لَهُمْ دَرَجَاتٌ عِنْدَ رَبِّهِمْ وَمَغْفِرَةٌ وَرِزْقٌ كَرِيمٌ﴾ (٤) ﴿كَمَا أَخْرَجَكَ رَبُّكَ مِنْ بَيْتِكَ بِالْحَقِّ وَإِنَّ فَرِيقًا مِنَ الْمُؤْمِنِينَ لَكَرِهُونَ ﴿٥﴾ مُجَادِلُونَكَ فِي الْحَقِّ بَعْدَ مَا تَبَيَّنَ كَأَنَّمَا يُسَاقُونَ إِلَى الْمَوْتِ وَهُمْ يَنْظُرُونَ﴾ (٦).

في قوله تعالى: "كَمَا أَخْرَجَكَ رَبُّكَ مِنْ بَيْتِكَ" جعل أبو عبيدة الكاف بمعنى واو القسم، و(ما) موصولة واقعة على العالم، وهو الله، كقولك: والذي أخرجك ربك (٦). وجواب القسم هو قوله تعالى: "مُجَادِلُونَكَ فِي الْحَقِّ" (٦).

وللمعربين أقوال كثيرة في إعراب الكاف (٤)، منها ما يأتي:

الأول: أنها نعت لـ(حقاً)، والتقدير: هم المؤمنون حقاً كما أخرجك ربك، وهو رأي الأخصف (٥)، وأجازه الأنباري (٦).

الثاني: أنها في محل نصب، والتقدير: الأنفال ثابتة لك ثباتاً مثل إخراج ربك إياك من بيتك بالحق، وهو رأي الزجاج (٧) وغيره (٨).

(١) الأنفال ٤-٦.

(٢) انظر: مجاز القرآن ١/٢٤٠-٢٤١، وعزاه الطبري إلى بعض نحويي البصرة. انظر: تفسير الطبري ١٣/٣٩٣.

(٣) انظر: البحر المحيط ٤/٥٦٦، والدر المصون ٣/٣٩٥، وانظر: مشكل إعراب القرآن ١/٣١٠.

(٤) ذكر أبو حيان (١٥) قولاً، وذكر السمين (٢٠) قولاً، وختمها بقوله: «وهذه الأقوال مع كثرتها غالبها ضعيف». وسأقتصر على أهمها. انظر: البحر المحيط ٤/٥٦٦-٤٥٧، والدر المصون ٣/٣٩٦٣٩٤.

وانظر أيضاً: إعراب القرآن للنحاس ٢/١٧٦، والمحرر الوجيز ٢/٥٠٢، والفريد في إعراب القرآن المجيد ٢/٤٠٥، ومغني اللبيب ٦/٧١٦-٧٤.

(٥) انظر: معاني القرآن ١/٣٤٥.

(٦) انظر: البيان في غريب إعراب القرآن ١/٣٨٣.

(٧) انظر: معاني القرآن وإعرابه ٢/٤٠٠.

(٨) أجازه الزمخشري والأنباري. انظر: الكشاف ٢/٥٥٤، والبيان في غريب إعراب القرآن ١/٣٨٣.

الثالث: أنها في موضع رفع خبر مبتدأ محذوف، والتقدير: هذه الحال كحال إخراجك، وهورأي الفراء^(١)، وأجازه الزمخشري^(٢).

الرابع: أنها في موضع نصب نعت لمصدر (يجادلونك)؛ أي: جدالاً كما، وهورأي مكي^(٣)، وأجازه الأنباري^(٤).

الخامس: أن الكاف ليست لمحض التشبيه، بل فيها معنى التعليل؛ أي: بسبب إظهار دين الله وإعزاز شريعته وقد كرهوا خروجك تهيئاً للقتال، وجادلوك في الحق = نصرَك الله^(٥).

ولعل الأقوال الثلاثة الأولى أولها بالقبول؛ لاحتمال الآية للمعاني المذكورة فيها. أما القول بالقسم فإن العلماء لم يقبلوه، وردوا عليه قاطبة، وعزاه بعضهم إلى ضعف أبي عبيدة في النحو^(٦)، ومما ردَّبه رأيه أن الكاف ليست من حروف القسم، وأن جواب القسم المضارع المثبت جاء بغير لام ولا نون توكيد، ولا بد منهما على مذهب البصريين، أو من معاقبة أحدهما بالآخر على مذهب الكوفيين، أما خلوه عنهما أو عن أحدهما فهو مخالف لإجماعهم^(٧).

(١) انظر: معاني القرآن ٤٠٣/١، وانظر تحرير رأي الفراء في: المحرر الوجيز ٥٠١/١، والدر المصون ٣٩٥/٣.

(٢) انظر: الكشاف ٥٥٣/٢-٥٥٤.

(٣) انظر: مشكل إعراب القرآن ٣١٠/١.

(٤) انظر: البيان ٣٨٣/١.

(٥) انظر: البحر المحيط ٤٥٧/٤-٤٥٨.

(٦) انظر: البحر المحيط ٤٥٦/٤.

(٧) انظر: أمالي ابن الشجري ١٨٤/٣-١٨٥، والفريد في إعراب القرآن المجيد ٤٠٦/٢، والبحر المحيط

٤٥٦/٤، والدر المصون ٣٩٥/٣، ومغني اللبيب ٧١/٦.

الموضع الخامس عشر:

قال الله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا فِتْنَةً لَا تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْكُمْ خَاصَّةً وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ

شَدِيدُ الْعِقَابِ﴾^(١).

جعل بعض العلماء قوله تعالى: "لَا تُصِيبَنَّ" جواب قسم محذوف، و (لا) نافية، وشبهه النفي بالموجب، فدخلت النون، كما دخلت في: لتضربن، والتقدير: والله لا تصيبن، والجملة القسمية صفة^(٢).

وقيل: إن الجملة موجبة، والأصل: لتصيبن، فمطلت اللام، فصارت (لا)، ويؤيده قراءة: (لتصيبن)^(٣)، فتكون الجملة جواب القسم، وتخالف قراءة الجمهور معنى: إذ المعنى حينئذ: واتقوا فتنة إنما تصيب الظالمين خاصة^(٤).

وللعلماء أقوال فيها على غير القسم، وهي كالاتي:

الأول: أن (لا) نافية، والجملة صفة، اختاره ابن عطية^(٥) وغيره^(٦).

واستشكل دخول نون التوكيد على الفعل المنفي، فالجمهور يمنعونه، ويخرجون ما ورد على الضرورة والشذوذ، وأجازه بعض النحويين كأبي حيان، وعلى هذا الوجه فإصابة الفتنة شاملة للذين ظلموا وغيرهم^(٧).

(١) الأنفال ٢٥.

(٢) انظر القول في: المحرر الوجيز ٥١٥/٢، والبحر المحيط ٤٧٨/٤، والدر المصون ٤١٢/٣.

(٣) هي قراءة علي بن أبي طالب وابن مسعود وزيد بن ثابت والربيع بن أنس وأبي العالية وابن جمار. انظر: شواذ ابن خالويه ٥٤، والمحتسب ٢٧٧/١، والكشاف ٥٧٢/٢، وإعراب القراءات الشواذ ٥٩١/١.

(٤) انظر: الكشاف ٥٧٢/٢، والمحرر الوجيز ٥١٦/٢، والفريد في إعراب القرآن المجيد ٤١٦/٢، والبحر المحيط ٤٧٨/٤، وتفسير البيضاوي ١٥/٢.

(٥) انظر: المحرر الوجيز ٥١٥/٢.

(٦) ممن أبو حيان وابن هشام. انظر: البحر المحيط ٤٧٨/٤، ومغني اللبيب ٣٢٥/٣.

(٧) انظر: المحرر الوجيز ٥١٥/٢، والبحر المحيط ٤٧٨/٤، والدر المصون ٤١١/٣، ومغني اللبيب ٣٢٥/٣-٣٢٦.

الثاني: أن (لا) ناهية، والجملة صفة، وأصله: لا تتعرضوا للفتنة فتصيبكم، ثم عدل عن النهي عن التعرض إلى النهي عن الإصابة، لأنها مسببة عن التعرض، وعلى هذا فالفتنة قائمة ولا تصيب إلا من تعرض لها، أجازته^(١) الزمخشري وغيره^(٢).

وكذلك تكون الجملة صفة على تقدير قول محذوف، لأن هذه الجملة طلبية، ويمتنع كونها صفة للنكرة، والتقدير: واتقوا فتنة مقولاً فيها ذلك^(٣).

الثالث: أن الجملة جواب الأمر بلفظ النهي، مثل: انزل عن الدابة لا تطرحنك، والمعنى: إن تنزل عنها لا تطرحك، وقيس على: ﴿يَتَأْتِيهَا النَّمْلُ أَدْخُلُوا مَسْكِنَكُمْ لَا يَحْطَمَنَّكُمْ سُلَيْمَنُ وَجُودُهُ﴾^(٤)، فلفظ النهي لسليمان والمعنى للنمل، وهو كقول: لا أرينك ههنا، والمعنى حينئذ: لا تكونن ههنا فإني أراك، وهورأي الفراء^(٥) والزجاج^(٦) وغيرهما^(٧).

وردَّ بأمريين: بشذوذ التوكيد فيه^(٨)، وبفساد المعنى، إذ المعنى: إن تتقوا فتنة لا تصيب الذين ظلموا منكم خاصة، وهذا غير صحيح، ومخالف لما قيس عليه؛ لأن المقيس عليه

(١) انظر: الكشاف ٥٧١/٢.

(٢) أجازته المنتجب وابن هشام. انظر: الفريد في إعراب القرآن المجيد ٤١٥/٢، ومغني اللبيب ٣٢٤/٣.

(٣) انظر: الكشاف ٥٧١/٢، والدر المصون ٤١١/٣، ومغني اللبيب ٣٢٤/٣.

(٤) النمل ١٨.

(٥) انظر: معاني القرآن ٤٠٧/١.

(٦) انظر: معاني القرآن وإعرابه ٤١٠/٢.

(٧) أجازته الزمخشري والمنتجب. انظر: الكشاف ٥٧١/٢، والفريد في إعراب القرآن المجيد ٤١٦/٢.

(٨) انظر: معاني القرآن للأخفش ٣٤٧/١، ومغني اللبيب ٣٢٦/٣-٣٢٧.

ينتظم منه شرط وجزاء صحيحان في المعنى، ولم ينتظم في هذه الآية مثله؛ لأنه ترتب على الشرط غير مقتضاه في المعنى^(١).

الرابع: أن (لا) ناهية، والجملة مستأنفة، ابتداءً بكلام جديد، نهي للظلمة خاصة عن

التعرض للظلم، فتصبيهم الفتنة خاصة، وأخرج النهي على جهة مخاطبة الفتنة^(٢).

الخامس: أن الجملة دُعائية، وهو رأي الأخفش الصغير^(٣)، وعلل أبو حيان لجوئه

إليه باستبعاد دخول نون التوكيد في المنفي بلا، فعدل إلى جعله دعاء، فيكون المعنى: لا

أصابت الفتنة الظالمين خاصة، واستلزم منه الدعاء على غير الظالمين، فلزمه التقدير: لا

أصابت ظالماً ولا غير ظالم^(٤)، ولا يخفى ما فيه التكلف.

وقدر الأنباري الآية على حذف الواو، والتقدير: واتقوا فتنة ولا تصيبين^(٥)، ولم يظهر لي

وجهه.

والراجح أن الجملة صفة، و(لا) نافية؛ لأن المعنى عليه هو تحذير الله لجميع المؤمنين

من فتنة إن أصابت لم تخص الظلمة وحدهم، بل تصيب الكل من ظالم ويريء^(٦)، وهذا

التفسير للآية موافق لما ورد في الآثار^(٧).

(١) انظر: المحرر الوجيز ٢/٥١٥، والبحر المحيط ٤/٤٧٨، والدر المصون ٣/٤١١، ومغني اللبيب ٣/٣٢٧.

والتحرير والتنوير ٩/٣١٨، وينظر الحديث عن جواب الطلب في: التصريح ٢/٢٤٢-٢٤٣.

وقدره الزمخشري بما لا يصح، ورده أبو حيان، وللمزيد انظر: الكشاف ٢/٥٧١، والفريد في إعراب القرآن المجيد ٢/١٦٦، والبحر المحيط ٤/٤٧٨، والدر المصون.

(٢) انظر: المحرر الوجيز ٢/٥١٥، والبحر المحيط ٤/٤٧٨، والدر المصون ٣/٤١٢، والتحرير والتنوير ٩/٣١٨.

(٣) انظر: معاني القرآن للنحاس ٣/١٤٦، والمحرر الوجيز ٢/٥١٦، والبحر المحيط ٤/٤٧٨، والدر المصون ٣/٤١٢، واللباب لابن عادل ٩/٤٩٣.

(٤) انظر: البحر المحيط ٤/٤٧٨.

(٥) انظر: البيان ١/٣٨٥.

(٦) انظر مثلاً: تفسير ابن أبي زمنين ٢/١٧٢، وتفسير ابن كثير ٧/٤٩، ٥١.

(٧) منها هذه الأحاديث:

وَضِعْفُ الْقَوْلِ بِالْقِسْمِ بَأَنَّ جَوَابَ الْقِسْمِ إِذَا دَخَلَتْهُ (لا) أَوْ كَانَ مُنْفِيًّا فِي الْجُمْلَةِ لَمْ تَدْخُلِ النَّوْنُ، وَإِذَا كَانَ مُوجِبًا دَخَلَهُ اللَّامُ وَالنُّونُ، كَقَوْلِهِ: وَاللَّهِ لَا يَقُومُ زَيْدٌ، وَاللَّهُ لَيَقُومُنْ زَيْدٌ^(١).

الموضع السادس عشر:

قال الله تعالى: ﴿وَأَذِّنْ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ إِلَى النَّاسِ يَوْمَ الْحَجِّ الْأَكْبَرِ أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ فَإِنْ تُبْتُمْ فَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ وَإِنْ تَوَلَّيْتُمْ فَأَعْلَمُوا أَنَّكُمْ عِزٌّ مَعْجِزِي اللَّهِ وَنَبِيرِ الَّذِينَ كَفَرُوا يَعْذَابِ آلِيمٍ﴾^(٢).

قريء "وَرَسُولُهُ" من قوله تعالى: "أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ" بالجر^(٣). وحمله على القسم العكبري^(٤) والمنتجب^(٥). وحذف الجواب لفهم المعنى، والتقدير: ورسوله إن الأمر كذلك^(٦).

أولاً: حديث أبي بكر الصديق رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «إن الناس إذا رأوا الظالم فلم يأخذوا على يديه أوشك أن يعمهم الله بعقاب منه». انظر: جامع الترمذي، كتاب الفتن، باب ما جاء في نزول العذاب إذا لم يغير المنكر، رقم الحديث (٢١٦٨)، ص ٤٩٨.

ثانياً: حديث زينب بنت جحش، قالت: «سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه هل علينا وبيننا الصالحون؟ قال: نعم إذا كثرت الخبث». انظر: صحيح البخاري، كتاب أحاديث الأنبياء، باب قصة يأجوج ومأجوج، رقم الحديث (٣٣٤٦)، ص ٦٤٠.

ثالثاً: ما ورد عن الزبير بن العوام - رضي الله عنه - أنه قال يوم الجمل: «ما علمت أننا أردنا بهذه الآية إلا اليوم، وما كنت أظنها إلا فيمن خوطب بها في ذلك الوقت». انظر: تفسير الطبري ٤/١٣، وتفسير ابن أبي حاتم ٦/١٦٨٢، ومعاني القرآن للنحاس ٣/١٤٦، والكشف للثعلبي ٤/٣٤٤، وتفسير البغوي ٣/٣٤٥، والدر المنثور ٧/٨٥-٨٦.

رابعاً: ورد عن ابن عباس - رضي الله عنه - أنه قال: «أمر الله المؤمنين ألا يقرؤا المنكر بين أظهرهم، فيعمهم الله بالعذاب». انظر: المصادر السابقة.

وللاستزادة من الآثار يراجع: تفسير الطبري ١٣/٤٧٣-٤٧٥، وتفسير ابن كثير ٧/٥١٧-٥١٤، والكشف للثعلبي ٤/٣٤٤-٣٤٥، وتفسير البغوي ٣/٣٤٥.

(١) انظر: المحرر الوجيز ٢/٥١٥.

(٢) التوبة ٣.

(٣) رويت هذه القراءة الشاذة عن الحسن. انظر: شواذ القراءات للكرمانى ٢٠٩، والجامع لأحكام القرآن ١٠/٧١٠، والبحر المحيط ٥/٨، ومعجم القراءات ٣/٣٤٤، والحمل على الجوار في القرآن الكريم ٥٠.

ورويت عن بعض أهل البدو في: إعراب القرآن المنسوب لقوام السنة ١٤٠.

(٤) انظر: التبيان ٢/٦٣٥، وإعراب القراءات الشواذ ١/٦٠٧.

(٥) انظر: الفريد في إعراب القرآن المجيد ٢/٤٤٥.

(٦) انظر: البحر المحيط ٥/٨، والدر المصون ٣/٤٤٢.

وقد وُجِّهت هذه القراءة بأنها على العطف على الجوار، اختاره الزمخشري^(١) وغيره^(٢). وضَعَّف بوجود العاطف المانع من الحمل على الجوار^(٣). ونصَّ العكبري على وجه ممنوع في الآية، وهو أن يكون عطفًا على (المشركين)؛ لأنه يؤدي إلى الكفر^(٤). وهذا مما لا يخفى.

ولم يذكر ابن عطية قراءة الجر إلا على وجه تلحينها، وذلك بذكر قصة أبي الأسود في وضع النحو^(٥)، ورويت القصة بأن أعرابياً سمع من يقرأ بالجر، فقال: "إن كان الله بريئاً من رسوله فأنا منه بريء"، فلببه القارئ إلى عمر رضي الله عنه، فحكى الأعرابي قراءته، فأمر عمر - رضي الله عنه - بتعليم العربية^(٦).

لذا قال السمين عن قراءة الجر بعد إيراد القصة: "وهذه القراءة تبعد صحتها عن الحسن للإيهام"^(٧)، وشكك الكرمانى أيضاً في نسبتها إلى الحسن^(٨)، ولم تشر إليها بعض كتب القراءات^(٩).

ولم يظهر لي في هذه القراءة أي من الوجهين يمكن أن تحمل الآية عليه.

(١) انظر: الكشاف ١١/٣.

(٢) ممن اختاره أبو حيان والسمين. انظر: البحر المحيط ٨/٥، والدر المصون ٤٤٢/٣.

(٣) انظر: الفريد في إعراب القرآن المجيد ٤٤٥/٢.

(٤) انظر: التبيان ٦٣٥/٢، وإعراب القراءات الشواذ ٦٠٧/١. وانظر: الفريد في إعراب القرآن المجيد ٤٤٥/٢.

(٥) انظر: المحرر الوجيز ٧/٣. وانظر أيضاً: الدر المنثور ٢٤١/٧، وروح المعاني ٧٣/١٠.

(٦) انظر: تفسير ابن أبي حاتم ١٧٤٩/٦، وإيضاح الوقف والابتداء ٣٦-٣٧، والبحر المحيط ٨/٥، والدر المنثور ٢٤٠/٧-٢٤١.

(٧) الدر المصون ٤٤٢/٣. وقال كقوله الألويسي. انظر: روح المعاني ٤٧/١٠.

(٨) انظر: شواذ القراءات ٢٠٩. وانظر أيضاً: إعراب القرآن المنسوب لقوامر السنة ١٤٠، وروح المعاني ٤٧/١٠.

(٩) انظر مثلاً: شواذ ابن خالويه ٥٦، والمحتسب ٢٨٣/١، والكامل للذهلي ٣٨٦، وتحاف فضلاء البشر ٣٠١.

الموضع السابع عشر:

قال الله تعالى: ﴿يَخْلِفُونَ بِاللَّهِ لَكُمْ لِيُرْضَوْكُمْ وَاللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَقُّ أَنْ يُرْضَوْهُ

إِنْ كَانُوا مُؤْمِنِينَ﴾^(١).

جعل بعض العلماء قوله تعالى: "لِيُرْضَوْكُمْ" جواب قسم محذوف، وهذه اللام هي الواقعة في جواب القسم؛ والتقدير: يحلفون بالله لكم ليرضنكم، وهو رأي الأخصف^(٢)، وعزاه الزجاج إلى بعض النحويين^(٣).

والوجه الظاهر من الآية أن اللام للتعليل^(٤)، ويضعف القول بالقسم أمور، هي:

أولاً: حذف نون التوكيد وهذا من مواطنها التي يجب إثباتها فيها.

ثانياً: أن سبب نزول الآية دل دلالة صريحة على أن المحلوف عليه (جواب القسم) هو

أنهم ما قالوا ما حكي عنهم، ولم يحلفوا على الإرضاء في المستقبل^(٥).

وسبب النزول ما قاله السدي: "اجتمع ناس من المنافقين فيهم الجلوس بن سويد ووديعه بن ثابت فوقعوا في النبي صلى الله عليه وسلم وقالوا: إن كان ما يقول محمد حقاً فنحن شرٌّ من الحمير، وكان عندهم غلام من الأنصار يقال له عامر بن قيس، فحقره وقالوا هذه المقالة، فغضب الغلام وقال: والله إن ما يقول محمد حق وأنتم شر من الحمير، ثم أتى النبي صلى الله عليه وسلم فأخبره، فدعاهم وسألهم رسول الله صلى الله عليه وسلم، فحلفوا أن عامراً كذاب، وحلف عامر أنهم كذبة، فصدقهم النبي صلى الله

(١) التوبة ٦٢.

(٢) انظر: معاني القرآن ٣٦٢/١.

(٣) انظر: معاني القرآن وإعرابه ٤٥٨/٢.

(٤) انظر مثلاً: الكشاف ٦٢/٣، والبحر المحيط ٦٥/٥، والمحرر الوجيز ٥٣/٣.

(٥) انظر: معاني القرآن أنواع إعرابها للزجاج ٤٥٨/٢.

عليه وسلم ، فجعل عامر يدعو ويقول: اللهم صدِّقِ الصادقِ وكذِّبِ الكاذبِ، فأنزل الله تعالى هذه الآية^(١).

ثالثاً : أن المفسرين لم يشيروا البتة إلى إرادة معنى القسم، بل كانوا يذكرون سبب نزول الآية، وفيها أن الإرضاء هو علة الحلف لا المحلوف عليه^(٢).

رابعاً : كثرة الحذف، وأنه لم يعهد أن تكون لام القسم مكسورة، وأنها لا تنصب^(٣).

الموضع الثامن عشر:

قال الله تعالى: ﴿وَلَا يَنْفُكُونَ نَفَقَةَ صَغِيرَةٍ وَلَا كَبِيرَةٍ وَلَا يَقْطَعُونَ رِادِيًا إِلَّا اكْتَبَ لَهُمْ لِيَجْزِيَهُمُ اللَّهُ أَحْسَنَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾^(٤).

حمل أبو حاتم قوله تعالى: **لِيَجْزِيَهُمُ** "على أنه جواب لقسم، واللام لام القسم، وحذفت منه النون تخفيفاً، والأصل: ليجزئهم، فحذفوا النون وكسروا اللام بعد أن كانت مفتوحة، فأشبهت في اللفظ لام (كي)، فنصبوا بها^(٥).

والظاهر أن اللام للتعليل، تتعلق بالفعل **كُتِبَ**، وهو رأي الجمهور^(٦).

(١) انظر: تفسير ابن أبي حاتم ١٨٢٦/٦، وأسباب النزول للواحدي ٢٤٩-٢٥٠، والدر المنثور ٤٢٢/٧.

(٢) انظر مثلاً: تفسير الطبري ٣٢٩/١٤-٣٣٠، والكشف للثعلبي ٦٣/٥-٦٤، والمحرر الوجيز ٥٢/٣، والجامع لأحكام القرآن ٢٨٤/١٠، وتفسير ابن كثير ٢٢٦-٢٢٥/٧.

(٣) وردت مواضع مشابهة لهذه الآية مما جعلت فيه لام التعليل لام القسم. فتراجع هي وأوجه الردود على القول بالقسم فيها، وهذه المواضع هي: ٣٠٩، ١٨، ٢٠، ٢٢، ٢٤، ٢٥، ٣٥.

(٤) التوبة ١٢١.

(٥) انظر: إيضاح الوقف والابتداء ٧٠٠/١، والبرهان للزركشي ٣٤٨/٤، ومنار الهدى ١٧١، والمقصد لزكريا الأنصاري ١٧١.

(٦) نص عليه الزمخشري والمنتجب والنسفي والسمين وابن عادل وابن عاشور والأوسمي. انظر:

الكشاف ١٠٧/٣، والفريد في إعراب القرآن المجيد ٥٢٣/٢، وتفسير النسفي ٤٩٩/٢، والدر المصون

٥١٣/٢، واللباب لابن عادل ٢٣٨/١٠، والتحرير والتنوير ٥٨/١١، وروح المعاني ٤٧/١١.

ولضعف القول بالقسم وبعده لم يشير إليه من تعرض لتفسير الآية^(١)، وقد سُدِّدَ النكير على أبي حاتم وعيب عليه هذا القول، حتى قال بعضهم: "ولا نعلم أحداً من أهل العربية وافق أبا حاتم في هذا القول، وأجمع أهل العلم باللسان على أن ما قاله وقدره في ذلك خطأ، لا يصح في لغة ولا قياس"^(٢).

ومما رَدَّ به قوله أن لام القسم لا تكسر، ولم توجد مكسورة قط لا في حال ظهور اليمين ولا في إضماره، وأن لام القسم لا ينصب بها، وأنه لو جاز أن يكون معنى (ليجزينهم): ليجزينهم، لقلنا: والله ليقيم عبد الله، بتأويل: والله ليقومن، وهذا معدوم في كلام العرب^(٣).

الموضع التاسع عشر :

قال الله تعالى: ﴿قَالَ رَبِّ بِمَا أَغْوَيْتَنِي لَأُزَيِّنَنَّ لَهُمْ فِي الْأَرْضِ وَلَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ﴾^(٤). جعل أبو عبيدة وغيره^(٥) قوله تعالى: "بِمَا أَغْوَيْتَنِي" قسمًا^(٦)، ووَجَّهَ بأنه كأنه قال: بقدرتك عليّ وقضائك^(٧).

(١) انظر مثلاً: تفسير الطبري ٥٦٥/١٤، والكشف للثعلبي ١١٠/٥، والمحرر الوجيز ٩٦/٣، والجامع لأحكام القرآن ٤٢٥/١٠، وتفسير ابن كثير ٣١٥/٧، وتفسير البغوي ١١١/٤، وتفسير البيضاوي ٨٥/٢.

(٢) منار الهدى ١٧١.

(٣) انظر الردود في: إيضاح الوقف والابتداء ٧٠٠/١، ومنار الهدى ١٧١. وردت مواضع مشابهة لهذه الآية مما جعلت فيه لام التعليل لام القسم. فتراجع هي وأوجه الردود على القول بالقسم فيها، وهذه المواضع هي: ٣٩، ١٧، ٢٠، ٢٢، ٢٤، ٢٥، ٣٥.

(٤) الحجر ٣٩.

(٥) ممن اختاره الأخفش، وأجازه الزمخشري، وعزاه المنتجب إلى ابن عباس. انظر: معاني القرآن ٤١٢/٢، والكشاف ٤٠٦/٣، والفريد في إعراب القرآن المجيد ١٩٨/٣.

(٦) انظر: مجاز القرآن ٣٥١/١.

(٧) انظر: المحرر الوجيز ٣٦٢/٣.

وحملها بعض العلماء على غير القسم، ولهم فيها أقوال، هي:

الأول: أن الباء للسببية؛ أي: بسبب إغوائك إياي والله لأزيننّ، وهو رأي النحاس^(١)

وغيره^(٢).

الثاني: أن المعنى للتجلد والمبالغة؛ أي: بحالي هذه وبُعدي عن الخير والله لأزينن.

وأجازه ابن عطية^(٣).

الثالث: أن الباء بمعنى اللام^(٤).

والراجع هو القول بالسببية؛ لظهور معناه، ويضعف القول بالقسم بما يأتي:

الأول: أنه وقع الإقسام بالعزة في موضع آخر، وهو قوله تعالى: ﴿قَالَ فِيعْرَثِكَ

لَأَعُوذَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ﴾^(٥) مع أن القصة واحدة^(٦)، والحمل على محاورتين لا موجب له.

الثاني: أن القسم بالإغواء غير متعارف عليه، وليس فيه إشعار بالتعظيم؛ لذا لا يعد

القسم بها يمينا شرعاً؛ لأن القائلين بانعقاد القسم بصفة له تعالى يشترطون أن تشعر

بتعظيم وأن يتعارف مثلها^(٧).

(١) انظر: إعراب القرآن ٣٨١/٢.

(٢) مثل ابن كثير، وأجازه الزمخشري وابن عطية. انظر: الكشاف ٤٠٦/٢، والمحزر الوجيز ٣٦٢/٣، وتفسير ابن كثير ٢٥٨/٨، وانظر أيضاً: الكشف للثعلبي ٣٤١/٥.

(٣) انظر: المحزر الوجيز ٣٦٢/٣.

(٤) انظر: التبيان للعكبري ٥٥٩/١، ٧٨١/٢.

(٥) سورة ٨٢.

(٦) انظر مثلاً: المحزر الوجيز ٥١٦/٤، وتفسير النسفي ٢٢٢/٣، والبحر المحيط ٣٩٢/٧.

(٧) انظر: فتوح الغيب للطبي ٣٤/٩-٣٥، وروح المعاني ٥٠/١٤.

الموضع العشرون:

قال الله تعالى: ﴿قَالَ إِنَّمَا أَنَا رَسُولُ رَبِّكِ لِأَهَبَ لَكِ غُلَامًا زَكِيًّا ۗ﴾ (١٩) قَالَتْ أَنَّى يَكُونُ لِي غُلَامٌ وَلَمْ يَمَسَّ سِنِيَّ بِشَرٍّ وَلَمْ أَكْ بَغِيًّا ۗ﴾ (٢٠) قَالَ كَذَلِكَ قَالَ رَبُّكِ هُوَ عَلَىٰ هَيْئٍ ۖ وَلِنَجْعَلَكَ آيَةً لِّلنَّاسِ وَرَحْمَةً مِنَّا وَكَانَ أَمْرًا مَّقْضِيًّا ۗ﴾ (٢١).

جعل أبو حاتم السجستاني قوله تعالى: "وَلِنَجْعَلَكَ آيَةً" قسمًا^(٢).

والراجع أنها للتعليل^(٣)، وذكر الأنباري فيه وجهين: إما أن يكون معطوفًا على

(لأهب)، وإما أن تكون الواو زائدة^(٤).

ويضعف القول بالقسم أن لام القسم لا تكسر، ولم توجد مكسورة قط لا في حال ظهور اليمين ولا في إضماره، وأن لام القسم لا ينصب بها، وأنه لو جاز أن يكون معنى "وَلِنَجْعَلَكَ آيَةً": "لِنَجْعَلَنَّهُ، لقلنا: والله ليقم عبد الله؛ بتأويل: والله ليقومن. وهذا معدوم في كلام العرب^(٥).

الموضع الحادي والعشرون:

قال الله تعالى: ﴿وَإِنْ مِنْكُمْ آلَاءٌ وَإِرْدُهَا كَانَ عَلَىٰ رَبِّكَ حَتْمًا مَّقْضِيًّا ۗ﴾ (٧١) ثُمَّ نَسَّجَىٰ الَّذِينَ اتَّقَوْا وَنَذَرُوا الظَّالِمِينَ فِيهَا جِثِيًّا ۗ﴾ (٧٢).

(١) مريم ١٩-٢١.

(٢) انظر: إيضاح الوقف والابتداء ٧٦٢، والقطع والافتناف ٣١٥.

(٣) انظر مثلًا: الكشف ١٢/٤، والبحر المحيط ١٧٧/٦.

(٤) انظر: البيان في غريب إعراب القرآن ١٢٢/٢، وانظر: كشف المشكلات ٧٨٥/٢.

(٥) وردت مواضع مشابهة لهذه الآية مما جعلت فيه لام التعليل لام القسم. فترجع هي وأوجه الردود

على القول بالقسم فيها، وهذه المواضع هي: ٣، ٩، ١٧، ١٨، ٢٢، ٢٤، ٢٥، ٣٥.

(٦) مريم ٧١-٧٢.

في قوله تعالى: "وَلَنْ مِّنكُمْ إِلَّا وَاْرِدُهَا" ذكر بعض العلماء أن الواو واو القسم،
والجملة جواب القسم، اختاره الثعلبي^(١) وغيره^(٢)، وعزي إلى أبي عبيدة ولم أقف عليه في
كتابه (مجاز القرآن)^(٣).

واستدل له بما يأتي:

أولاً: بقول النبي صلى الله عليه وسلم: "لا يموت لمسلم ثلاثة من الولد فيلج النار
إلا تحلة القسم"^(٤)؛ إذ المراد بالقسم المذكور في هذا الحديث الصحيحه وهذه الآية^(٥).

ثانياً: أن المراد بقوله: "حَتَّمَا مَقْضِيًّا" قسم واجب، كما روي عن عكرمة وابن
مسعود ومجاهد وقتادة^(٦).

وللعلماء في الآية رأيان آخران، وهما:

الأول: أن الواو للعطف، والجملة معطوفة، واختاره أبو حيان^(٧) والسمين^(٨).

الثاني: أن الواو للاستئناف، والجملة مستأنفة^(٩).

(١) انظر: الكشف والبيان ٦/ ٢٢٤-٢٢٥.

(٢) مثل ابن عطية والزرکشي والقرطبي. انظر: المحرر الوجيز ٤/ ٢٧، والبرهان ٣/ ٤٣، والجامع لأحكام
القرآن ١٣/ ٤٩١. وانظر: البحر المحيط ٦/ ١٩٧.

(٣) انظر: مجاز القرآن ٢/ ١٠، وروح المعاني ١٦/ ١٢٣.

(٤) رواه أبو هريرة. انظر: صحيح البخاري، كتاب الأيمان والنذور، باب قوله الله تعالى: (وأقسموا بالله جهد
أيمانهم) رقم الحديث (٦٦٥٦) ص ١٢٧١، وصحيح مسلم، كتاب البر والصلة، باب فضل من يموت له ولد
فيحتسبه، رقم الحديث (٦٦٩٦) ص ١١٤٦.

(٥) انظر: المحرر الوجيز ٤/ ٢٧، والدر المنثور ١٠/ ١٢٠، وأضواء البيان ٤/ ٤١٧.

(٦) انظر: تفسير ابن كثير ٩/ ٢٨٦-٢٨٧، وأضواء البيان ٤/ ٤١٧.

(٧) انظر: البحر المحيط ٦/ ١٩٧.

(٨) انظر: الدر المصون ٤/ ٥١٨.

(٩) انظر: أضواء البيان ٤/ ٤٤٣.

والراجح أن الواو عاطفة، ولا قسم في الآية، ولو فهم من الآية معنى القسم فإنه من جهة أن المعطوف عليه هو القسم الذي قبلها في قوله تعالى: ﴿فَوَرَّيْكَ لَنَحْشُرَنَّهْمُ وَالشَّيْطِينَ ثُمَّ لَنَنْحَضِرَنَّهُمْ حَوْلَ جَهَنَّمَ حِثًّا﴾^(١)، والمعطوف على القسم قسم في المعنى فقط^(٢).

وضع القول بالقسم بالآتي:

أولاً: أنه يلزم من جعل الواو للقسم حذف المقسم به المجرور وإبقاء الجار، وهذا لا يصح، بل قال أبو حيان: "ولا يذهب نحوي إلى أن مثل هذه الواو واو قسم"^(٣).
ثانياً: أنه لا يستغنى عن القسم بالجواب لدلالة المعنى إلا إذا كان الجواب مصدرًا بما تتبدئ به جملة القسم كاللام أو (إنّ)، والجواب هنا مبدوء بـ(إن) النافية، فلا يجوز فيه حذف القسم^(٤).

ثالثاً: لا قرينة واضحة دالة على القسم، والحكم بتقدير قسم في كتاب الله دون قرينة ظاهرة فيه زيادة على معنى كلام الله بغير دليل يجب الرجوع إليه^(٥).
رابعاً: حديث أبي هريرة المذكور المتفق عليه لا يتعيّن منه أن في الآية قسمًا؛ لأن من الأساليب المعروفة التعبير بتحلة القسم كناية عن القلة الشديدة وإن لم يكن هناك

(١) مريم ٦٨.

(٢) انظر: أضواء البيان ٤/٤١٧.

(٣) البحر المحيط ٦/١٩٧.

(٤) انظر هذين الردين في: البحر المحيط ٦/١٩٧، والدر المصون ٤/٥١٨-٥١٩.

(٥) انظر: أضواء البيان ٤/٤٤٢.

قسم أصلاً، يقال: ما فعلت كذا إلا تحلة القسم؛ أي: إلا فعلاً قليلاً جداً قدر ما يحل به الحالف قسمه^(١).

خامساً: قولهم: "قسماً واجباً" خرج بأنه يحتمل أن يكون المراد بالقسم ما دل على القطع والبت من السياق؛ فإن قوله تعالى: "عَلَىٰ رَبِّكَ حَتْمًا مَّقْضِيًّا" تذييل وتقرير لقوله: "وَلَا يَنْفَكُ وَلَا يَآوِرُهُمْ"، وهذا بمنزلة القسم في تأكيد الإخبار، بل إنه أبلغ للحصر في الآية بالنفي والإثبات^(٢).

الموضع الثاني والعشرون:

قال الله تعالى: ﴿إِنَّ السَّاعَةَ آتِيَةٌ أَكَادُ أُخْفِيهَا لِتُجْزَىٰ كُلُّ نَفْسٍ بِمَا سَعَىٰ﴾^(٣).

جعل أبو حاتم السجستاني قوله تعالى: "لِتُجْزَىٰ" قسماً^(٤).

أما الجمهور فاللام عندهم للتعليل^(٥)، وهو الراجح.

ويضعف القول بالقسم بما ضعفت المواضع المشابهة لها من حيث إن لام القسم لا تكسر، ولم توجد مكسورة قط لا في حال ظهور اليمين ولا في إضماره، وأن لام القسم لا ينصب بها^(٦).

(١) انظر: التحرير والتنوير ١٦/١٥٢، وأضواء البيان ٤/٤٤٢.

(٢) انظر: روح المعاني ١٢١، وأضواء البيان ٤/٤٤٢.

(٣) طه ١٥.

(٤) انظر: إيضاح الوقف والابتداء ٧٦٧، والقطع والائتناف ٣٢٤، وكشف المشكلات ٢/٨١٩.

(٥) انظر القول والخلاف في متعلقها في: معاني القرآن وإعرابه ٣/٣٥٣، والكشاف ٤/٧٣، والمحرم الوجيز ٤/٤٠، وكشف المشكلات ٢/٨١٩، والبحر المحيط ٦/٢١٨.

(٦) تراجع المواضع: ٣، ٩، ١٧، ١٨، ٢٠، ٢٤، ٢٥، ٣٥.

الموضع الثالث والعشرون:

قال الله تعالى: ﴿قَالُوا لَنْ نُؤْتِرَكَ عَلَىٰ مَا جَاءَنَا مِنَ الْبَيْنَتِ وَالَّذِي فَطَرَنَا فَاقْضِ مَا أَنْتَ قَاضٍ إِنَّمَا تَقْضِي هَذِهِ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا﴾^(١).

في قوله تعالى: "وَالَّذِي فَطَرَنَا" جعل بعض العلماء الواو للقسم، و"الذي" في محل جر بها، وجوابه محذوف لدلالة ما تقدم عليه، والتقدير: لن نُؤْتِرَكَ على ما جاءنا من البيئات والله، أجازَه الفراء^(٢) وغيره^(٣).

وذكر المنتجب أن جوابه قبله، وهو قوله تعالى: "قَالُوا لَنْ نُؤْتِرَكَ عَلَىٰ مَا جَاءَنَا"^(٤)، وردَّه أبو حيان بأنه لا يمكن أن يكون هذا الجواب؛ لأن لا يجاب القسم بالنفي بـ(لن) إلا شذوذاً في الشعر^(٥).

والمشهور عند الجمهور أن قوله: "وَالَّذِي فَطَرَنَا" في محل جر عطفاً على قوله: "مَا جَاءَنَا"؛ أي: لن نُؤْتِرَكَ على الذي جاءنا وعلى الذي فطرننا^(٦).

(١) طه ٧٢.

(٢) انظر: معاني القرآن ١٨٧/٢.

(٣) أجازَه الزجاج ومكي والأنباري وابن كثير والسمين، وعزاه ابن عطية لفرقة. انظر: معاني القرآن وإعرابه ٣٦٨/٣، ومشكل إعراب القرآن ٤٧٠/٢، والبيان في غريب إعراب القرآن ١٤٨/٢-١٤٩، والمحزر الوجيز ٥٣/٤، وتفسير ابن كثير ٣٥٢/٩، والدر المصون ٤١٧/٥.

(٤) انظر: الفريد في إعراب القرآن المجيد ٤٤٩/٣.

(٥) انظر: البحر المحيط ٢٤٣/٦، وانظر أيضاً: الدر المصون ٤١٧/٥.

(٦) أممن اختاره الفراء الزجاج وابن أبي زمنين ومكي والعكبري وأبو حيان وابن كثير وابن عاشور، وأجازَه الأنباري والمنتجب والسمين، وذكر ابن عطية أنه قول الجماعة. انظر: معاني القرآن ١٨٧/٢، ومعاني القرآن وإعرابه ٣٦٨/٣، وتفسير ابن أبي زمنين ١٢٠/٢، ومشكل إعراب القرآن ٤٧٠/٢، والمحزر الوجيز ٥٣/٤، والبيان في غريب إعراب القرآن ١٤٨/٢-١٤٩، والتبيان ٨٩٧/٢، والفريد في إعراب القرآن المجيد ٤٤٩/٣، والبحر المحيط ٢٤٣/٦، وتفسير ابن كثير ٣٥٢/٩، والدر المصون ٤١٧/٥، والتحرير والتنوير ٢٦٦/١٦.

والراجح أن الواو عاطفة لا قسمية، بل إن المجوزين لمعنى القسم كانوا يوردونه ثانياً^(١)؛ إذ لا مانع في الصناعة النحوية منه، وأن المعنى المراد في الآية هو العطف، ونصوصهم موحية بذلك، ومنهم الفراء؛ إذ أجازه بقيد إرادة المتكلم، فقال: "فَالَّذِي" في موضع خفض؛ وعلى الذي. ولو أرادوا بقولهم "وَالَّذِي فَطَرَنَا" القسمَ بها كانت خفضاً وكان صواباً، كأنهم قالوا: لن نؤثرك واللّه^(٢). وكذلك الزجاج، قال: "موضع" وَالَّذِي" خفض، المعنى: لن نؤثرك على اللّه. ويجوز أن يكون "وَالَّذِي" خفضاً على القسم^(٣).

الموضع الرابع والعشرون :

قال الله تعالى: ﴿رَجَالٌ لَا تُلِهِمْ حَجَرَةٌ وَلَا بَيْعٌ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ وَإِقَامِ الصَّلَاةِ وَإِيتَاءِ الزَّكَاةِ يَخَافُونَ يَوْمًا تَتَقَلَّبُ فِيهِ الْقُلُوبُ وَالْأَبْصَارُ ۗ لِيَجْزِيَ اللَّهُ أَحْسَنَ مَا عَمِلُوا وَيَزِيدَهُمْ مِنْ فَضْلِهِ ۗ وَاللَّهُ يَرْزُقُ مَنْ يَشَاءُ بِغَيْرِ حِسَابٍ﴾^(٤).

جعل أبو حاتم السجستاني قوله تعالى: "لِيَجْزِيََهُمْ" قسمًا، والتقدير عنده: لِيَجْزِيَهُمُ اللّهُ أَحْسَنَ مَا عَمِلُوا وَلِيَزِيدَهُمْ مِنْ فَضْلِهِ^(٥).

وعند الجمهور أنها للتعليل، وهي متعلقة إما بمذكور، فقيل: "يُسَبِّحُ" أو "تُلْهِهِمْ" أو "يَخَافُونَ"، وإما بمحذوف، أي: فعلوا ذلك ليجزيهم^(٦).

(١) انظر مثلاً: تفسير الطبري ٣٤٠/١٨، والكشف للثعلبي ٢٥٣/٦، والكشاف ٩٧/٤، والجامع لأحكام القرآن ١٠٥/١٤، وروح المعاني ٢٣٢/١٦، وأضواء البيان ٥٩١/٤.

(٢) معاني القرآن ١٨٧/٢.

(٣) معاني القرآن وإعرابه ٣٦٨/٢.

(٤) النور ٣٧-٣٨.

(٥) انظر: إيضاح الوقف والابتداء ٧٩٩، والقطع والانتناف ٣٦٠، وكشف المشكلات ٩٥٣/٢.

(٦) انظر: الكشاف ٣٠٨/٤، وكشف المشكلات ٩٥٣/٢، والمحرر الوجيز ١٨٧/٤، والبحر المحيط

٤٤٢/٦، وتفسير البيضاوي ٥٠٠/٢، واللباب لابن عادل ٣٩٨/١٤، وروح المعاني ٢٥٠/١٨، وأضواء البيان

٢٦٨/٦.

وأجاز العكبري أن تكون اللام لام الصيرورة، وموضعها حال، والتقدير: يخافون
ملهين ليجزيهم^(١).

ويضعف القول بالقسم بأن لام القسم لا تكسر، ولم توجد مكسورة قط لافي
حال ظهور اليمين ولا في إضماره، وأن لام القسم لا ينصب بها^(٢).

الموضع الخامس والعشرون:

قال الله تعالى: ﴿وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ الْقُرْآنُ جُمْلَةً وَاحِدَةً كَذَلِكَ لِنُثَبِّتَ بِهِ
فُؤَادَكَ وَرَتَّلْنَاهُ تَرْتِيلًا﴾^(٣).

حمل أبو حاتم قوله تعالى: "لِنُثَبِّتَ" على أنه قسم، واللام واقعة في الجواب،
والتقدير: والله لنثبته، فحذفت النون وكسرت اللام^(٤).

وأجازه الأنباري^(٥)، وعزي للفراء^(٦)، والذي في (معاني القرآن) لا يدل عليه^(٧).
والمختار هو ما كان عليه الجمهور من أن الكلام محمول على التعليل، وتتعلق اللام
بفعل مقدر، تقديره: نزلناه لنثبت؛ بدلالة أول الآية^(٨). ولم يشر جمع من المفسرين
والمعربين إلى معنى القسم البتة^(٩).

(١) انظر: التبيان ٩٧١/٢.

(٢) تراجع المواضع المشابهة: ٣، ٩، ١٧، ١٨، ٢٠، ٢٢، ٢٥، ٣٥.

(٣) الفرقان ٣٢.

(٤) انظر: البحر المحيط ٤٥٥/٦، والدر المصون ٢٥٤/٥، وروح المعاني ١٩/١٥.

(٥) انظر: البيان في غريب إعراب القرآن ٢٠٤/٢.

(٦) انظر: كشف المشكلات ٩٧١/٢، والبيان في غريب إعراب القرآن ٢٠٤/٢.

(٧) انظر: معاني القرآن ٢٦٨/٢.

(٨) انظر: البيان في غريب إعراب القرآن ٢٠٤/٢، والبحر المحيط ٤٥٥/٦، والدر المصون ٢٥٤/٥.

(٩) انظر مثلاً: معاني القرآن للفراء ٢٦٨/٢، ومجاز القرآن ٧٤/٢، ومعاني القرآن وإعرابه ٦٦/٤، وإعراب
القرآن للنحاس ١٥٩/٣، والكشف للثعلبي ١٣٢/٧، والكشاف ٣٤٨/٤، والمحزر الوجيز ٢٠٩/٤، والتبيان

ويؤيد القول بالتعليل أنه ورد في القرآن ما يدل عليه، وهو قوله تعالى: ﴿وَقُرْءَانًا فَرَقْتَهُ لِتَقْرَأَهُ عَلَى النَّاسِ عَلَى مَكَّةٍ وَنَزَّلْنَاهُ نَزِيلاً﴾^(١)؛ فنزول القرآن مفرقاً له علل، منها ما ذكر في هاتين الآيتين^(٢).

وضعف القول بالقسم ظاهر، لما يأتي:

أولاً: ضعف من حيث الصناعة؛ لكثرة التصرف بالحذف وتغيير الحركة؛ لذا قال أبو حيان: "وهذا قول في غاية الضعف"^(٣).

ثانياً: ضعف من حيث المعنى؛ وأثر عن ابن عباس قولان يدلان على إرادة التعليل، فقد روي عنه: "لنثبت به فؤادك" (يا محمد، يقول: لنشدد به فؤادك ونربط على قلبك؛ يعني بوحيه الذي نزل به جبريل عليك من عند الله، وكذلك يفعل بالمرسلين من قبلك"^(٤)، وقال: "كان الله عز وجل ينزل الآية عليه، فإذا علمها نبي الله صلى الله عليه وسلم نزلت آية أخرى ليعلمه الكتاب عن ظهر قلبه ويثبت به فؤاده"^(٥).

الموضع السادس والعشرون:

قال الله تعالى: ﴿قَالَ رَبِّ بِمَا أَنْعَمْتَ عَلَيَّ فَلَنْ أَكُونَ ظَاهِرًا لِمُنْجَرِمٍ﴾^(٦).

للعكبري ٩٨٥/٢، والفريد في إعراب القرآن المجيد ٦٣٠/٣، والجامع لأحكام القرآن ٤٠٦/١٥، والتحرير

والتنوير ١٩/١٩-٢٠، وأضواء البيان ٣٥٦/٦.

(١)الإسراء ١٠٦.

(٢)انظر: تفسير الطبري ٥٧٣/١٧-٥٧٥، ومعاني القرآن وإعرابه ٢٦٤/٣.

(٣)البحر المحيط ٤٥٥/٦.

وانظر الردود في المواضع المشابهة: ٣، ٩، ١٧، ١٨، ٢٠، ٢٢، ٢٤، ٣٥.

(٤)تفسير ابن أبي حاتم ٢٦٩٠/٨.

(٥)تفسير ابن أبي حاتم ٢٦٩١/٨، وانظر: تفسير الطبري ٢٦٥/١٩، والدر المنثور ١٧٢/١١.

(٦)القصص ١٧.

في قوله تعالى: **”بِمَا أَنْعَمْتَ“** أجاز بعض العلماء أن تكون الباء للقسم، والتقدير: أقسم بما أنعمت به عليّ من المغفرة، وجوابه محذوف، والتقدير: لأتوبن، ويفسره: **”فَلَنْ أَكُونَنَّ“**، وهو اختيار الطبري^(١) وغيره^(٢).

وفي الآية توجيهات آخر على غير القسم، وهي كالاتي:

الأول: أن تكون الباء للسببية، متعلقة بمحذوف، والتقدير: اعصمني بسبب نعمتك عليّ وبسبب إحسانك، اختاره ابن عطية^(٣) وغيره^(٤).

الثاني: أن تكون الباء بمعنى اللام، كأنه قال: لا أعصيك لأنك أنعمت عليّ، اختاره النحاس^(٥).

وأجاز الزمخشري – بعد إجازته معنى القسم – أن يكون المعنى على الاستعطاف؛ كأنه قال: رب اعصمني بحق ما أنعمت علي من المغفرة، فلن أكون – إن عصمتني – ظهيراً للمجرمين^(٦)، وهو قريب من السببية.

وفصل الألووسي معنى الاستعطاف، وحمل كلام الزمخشري على (القسم الاستعطافي)، ذاكراً للخلاف فيه وجعل بعضهم هذه التسمية من باب التجوز^(٧).

(١) انظر: تفسير الطبري ٤٢/١٩.

(٢) اختاره أبو حيان أيضاً، وأجازه الزمخشري والعكبري والمنتجب والبيضاوي والسمين. انظر: الكشاف ٤٨٨/٥، والتبيان ١٠١٨/٢، والفريد في إعراب القرآن المجيد ٧١٠/٣، والبحر المحيط ١٠٥/٧، وتفسير البيضاوي ٩/٣، والدر المصون ٣٣٥/٥.

(٣) انظر: المحرر الوجيز ٢٨١/٤.

(٤) أجازه المنتجب وأبو حيان السمين، واختاره ابن عاشور. انظر: الفريد في إعراب القرآن المجيد ٧١٠/٣، والدر المصون ٣٣٥/٥، والتحرير والتنوير ٩٢/٢٠.

(٥) انظر: إعراب القرآن ٢٣٢/٣.

(٦) انظر: الكشاف ٤٨٨/٥، وانظر أيضاً: التبيان ١٠١٨/٢، وتفسير النسفي ٨٥٧/٣، وتفسير البيضاوي ٩/٣.

(٧) انظر: روح المعاني ٥٦-٥٥/٢٠.

ومن العلماء من حمل قوله: "فَلَنْ أَكُونَ ظَهِيرًا لِلْمُجْرِمِينَ" على الدعاء؛ محتجاً بأن في قراءة عبد الله - رضي الله عنه - قوله: "فلا تجعلني ظهيراً"^(١)، وكان ابن عمر - رضي الله عنه - يقرأ الآية في ركوعه^(٢).

ويلزم من هذا القول ألا يكون في الآية قسم؛ لأن معنى الآية سيكون دعاء من موسى: اللهم لن أكون لهم ظهيراً، وهو رأي الفراء^(٣)، وأجازه الطبري^(٤)، وعزاه النحاس إلى الكسائي^(٥).

وضَعَّف أبو حيان الحمل على الدعاء بأن (لن) لا تأتي في الدعاء^(٦).
والراجح أن الباء للسببية، ويضعف القول بالقسم صورة الجواب؛ فإنه غير متمكن فيقوله "فلن أكون"، والقسم لا يتلقى بـ(لن)، والفاء تمنع أن تنزل (لن) منزلة (لا) أو (ما)^(٧).

الموضع السابع والعشرون:

قال الله تعالى: ﴿قَالَ سَنَشُدُّ عَضُدَكَ بِأَخِيكَ وَنَجْعَلُ لَكُمَا سُلْطٰنًا فَلَا يَصِلُونَ إِلَيْكُمَا بِأَيْنِنَا إِنَّمَا وَمِنَ اتَّبَعَكُمَا الْغٰلِبُونَ﴾^(٨).

في قوله تعالى: "بِأَيَاتِنَا" أجاز الزمخشري أن تكون الباء للقسم، و(آيات) مقسماً بها، وجوابه متقدم عليه وهو: "لَا يَصِلُونَ"، أو هو من لغو القسم^(٩).

(١) انظر: تفسير الطبري ٥٤٢/١٩، والمحرر الوجيز ٤/٢٨١.

(٢) انظر: الدر المنثور ١١/٤٤٠.

(٣) انظر: معاني القرآن ٢/٣٠٤.

(٤) انظر: تفسير الطبري ٥٤٢/١٩.

(٥) انظر: إعراب القرآن للنحاس ٣/٢٣٢.

(٦) انظر: البحر المحيط ٧/١٠٥، وانظر: الجامع لأحكام القرآن ١٦/٢٤٩-٢٥٠، واللباب لابن عادل ١٥/٢٢٩.

(٧) انظر: المحرر الوجيز ٤/٢٨١.

(٨) القصص ٣٥.

(٩) انظر: الكشاف ٤/٥٠٢، وأجاز تقدم الجواب المنتجب والنسفي والبيضاوي، انظر: الفريد في إعراب

القرآن المجيد ٣/٧١٧، وتفسير النسفي ٣/٨٦٣، وتفسير البيضاوي ٣/١٤.

وفُسِّر أبو حيان (لغو القسم) بأن جوابه محذوف دل عليه هذا المتقدم،
والتقدير: بآياتنا لتغلبن^(١). وفُسِّرهُ الأوسِي بأنه القسم الذي يتوسط الكلام ويقحم فيه
لمجرد التأكيد، فلا يحتاج إلى جواب أصلاً^(٢).

وذكر الجمهور أقوالاً أخرى في الآية، وعلّقوا فيها الجار والمجرور بما تحتمله الآية،
وهذه الأقوال هي^(٣):

الأول: أنهما متعلقان بقوله: "تَجْعَلُ".

الثاني: أنهما متعلقان بقوله: "يَصِلُونَ"، ويؤيده أنه كقوله: ﴿يَأْتِيهَا الرّسولُ بَلِغَ مَا أَنْزَلَ
إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَغَتْ رِسَالَتَهُ، وَاللَّهُ يَعْصِمُكَ مِنَ النَّاسِ﴾^(٤). وقوله تعالى:
﴿الَّذِينَ يَلْمِزُونَ رِسَالَتِ اللَّهِ وَيَخْشَوْنَهُ، وَلَا يَخْشَوْنَ أَحَدًا إِلَّا اللَّهَ وَكَفَى بِاللَّهِ حَسِيبًا﴾^(٥).

ونص ابن عطية على أن الباء على هذين القولين بآء السببية^(٦).

الثالث: أنهما متعلقان بقوله: "الْغَالِبُونَ" على أن (أل) ليست موصولة، أو موصولة
واتسع فيه ما لا يتوسع في غيره^(٧).

(١) انظر: البحر المحيط ١١٣/٧. وانظر أيضاً: الدر المصون ٣٤٥/٥، واللباب لابن عادل ٢٥٩/١٥.

(٢) انظر: روح المعاني ٧٨/٢٠.

(٣) انظر إجازة الأقوال الخمسة الآتية في: البحر المحيط ١١٣/٧، والدر المصون ٣٤٥/٥.

وانظر إجازة القول الأول والثاني والرابع في: معاني القرآن وإعرابه ١٤٤/٤، والمحرر الوجيز ٢٨٨/٤.

وانظر إجازة القول الأول والثالث في: التبيان ١٠٢١/٢.

وانظر إجازة القول الأول والثاني والرابع والخامس في: الكشاف ٥٠٢/٤.

(٤) المائة: ٦٧.

(٥) الأحزاب: ٣٩. وانظر: تفسير ابن كثير ٦٢/١٠.

(٦) انظر: المحرر الوجيز ٢٨٨/٤.

(٧) اختاره الطبري، وعزاه القرطبي للأخفش. انظر: تفسير الطبري ٥٧٩/١٩، والجامع لأحكام القرآن

٢٨٢/١٦.

الرابع: أن تكون بياناً لـ (غالبون) لا صلة؛ لامتناع تقدم الصلة على الموصول، ولو تأخر لم يكن إلا صلة، والتقدير: أي تغلبون بآياتنا.

الخامس: أنهما متعلقان بفعل محذوف، والتقدير: اذهبا بآياتنا، ويؤيده أنه صرح به في قوله تعالى: ﴿قَالَ كَلَّا فَادْهَبَا بِآيَاتِنَا إِنَّا مَعَكُمْ مُسْتَمِعُونَ﴾^(١).

والراجع أن الآية لا قسم فيها، ويرد على من جعل المتقدم هو الجواب أنه لا يجوز أن يتقدم الجواب وأنه لا تدخله الفاء^(٢).

والوجوه المذكورة في تعلق الجار والمجرور (بآياتنا) يمكن قبولها؛ لصحتها معنى.

الموضع الثامن والعشرون:

قال الله تعالى: ﴿وَلَا قَالَ لَقَمْنَ لِأَبْنِهِمْ وَهُوَ يَعِظُهُمْ يَبْقَى لِأَشْرِكِ بِاللَّهِ إِنَّ الشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ﴾^(٣).

حمل بعض العلماء قوله تعالى: "لَا تَشْرِكْ بِاللَّهِ" على القسم، فالباء باء القسم؛ والتقدير: يا بني لا تشرك، ثم ابتداءً، فقال: بالله لا تشرك^(٤)، ثم اختلف في الجواب على قولين، هما:

الأول: الجواب محذوف، تقديره: لا تشرك؛ لدلالة الأولى عليها^(٥).

الثاني: الجواب قوله تعالى: "إِنَّ الشِّرْكَ لَظُلْمٌ" على أنه من تمام كلام لقمان ويؤيده حديث عبد الله بن مسعود - رضي الله عنه - أنه قال: لما نزلت "الَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا

(١) الشعراء ١٥. وانظر: التحرير والتنوير ١١٨/٢١.

(٢) انظر: البحر المحيط ١١٣/٧، والدر المصون ٣٤٥/٥، وروح المعاني ٧٨/٢٠.

(٣) لقمان ١٣.

(٤) انظر القول في: البرهان ٤٣/٣ - ٤٤، وتفسير البيضاوي ٦٢/٣.

(٥) انظر: البرهان ٤٣/٣ - ٤٤.

إِيْمَانَهُمْ بِظُلْمٍ^(١) شق ذلك على أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وقالوا: أينا لا يظلم نفسه؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: ليس هو كما تظنون إنما هو كما قال لقمان لابنه: "يَبْنِي لَا تُشْرِكْ بِاللَّهِ"^(٢).

وقيل: هو خبر من الله وليس من كلام لقمان؛ روي عن ابن مسعود أنهم لما شق عليهم وقالوا مقالته السابقة أنزل الله تعالى: ﴿إِنَّ أَوْلَىٰ لِلشِّرْكَ لَظُلْمٌ﴾^(٣)، فلا يكون حينئذ جواباً.

والإعراب الظاهر المشهور في الآية هو تعلق الجار والمجرور بِاللَّهِ بالفعل "لَا تُشْرِكْ"^(٤)، ولم يقف أغلب المعربين عندها لظهورها^(٥).

الموضع التاسع والعشرون:

قال الله تعالى: ﴿قَالَ فَالْحَقُّ وَالْحَقُّ أَقُولُ﴾^(٦) لَا مَلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنكَ وَمِمَّن تَبِعَكَ مِنْهُمْ أَجْمَعِينَ ﴿٦١﴾. تعددت القراءات في قوله تعالى: "قَالَ فَالْحَقُّ وَالْحَقُّ أَقُولُ"، واختلف العلماء في توجيه هذه القراءات، وسنتناول هنا ما يتعلق بما أعرب قسماً، وهو كالآتي:

قراءة: نصب (الحق) الأول (٧):

(١) الأنعام ٨٢.

(٢) انظر: صحيح مسلم، كتاب الإيمان، باب صدق الإيمان وإخلاصه، رقم الحديث (٣٢٧) ص ٦٦. وانظر أيضاً: تفسير ابن كثير ٤/٣١٢، والجامع لأحكام القرآن ١٦/٧٢٤، والتحرير والتنوير ٢١/١٥٥.

(٣) انظر: المحرر الوجيز ٤/٣٤٨، وروح المعاني ٢١/٨٥، والتحرير والتنوير ٢١/١٥٦.

(٤) وهو المفهوم والظاهر من كلام من تطرق إلى الآية. انظر مثلاً: تفسير ابن كثير ١١/٥٣.

(٥) ممن أعربها الألويسي، ليقض رأي القسم. انظر: روح المعاني ٢١/٨٥.

(٦) ص ٨٤-٨٥.

(٧) قرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر والكسائي: (فالحق والحق أقول) بالفتح فيهما. انظر: السبعة ٥٥٧، والقراءات وعلل النحويين ٢/٥٩١، وحجة القراءات ٦١٨، وإتحاف فضلاء البشر ٧٩٤.

في توجيه هذه القراءة أقوال، وهي كالآتي:

الأول: أن يكون منصوباً على القسم بحذف حرف الجر، كما يقال: **اللَّهُ لَأَفْعَلَنَّ**،
والتقدير: قال ف**البحقِّ**، وجواب القسم قوله: **"لَأَمْلَأَنَّ"**، ووقع قوله تعالى: **"وَالْحَقُّ**
أَقُولُ" اعتراضاً بين القسم وجوابه، وقد أفاد التأكيد. أجازته ابن عطية^(١) وغيره^(٢)، وعزاه
مكي للفراء^(٣).

والمراد ب**(الحق)** قيل: هو الله تعالى، وقيل: الذي هو نقيض الباطل^(٤).

وجعل الفارسي النصب على التشبيه بالقسم^(٥)، وأجازته غيره^(٦).

ووجهت الآية على غير القسم، وذلك على النحو الآتي:

الأول: أن يكون منصوباً بفعل مضمّر، اختلفوا في تقديره:

أ – التقدير: يحقُّ اللهُ الحَقَّ، وعلل ذلك بأنه هو ما ظهر في قوله تعالى: ﴿ **وَيُحِقُّ اللهُ**

الْحَقَّ بِكَلِمَاتِهِ وَلَوْ كَرِهَ الْمُجْرِمُونَ ﴾^(٧)، وقوله: ﴿ **لِيُحِقَّ الْحَقَّ وَيُبْطِلَ الْبَاطِلَ وَلَوْ كَرِهَ**

الْمُجْرِمُونَ ﴾^(٨)؛ فهذا دليل عليه، اختاره الفارسي^(٩) وغيره^(١٠).

(١) انظر: المحرر الوجيز ٤/ ٥١٦.

(٢) مثل المنتجب والسمين. انظر: الفريد في إعراب القرآن المجيد ٤/ ١٨٠، والدر المصون ٥/ ٤٦٧.

(٣) انظر: مشكل إعراب القرآن ٢/ ٦٢٩.

(٤) انظر: البحر المحيط ٧/ ٣٩٢-٣٩٣.

(٥) انظر: الحجة للقراء السبعة ٦/ ٨٧.

(٦) مثل ابن زنجلة وابن أبي مريم. انظر: حجة القراءات ٦١٨، والموضح في وجوه القراءات ٣/ ١١٠٧.

(٧) يونس ٨٢.

(٨) الأنفال ٨.

(٩) انظر: الحجة للقراء السبعة ٦/ ٨٧.

(١٠) ممن اختاره ابن زنجلة وابن أبي مريم، وأجازته العكبري والمنتجب، ونقله النحاس بلا عزو. انظر: إعراب القرآن

للنحاس ٣/ ٤٧٤، وحجة القراءات ٦١٨، والموضح ٣/ ١١٠٧، والتبيان ٢/ ١١٠٧، والفريد ٤/ ١٨٠.

ب-ال نصب على الإغراء، أي: اتَّبِعُوا الْحَقَّ، واسْمَعُوا وَالزَّمُوا الْحَقَّ، اختاره النحاس^(١)
وغيره^(٢).

الثاني: أن يكون منصوباً بمعنى: (حقاً)، ووجود الألف واللام وطرحهما سواء،
والتقدير: لأملأن جهنم حقاً، وهو رأي الفراء^(٣).

وخطأ بعض النحويين هذا التوجيه بأن ما بعد اللام مقطوع مما قبلها، فلا يعمل فيه.
كما لا يجوز: (زيداً الأضربن)، وبأن المصدر المؤكد لا يجوز تقديمه على الجملة المؤكدة
لمضمونها عند الجمهور^(٤).

والراجع عندي نصبه بفعل مضم. ويضعف القسم بأمرين:

الأول: أنه لا يجوز حذف حرف القسم لإامع اسم الله عز وجل^(٥).

الثاني: أن وعد الله حق لا يحتاج إلى قسم عليه، ترفعاً من الله سبحانه أن يقابل
كلام الشيطان بقسم مثله^(٦).

(١) انظر: إعراب القرآن ٤٧٤/٣.

(٢) ممن اختاره الأزهرى ومكي بن أبي طالب، وأجازه ابن عطية والمنتجب والسمين. انظر: القراءات وعلل
النحويين ٥٩١/٢، ومشكل إعراب القرآن ٦٢٩/٢، والمحرر الوجيز ٥١٦/٤، والفريد في إعراب القرآن
المجيد ١٨٠/٤، والدر المصون ٥٤٦/٥.

(٣) انظر: معاني القرآن ٤١٣/٢، وانظر: مجاز القرآن ١٨٧/٢، ومعاني القرآن وإعرابه ٣٤٢/٤.

(٤) انظر: إعراب القرآن للنحاس ٤٧٤/٣، والبحر المحيط ٣٩٣/٧، والدر المصون ٥٤٦/٥.

(٥) انظر: التبيان ١١٠٧/٢.

(٦) انظر: التحرير والتنوير ٣٠٦/٢٣.

قراءة : جر (الحق) الأول والثاني(١):

اتفق العلماء على أن جر (الحق) الأول على القسم، وقيل : إن الحرف محذوف، وهو كقولنا: الله لأفعلن؛ وسوّغه كثرة الاستعمال، وقد أجازَه الفراء^(٢) وغيره^(٣)، ومما يضعفه أن حروف الخفض لاتضم^(٤)، وقيل: الفاء بدل من واو القسم^(٥).

ووقع خلاف في جر (الحق) الثاني على أقوال، هي:

الأول: إن الواو حرف قسم، وهو رأي ابن عطية^(٦).

الثاني: الواو حرف عطف، وهو كقولك: والله والله لأقومنّ، و(أقول) اعتراض، وهو رأي أبي حيان^(٧).

الثالث: الجر على حكاية لفظ المقسم به، ومعناه التوكيد، فيكون في محل نصب بـ(أقول)، أجازَه السمين^(٨).

والراجع عندي أن الواو حرف عطف لا قسم؛ لأنه لا يصح أن تتعدد الأقسام قبل مجيء جواب القسم.

(١) هذه قراءة شاذة، وعزيت للحسن وعيسى بن عمر وعبد الرحمن بن أبي حماد. انظر: شواذ ابن خالويه ١٣١، والمحرر الوجيز ٤/٥١٦، والبحر المحيط ٧/٣٩٣.

(٢) انظر: معاني القرآن ٢/٤١٣.

(٣) مثل ابن عطية وأبو حيان. انظر: المحرر الوجيز ٤/٥١٦، والبحر المحيط ٧/٣٩٣.

(٤) انظر: إعراب القرآن للنحاس ٣/٤٧٤.

(٥) انظر: إعراب القرآن للنحاس ٣/٤٧٤، والفريد في إعراب القرآن المجيد ٤/١٨٧.

(٦) انظر: المحرر الوجيز ٤/٥١٦.

(٧) انظر: البحر المحيط ٧/٣٩٣.

(٨) انظر: الدر المصون ٥/٥٤٧.

الموضع الثلاثون:

قال الله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا يُنَادُونَ لَمَقْتُ اللَّهِ أَكْبَرُ مِنْ مَقْتِكُمْ أَنْفُسَكُمْ إِذْ تُدْعَوْنَ إِلَى الْإِيمَانِ فَتَكْفُرُونَ﴾^(١).

في قوله تعالى: **لَمَقْتُ اللَّهِ** ” ذكر النحويون توجيهين:

الأول: أن اللام للقسم، وهو رأي ابن عطية^(٢) وغيره^(٣).

الثاني: أن اللام للابتداء، والتقدير: ينادون فيقال لهم؛ لأن النداء قول، ومثله في

الإعراب: لزيد أفضل من عمرو، وهو رأي الأخفش^(٤) والفراء^(٥) وغيرهما^(٦).

والراجح عندي هو أن اللام للابتداء، لأمرين:

الأول: أن اللام بمنزلة (أن) في كل كلام شابه القول، مثل: ينادون، يخبرون، فتقول:

ناديت أن محمداً قائم، وناديت لمحمد قائم، فما بعدهما على الابتداء^(٧).

الثاني: عدم إشارة كثير من المفسرين للقسم^(٨)، مع أن بعضهم ذكر القول

بالابتداء^(٩).

(١) غافر ١٠.

(٢) انظر: المحرر الوجيز ٤/٥٤٩.

(٣) أجزاه أبو حيان والسمين وابن عادل والأكوسي، واختاره ابن عاشور. انظر: البحر المحيط ٧/٣٤٢، والدر المصون ٦/٣٢٦، واللباب لابن عادل ١٧/١٩، والتحرير والتنوير ٤/٩٥٠، وروح المعاني ٢٤/٥٠.

(٤) انظر: معاني القرآن ٢/٤٩٩.

(٥) انظر: معاني القرآن للفراء ٣/٦٠.

(٦) أجزاه ابن عطية وأبو حيان والسمين وابن عادل، وهو المفهوم من كلام الزجاج. انظر: معاني القرآن وإعرابه ٤/٣٦٨، والمحرر الوجيز ٤/٥٤٩، والبحر المحيط ٧/٣٤٢، والدر المصون ٦/٣٢٦، واللباب لابن عادل ١٧/١٩، وروح المعاني ٢٤/٥٠.

(٧) انظر: معاني القرآن للفراء ٣/٦٠.

(٨) انظر مثلاً: الكشف للثعلبي ٨/٢٦٨، والكشاف ٥/٢٣٣-٣٣٤، وتفسير البغوي ٧/١٤٢، وتفسير

النسفي ٤/١٠٤٠، وتفسير البيضاوي ٣/٢٠٣، والدر المنثور ١٣/٢٢-٢٣.

(٩) انظر مثلاً: الجامع لأحكام القرآن ١٨/٣٣٤، وفتح القدير ٤/٦٣٥.

الموضع الحادي والثلاثون:

قال الله تعالى: ﴿وَلَمَنِ انْتَصَرَ بَعْدَ ظُلْمِهِ فَأُولَئِكَ مَاعَلَيْهِمْ مِنْ سَبِيلٍ﴾^(١).

في قوله تعالى: "وَلَمَنِ انْتَصَرَ" ذكر العلماء توجيهين:

الأول: اللام للقسم، وهو رأي ابن عطية^(٢) وغيره^(٣).

الثاني: اللام للابتداء، وهو رأي السمين^(٤) وغيره^(٥).

والراجح أن اللام للابتداء، وليس في الآية قسم، ولم يشر للقسم كثير ممن تعرض لتفسير الآية^(٦)، وذلك لأن المتقرر أنه إذا اجتمع شرط وقسم أن يكون الجواب للسابق منهما، وهنا دخلت الفاء في "فَأُولَئِكَ"، فيكون هذا جواباً للشرط، ولو كانت (من) موصولة فإن دخول الفاء لشبهه الموصول بالشرط^(٧).

(١) الشورى ٤١.

(٢) انظر: المحرر الوجيز ٤٠/٥.

(٣) عزي للحوفي، وأجازه ابن عاشور والأوسى. انظر: الدر المصون ٨٦/٦، واللباب لابن عادل ٢٤/١٧، وفتح القدير ٧٠٨/٤، وروح المعاني ٤٨/٢٥، والتحرير والتنوير ١١٨/٢٥.

(٤) انظر: الدر المصون ٨٦/٦.

(٥) اختاره الشوكاني والأوسى، وأجازه ابن عاشور. انظر: فتح القدير ٧٠٨/٤، وروح المعاني ٤٨/٢٥، والتحرير والتنوير ١١٨/٢٥.

(٦) انظر مثلاً: تفسير الطبري ٥٤٩/٢١، والكشف للثعلبي ٣٢٣/٨، وتفسير البغوي ١٩٨/٧، والكشاف ٤١٧/٥، والجامع لأحكام القرآن ٤٩٢/١٨، وتفسير النسفي ١٠٧٥/٤، وتفسير ابن كثير ٢٨٧/١٢.

وتفسير البيضاوي ٢٤١/٣.

(٧) انظر: الدر المصون ٨٦/٦.

الموضع الثاني والثلاثون:

قال الله تعالى: ﴿وَلَمَنْ صَبَرَ وَعَفَرَ إِنَّ ذَلِكَ لَمِنْ عَزْمِ الْأُمُورِ﴾^(١).

في قوله تعالى: "وَلَمَنْ صَبَرَ" ذكر العلماء توجيهين:

الأول: أن اللام هي الموطئة للقسم المحذوف، و(من) شرطية، وجواب القسم (إن)

ذلك)، وهورأي الطبري^(٢)، وأجازه غيره^(٣).

الثاني: أن اللام للابتداء، و(من) موصولة مبتدأ، والجملة المؤكدة بـ(إن) في محل

الخبر، والعائد محذوف، والتقدير: إن ذلك منه لمن عزم الأمور، وهورأي الأخفش^(٤)

وغيره^(٥).

ويظهر لي أن الراجح كون اللام للابتداء؛ لصحته معنًى، ولعدم اللجوء فيه إلى الحذف

الوارد على القول بالقسم، ولعدم إشارة كثير ممن تعرض للآية بالتفسير والإعراب لوجه

القسم^(٦).

(١) الشورى ٤٣.

(٢) انظر: تفسير الطبري ٥٥٢/٢١.

(٣) أجازه ابن عطية وأبو حيان. انظر: المحرر الوجيز ٤١/٥، والبحر المحيط ٥٠٠/٧، والدر المصون ٨٦/٦.

(٤) انظر: معاني القرآن للأخفش ٥١١/٢.

(٥) اختاره المنتجب وابن عاشور، وأجازه ابن عطية وأبو حيان، وعزاه الطبري لنحوي البصرة. انظر:

تفسير الطبري ٥٥١/٢١، والفريد في إعراب القرآن المجيد ٢٤٦/٤، والبحر المحيط ٥٠٠/٧، والتحرير

والتنوير ١٢٢/٢٥.

(٦) انظر مثلاً: معاني القرآن وإعرابه ٤٠٢/٤، وإعراب القرآن للنحاس ٩٠/٤، ومشكل إعراب القرآن

٦٤٧/٢، والكشاف للثعلبي ٣٢٣/٨، وتفسير البغوي ١٩٨/٧، والبيان للأنباري ٣٥٠/٢، والكشاف

٤١٨/٥، والجامع لأحكام القرآن ٤٩٥/١٨، وتفسير النسفي ١٠٧٥-١٠٧٦، وتفسير ابن كثير

٢٩٠/١٢، وتفسير البيضاوي ٢٤١/٣.

الموضع الثالث والثلاثون:

قال الله تعالى: ﴿وَقِيلَ لَهُمْ يَا رِبِّ إِنَّ هَذَا قَوْمٌ لَا يُؤْمِنُونَ﴾^(١).

قوله تعالى: "وَقِيلَ لَهُمْ" حُمل على القسم، وذلك من طريقين، هما:

الأول: أن تكون الواو للقسم، والجواب محذوف؛ أي: لينصرن^(٢).

الثاني: أن الواو ليست للقسم، بل حرف القسم محذوف، والتقدير: وأقسم بقيله، أو

وقيله يا رب قسمي، والجواب مذكور، وهو قوله: "إِنَّ هَذَا قَوْمٌ لَا يُؤْمِنُونَ"، وهو رأي

الزمخشري^(٣)، وأجازه السمين^(٤).

وفي الآية قول آخر، وهو أن الجر بالعطف على: "السَّاعَةِ" في قوله تعالى: ﴿وَبَارِكْ

الَّذِي لَهُ مَلَأُكُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا وَعِنْدَهُ عِلْمُ السَّاعَةِ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾^(٥)، وهو اختيار

الفراء^(٦) والجمهور^(٧).

وضعف الزمخشري العطف من حيث المعنى، ولوقوع الفصل بين المعطوف

والمعطوف عليه بما لا يحسن اعتراضاً، ومع تنافر النظم^(٨)، إذ الفاصل بينهما آيتان، هما

(١) الزخرف ٨٨.

(٢) انظر: البحر المحيط ٣٠/٨.

(٣) انظر: الكشاف ٤٦٠/٥-٤٦١.

(٤) انظر: الدر المصون ١٠٩/٦.

(٥) الزخرف ٨٥.

(٦) انظر: معاني القرآن للفراء ٣٨/٣.

(٧) هذا رأي الزجاج وابن خالويه والفراسي والأزهري ومكي وابن عطية والعكبري وأبي حيان. انظر: ٣٨/٣.

ومعاني القرآن وإعرابه ٤٢١/٤، وإعراب القراءات السبع ٣٠٤/٢، والحجة للفراسي ١٥٩/٧، والقراءات

وعلى النحويين ٦٢٠/٢، ومشكل إعراب القرآن ٦٥٢/٢، والمحرر الوجيز ٦٧/٥، والتبيان ١١٤٣/٢.

والبحر المحيط ٣٠/٨.

(٨) انظر: الكشاف ٤٦١/٥.

قوله تعالى: ﴿وَلَا يَمْلِكُ الَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ الشَّفَعَةَ إِلَّا مَنْ شَهِدَ بِالْحَقِّ وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾ (٨٦) **وَلَكِنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَهُمْ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ فَأَنْفِي يُؤْفَكُونَ** ﴿٨٧﴾ (١).

واعترض الزمخشري وجيه، ولكن يضعف القول بالقسم مخالفته لظاهر الكلام؛ إذ الظاهر أنه قوله: "يَتَرَبَّ إِنَّا هَتُولَاءِ قَوْمٍ لَا يُؤْمِنُونَ" متعلق بـ "قِيلَهُ" ومن كلامه عليه السلام، ولو كان "إِنَّهُوَلَاءِ" جواب القسم لصار من إخبار الله عنهم؛ إذ ورد عن قتادة أنه قال: "هذا قول نبيكم صلى الله عليه وسلم يشكو قومه إلى ربه" (٢).

ولعل الراجح هو العطف على الساعة، ومما يرجّحه قراءة: "قِيلَهُ" بالرفع؛ إذ إنها معطوفة على "عِلْمُ السَّاعَةِ"، على حذف مضاف؛ أي: وعلم قبيله، حذف وأقيم المضاف إليه مقامه (٣).

الموضع الرابع والثلاثون:

قال الله تعالى: ﴿وَتَبَارَكَ الَّذِي لَهُ مَلِكُ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا وَعِنْدَهُ عِلْمُ السَّاعَةِ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾ (٨٥) **وَلَا يَمْلِكُ الَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ الشَّفَعَةَ إِلَّا مَنْ شَهِدَ بِالْحَقِّ وَهُمْ يَعْلَمُونَ** ﴿٨٦﴾ **وَلَكِنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَهُمْ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ فَأَنْفِي يُؤْفَكُونَ** ﴿٨٧﴾ **وَقِيلَهُ: يَتَرَبَّ إِنَّا هَتُولَاءِ قَوْمٍ لَا يُؤْمِنُونَ** ﴿٨٨﴾ (٤).
قريء "وقيلَهُ" بالنصب (٥) في قوله تعالى: "وقيل هِبَارَبَ إِنَّا هَتُولَاءِ قَوْمٍ لَا يُؤْمِنُونَ"، وحملها بعضهم على أنها قسم، وقد حذف حرفه، اختاره الزمخشري (٦).

(١) الزخرف ٨٦-٨٧.

(٢) انظر: تفسير الطبري ٦٥٦/٢١، والبحر المحيط ٣٠/٨، والدر المنثور ٢٤٣/١٣.

(٣) هي قراءة الأعرج وأبي قلابة والحسن وقتادة ومسلم بن جندب، انظر القراءة وتخريجها في: شواذ ابن خالويه ١٣٧، وإعراب القرآن للنحاس ١٢٣/٤، والمحتسب ٢٥٨/٢، وإعراب القراءات الشواذ للعكبري ٤٥٧/٢.

(٤) الزخرف ٨٥-٨٨.

(٥) قرأها بالنصب ابن كثير ونافع وابن عامر وأبو عمرو والكسائي ورواية عن عاصم، انظر: السبعة ٥٨٩، وحجة القراءات ٦٥٥.

(٦) انظر: الكشاف ٤٦١/٥.

وللعلماء فيها أقوال كثيرة^(١)، وهي كالآتي:

الأول: أنه معطوف على "سِرَّهُمْ وَنَجْوَاهُمْ" من قوله تعالى: ﴿أَمْ يَحْسِبُونَ أَنَّا لَأَسْمَعُ سِرَّهُمْ وَنَجْوَاهُمْ بَلَىٰ وَرُسُلْنَا لَدَيْهِمْ يَكْتُبُونَ﴾^(٢)، أجازته الفراء^(٣) وغيره^(٤).

الثاني: أنه منصوب بإضمار فعل، والتقدير: الله يعلم قيلَ رسوله، أجازته الزجاج^(٥) والعكبري^(٦).

الثالث: أنه مصدر، أي: قال قيَّله، أجازته الفراء^(٧) وغيره^(٨).

الرابع: أنه منصوب على محل "السَّاعَةِ"؛ أي: يعلم الساعة ويعلم قيَّله، وهو مماثل لقولك: عجبت من أكل الخبزِ والتمر، اختاره الفارسي^(٩) وغيره^(١٠).

(١) ذكر الأقوال كلها السمين الحلبي. انظر: الدر المصون ١٠٩/٦-١١٠.

(٢) الزخرف ٨٠.

(٣) انظر: معاني القرآن ٣٨/٣.

(٤) أجازته الفارسي والعكبري وابن أبي مريم، واختاره مكي، وعزي إلى الأخفش وأبي حاتم ويعقوب القارئ. انظر: الحجة ١٦٠/٦، وإعراب القرآن للنحاس ١٢٣/٤، والمحتسب ٢٥٨/٢، ومشكل إعراب القرآن ٦٥٢/٢، والتبيان ١١٤٢/٢، والموضح في وجوه القراءات ١١٥٨/٣.

(٥) انظر: معاني القرآن وإعرابه ٤٢١/٤.

(٦) انظر: إعراب القراءات الشبواز ٤٥٦/٢-٤٥٧.

(٧) انظر: معاني القرآن ٣٨/٣.

(٨) أجازته الفارسي والعكبري، وعزي للأخفش. انظر: الحجة ١٦٠/٦، وإعراب القرآن للنحاس ١٢٣/٤، والتبيان ١١٤٣/٢، والبحر المحيط ٣٠/٨.

(٩) انظر: الحجة ١٦٠/٦.

(١٠) عزاه أبوحيان للزجاج، واختاره الأزهرى، وأجازته العكبري وابن أبي مريم. انظر: الحجة ١٦٠/٦، والقراءات وعلل النحويين ٦٢٠/٢، والتبيان ١١٣٤/٢، والموضح في وجوه القراءات ١١٥٨/٣، والبحر المحيط ٣٠/٨، وانظر: المحتسب ٢٥٨/٢.

الخامس: أنه معطوف على مفعول (يكتبون) المحذوف؛ أي: يكتبون ذلك وقيله،
أجازه النحاس^(١).

السادس: أنه معطوف على مفعول "يَعْلَمُونَ" المحذوف؛ أي: يعلمون الحق وقيله،
أجازه النحاس^(٢)، وضعفه أبو حيان بقوله: "وهو قول لا يكاد يُعقل"^(٣).

السابع: أنه منصوب على محل "بِالْحَقِّ"؛ أي: شهد بالحق وبقيله^(٤).
والأوجه الثلاثة الأولى يحتملها المعنى ولا تكلف فيها، ويضعف القول بالقسم بأنه
لا يجوز حذف حرف القسم لإماع اسم الله عز وجل^(٥).

الموضع الخامس والثلاثون:

قال الله تعالى: ﴿إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُّبِينًا ﴿١﴾ لِيُغْفِرَ لَكَ اللَّهُ مَا تَقَدَّمَ مِن ذَنْبِكَ وَمَا تَأَخَّرَ وَيُتِمَّ
نِعْمَتَهُ عَلَيْكَ وَيَهْدِيَكَ صِرَاطًا مُسْتَقِيمًا ﴿١﴾﴾^(١).

حمل أبو حاتم قوله تعالى: "لِيُغْفِرَ" على أنه جواب لقسم، والمعنى: ليغفرنّ لك الله،
حذفت النون فكسرت اللام، وعملت النصب مثل (كي)^(٧)، وأجازه الباقولي^(٨).
والذي عليه الجمهور أن اللام للتعليل، ومتعلقة بـ"فَتَحْنَا"^(٩).

(١) انظر: إعراب القرآن ٤/ ١٢٣.

(٢) انظر: إعراب القرآن ٤/ ١٢٣.

(٣) البحر المحيط ٨/ ٣٠.

(٤) انظر: الدر المصون ٦/ ١١٠.

(٥) انظر: التبيان ٢/ ١١٠٧.

(٦) الفتح ١-٢.

(٧) انظر: إيضاح الوقف والابتداء ٩٠٠، والكشف للثعلبي ٩/ ٤٢، والتفسير البسيط للواحيدي ٢٠/ ٢٨١-٢٨٢،
والجامع لأحكام القرآن ١٩/ ٢٩٨، والبرهان للزركشي ٤/ ٣٤٨، وروح المعاني ٢٦/ ٩٠.

(٨) أجازه في آية آل عمران في الموضع الثالث، ولم يذكر رأيه في هذه الآية، بل اكتفى بنقل رأي أبي حاتم
ورأي الجمهور. انظر: كشف المشكلات ١/ ٢٥٢، ٢/ ١٢٥٠.

(٩) ممن نص عليه المبرد والنحاس وابن جنبي وابن عطية والأنباري والمنتجب والسمين والبيضاوي وابن
عاشور. انظر: المقتضب ٢/ ٧، وإعراب القرآن ٤/ ١٩٦، والخصائص ١/ ٢٠٤، والمحرر الوجيز ٥/ ١٢٦.

واستشكل التعليل فيها بأن الفتح لم يكن سبباً للمغفرة فأجيب بأن المعنى: لكي يجتمع لك مع المغفرة تمام النعمة، فلما انضم إلى المغفرة شيء حادث واقع حسن معه (كي)^(١).

والراجع أن اللام للتعليل، وأن القول بالقسم ضعيف، لأن لام القسم لا تكسر ولا ينصب بها المضارع، ولو جاز بحال لجاز: ليقوم زيد، في معنى: ليقومن زيد، وهذا معدوم في كلام العرب^(٢).

الموضع السادس والثلاثون:

قال الله تعالى: ﴿هُم الَّذِينَ كَفَرُوا وَصَدُّوكُمْ عَنِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَالْمَدَىٰ مَعَكُوفًا أَن يَبْلُغَ حِمْلَهُمْ وَلَوْلَا رِجَالُ مُؤْمِنُونَ وَنِسَاءُ مُؤْمِنَاتٍ لَّمْ تَعْلَمُوهُمْ أَن تَطَّوُّوهُمْ فَتَضَيَّبَكُمْ وَمَنْعَهُمْ مَعْرَةً يُغَيِّرُ عِلْمًا لِيَدْخُلَ اللَّهُ فِي رَحْمَتِهِ مَن يَشَاءُ لَوْ تَزَيَّلُوا لَنَذَّبْنَا الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا﴾^(٣).

جعل أبو حاتم السجستاني قوله تعالى: "لِيَدْخُلَ" قسماً، قال أبو جعفر النحاس: "والتمام عند أبي حاتم: مَعْرَةً يُغَيِّرُ عِلْمًا"، وخطئ أيضاً في هذا؛ لأن بعده لام (كي)، فجعلها لام قسم لما لم ير الفعل قبلها يتعلق به. قال أبو جعفر: وفي المعنى لطف فلذلك أشكل^(٤).

والبيان في غريب إعراب القرآن ٣٧٧/٢، والفريد في إعراب القرآن المجيد ٤/٣٢١، والدر المصون ٦/١٥٩، وتفسير البيضاوي ٣/٢٩٣، والتحرير والتنوير ٢٦/١٤٦.
وهو المفهوم من شرح بعض العلماء. انظر: تفسير الطبري ٢٢/١٩٧، ومعاني القرآن وإعرابه ٥/٢٠.
(١) انظر: الكشاف ٥/٥٣٤، والمحرر الوجيز ٥/١٢٦، وتفسير البغوي ٧/٢٩٧، والبرهان للزركشي ٤/٣٤٨، وروح المعاني ٢٦/٩٠، والتحرير والتنوير ٢٦/١٤٦، ودفع إيهام الاضطراب عن آيات الكتاب ٢٩٢-٢٩٣.
(٢) انظر: إيضاح الوقف والابتداء ٩٠٠، والتفسير البسيط للواحدي ٢٠/٢٨٢، والفريد في إعراب القرآن المجيد ٤/٣٢١، والجامع لأحكام القرآن ١٩/٢٩٨، والبحر المحييط ٨/٩٠، والدر المصون ٦/١٦٠.
وانظر الردود في المواضع المشابهة لهذا الموضع: ٣، ٩، ١٧، ١٨، ٢٠، ٢٢، ٢٤، ٢٥.
(٣) الفتح ٢٥.
(٤) القطع والانتناف ٤٨٨.

أما الجمهور فاللام عندهم للتعليل، وفي متعلقها أقوال:

الأول: أنه متعلق بمحذوف دل عليه المعنى، مفهوم من جواب (لو)؛ أي: كان انتفاء التسليط على أهل مكة وانتفاء العذاب ليدخل الله في رحمته من يشاء، واختاره النحاس^(١) والزمخشري^(٢)، وغيرهما^(٣).

الثاني: أنه متعلق بمحذوف دل عليه قوله تعالى: "وَهُوَ الَّذِي كَفَّ أَيْدِيَهُمْ عَنْكُمْ"^(٤)، ولا تتعلق بالفعل (كَفَّ)؛ لأنها في صلة (الَّذِي) وقد فصل بينهما ما يمنع من تعلقه به، واختاره الأنباري^(٥)، والبيضاوي^(٦).

الثالث: ذكر ابن عطية أنه يحتمل أن يتعلق بالإيمان المتقدم الذكر، فكأنه قال: لولا رجال مؤمنون آمنوا ليدخل الله في رحمته من يشاء^(٧)، وأجازه القرطبي^(٨).

وضعف ابن عطية القول بورود قوله: "مَنْ يَشَاءُ" بعده^(٩).

والراجح أن اللام للتعليل في القول الأول؛ لما فيه من الترابط في النظم^(١٠).

(١) انظر: القطع والائتناف ٤٨٨.

(٢) انظر: الكشاف ٥٤٧/٥.

(٣) كتاب عطية والقرطبي وأبي حيان والطبرسي وابن عادل والألوسي وابن عاشور. انظر: المحرر الوجيز ١٣٧/٥، وتفسير القرطبي ٣٢١/١٩، والبحر المحيط ٩٨/٨، ومجمع البيان ١٥٨/٩، واللباب لابن عادل ٥٠٥/١٧، وروح المعاني ١١٤-١١٥، والتحرير والتنوير ١٩١/٢٦.

(٤) الفتح ٢٤.

(٥) انظر: البيان في غريب إعراب القرآن ٣٧٩/٢.

(٦) انظر: تفسير البيضاوي ٣٠١/٣.

(٧) انظر: المحرر الوجيز ١٣٧/٥.

(٨) انظر: تفسير القرطبي ٣٢١/١٩.

(٩) انظر: المحرر الوجيز ١٣٧/٥.

(١٠) انظر: روح المعاني ١١٥/٢٦.

ويضعف القول بالقسم بأن لام القسم لا تكسر ولا تنصب الفعل المضارع^(١). ولم يشير إلى القسم من تعرض للآية من العلماء^(٢)، ومنهم من شرحها على التعليل فقط^(٣).

الموضع السابع والثلاثون:

قال الله تعالى: ﴿لَقَدْ صَدَقَ اللَّهُ رَسُولَهُ الرُّءْيَا بِالْحَقِّ لَتَدْخُلَنَّ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ آمِنِينَ مُحَلِّقِينَ رُءُوسَكُمْ وَمُقَصِّرِينَ لَا تَخَافُونَ فَعَلِمَ مَا لَمْ تَعْلَمُوا فَجَعَلَ مِنْ دُونِ ذَلِكَ فَتْحًا قَرِيبًا﴾^(٤).

في قوله تعالى: "بِالْحَقِّ" ذكر أنه قسم، ولا تعلق له بالفعل "صَدَقَ". وجوابه: "لَتَدْخُلَنَّ". أجازه الزمخشري^(٥) وغيره^(٦).

وينبغي عليه أن يُوقف على (الرُّؤْيَا)، ويبتدأ بماب عدّها^(٧).

و(الحق) المقسم به إما أن يكون الله؛ لأن (الحق) من أسمائه، وأما أن يكون قسماً بالحق الذي هو نقيض الباطل^(٨).

وللعلماء فيها أوجه، وهي كالآتي:

الأول: أن يتعلق بقوله: "صَدَقَ"، أجازه الزمخشري^(٩) وغيره^(١٠).

(١) انظر الردود في المواضع المشابهة لهذا الموضع: ٣، ٩، ١٧، ١٨، ٢٠، ٢٢، ٢٤، ٢٥، ٣٥.

(٢) انظر مثلاً: معاني القرآن للفراء ٦٨/٣، ومعاني القرآن وإعرابه ٢٧/٥، وتفسير ابن أبي زمنين ٤/٢٥٧.

(٣) انظر مثلاً: تفسير ابن كثير ١٣/١١١.

(٤) الفتح ٢٧.

(٥) انظر: الكشاف ٥/٥٤٩.

(٦) أجازه المنتجب والنسفي والبيضاوي. انظر: الفريد في إعراب القرآن المجيد ٥/٣٢٠، وتفسير النسفي ٢/١١٣، وتفسير البيضاوي ٣/٣٠٠، والدر المصون ٦/١٦٥.

(٧) انظر: الفريد في إعراب القرآن المجيد ٥/٣٢٠، والدر المصون ٦/١٦٥، واللباب لابن عادل ١٧/٥٠٧، وروح المعاني ٢٦/١٢٠.

(٨) انظر: الكشاف ٥/٥٤٩، والفريد ٥/٣٢٠، وتفسير النسفي ٣/١١٣، وتفسير البيضاوي ٣/٣٠٠.

(٩) انظر: الكشاف ٥/٥٤٩.

(١٠) أجازه العكبري والمنتجب والنسفي والسمين وابن عادل. انظر: التبيان ٢/١١٦٨، والفريد في إعراب القرآن المجيد ٥/٣٢٠، وتفسير النسفي ٣/١١٣، والدر المصون ٦/١٦٥، واللباب لابن عادل ١٧/٥٠٧.

الثاني: أن يكون صفة لمصدر محذوف؛ أي: صِدْقًا مُلْتَبِسًا بِالْحَقِّ، اختاره أبو حيان^(١)، وأجازه غيره^(٢).

الثالث: أن يتعلق بمحذوف؛ على أنه حال من الرؤيا؛ أي: ملتبسةً بالحق، أجازه الزمخشري^(٣) وغيره^(٤).

الرابع: أن في الكلام تقديمًا وتأخيرًا، والأصل: لقد صدق الله رسوله بالحق الرؤيا؛ فيتعلق (بالحق) بـ(رسوله)؛ أي: الذي هو رسول بالحق، أجازه الرازي^(٥).

الخامس: أنه حال من لفظ الجلالة (الله)^(٦).

والراجع عندي جواز الأوجه الثلاثة الأولى؛ لاستقامتها معنًى، وبها يشرح العلماء الآية، ولم يُشر كثير منهم إلى معنى القسم فيها^(٧).

الموضع الثامن والثلاثون:

قال الله تعالى: ﴿يَوْمَ يَسْمَعُونَ الصَّيْحَةَ بِالْحَقِّ ذَلِكَ يَوْمَ الْخُرُوجِ﴾^(٨).

(١) انظر: البحر المحيط ٨/١٠٠.

(٢) أجازه الزمخشري والنسفي والسميني والبيضاوي وابن عادل والألوسي وابن عاشور. انظر: الكشف ٥/٥٤٩، وتفسير النسفي ٣/١١٣، وتفسير البيضاوي ٣/٣٠٠، والدر المصون ٦/١٦٥، واللباب لابن عادل ١٧/٥٠٧، وروح المعاني ٢٦/١٢٠، والتحرير والتنوير ٢٦/١٩٨.

(٣) انظر: الكشف ٥/٥٤٩.

(٤) أجازه العكبري والمنتجب والبيضاوي والسميني وابن عادل والألوسي وابن عاشور. انظر: التبيان ٢/١١٦٨، والفريد في إعراب القرآن المجيد ٥/٣٣٠، وتفسير البيضاوي ٣/٣٠٠، والدر المصون ٦/١٦٥، واللباب لابن عادل ١٧/٥٠٧، وروح المعاني ٢٦/١٢٠، والتحرير والتنوير ٢٦/١٩٨.

(٥) انظر: تفسير الفخر الرازي ٢٨/١٠٤-١٠٥.

(٦) نقله الألوسي. انظر: روح المعاني ٢٦/١٢٠.

(٧) انظر: تفسير الطبري ٢٢/٢٥٨-٢٥٨، وتفسير ابن أبي زمنين ٤/٢٥٧-٢٥٨، والكشف للثعلبي ٩/٦٤، والمحرر الوجيز ٥/١٣٩، وتفسير البغوي ٧/٣٢٢، وتفسير ابن كثير ١٣/١٢٧، والجامع لأحكام القرآن ١٩/٣٣٦-٣٣٧، وفتح القدير ٥/٧٣.

(٨) ق ٤٢.

حمل بعض العلماء قوله تعالى: "بِالْحَقِّ عَلَى الْقِسْمِ؛ أَي: يسمعون الصيحة أقسم بالله، ولم أقف على قائله^(١).

وللعلماء في إعرابها أوجه ثلاثة، وهي:

الأول: أنه متعلق بقوله: "الصَّيْحَةَ"، فيكون حالاً؛ أي: ملتبسة بالحق، وهو رأي الزمخشري^(٢) وغيره^(٣).

الثاني: أنه متعلق بالفعل "يَسْمَعُونَ"؛ أي: يسمعون بيقين، أجازته الرازي^(٤).

الثالث: أنها حال من الفاعل؛ أي: يستمعون ملتبسين بسماع الحق، أجازته السمين^(٥).

والراجح هو أنها متعلقة بالصيحة على أنها حال، ويؤيده أنه اشتهر عند المفسرين أن (الحق) مفسرٌ بالبعث، وأنها صيحة البعث، وهو المناسب للقول الأول^(٦).

أما القول بالقسم فلم يذكره ويفسر به الآية من تعرض لها^(٧).

(١) انظر القول في: تفسير الفخر الرازي ١٨٩/٢٨، واللباب لابن عادل ٥٢/١٨، وروح المعاني ١٩٤/٢٦.

(٢) انظر: الكشاف ٥/٦٠٧.

(٣) مثل أبي حيان والنسفي والسمين والبيضاوي والأوسى والشوكاني، وأجازته الرازي وابن عادل. انظر: تفسير الفخر الرازي ١٨٩/٢٨، والبحر المحيط ١٢٩/٨، وتفسير النسفي ١١٤٨/٣، والدر المصون ١٨٢/٦، وتفسير البيضاوي ٣/٣٢٠، واللباب لابن عادل ٥٢/١٨، وفتح القدير ٥/١٠٧.

(٤) انظر: تفسير الفخر الرازي ١٨٩/٢٨، وانظر: روح المعاني ١٩٤/٢٦.

(٥) انظر: الدر المصون ٦/١٨٢، وأجازته ابن عادل أيضاً. انظر: اللباب لابن عادل ٥٢/١٨.

(٦) انظر: تفسير الطبري ٢٢/٣٨٣، وإعراب القرآن للنحاس ٤/٢٣٤، وتفسير الفخر الرازي ١٨٩/٢٨، والجامع لأحكام القرآن ١٩/٤٦٥، وتفسير النسفي ٢/١١٤٨، والبحر المحيط ٨/١٢٩، وفتح القدير ٥/١٠٧.

(٧) انظر مثلاً: تفسير ابن أبي زمنين ٣/٢٨٠، والكشف للتعليبي ٩/١٠٨، وتفسير البغوي ٧/٣٦٦، وتفسير ابن كثير ١٣/٢٠٥، والتحرير والتنوير ٢٦/٣٣١، وأضواء البيان ٧/٦٩٥.

الموضع التاسع والثلاثون:

قال الله تعالى: ﴿وَالطُّورِ (١) وَكُنُوزِ مَسْطُورٍ (٢) فِي رَقٍ مَّنْشُورٍ (٣) وَالْبَيْتِ الْمَعْمُورِ (٤) وَأَسْفَفِ الْمَرْوَعِ (٥) وَالْبَحْرِ الْمَسْجُورِ (٦) إِنَّ عَذَابَ رَبِّكَ لَوَاقِعٌ﴾^(١).

اختلف العلماء في الواوات اللاتي تلي واو القسم الأولى في مثل هذه الآيات^(٢) على

قولين:

الأول: الواوات كلها للقسم، واستدل له بأن القسم من شأنه أن يكرر؛ لذلك كثيراً ما يعاد المقسم به، والعطف يكون بالفاء إذا أرادوا صفات المقسم به، اختاره ابن عاشور^(٣).

الثاني: الواو الأولى وحدها للقسم، والواوات اللاتي بعدها للعطف على القسم، فهي تفيد القسم معنئ فقط، وهو اختيار الجمهور^(٤).

والراجع أن الواوات التاليات لواو القسم أنهن للعطف، ولا يصح أن تكون للقسم؛ لأن جواب الواو الأولى التي للقسم لم يأت بعد، ولا يصح أن يستأنف قسم آخر قبل تمام الأول^(٥).

(١) الطور ١-٧.

(٢) كقوله تعالى: (ن وَالْقَلَمِ وَمَا يَسْطُرُونَ) [القلم: ١]. وقوله تعالى: (وَالسَّمَاءِ ذَاتِ الْبُرُوجِ) [البروج: ١].

وانظر: البحر المحيط ٣٠٢/٨، ودراسات لأسلوب القرآن ٣/٣-٤٩٠-٤٩٤.

(٣) انظر: التحرير والتنوير ٤٠/٢٧.

(٤) اختاره الخليل وسيبويه والمبرد والزرجاج والنحاس والواحدي والأنباري والزمخشري والعكبري والمنتجب وأبو حيان والسمين، وأجازه ابن عاشور. انظر: الكتاب ٥٠١/٣، والمقتضب ٣٣٦/٢-٣٣٧، ومعاني القرآن وإعرابه ٦١/٥، وإعراب القرآن للنحاس ٤/٢٥٣، ٥/٥، والتفسير البسيط ٤٨١/٢٠، والبيان في غريب إعراب القرآن ٢/٣٩٤، والمفصل ٣٦٢، والتبيان ١١٨٣/٢، والفريد في إعراب القرآن المجيد ٤/٣٦٩، والبحر المحيط ٨/١٤٤، والدر المصون ٦/١٩٥، وروح المعاني ٢٧/٢٩.

(٥) انظر: التفسير البسيط ٤٨١/٢٠، والإيضاح في شرح المفصل ٢/٣٢٢-٣٢٣.

الموضع الأربعون:

قال الله تعالى: ﴿فَذَكَرْنَا أَنْتَ بِنِعْمَتِ رَبِّكَ بِكَاهِنٍ وَلَا مَجْنُونٍ﴾^(١).

حمل بعض العلماء قوله تعالى: "بِنِعْمَةِ رَبِّكَ" على القسم، والجواب محذوف دل

عليه المذكور، والتقدير: ونعمة ربك ما أنت بكاهن^(٢).

وللعلماء في إعرابها أقوال، وهي كالآتي:

الأول: أن "بِنِعْمَةِ رَبِّكَ" في موضع الحال؛ أي: ما أنت بكاهن ولا مجنون ملتبساً بنعمة

ربك، اختاره العكبري^(٣) والمنتجب^(٤).

ويلزم منه أن تكون حالاً لازمة لا منتقلة؛ لأنه عليه السلام ما زال ملتبساً بنعمة ربه

لم ينفك عنها^(٥).

الثاني: أن الباء للسببية، وتتعلق حينئذ بمضمون الجمل المنفية، والمعنى: انتفى

عك الكهانة والجنون بسبب نعمة الله عليك، اختاره السمين^(٦).

الثالث: أن "بِنِعْمَةِ رَبِّكَ" متعلق بما دل عليه الكلام، وهو اعتراض بين (ما) واسمها،

والتقدير: ما أنت في حال إذكارك بنعمة ربك بكاهن، عزي للحوفي^(٧).

والراجع عندي هو كون الباء للسببية؛ لاستقامته معنى، بخلاف كونها في موضع

الحال، فالمعنى لا يصح على كون الحال منتقلة؛ لذا قُيِّد بكونها لازمة.

(١) الطور ٢٩.

(٢) انظر: البحر المحيط ١٤٨/٨، والدر المصون ٢٠٠/٦.

(٣) انظر: التبيان ١١٨٤/٢.

(٤) انظر: الفريد في إعراب القرآن المجيد ٣٧٣/٤.

(٥) انظر: البحر المحيط ١٤٨/٨، والدر المصون ٢٠٠/٦.

(٦) انظر: الدر المصون ٢٠٠/٦.

(٧) انظر: البحر المحيط ١٤٨/٨، والدر المصون ٢٠٠/٦.

أما القسم فهو بعيد، وليس على ظاهر الآية، لذا فسرّها كثير بغير إيراد معنى

القسم^(١).

الموضع الحادي والأربعون (٢):

قال الله تعالى: ﴿بِئْسَ الْقَلَمُ وَمَا يَسْطُرُونَ ﴿١﴾ مَا أَنْتَ بِنِعْمَةٍ رَبِّكَ بِمَجْنُونٍ ﴿٢﴾ وَإِنَّ لَكَ لَأَجْرًا غَيْرَ

مَمْنُونٍ ﴿٣﴾

حمل بعض العلماء قوله تعالى: "بِنِعْمَةِ رَبِّكَ" على القسم، وهو معترض بين المبتدأ والخبر، للتوكيد والمبالغة في انتفاء الوصف بالجنون عن النبي صلى الله عليه وسلم، اختاره أبو حيان^(٤)، وأجازه الماوردي^(٥) القرطبي^(٦).

وللعلماء أقوال أخرى في إعرابها، وهي على النحو الآتي:

الأول: ذكر الزمخشري أن قوله تعالى: "بِنِعْمَةِ رَبِّكَ" متعلق بقوله: "بِمَجْنُونٍ" منفياً.

كما يتعلق بـ(عاقل) مثبتاً في قولك: أنت بنعمة الله عاقلٌ - والباء على ذلك للمصاحبة أو

(١) مثل الزجاج وابن عطية والزمخشري. انظر مثلاً: معاني القرآن وإعرابه ٦٤/٥، والكشاف ٦٢٩/٥، والمحرر الوجيز ١٩١/٥.

(٢) أشبهت الآية في هذا الموضع الآية في الموضع السابق، وأوردتها منفصلة؛ لأن بعض العلماء فصلوا الحديث في إعرابها في هذا الموضع ما لم يذكره في الموضع السابق. قارن في الموضعين كلام الزجاج والزمخشري وابن عطية. انظر: معاني القرآن وإعرابه ٦٤/٥، والكشاف ٦٢٩/٥، والمحرر الوجيز ١٩١/٥.

(٣) القلم ١-٣.

(٤) انظر: البحر المحيط ٣٠٢/٨، وانظر: روح المعاني ٢٤/٢٩-٢٥.

(٥) انظر: تفسير الماوردي ٦١٧/٦.

(٦) انظر: الجامع لأحكام القرآن ١٤٠/٢١، وينظر: التبيان في أيمان القرآن ٣١٤.

للسببية^(١) - وجعله في نصب على الحال، كأنه قال: ما أنت بمجنون منعماً عليك بذلك، ولم تمنع الباء أن يعمل (مجنون) فيما قبله لأنها زائدة لتأكيد النفي^(٢).

ورد أبو حيان قول الزمخشري بأنه أنه إذا تسلط النفي على محكوم به وله معمول، فإن النفي إما أن يتسلط على ذلك المعمول فقط، وإما أن يتسلط النفي على المحكوم به فينتفي معموله لانفائه، ومثاله قولنا: ما زيد قائم مسرعاً، فالمتبادر إلى الذهن انتفاء الإسراع دون القيام، فيكون قد قام غير مسرع. والوجه الآخر أنه انتفى قيامه فانتهى إسرعه، أي: لا قيام فلا إسراع.

وخلص بأن هذا لا يتأتى معه قول الزمخشري بوجه، بل يؤدي إلى ما لا يجوز أن ينطق به في حق النبي صلى الله عليه وسلم^(٣).

ومنع كذلك ابن الحاجب تعلقه بقوله: "بِمَجْنُونٍ"؛ إذ لو علق به لأوهم نفي جنون خاص، وهو الجنون الذي يكون من نعمة الله، وهذا غير مستقيم^(٤).

الثاني: ذكر الزجاج أن "بِنِعْمَةِ رَبِّكَ" موصول بمعنى النفي، والمعنى: انتفى عنك الجنون بنعمة ربك، ومعناه: فارقك الجهل بنعمة الله^(٥)، وكأنه يشير إلى معنى السببية في الباء، وبه قال المنتجب^(٦).

وأوضح ابن الحاجب الرأي بأنها متعلقة بما يتضمنه حرف (ما) النافية من معنى الفعل، والتقدير: انتفى أن تكون مجنوناً بنعمة ربك^(٧).

(١) انظر: التحرير والتنوير ٦٢/٢٩، وروح المعاني ٢٤/٢٩.

(٢) انظر: الكشاف ٦/١٧٩-١٨٠.

(٣) انظر: البحر المحيط ٣٠٢/٨، وينظر: التبيان في أيمان القرآن ٣١٥-٣١٦.

(٤) انظر: أمالي ابن الحاجب ١/١٢٤.

(٥) انظر: معاني القرآن وإعرابه ٥/٢٠٤.

(٦) انظر: الفريد في إعراب القرآن المجيد ٤/٥٠٤.

(٧) انظر: أمالي ابن الحاجب ١/١٢٤.

الثالث: ذكر ابن عطية أن "بِنِعْمَةِ رَبِّكَ" اعتراض، كما يقال للإنسان: أنت بحمد الله فاضل^(١)، ولكنه لم يبين متعلق الباء.

وقريب منه ما ذكره ابن عاشور من أنها جملة معترضة، وأن الباء متعلقة بمحذوف يدل عليه المقام؛ أي أن ذلك بنعمة ربك، وقاسه على تعلق الباء في (باسم الله)^(٢).

الرابع: قيل معناه: ما أنت بمجنون والنعمة بربك؛ كقولهم: سبحانك اللهم وبحمدك؛ أي: والحمد لله^(٣). ووصفه أبو حيان بأنه تفسير معنى لا تفسير إعراب^(٤).

ولعل الراجح هو ما ذكره الزجاج؛ لعدم تكلفه ولصحته معنى.

أما القول بالقسم فهو بعيد، واتفاق الترجيح في هذا الموضع والموضع السابق هو الأولى؛ لتقارب التركيبين^(٥).

الموضع الثاني والأربعون:

قال الله تعالى: ﴿وَأذْكُرْ اسْمَ رَبِّكَ وَتَنبَلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلًا﴾ (٨) رَبُّ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ فَاتَّخِذْهُ وَكِيلًا^(٦).

قريء "رَبِّ" بالجر^(٧)، واختلف النحويون في إعرابها على الآتي:

(١) انظر: المحرر الوجيز ٣٤٦/٥.

(٢) انظر: التحرير والتنوير ٦٢/٢٩.

(٣) انظر: الكشف للثعلبي ٩/١٠، والجامع لأحكام القرآن ١٤٠/٢١.

(٤) انظر: البحر المحيط ٣٠٢/٨، وانظر: الكشف للثعلبي ٩/١٠، والجامع لأحكام القرآن ١٤٠/٢١.

(٥) راجع: الموضع ٤٠.

(٦) المزمّل ٨-٩.

(٧) هي قراءة ابن عامر وحمزة والكسائي ورواية عن عاصم. انظر: السبعة ٦٥٨، وحجة القراءات ٧٣١.

الأول: أنه قسم، وحرف القسم مضمّر، كقولنا: اللهُ لأفعلن، والجواب هو قوله تعالى:
”لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ“، أجازته المنتجب^(١)، وعزي إلى ابن عباس^(٢)، ولم يرتض أبو حيان هذه
النسبة^(٣).

الثاني: أنه بدل من (ربك)، اختاره الفراء^(٤) وغيره^(٥).

الثالث: أنه نعت، اختاره الثعلبي^(٦) وغيره^(٧).

وحمله الفارسي على التبعية، ولم يحدد نوع التابع^(٨).

والراجح أنه بدل من (ربك)، ويضعف القول بالقسم بأن فيه إضمار الجار في القسم،

وهذا خاص عند البصريين بلفظة (الله)، ولا يقاس عليه^(٩)، وبأن فيه حذف حرف القسم
من غير ما يسد مسده وإبقاء عمله وهو ضعيف^(١٠).

(١) انظر: الفريد في إعراب القرآن المجيد ٥٥٤/٤، وانظر: أنوار التنزيل ٤٦١/٣.

(٢) انظر: الكشاف ٢٤٤/٦-٢٤٥، واللباب لابن عادل ٦٧/١٩، وروح المعاني ١٠٦/٢٩.

(٣) انظر: البحر المحيط ٣٥٥/٨، وانظر: روح المعاني ١٠٦/٢٩.

(٤) انظر: معاني القرآن للفراء ١٩٨/٣.

(٥) اختاره الأخفش وابن خالويه والأزهري والزمخشري وابن عطية وابن أبي مريم والعكبري والبيضاوي

وابن عاشور، وأجازته الطبري والسمين. انظر: معاني القرآن للأخفش ٥٥٣/٢، وتفسير الطبري

٦٨٩/٢٣، وإعراب القراءات السبع وعللها ٤٠٧/٢، والحجة لابن خالويه ٢١١، والقراءات وعلل النحويين

٧٢٤/٢، والكشاف ٢٤٤/٦، والمحزر الوجيز ٣٨٨/٥، والموضح في وجوه القراءات ١٣٠٩/٣، والتبيان

١٢٤٧/٢، وتفسير البيضاوي ٤٦١/٣، والدر المصون ٤٠٦/٦، والتحرير والتنوير ٢٦٧/٢٩.

(٦) انظر: الكشاف للثعلبي ٦٣/١٠.

(٧) اختاره البغوي والقرطبي، وأجازته الطبري والمنتجب. انظر: تفسير الطبري ٦٨٩/٢٣، والجامع

لأحكام القرآن ٣٣٤/٢١، وتفسير البغوي ٢٥٥/٨، والفريد في إعراب القرآن المجيد ٥٥٤/٤.

(٨) انظر: الحجة ٣٣٦/٧.

(٩) انظر: البحر المحيط ٣٥٥/٨.

(١٠) انظر: روح المعاني ١٠٦/٢٩.

الموضع الثالث والأربعون:

قال الله تعالى: ﴿إِذَا الشَّمْسُ كُوِّرَتْ﴾^(١).

ورد عن الحسن - رضي الله عنه - أن قوله تعالى: ﴿إِذَا الشَّمْسُ كُوِّرَتْ﴾ "قسم، وجوابه قوله: ﴿عَلِمَتْ نَفْسٌ مَّا أَحْضَرَتْ﴾^(٢). كما يقال: إذا نفر زيد نفر عمرو^(٣).

وورد عن عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - أنه قرأ أول هذه السورة، فلما بلغ ﴿عَلِمَتْ نَفْسٌ مَّا أَحْضَرَتْ﴾ قال: "لهذا أجزى الحديث"^(٤).

وشرح ابن عاشور كلامه بأنه يريد جواب القسم^(٥)، وقد يكون التبس عليه برأي الحسن، فإنه ورد بعده مباشرة في نص الماوردي، قال: "قال عمر بن الخطاب: لهذا جرى الحديث، وقال الحسن: ﴿إِذَا الشَّمْسُ كُوِّرَتْ﴾ قسم وقع على قوله: ﴿عَلِمَتْ نَفْسٌ مَّا أَحْضَرَتْ﴾^(٦).

وورد القول بالقسم عن الحسن - رضي الله عنه - أيضاً في موضعين آخرين، هما: الموضع الأول: قوله تعالى: ﴿إِذَا السَّمَاءُ أَنْفَطَرَتْ﴾؛ إذ ورد أن قوله: ﴿إِذَا السَّمَاءُ أَنْفَطَرَتْ﴾ عند الحسن قسم، وجوابه ﴿عَلِمَتْ نَفْسٌ مَّا قَدَّمَتْ وَأَخَّرَتْ﴾، نقله وضعفه الماوردي^(٧) والقرطبي^(٨).

(١) التكوير ١.

(٢) التكوير ١٤.

(٣) انظر: تفسير الماوردي ٦/ ٢١٥، والجامع لأحكام القرآن ٢٢/ ١٠٧.

(٤) انظر: تفسير الطبري ٢٤/ ٢٥١، وتفسير ابن أبي حاتم ١٠/ ٣٤٠، وتفسير الماوردي ٦/ ٢١٥، والجامع لأحكام القرآن ٢٢/ ١٠٧.

(٥) انظر: التحرير والتنوير ٣٠/ ١٥٠.

(٦) تفسير الماوردي ٦/ ٢١٥.

(٧) انظر: تفسير الماوردي ٦/ ٢٢١.

(٨) انظر: الجامع لأحكام القرآن ٢٢/ ١٢١.

الموضع الثاني: قوله تعالى: ﴿إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ﴾؛ إذ ذكر القرطبي أنها عند الحسن قسم، وضعف قوله^(١).

ولم يظهر لي وجه هذا القول، ولا أعلم قائلاً به غيره. وقد يكون الدافع له هو مقام التأكيد الوارد في الآيات.

الموضع الرابع والأربعون:

قال الله تعالى: ﴿كَلَّا لَوْ تَعْلَمُونَ عِلْمَ الْيَقِينِ لَتَرَوُنَّ الْجَحِيمَ﴾^(٢).

في توجيهه قوله تعالى: "عِلْمَ الْيَقِينِ" ذكر العلماء توجيهين، هما:
الأول: أن "عِلْمَ" انتصب على حذف واو القسم، وأصله: وعلم اليقين، ولما حذفت الواو نصب ما بعدها، وهو مثل: والله لأذهبن، فإذا حذفت الواو قيل: الله لأذهبن، وعزاه ابن خالويه للأخفش^(٣).

وجواب القسم هو قوله تعالى: "لَتَرَوُنَّ الْجَحِيمَ".

الثاني: أن (علم) انتصب على المصدرية، وهو رأي الجمهور^(٤).

وقوله تعالى: "لَتَرَوُنَّ الْجَحِيمَ" جواب لقسم محذوف، والتقدير: والله لترون.
والراجع أنه لا قسم في "عِلْمَ الْيَقِينِ"، وكل من وقفت عليه شرحها على غير القسم^(٥)، ويؤكد ذلك حسن الوقف عليها^(٦)؛ إذ لو كانت قسماً لما جاز الوقف عليها.

(١) انظر: الجامع لأحكام القرآن ١٦١/٢٢.

(٢) التكاثر ٥-٦.

(٣) انظر: إعراب ثلاثين سورة ١٦٨.

(٤) ممن نص عليه الأثري والعكبري والمنتجب والسمن، وعزاه ابن خالويه إلى النحويين. انظر: إعراب ثلاثين سورة ١٦٨، والبيان ٥٣١/٢، والتبيان ١٣٠٢/٢، والفريد ٧٢١/٤، والدر المصون ٥٦٥/٦.

(٥) انظر مثلاً: معاني القرآن للضراء ٢٨٧/٣، ومعاني القرآن وإعرابه ٣٥٧/٥، وإعراب القرآن للنحاس ٥/٢٨٤، وتفسير ابن أبي زمنين ١٥٩/٥، والكشف للثعلبي ٢٧٧/١٠، وتفسير البغوي ٥١٨/٨، والكشاف ٤٢٥/٦، والجامع لأحكام القرآن ٤٥٦/٢٢، والبحر المحيط ٥٠٦/٨، وتفسير ابن كثير ٤٤٥/١٤، وتفسير البيضاوي ٥٦٥/٣، وروح المعاني ٢٢٥/٣، والتحرير والتنوير ٥٢٢/٣٠.

(٦) انظر: إيضاح الوقف والابتداء ٩٨٣-٩٨٤.

الفصل الثاني:

دواعي القول بالقسم على خلاف الظاهر، ومُضَعَّفَاتِهِ، وأثره:

المبحث الأول: دواعي القول بالقسم على خلاف الظاهر:

عند التدقيق في المواضع المدروسة في هذا البحث يتبين وجود دوافع وأسباب دقيقة جعلت القائل بالقسم يختاره دون سواه من الأوجه المحتملة في الآية .

وقبل الشروع في سرد الدواعي يحسن بيان أن صلاحية التركيب للقسم هو الداعي الأكبر لهذا الإعراب، وهو الأصل؛ لأن المعرب لا يذكر قولاً إلا ولديه من التركيب والمعنى ما يسند به غض النظر عن قوة الرأي وضعفه، ويسري هذا الدافع في أغلب المسائل المدروسة، وظهر هذا من خلال بعض نصوص العلماء جلياً، وهذان مثالان موضحان:

المثال الأول: في قوله تعالى: ﴿ كَتَبَ عَلَىٰ نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ لِيَجْمَعَنَّكُمْ إِلَىٰ يَوْمِ الْقِيَامَةِ ﴾^(١) أجاز الفراء في "لِيَجْمَعَنَّكُمْ" وجهين: القسم، والبديلية. ثم قال: "والعرب تقول في الحروف التي يصلح معها جواب الأيمان بأن المفتوحة وباللام، فيقولون: أرسلت إليه أن يقوم، وأرسلت إليه ليقوم، وكذلك قوله تعالى: ﴿ ثُمَّ بَدَأْتُمْ مِن بَعْدِ مَا رَأَوُا آيَاتِنَا لِيَسْجُذْتُم مِّنْ حَيْثُ يَشَاءُونَ ﴾. وهو في القرآن كثير، ألا ترى أنك لو قلت: بدا لهم أن يسجنوه، كان صواباً"^(٢).

المثال الثاني: في قوله تعالى: ﴿ قَالُوا لَنْ نُؤْتِيَكَ عَلَىٰ مَا جَاءَنَا مِنَ الْآيَاتِ وَالَّذِي فَطَرَنَا ﴾^(٣) أعرب الفراء "وَالَّذِي فَطَرَنَا" عطفاً على ما سبقها، وأجاز القسم بقيد إرادة المتكلم، قال: "ف(الذي) في موضع خفض؛ وعلى الذي. ولو أرادوا بقولهم (والذي فطرنا) القسم بها كانت خفضاً وكان صواباً، كأنهم قالوا: لن نُؤْتِيَكَ وَاللَّهِ)".

(١) انظر: الموضوع الثامن.

وكذلك الزجاج أعربه مثله، قال: "موضع (الذي) خفض، المعنى: لن نؤثرك على الله. ويجوز أن يكون (الذي) خفضاً على القسم"^(١).

أما الأسباب الدقيقة التي دفعت للقول بالقسم ومخالفة الظاهر فهي كالآتي:
الأول: العطف على قسم صريح في آية سابقة :

وردت بعض الآيات التي فيها قسم صريح، ثم عطف عليها ما قد يفهم منه أنه قسم أيضاً، وظهر هذا في موضعين:

أولهما: في قوله تعالى: ﴿وَلِإِنْ مَنَّكَرْنَا لَأَوْرِدُهَا كَأَن عَالِي رَبِّكَ حَتْمًا مَقْضِيًّا﴾ حمل بعض العلماء هذه الآية على القسم، وفي الصناعة ما يضعفه، ومما دعا إلى القول به هو وجود قسم قبله في قوله تعالى: ﴿فَوَرَبِّكَ لَنَحْشُرَنَّهُمْ وَالشَّيَاطِينَ ثُمَّ لَنُحْضِرَنَّهُمْ حَوْلَ جَهَنَّمَ جِثِيًّا﴾^(٢).

ثانيهما: في قوله تعالى: ﴿وَالطُّورِ ١﴾ وَكُتِبَ مَسْطُورِ ٢﴾ فِي رَقٍّ مَّنشُورِ ٣﴾ وَالْبَيْتِ الْمَعْمُورِ ٤﴾ وَالسَّقْفِ الْمَرْفُوعِ ٥﴾ وَالْبَحْرِ الْمَسْجُورِ ٦﴾ إِنَّ عَذَابَ رَبِّكَ لَوَاقِعٌ﴾ أعربت المعطوفات على القسم في الآيات (٢-٦) قسماً، وهذا لا يصح؛ لأن جواب الواو الأولى التي للقسم لم يأت بعد، ولا يصح أن يستأنف قسم آخر قبل تمام الأول، فتكون تلك الواوات عواطف^(٣).

ويظهر من هذين المثالين أن وجود قسم سابق لهما أوهم دلالتهما على القسم، والصحيح أن دلالتهما على القسم معنوية؛ لأن المعطوف على القسم قسم معنوي فقط.

(١) انظر: الموضع الثالث والعشرين.

(٢) انظر: الموضع الحادي والعشرين.

(٣) انظر: الموضع التاسع والثلاثين.

الثاني: خفاء الإعراب وعدم القطع بالدلالة:

عدم إمكان القطع بالدلالة المرادة من الآية وغموضها على المفسر والمعرب يفتح باب الاجتهاد في التفسير والإعراب، ويزداد الأمر صعوبة عندما تكون الكلمة مبنية ولا يتضح موقعها الإعرابي من خلال العلامة، وفي هذا مثالان موضحان:

الأول: في قوله تعالى: ﴿وَسَتَفْتُونَكَ فِي النِّسَاءِ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِيهِنَّ وَمَا يُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ﴾^(١) أعرب قوله: "وَمَا يُتْلَىٰ" بعشرة أوجه، منها أن تكون الواو للقسم، و(ما) في محل جر مقسم به؛ كأنه قيل: قل الله يفتيكم فيهنّ وأقسم بما يتلى عليكم في الكتاب، والقسم بمعنى التعظيم، وتعود كثرة الأوجه إلى خفاء الإعراب فيها^(١).

الثاني: في قوله تعالى: ﴿كَمَا أَخْرَجَكَ رَبُّكَ مِنْ بَيْتِكَ بِالْحَقِّ﴾^(٢) ذكر في إعرابها عشرون وجهاً، منها جعل أبي عبدة الكاف بمعنى واو القسم، و(ما) موصولة واقعة على العالم، وهو الله؛ كقولك: والذي أخرجك ربك^(٢).

ويظهر من هذين المثالين أن خفاء الإعراب وعدم القطع بالدلالة دعا إلى كثرة الأوجه الإعرابية المحتملة للآية، فكان منها القول بالقسم.

الثالث: تشابه اللفظ في الآية مع لفظ القسم:

وردت آيات فيها ما يشبه لفظ القسم، وذلك في صورتين، هما:

الصورة الأولى: التشابه في حرف القسم ولفظ المقسم به؛ وذلك باشتغال الآية على حرفٍ جريّأتي في بعض استعمالاته للقسم كالباء والواو، واسمٍ مجرورٍ إما لله

(١) انظر: الموضوع الخامس.

(٢) انظر: الموضوع الرابع عشر.

تعالى وإما لاسم ورد عن العرب القسم به. فلما كانت هذه الصورة في الآية ظاهرها كالقسم حملها بعض العلماء عليه، ومن أمثلة ذلك:

المثال الأول: لفظ (بالله) لفظ يرد متعلقًا بما سبقه من الفعل وما بمعناه كثيرًا، ويصح أن يرد على معنى القسم، وحمل في آيتين على القسم مخالفًا ظاهر الآية، وهما قوله تعالى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَقُولُ آمَنَّا بِاللَّهِ وَيَأْتُونَ الْآخِرَ﴾^(١)، وقوله تعالى: ﴿يَبْنِي لَأَشْرِكَ بِاللَّهِ﴾^(٢).

المثال الثاني: لفظ (والأرحام) يرد معطوفًا على ما سبقه، وورد القسم به؛ إذ كان العرب يقسمون كثيرًا بالرحم، فحمل بعض العلماء قوله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ﴾ في قراءة جر (الأرحام) على القسم^(٣).

المثال الثالث: لفظ (بنعمة ربك) يرد جار ومجرورًا متعلقًا بالفعل أو ما بمعناه، وورد القسم به، وحمل عليه قوله تعالى: ﴿فَذَكَرْنَا أَنَّكَ بِنِعْمَتِ رَبِّكَ بِكَاهِنٍ وَلَا مَجْنُونٍ﴾^(٤)، وقوله تعالى: ﴿مَا أَنْتَ بِنِعْمَةِ رَبِّكَ بِمَجْنُونٍ﴾^(٥).

ولا يعني ما تقدم من أن كل ما أشبه لفظ القسم فإن القسم فيه مرجوح، بل وردت من الآيات المشابهة ما ترجح فيها القسم، ولم أورها لعدم اشتغال البحث عليها، وأمثلة هنا بآية واحدة فقط ورد فيها لفظ (بعزة فرعون)، وهي قوله تعالى: ﴿فَأَلْفَوْا جَاهِلْتُمْ

(١) انظر: الموضع الأول.

(٢) انظر: الموضع الثامن والعشرين.

(٣) انظر: الموضع الرابع.

(٤) انظر: الموضع الأربعين.

(٥) انظر: الموضع الحادي والأربعين.

وللمزيد من الأمثلة تنظر المواضع الآتية: السابع (بحق)، والسابع والعشرون (بآياتنا)، والسابع والثلاثون (بالحق)، والثامن والثلاثون (بالحق).

وَعَصِيَّتُهُمْ وَقَالُوا بِعَزِّهِ فِرْعَوْنَ إِنَّا لَنَحْنُ الْعَالِيُونَ ﴿١﴾؛ إذ ترجح فيها أن الباء للقسم^(٢)، وقيل: إنه على جهة التعظيم لفرعون إذ كانوا يعبدونه ويتبركون باسمه، كما يقول القائل إذا ابتداءً عملاً؛ بسم الله، وعلى بركة الله؛ استعانةً وتيمناً^(٣)، وقيل: الباء للسببية، وهي متعلقة بمحذوف، أي: نغلب بسبب عزته^(٤)، ولم يحمل ابن كثير على القسم، وشبّهه بقول جهلة العوام: هذا بثواب فلان^(٥).

الصورة الثانية: التشابه اللفظي بين لام الابتداء ولام القسم؛ إذ وجه بعض العلماء

اللام الواقع بعدها جملة اسمية بأنها للقسم، والراجح فيها أنها للابتداء، ومن أمثلتها:
المثال الأول: في قوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ ءَامَنُوا وَأَتَقُوا لِمَثُوبَةٍ مِّنْ عِنْدِ اللَّهِ خَيْرٌ لَّا كَانُوا يَعْلَمُونَ﴾ اختار ابن عطية أن تكون اللام في: "لَمَثُوبَةٍ" للقسم، وليست لام الابتداء، والجمهور على خلافه^(٦).

المثال الثاني: في قوله تعالى: ﴿وَلَمَنِ أَنْصَرَ﴾ ذكر ابن عطية أن اللام للقسم،

والراجح أن اللام للابتداء، ولم يشر للقسم ممن تعرض لتفسير الآية^(٧).

(١) الشعراء ٤٤.

(٢) اختاره الطبري والعكبري وأبو حيان والنسفي والبيضاوي، وأجازه ابن عطية. انظر: التبيان ٩٩٥/٢، والمحزر الوجيز ٢٣٠/٤، والبحر المحيط ١٥/٧، وتفسير النسفي ٨١٠/٣، وتفسير البيضاوي ٥٤٠/٢.

(٣) أجازه ابن عطية. انظر: المحزر الوجيز ٢٣٠/٤.

(٤) اختاره الشوكاني. انظر: فتح القدير ١٣٢/٤.

(٥) انظر: تفسير ابن كثير ٣٤٤/١٠.

(٦) انظر: الموضع الثاني.

(٧) انظر: الموضع الحادي والثلاثين.

وللاستزادة تراجع المواضع: الحادي عشر، والثلاثين، والثاني والثلاثين.

الرابع: أن تشتمل الآية على ما فيه دلالة القسم:

من الأسباب الموهمة للقول بالقسم اشتغال الآية على لفظ من الألفاظ الدالة على القسم في بعض استعمالاتها، ولكنها في الآيات المدروسة لم ترد له، فيحمل المعرب الآية عليه، ومن أمثلة ذلك:

المثال الأول: "يَحْلِفُونَ" في قوله تعالى: ﴿يَحْلِفُونَ بِاللَّهِ لِيُرْضَوْكُمْ﴾ ﴿١﴾ دفع الأخصش للقول بأن "لِيُرْضَوْكُمْ" جواب قسم، والتقدير: ليرضّكم، والراجح أن الإرضاء هو علة الحلف لا المحلوف عليه^(١).

المثال الثاني: لفظ "حَتْمًا مَقْضِيًّا" في قوله تعالى: ﴿وَأِنْ مَكَمُ الْوَارِدُهَا كَانَ عَلَى رَيْكَ حَتْمًا مَقْضِيًّا﴾ ﴿٢﴾ ذكر أن معناه: قسموا جب، فحملها بعض العلماء على القسم^(٣).

الخامس: ضعف الوجوه الأخرى في الآية:

قد يكون الدافع إلى اختيار القول بالقسم عدم صحة التوجيه الأخر في الآية، وقد ذكر ذلك أبو حيان عندما عرض لتوجيه قوله: "وَاللَّارْحَامِ" في قراءة الجر قسمًا عند بعض العلماء في قوله تعالى: ﴿وَأَتَقُوا اللَّهَ الَّذِي سَاءَ لُونُ بِهِ وَالْأَرْحَامِ﴾ ﴿٣﴾، قال: "وذهبوا إلى تخريج ذلك؛ فراراً من العطف على الضمير المجرور بغير إعادة الجار"^(٣)، وهي مسألة خلافية منعها كثير من العلماء، فكان القسم من الأوجه المتبقية لتوجيه الجر^(٤).

(١) انظر: الموضع السابع عشر.

(٢) انظر: الموضع الحادي والعشرين.

(٣) البحر المحيط ١٦٧/٢.

(٤) انظر: الموضع الرابع، وللاستزادة انظر: الموضع السادس عشر.

السادس: خفاء المعنى وعدم وجود متعلق للفعل:

أشار أبو جعفر النحاس إلى هذا في جعل أبي حاتم السجستاني "ليدخل" قسمًا في قوله تعالى: ﴿وَلَوْلَا رِجَالُ الْمُؤْمِنِينَ وَالنِّسَاءُ الْمُؤْمِنَاتُ لَرَتَعَلَمُوهُمْ أَنْ تَطَّوُّوهُمْ فَتُصِيبَكُمْ مِنْهُمْ مَعَرَّةٌ بِغَيْرِ عِلْمٍ لِيَدْخُلَ اللَّهُ فِي رَحْمَتِهِ مَنْ يَشَاءُ﴾؛ إذ قال النحاس: "والتمام عند أبي حاتم: "مَعَرَّةٌ بِغَيْرِ عِلْمٍ"، وخطّ أيضًا في هذا؛ لأن بعده لام (كي)، فجعلها لام قسم لَمَّا لم يرَ الفعل قبلها يتعلق به. قال أبو جعفر: وفي المعنى لطف فلذلك أشكل"^(١).

* * *

(١) القطع والائتناف ٤٨٨. وانظر: الموضع السادس والثلاثين.

المبحث الثاني : مُضَعَّاتُ القَوْلِ بالقِسمِ على خلاف الظاهر :

قام هذا البحث على دراسة ما أعرب قسماً وله ما يعارضه ويضعفه مما تقرر عند العلماء ؛ لذا أفرد هذا المبحث لدراسة الأمور التي ضعّف به هذا الإعراب. وتبرز أهميته في أن القول بالقسم إن لم تكن له قرينة واضحة دالة عليه فهو ممتنع؛ إذ الحكم بتقدير قسم في كتاب الله دون قرينة ظاهرة فيه زيادة على معنى كلام الله بغير دليل يجب الرجوع إليه^(١).

وهذه المضعفات نوعان: مضعفات معنوية، ومضعفات صناعية. والتفصيل في المطالبين القادمين:

المطلب الأول: المضعفات المعنوية:

اتضح من خلال المواضيع المدروسة عدد من المضعفات للحمل على القسم، ومرد التضيق كان عائداً إلى المعنى العام الذي لا يحتمل القسم، وهذه المضعفات هي كالاتي:

الأول: مخالفة سبب نزول الآية:

من مضعفات القول بالقسم مخالفته لسبب نزول الآية الذي يتضح من خلاله أنه لا قسم فيها؛ إذ يترتب على القول به تفسير الآية بغير مرادها، وهذا لا يجوز.

ومن ذلك جعل الأخفش "لِيرْضُوكُمْ" قسماً في قوله تعالى: ﴿يَخْلِفُونَ بِاللَّهِ لَكُمْ لِيرْضُوكُمْ وَاللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحْسَنُ أَنْ يُرْضَوْهُ إِنْ كَانُوا مُؤْمِنِينَ﴾، والراجح أنها للتعليل، ومما يؤكد إرادة التعليل أن سبب نزول الآية دل دلالة صريحة على أن الإرضاء علة حلف

(١) انظر: أضواء البيان ٤/ ٤٤٢.

المنافقين للرسول صلى الله عليه وسلم عندما بلغه استهزاؤهم وتكذيبهم له، وليس هو المحلوف عليه (جواب القسم)^(١).

الثاني: مخالفة تفسير العلماء المتقدمين للآية:

من الأمور المعتمدة في تفسير الآية هو قول المتقدمين من الصحابة والتابعين، ولا شك أن الإعراب وليد المعنى، فإذا كان رأي أغلب المتقدمين تفسير الآية بما لا قسم فيه كان هذا مضجعاً لمن يخالفهم ويحمل الآية على القسم، ومن أمثلته:

أولاً: تفسير عائشة رضي الله عنها في قوله تعالى: ﴿وَسْتَفْتُونَكَ فِي النِّسَاءِ قُلْ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِيهِنَّ وَمَا يُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ فِي الْكِتَابِ﴾ ﴿بِأَنَّ وَمَا يُتْلَىٰ﴾ المفتي لهم، وبذلك ينتفي القول بالقسم فيها^(٢).

ثانياً: تفسير عطاء والسدي لقوله تعالى: "بما عهد عندك" بغير القسم؛ إذ فسره عطاء بأنه؛ بما نبأك، وفسره السدي بأن: بما هداك. ولم يفسراه بأنه قسم من الله تعالى^(٣).

ويعظم الأمر إذا ترتب على القول بالقسم فساد المعنى كاملاً، ومثاله الحمل على القسم في قوله تعالى: ﴿وَقِيلَ يَا أُولَئِكَ لِمَ كَفَرْتُمْ بِاللَّهِ وَالرَّسُولِ قُلْ مَا كُنَّا نَعْبُدُ إِلَّا اللَّهَ قُلْ مَا نَكْفُرُ بِهِ لَكُم مِّنَّا شَيْءٌ وَلَوْلَا إِذْ نَسَخْنَا فِيهِ الْآيَاتِ الْكُذُوبَ لَكُنَّا عَنْهَا صَافِرِينَ﴾ إذ يلزم منه مخالفته لظاهر الكلام؛ إذ الظاهر أن: ﴿يَا أُولَئِكَ لِمَ كَفَرْتُمْ بِاللَّهِ وَالرَّسُولِ﴾ متعلق بـ "قِيلَ" ومن كلامه عليه السلام صلى الله عليه وسلم، ولو كان "إِنَّ هَؤُلَاءِ" جواب القسم لصار من إخبار الله

(١) انظر: الموضع السابع عشر.

(٢) انظر: الموضع الخامس.

(٣) انظر: الموضع الثالث عشر. وللمزيد ينظر الموضعان: الرابع، والخامس والعشرون.

عنهم، وقد ورد عن قتادة أنه قال: "هذا قول نبيكم صلى الله عليه وسلم يشكو قومه إلى ربه"^(١).

الثالث: المخالفة الشرعية في صيغة القسم:

يضعف القول بالقسم إذا كان فيه مخالفة لما تقرر شرعاً في الأوجه الجائزة من القسم من حيث المقسم أو المقسم به، ولا شك أن القول بالقسم يضعف إذا ترتب عليه الوقوع في الصور الممنوعة في القسم.

ومن ذلك ما حمل على القسم في قوله تعالى: "وَاللَّارْحَامِ بِقِرَاءَةِ الْجُرْمِ مِنْ قَوْلِهِ ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾" إذ في جعله قسمًا تقرير له، والأخبار وردت بالنهي عن الحلف بالآباء، قال صلى الله عليه وسلم: "من كان حالفًا فليحلف بالله أولي صمت"، وقوله: "لا تحلفوا بأبائكم"^(٢).

الرابع: عدم وجود التعظيم في المقسم به:

يبنى القسم على معنى التعظيم في المقسم به لتأكيد المعنى المراد في الآية، فإذا انتفى هذا المقصد ولم يظهر التعظيم في المقسم به دل هذا على أنه لا قسم في الآية ابتداء، وأن القول بالقسم فيها ضعيف لعدم ملاءمته لما سيق من أجله.

ومن ذلك القول بالقسم بالإغواء في قوله تعالى ﴿قَالَ فِيمَا آغْوَيْتَنِي لَأَقْعُدَنَّ لَهُمْ صِرَاطَكَ الْمُسْتَقِيمَ﴾، وفي قوله تعالى: ﴿قَالَ رَبِّ بِمَا آغْوَيْتَنِي لَأَزِيدَنَّ لَهُمْ فِي الْأَرْضِ وَلَاغْوِيَتَهُمْ أَجْمَعِينَ﴾، ومما ضعف به أن القسم بالإغواء غير متعارف عليه، وليس فيه إشعار

(١) انظر: الموضع الثالث والثلاثين.

(٢) انظر: الموضع الرابع.

بالتعظيم؛ لذا لا يعد القسم به يمينا شرعاً؛ لأن القائلين بانعقاد القسم بصفة له تعالى يشترطون أن تشعر بتعظيم وأن يتعارف مثلها^(١).

الخامس: مخالفة نص القسم المذكور للقصة نفسها في آية أخرى:

مما يضعف القول بالقسم أن ترد قصة في موضعين مختلفين، ويكون القسم راجحاً في الموضع الأول، ثم ترد القصة في موضع آخر ويحمل القسم على لفظ آخر مخالف للفظ الأول.

ومثاله ما قيل في قوله تعالى: **قَالَ رَبِّ بِمَا أَغْوَيْتَنِي لَأُزَيِّنَنَّ لَهُمْ فِي الْأَرْضِ**؛ إذ جعل بعض العلماء: **بِمَا أَغْوَيْتَنِي** قسماً، والراجع أنه ليس بقسم؛ لأنه قد وقع الإقسام بالعزة في موضع آخر للقصة نفسها، وهو قوله: **وَلَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ** "مع أن القصة واحدة، والحمل على محاورتين لا موجب له^(٢)."

المطلب الثاني: المضعفات الصناعية:

هذا هو الشق الثاني مما ضَعُفَتْ به الأقوال التي خرجت على القسم وكان في الصناعة النحوية ما يبطلها؛ إذ إن بعض العلماء قد يقول بالقسم في الآية ويغفل عما يتطلبه التركيب لاستقامته.

ويمكن رصد مضعفات التخريج على القسم في الآيات المدروسة بسبب مخالفة الصناعة النحوية بالآتي:

الأول: المضعفات المتعلقة بحرف القسم:

(١) انظر الموضوعين: العاشر، والتاسع عشر.

(٢) انظر: الموضوع التاسع عشر.

ظهر من خلال الآيات المدروسة أن الضعف في بعضها أتى من المخالفة في حرف القسم، وهي كآتي:

أولاً: جعل الكاف حرف قسم، وذلك في قوله تعالى: ﴿كَمَا أَخْرَجَكَ رَبُّكَ مِنْ بَيْتِكَ بِالْحَقِّ وَإِنَّ فَرِيقًا مِنَ الْمُؤْمِنِينَ لَكَرِهُونَ﴾^(١)؛ إذ جعل أبو عبيدة الكاف للقسم، وردّ قوله العلماء بأن الكاف ليست من حروف القسم^(٢).

ثانياً: حذف حرف القسم مع غير اسم الله تعالى، وذلك مثل إعراب "وَقِيلَهُ قَسَمًا" في قوله تعالى: ﴿وَقِيلَهُ يَا رَبِّ إِنَّ هَذَا لَوْمَةٌ لِيَوْمِيَوْمُونَ﴾^(٣)، ومثل إعراب "عِلْمَ الْيَقِينِ" قسمًا في قوله تعالى: ﴿كَلَّا لَوْ نَعْلَمُونَ عِلْمَ الْيَقِينِ ﴿٥﴾ لَتَرَوُنَّ الْجَحِيمَ ﴿٤﴾﴾.

ثالثاً: تعدد الأقسام قبل مجيء الجواب، وصورته أنه قد تأتي واو القسم والمقسم به ثم يعطف عليها بحرف العطف الواو، فيجعلها بعض المعربين للقسم، فيكون وجه الضعف في قوله أن الأقسام تعددت قبل مجيء الجواب، وهو غير جائز، وذلك مثل قوله تعالى: ﴿وَالطُّورِ ﴿١﴾ وَكُنُوبٍ مَسْطُورٍ ﴿٢﴾ فِي رَقٍّ مَنشُورٍ ﴿٣﴾ وَالْبَيْتِ الْمَعْمُورِ ﴿٤﴾ وَالسَّقْفِ الْمَرْفُوعِ ﴿٥﴾ وَالْبَحْرِ الْمَسْجُورِ ﴿٦﴾ إِنَّ عَذَابَ رَبِّكَ لَوَاقِعٌ﴾؛ إذ قيل إن الواوات اللاتي تلي واو القسم كلها للقسم^(٥).

(١) الأنفال ٥.

(٢) انظر: الموضع الرابع عشر.

(٣) انظر: الموضع الرابع والثلاثين.

(٤) انظر: الموضع الرابع والأربعين. وللاستزادة ينظر الموضعان: التاسع والعشرون، والثاني والأربعون.

(٥) انظر: الموضع التاسع والثلاثين. وللاستزادة انظر: الموضع التاسع والعشرين.

الثاني: المضعفات المتعلقة بالمقسم به:

وردت مسألة واحدة مصدر ضعفها ناتج عن مخالفة الصناعة فيما يتعلق بالمقسم به، وهي ما ترتب عليها القول بحذف المقسم به وإبقاء الجار، وذلك مثل قوله تعالى: "وإن منكم إلا واردها"؛ إذ ذكر بعض العلماء أن الواو واو القسم، والجملة جواب القسم، ويلزم منه حذف المقسم به المجرور وإبقاء الجار، وهذا لا يصح، بل قال أبو حيان: "ولا يذهب نحوي إلى أن مثل هذه الواو واو قسم"^(١).

الثالث: المضعفات المتعلقة بجملة القسم:

ظهر من خلال الآيات المدروسة أن مصدر ضعفها ناتج عن مخالفة الصناعة فيما يتعلق بجملة القسم، وهي كالآتي:

أولاً: كسر اللام الواقعة في جواب القسم، والأصل فتحها، وظهر ذلك في آيات اللام فيها جميعها وردت للتعليل وحقها الكسر، فجعلها القائلون بالقسم واقعة في جواب القسم مع كسرها، وذلك كقوله تعالى: "يخلفون بالله لكم ليرضوكم"^(٢)، وقوله تعالى: ﴿إِنَّ السَّاعَةَ آتِيَةٌ أَكَادُ أَخْفِيهَا يُتَجَزَّىٰ كُلُّ نَفْسٍ بِمَا تَسَعَىٰ﴾^(٣).

ثانياً: نصب الفعل المضارع باللام الواقعة في جواب القسم، وهذا غير معروف ولا جائز^(٤).

(١) انظر: الموضع الحادي والعشرين. وللاستزادة ينظر: الموضع الثاني عشر.

(٢) انظر: الموضع السابع عشر.

(٣) انظر: الموضع الثاني والعشرين. وللاستزادة انظر: المواضع ٣، ٩، ١٨، ٢٠، ٢٤، ٢٥، ٣٥.

(٤) انظر: المواضع السابقة المشار إليها في الهامشين السابقين.

ثالثاً: تقدم الجواب في قول من جعل: "بِآيَاتِنَا" قسمًا في قوله تعالى: ﴿قَالَ سَنَشُدُّ عَضُدَكَ بِأَخِيكَ وَنَجْعَلُ لَكُمَا سُلْطٰنًا فَلَا يَصِلُونَ إِلَيْكُمَا بِآيَاتِنَا أَنْتُمْ وَمَنِ اتَّبَعَكُمْ أَغْلِبُونَ﴾^(١) وأجاز أن يكون جوابها متقدماً عليه وهو: "لَا يَصِلُونَ"^(١).

رابعاً: دخول الفاء عند اجتماع الشرط والقسم يجعل الجواب للشرط، وذلك في قوله تعالى: ﴿وَلَمَنْ أَنْصَرَ بَعْدَ ظُلْمِهِ فَأُولٰٓئِكَ مَاعَلَيْهِمْ مِنْ سَبِيلٍ﴾^(٢)، إذ إن المتقرر أنه إذا اجتمع شرط وقسم أن يكون الجواب للسابق منهما، وهنا دخلت الفاء في قوله: "فَأُولٰٓئِكَ" فيكون هذا جواباً للشرط^(٣).

خامساً: عدم وجود جواب للقسم، ومثاله قوله تعالى: ﴿مَا يَكُونُ لِحِ أَنْ أَقُولَ مَا لَيْسَ لِي بِحَقِّ﴾^(٤)؛ إذ يضعف القول بالقسم في "بِحَقِّ" أن المروي والمنصوص عليه الوقف على "بِحَقِّ" والابتداء بما بعده، وبأنه لا جواب للقسم حينئذ^(٣).

سادساً: دخول نون التوكيد في جواب القسم المنفي بـ(لا)، وهذا غير جائز، وذلك في قوله تعالى: ﴿وَأَنْتُمْ أَوْفٰتِنَا لَأَنْصِبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْكُمْ خَاصَّةً﴾^(٤)؛ إذ جعل بعض العلماء قوله تعالى: "لَأَنْصِبَنَّ" جواب قسم محذوف، و(لا) نافية، وشبهه النفي بالموجب، فدخلت النون، كما دخلت في: لتضرين^(٤).

(١) انظر: الموضع السابع والعشرين.

(٢) انظر: الموضع الحادي والثلاثين.

(٣) انظر: الموضع السابع، وللإستزادة بما فيه تكلف في القول بالقسم وتقدير الجواب المحذوف ينظر: الموضع الأول.

(٤) انظر: الموضع الخامس عشر.

سابعاً: تلقي جواب القسم ب(لن) ، وذلك في قوله تعالى: ﴿ قَالَ رَبِّ بِمَا أَنْعَمْتَ عَلَيَّ فَلَنْ أَكُونَ ظَهِيراً لِلْمُجْرِمِينَ ﴾؛ إذ أجاز بعض العلماء أن تكون الباء للقسم، ويضعفه أن القسم لا يتلقى جوابه ب(لن)، والفاء تمنع أن تنزل (لن) منزلة (لا) أو (ما)^(١).

الرابع: مضعفات أخرى:

أولاً: لزوم القول بالحذف ، وعدم الحذف أولى، ومثاله قوله تعالى: "ولا نكتم شهادة الله"؛ إذ قيل في هذه القراءة إن نصب لفظ الجلالة على القسم، ويلزم منه حذف الأول للفعل (كتم)؛ أي: لا نكتم أحداً شهادة والله. أما الوجه الآخر فلا حذف فيه، وما لا تقدير حذف فيه أولى مما فيه تقدير محذوف^(٢).

ثانياً: كثرة الحذف في الجملة القسمية، وذلك مثل قوله تعالى: ﴿ افْتَرَيْنَا عَلَى اللَّهِ كَذِبًا إِنْ عُدْنَا فِي مِلِّكُمْ بِعَدَاةٍ إِذْ حَنَّنَّا إِلَهَ مِنْهَا ﴾؛ إذ التقدير: والله لقد افترينا، فيلزم منه التكلف بحذف حرف القسم والمقسم به واللام من (قد)^(٣).

وبهذا تتم المضعفات التي اقتضتها الصناعة النحوية، وبها لم يقو القول بالقسم في المواضيع المدروسة فيها أمام الأقوال الأخرى في تلك الآيات.

* * *

(١) انظر: الموضع السادس والعشرين. وللاستزادة انظر: الموضع الثالث والعشرين.

(٢) انظر: الموضع السادس.

(٣) انظر: الموضع الثاني عشر.

المبحث الثالث: أثر القول بالقسم على خلاف الظاهر

من المعلوم أن لكل توجيه إعرابي أثرًا يبني عليه، وقد ظهر من خلال دراسة الآيات في هذا البحث أن القول بالقسم المرجوح لا يقف أثره عند هذا القول، بل إنه يتعداه، ويمكن دراسة أثر القول بالقسم في أمرين: أثره في المعنى، أثره في الوقف.

المطلب الأول: أثره في المعنى:

عند القول بالقسم في الآية فإن المعنى الذي سيكون عليه السياق هو تأكيد المقسم عليه فقط، وهذا الغرض من القسم عند وقوعه، فإذا ما كان القول بالقسم مرجوحًا فإنه سيكون في الآية معنى آخر دل عليه ما أعرب قسمًا، ومن ذلك: أولاً: معاني حرف الجر الباء في الآيات التي جعلت قسمًا، فإنها على الوجه الراجح وهو عدم وجود القسم فإن للباء معاني متعددة تدل عليها الآيات، فمثلاً قوله تعالى ﴿قَالَ فِيمَا آغْوَيْتَنِي لأَقْعُدَنَّ لَهُمْ صِرَاطَكَ الْمُسْتَقِيمَ﴾ ذكر في معنى الباء أنها للسببية، وأنها بمعنى (مع)، وأنها بمعنى اللام^(١).

ثانياً: معنى التعليل في الآيات التي جعلت فيها لام التعليل اللام الواقعة في جواب القسم كقوله تعالى: "يخلفون بالله ليرضوكم"^(٢).

ثالثاً: المعاني المستفادة من واو العطف التي جعلت للقسم، إذ كونها للعطف يعطيها حكم المعطوف عليه، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَسْتَفْتُونَكَ فِي النِّسَاءِ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِيهِنَّ وَمَا يُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ فِي الْكِتَابِ فِي يَتِمَّى النِّسَاءِ﴾؛ إذ يلزم على إعراب قوله: "وَمَا يُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ" على العطف معانٍ مختلفة؛ فإعرابها في محل جر يجعل (ما يتلى

(١) انظر: الموضوع العاشر. وللاستزادة تراجع المواضع: الثالث عشر، والتاسع عشر، والسادس والعشرون.

(٢) انظر: الموضوع السابع عشر. وللاستزادة انظر: المواضع ٣، ٩، ١٨، ٢٠، ٢٢، ٢٤، ٢٥، ٣٥.

عليكم) هو المستفتى فيه أو المُفْتَى فيه، ومؤداهما واحد، وكذلك إعرابها في محل نصب؛ فتبين الله له إفتاء فيه. أما وجوه الرفع – إلا الوجه الثاني المذكور في المسألة – فتجعل "مَا تَلَى" هو المُفْتَى^(١).

المطلب الثاني: أثره في الوقف:

يظهر أثر القول بالقسم في الآيات المدروسة في الاختلاف في مكان الوقف، وقد نص بعض العلماء على هذا في بعض الآيات، ومنها:

أولاً: في قوله تعالى: ﴿سُبْحَانَكَ مَا يَكُونُ لِي أَنْ أَقُولَ مَا لَيْسَ لِي بِحَقِّ﴾ ^{﴿﴾} أجاز الزركشي الوقوف على قوله: "لِي"، والابتداء بعده بقوله: "بِحَقِّ" على إرادة القسم، ونقل الأشموني أنه وقف بعضهم عليها ولم يسمهم، وعلى الوجه الراجح من عدم وجود قسم في الآية فإن الوقف على "بِحَقِّ" والابتداء بما بعده على ما هو مروى ومنصوص^(٢).

ثانياً: في قوله تعالى: ﴿لَقَدْ صَدَقَ اللَّهُ رَسُولَهُ الرُّؤْيَا بِالْحَقِّ لَتَدْخُلُنَّ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ﴾ ^{﴿﴾} ذكر أن "بِالْحَقِّ" قسم، ولا تعلق له بالفعل "صَدَقَ"، ونص العلماء أنه ينبغي عليه أن يوقف على (الرُّؤْيَا)، ويبتدأ بما بعدها^(٣).

ولأهمية الوقف الصحيح في الآيات فإنه يجب على القارئ الوقف في المواضع الصحيحة التي توافق معنى الآية؛ إذ تبرز أهمية الوقف في وسط الآية أنها دليل معنى بخلاف الوقف في رؤوس الآيات^(٤).

* * *

(١) انظر: الموضع الخامس، وللاستزادة انظر: الموضع الرابع، والثالث والعشرين، والتاسع والثلاثين.

(٢) انظر: الموضع السابع.

(٣) انظر: الموضع السابع والثلاثين، وللاستزادة انظر المواضع: الثالث، والثامن، والرابع والأربعين.

(٤) انظر: منار الهدى، التنبيه الخامس، ص ١٨.

الخاتمة

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، نبينا محمد عليه وعلى آله وصحبه أفضل الصلاة وأتم التسليم ، أما بعد
فإن البحث فيما أعرب قسماً على خلاف الظاهر أوصل إلى نتائج، أهمها:
أولاً: بلغت المواضع المدروسة أربعة وأربعين موضعاً ظهر من خلال البحث أن القول بالقسم فيها مرجوح لدى المحققين، وتابعتهم في ذلك.

ثانياً: أن المواضع اختلفت في القوة والضعف، فبعضها كان القول بالقسم مخالفاً للمشهور، وبعض المواضع كان الخلاف فيها قوياً؛ إذ إن من المواضع أقوال لعلماء متقدمين في الصناعة كالفراء والأخفش والباقولي والزمخشري وابن عطية وأبي حيان.
ثالثاً: تخرج العلماء من القول بلا دليل، لذا كانت ردودهم قوية على من أطلق القول بالقسم بلا دليل يعضده، وتنوعت ردودهم بين التضعيف من حيث المعنى، والتضعيف من حيث الصناعة النحوية.

رابعاً: إكثار أبي حاتم السجستاني من القول بالقسم في المواضع التي رجح فيها أن اللام لام التعليل.

خامساً: أن الدلالة العامة المحيطة بالآية من معاني التأكيد أو مفهومات القسم دعت بعض العلماء إلى القول بالقسم فيها.

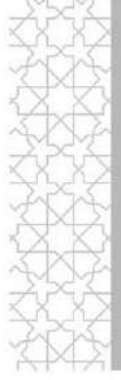
سادساً: أن أثر القول بالقسم يظهر في حجب بعض المعاني الواردة في الآية على غير القسم، ويظهر كذلك أثر القول بالقسم في تحديد مواضع الوقف في الآيات.
هذا أهم ما توصل إليه البحث ، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

* * *

ثبت المصادر والمراجع

- إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر، لشهاب الدين أحمد الدمياطي الشهير بالبنا، وضع حواشيه الشيخ أنس مهرة، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ / ١٩٩٨م.
- الإتيان في علوم القرآن، للسيوطي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار التراث، القاهرة، الطبعة الثالثة، ٤٠٥هـ / ١٩٨٥م.
- ارتشاف الضرب من لسان العربي لأبي حيان الأندلسي، تحقيق درجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ / ١٩٩٨م.
- إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم لأبي السعود بن محمد العمادي، تحقيق عبد القادر أحمد عطا، مكتبة الرياض الحديثة، الرياض.
- أسباب نزول القرآن، لأبي الحسن علي بن أحمد النيسابوري الواحدي، تحقيق عصام الحميدان، دار الإصلاح، الدمام، الطبعة الثانية ١٤١٢هـ.
- أسلوب القسم في القرآن الكريم دراسة بلاغية، رسالة ماجستير، إعداد الطالب علي بن محمد الحارثي، جامعة أم القرى، كلية اللغة العربية، ١٤١١هـ.
- أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن، لمحمد الأمين الشنقيطي، مطبوعات مجمع الفقه الإسلامي بجدة، دار عالم الفوائد، دون سنة.
- إعراب القراءات السبع وعللها لابن خالويه، تحقيق د. عبد الرحمن سليمان العثيمين، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ / ١٩٩٢م.
- إعراب القراءات الشواذ لأبي البقاء العكبري، تحقيق محمد السيد عزوز، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ / ١٩٩٦م.

- إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج، تحقيق إبراهيم الأبياري، دار الكتاب اللبناني، بيروت، لبنان، الطبعة الثالثة، ١٤٠٦هـ / ١٩٨٦م.
- إعراب القرآن المنسوب لأبي القاسم إسماعيل الأصبهاني الملقب بـ(قوام السنة)، تحقيق د.فايزة عمر المؤيد، ١٤١٥هـ / ١٩٩٥م.
- إعراب القرآن لأبي جعفر النحاس، تحقيق زهير غازي زاهد، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، الطبعة الثالثة، ١٤٠٩هـ / ١٩٨٨م.
- إعراب ثلاثين سورة من القرآن، لابن خالويه، دار ومكتبة الهلال، بيروت، ١٩٨٥م.
- الإقناع في القراءات السبع لابن الباذش، تحقيق د.عبد المجيد قطامش، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ.
- الأمالي النحوية لابن الحاجب، تحقيق هادي حسن حمودي، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ.
- إيجاز البيان عن معاني القرآن، لابن أبي الحسن النيسابوري، تحقيق د.حنيف القاسمي، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى، ١٩٩٥م.
- الإيضاح العضدي، لأبي علي الفارسي، تحقيق د.حسن شاذلي فرهود، دار العلوم، الطبعة الثانية، ١٤٠٨هـ.
- الإيضاح في شرح المفصل، لابن الحاجب، تحقيق أ.د. إبراهيم بن محمد بن عبد الله، دار سعد الدين، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤٢٥هـ.
- إيضاح الوقف والابتداء في كتاب الله عز وجل، لأبي بكر بن الأنباري، تحقيق محبي الدين عبد الرحمن رمضان، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٣٩١هـ.
- البحر المحيط، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ / ١٩٩٣م.



- البرهان في علوم القرآن ، للإمام بدر الدين الزركشي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار التراث، القاهرة، دون تاريخ.
- البيان في غريب إعراب القرآن لأبي البركات الأنباري ، تحقيق د. طه عبد الحميد طه، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٤٠٠هـ / ١٩٨٠م.
- التبيان في أيمان القرآن لابن قيم الجوزية، تحقيق عبد الله بن سالم البطاطي، مؤسسة سليمان الراجحي الخيرية، دار عالم الفوائد ، الطبعة الأولى ، ١٤٢٩هـ.
- التخدير ، لصدر الأفاضل القاسم الخوارزمي، تحقيق د عبد الرحمن العثيمين، دار الغرب ، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٠م.
- التصريح على التوضيح، للشيخ خالد الأزهرى، دار الفكر.
- التفسير البسيط، لأبي الحسن الواحدى، تحقيق فريق من العلماء، أشرف على طباعته د. عبد العزيز بن سطاتر آل سعود وأ.د. تركي بن سهو العتيبي، مطبوعات جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ١٤٣٠هـ.
- تفسير البغوي (معالم التنزيل) ، للإمام أبي محمد الحسين البغوي ٥١٦هـ. حققه محمد النمر وعثمان جمعة وسليمان الحرش، دار طبية ، الرياض، الطبعة الثانية ١٤١٤هـ.
- تفسير ابن كثير ، لابن كثير ، تحقيق مصطفى السيد وآخرون، مؤسسة قرطبة ، الجيزة ، مصر، دون تاريخ.
- تفسير أبي السعود = إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم.
- تفسير القرآن العظيم ، لابن أبي زنين ، تحقيق حسين عكاشة ومحمد الكنز، مكتبة الفاروق ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، ١٤٢٣هـ / ٢٠٠٢م.

- تفسير القرآن العظيم مسنداً عن رسول الله صلى الله عليه وسلم والصحابة والتابعين، للإمام الحافظ ابن أبي حاتم، تحقيق أسعد محمد الطيب، مكتبة نزار الباز، مكة المكرمة، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ.
- تفسير النسفي المسمى بمدارك التنزيل وحقائق التأويل، للإمام أبي البركات النسفي، تحقيق سيد زكريا، مكتبة نزار الباز.
- التوطئة، لأبي علي الشلوبين، تحقيق د يوسف المطوع، ١٤٠١هـ.
- جامع البيان عن تأويل أي القرآن للإمام الطبري، تحقيق محمود شاکر، وراجعه أحمد شاکر، مكتبة ابن تيمية، الطبعة الثانية
- جامع الترمذي، للإمام الحافظ أبي عيسى محمد الترمذي، إشراف ومراجعة الشيخ صالح بن عبد العزيز آل الشيخ، دار السلام، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ.
- الجامع لأحكام القرآن للقرطبي، تحقيق د. عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٧هـ/ ٢٠٠٦م.
- حجة القراءات لابن زنجلة، تحقيق سعيد الأفغاني، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الخامسة، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٧م.
- الحجة في القراءات السبع المنسوب لابن خالويه، تحقيق د. عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة السادسة، ١٤١٧هـ/ ١٩٩٦م.
- الحجة للقراء السبعة لأبي علي الفارسي، تحقيق بدر الدين القهوجي وبشير حويجاتي، دار المأمون للتراث، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤٠٤-١٤١٩هـ/ ١٩٨٤-١٩٩٩م.
- الحمل على الجوار في القرآن الكريم، د عبد الفتاح الحموز، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ.

- الخصائص الخصائص لابن جني ، تحقيق محمد علي النجار ، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة الثالثة ، ١٤٠٦-٢٠٠٨هـ / ١٩٨٦-١٩٨٨م.
- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون ، للسمين الحلبي ، تحقيق الشيخ علي معوض وآخرين ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤١٤هـ / ١٩٩٤م.
- دراسات لأسلوب القرآن العظيم، تأليف محمد عبد الخالق عزيمة، دار الحديث، القاهرة.
- دفع إيهام الاضطراب عن آيات الكتاب، تأليف الشيخ محمد الأمين الشنقيطي، مطبوعات مجمع الفقه الإسلامي، جدة، دار عالم الفوائد، الطبعة الأولى، ١٤٢٦هـ.
- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، لأبي الفضل محمود الألويسي البغدادي ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت.
- سر صناعة الإعراب، لابن جني، تحقيق د حسن هندأوي، دار القلم، دمشق، الطبعة الأولى ، ١٤٠٥هـ.
- السبعة في القراءات لابن مجاهد ، تحقيق د.شوقي ضيف ، دار المعارف ، القاهرة ، الطبعة الثالثة .
- شرح التسهيل لابن مالك ، تحقيق د.عبد الرحمن السيد ود.محمد بدوي ، دار هجر، الطبعة الأولى ، ١٤١٠هـ / ١٩٩٠م.
- شرح اللمع في النحو للقاسم بن محمد الواسطي الضرير، تحقيق د.رجب عثمان محمد ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، ١٤٢٠هـ / ٢٠٠٠م.
- شرح المفصل لابن يعيش ، عالم الكتب ، بيروت.
- شواذ القراءات لشمس القراء الكرمانى ، تحقيق د.شمران العجلي ، مؤسسة البلاغة ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤٢٢هـ / ٢٠٠١م.
- الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية ، لأبي نصر إسماعيل الجوهري، تحقيق د إميل يعقوب، د محمد نبيل طريقي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ.

- صحيح البخاري ، لمحمد بن إسماعيل البخاري ، اعتنى به أبو صهيب الكرمي ، بيت الأفكار الدولية ، الرياض ، ١٤١٩هـ / ١٩٩٨م.
- صحيح مسلم لأبي الحسين مسلم بن الحجاج القشيري، دار السلام ، الرياض ، الطبعة الأولى ، ١٤١٩هـ / ١٩٩٨م.
- العين، للخليل الفراهيدي، تحقيق د مهدي المخزومي، د إبراهيم السامرائي، دار الرشيد، العراق، ١٩٨٢م.
- فتح البيان في مقاصد القرآن، لأبي الطيب صديق القنوجي البخاري، عني به عبد الله الأنصاري، المكتبة العصرية ، لبنان، ١٤١٢هـ.
- فتح القدير، للإمام الشوكاني، تحقيق د. عبد الرحمن عميرة، دار الوفاء، دون تاريخ.
- فتح الوصيد في شرح القصيد للإمام علم الدين السخاوي ، تحقيق د.مولا محمد الإدريسي الطاهري ، مكتبة الرشد ، الرياض ، الطبعة الأولى ، ١٤٢٣هـ / ٢٠٠٢م.
- فتوح الغيب في الكشف عن قناع الغيب، للإمام شرف الدين الطيبي، المشرف العام على التحقيق د. محمد عبد الرحيم سلطان العلماء، جائزة دبي الدولية للقرآن الكريم، الطبعة الأولى ، ١٤٣٤هـ.
- الفريد في إعراب القرآن المجيد للمنتجب الهمذاني ، تحقيق د.محمد حسن النمر وفؤاد علي مخيمر ، دار الثقافة ، قطر ، الطبعة الأولى ، ١٤١١هـ / ١٩٩١م.
- القراءات وعلل النحويين فيها المسمى (علل القراءات)، لأبي منصور الأزهري، تحقيق نوال بنت إبراهيم الحلوة، الطبعة الأولى ، ١٤١٢هـ / ١٩٩١م.
- القسم في القرآن الكريم، د حسين نصار، مكتبة الثقافة الدينية، مصر، الطبعة الأولى ، ١٤٢١هـ.
- القطع والائتناف أو الوقف والابتداء، لأبي جعفر النحاس، تحقيق أحمد فريد المزيدي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ، ١٤٢٣هـ.

- الكامل في القراءات العشر والأربعين الزائدة عليها ، تأليف أبي القاسم الهذلي، تحقيق جمال بن السيد الشايب، مؤسسة سما، الطبعة الأولى، ١٤٢٨هـ.
- الكتاب لسبيويه ، تحقيق عبد السلام هارون ، عالم الكتب ، القاهرة ، الطبعة الثالثة ، ١٤٠٨هـ / ١٩٨٨م.
- الكشاف، للزمخشري، تحقيق الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي معوض، مكتبة العبيكان ، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ / ١٩٩٨م.
- كشف المشكلات وإيضاح المعضلات للباقولي ، تحقيق د.محمد الدالي ، مطبوعات مجمع اللغة العربية ، دمشق ، الطبعة الأولى ، ١٤١٥هـ / ١٩٩٥م.
- الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحجتها لمكي القيسي ، تحقيق د.محيي الدين رمضان ، مطبوعات مجمع اللغة العربية ، دمشق ، ١٣٩٤هـ / ١٩٧٤م.
- الكشف والبيان المعروف بتفسير الثعلبي، لأبي إسحاق الثعلبي، تحقيق أبي محمد ابن عاشور، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ.
- اللباب في علل البناء والإعراب لأبي البقاء العكبري، تحقيق د.عبد الإله نبهان، دار الفكر المعاصر ببيروت ، ودار الفكر بدمشق ، الطبعة الأولى ، ١٤١٦هـ / ١٩٩٥م.
- اللباب في علوم الكتاب ، لابن عادل الدمشقي، تحقيق الشيخ عادل عبد الموجود وآخرين ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤١٩هـ.
- مجاز القرآن لأبي عبيدة معمر بن المثنى، تحقيق د.محمد فؤاد سزكين ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، الطبعة الثانية ، ١٤٠١هـ / ١٩٨١م.
- مجمع البيان ، للطبرسي، دار العلوم ، بيروت ، لبنان، الطبعة الأولى ، ١٤٢٦هـ.
- المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها لابن جني ، تحقيق علي الجندي ناصف ود.عبد الرحيم النجار ود.عبد الفتاح شلبي ، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية ، القاهرة ، ١٣٨٦هـ.

- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، لابن عطية الأندلسي، تحقيق عبدالسلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ / ١٩٩٣م.
- مختصر في شواذ القرآن من كتاب (البديع) لابن خالويه، عني بنشره برجستراسر، عالم الكتب، بيروت.
- المسائل البصريات، لأبي علي الفارسي، تحقيق د محمد الشاطر أحمد، مطبعة المدني، مصر، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ.
- مشكل إعراب القرآن لمكي القيسي، تحقيق د.حاتم الزامن، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٧هـ / ١٩٨٧م.
- معاني القرآن، لأبي جعفر النحاس، تحقيق الشيخ محمد علي الصابوني، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ.
- معاني القرآن للأخفش، تحقيق د. هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ / ١٩٩٠م.
- معاني القرآن للفراء بتحقيق الشيخ محمد علي النجار وآخرين، دار الكتب المصرية، ١٣٧٤هـ / ١٩٥٥م.
- معاني القرآن وإعرابه للزجاج، تحقيق د. عبد الجليل عبده شلبي، دار الحديث، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ / ١٩٩٤م.
- معترك الأقران في إعجاز القرآن، للسيوطي، ضبطه أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ.
- معجم القراءات القرآنية لأحمد مختار عمر وعبد العال سالم مكرم، عالم الكتب، القاهرة، الطبعة الثالثة، ١٩٩٧م.

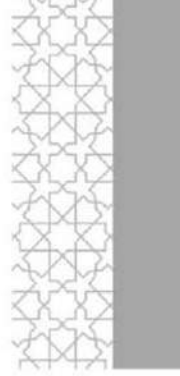


- مغني اللبيب عن كتب الأعراب ، لابن هشام الأنصاري ، تحقيق وشرح د.عبد اللطيف الخطيب ، المجلس الوطني للثقافة ، الكويت ، الطبعة الأولى ، ٢١هـ / ٢٠٠٠م .
- المفصل ، لأبي القاسم الزمخشري ، تحقيق د فخر صالح قدارة ، دار عمار ، الأردن ، الطبعة الأولى ، ١٤٢٥هـ .
- المقتصد في شرح الإيضاح ، لعبد القاهر الجرجاني ، تحقيق د كاظم بحر المرجان ، دار الرشيد ، العراق ، ١٩٨٢م .
- المقتضب ، لأبي العباس المربرد ، تحقيق محمد عبد الخالق عزيمة ، عالم الكتب ، بيروت ،
- المقصد لتلخيص ما في المرشد من الوقف والابتداء ، لشيخ الإسلام أبي يحيى زكريا الأنصاري ، بهامش منار الهدى .
- منار الهدى في بيان الوقف والابتداء ، تأليف أحمد بن عبد الكريم الأشموني ، مكتبة مصطفى البابي الحلبي ، القاهرة ، الطبعة الثانية ١٣٩٣هـ .
- الموضح في وجوه القراءات وعللها ، تأليف ابن أبي مريم ، تحقيق د.عمر الكبيسي ، مطبوعات الجمعية الخيرية لتحفيظ القرآن بجدة ، الطبعة الأولى ، ١٤١٤هـ / ١٩٩٣م .
- النشر في القراءات العشر لابن الجزري ، أشرف على تصحيحه علي محمد الضباع ، دار الكتب العلمية ، بيروت .
- النكت والعيون ، تفسير الماوردي ، للإمام أبي الحسن الماوردي ، راجعه السيد عبد المقصود عبد الرحيم ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، دون تاريخ .

* * *

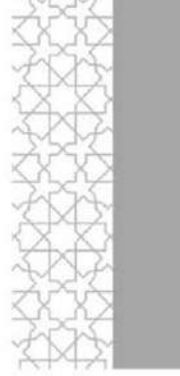
- Al-Tībi, Sharaf Al-Dīn. Futūḥ Al-Ghayb fī Al-Kashf -an Qinā- Al-Rayb. Ed. Muhammad Abdulraheem et al. 1st ed. (n.p), 1434 AH. Print.
- Al-Tirmidhi, Muhammad. Jāmi‘ Al-Tirmidhi. Ed. Saleh Abdulaziz Al Al-Shaikh. 1st ed. Riyadh: Dar Al-Salam,1420 AH. Print.
- Al-Wāhidi, Ali Ahmad. Asbāb Nuzūl Al-Qurān. Ed. Essam Al-Humaidan. 2nd ed. Dammam: Dar Al-Eslah, 1412 AH. Print.
- Al-Wahidi, Ali Ahmad. Al-Tafsīr Al-Basīṭ. Ed. group of scholars. Al-Imam Muhammad Ibn Saud Islamic University, 1430 AH. Print.
- Al-Wāsiṭi, Al-Qāsim Muhammad. Sharḥ Al-Lum- fī Al-Nahw. Ed. Rajab Othman Muhammad. 1st ed. Cairo: Al-Khanji Library, 1420 AH/ 2000 AD. Print .
- Al-Zajjaj, Ibrahim. E‘rāb Al-Qurān. Ed. Ibrahim Al-Abyari. 3rd ed. Beirut: Dar Al-Kitāb Al-Lubnani, 1406 AH/ 1986 AD. Print.
- Al-Zajjaj, Ibrahim. Ma’āni Al-Qurān wa E’rābuh. Ed. Abduljalil Abduh Shalabi. 1st ed. Dar Al-Hadith, 1414 AH/ 1994 AD. Print.
- Al-Zamakhshari, Mahmoud. Al-Kashshāf. Ed. Adil Ahmad Abdulmawjood and Ali Mo‘awwadh. 1st ed. Al-Obeikan Bookstore, 1418 AH/ 1998 AD. Print.
- Al-Zamakhshari, Mahmoud. Al-Mufaṣṣal. Ed. Fakhr Saleh Qaddarah. 1st ed. Jordan: Dar ‘Amaar, 1425 AH. Print.
- Al-Zarkashi, Badr Al-Din. Al-Burhān fī -Uloom Al-Qurān. Ed. Muhammad Abu Al-Fadhl Ibrahim. Cairo: Dar Al-Turath. Print.

* * *



- Al-Sakhāwai, Ali. Fatḥh Al-Waṣīd fī Sharḥ Al-Qaṣīd. Ed. Mawlai Muhammad Al-Edrīsi Al-Tahiri. 1st ed. Riyadh. Al-Rushd Bookstore, 1423 AH/ 2002 AD. Print.
- Al-Shalawabīn, Abu‘Alī. Al-Tawḥī‘ah. Ed. Yusuef Al-Mutawwa‘. 1401 AH. Print.
- Al-Shanqeeti, Muhammad Al-Amin. Daf- Ehām Al-Eḍhtirāb -an Ayāt Al-Kitāb. 1st ed. Jeddah: Dar ‘Alam Al-Fawa‘id, 1426 AH. Print.
- Al-Shanqeeti, Muhammad Al-Amin. Adhwā Al-Bayān fī Edhāḥ Al-Qurān bi Al-Qurān. Jeddah: Dar ‘Alam Al-Fawa‘id (n.d). Print.
- Al-Shawkāni, Muhammad. Fatḥh Al-Qadīr. Ed. Abdulrahman ‘Omaira. Dar Al-Wafaa’, (n.d). Print.
- Sībawayh. Al-Kitāb. Ed. Abdulsalam Haroon. 3rd ed. Cairo: ‘Alam Al-Kutub, 1408 AH/ 1988 AD. Print.
- Al- Suyuti, Jalal Al-Dīn. Al-Itqān fī-Olūm Al-Qurān. Ed. Muhammad Abu Al-Fadhl Ibrahim. 3rd ed. Cairo: Dar Al-Turāth, 1405 AH/ 1985 AD. Print.
- Al-Suyuti, Jalal Al-Din. Mu-tarak Al-Aqrān fī E-jāz Al-Qurān. Ed. Ahmad Shams Al-Din. 1st ed. Beirut: Dar Al-Kutub Al-Ilmeyyah, 1408 AH. Print.
- Al-Tabari, Muhammad. Jām-i Al-Bayān -an Ta‘wīl Ayy Al-Qurān. Ed. Mahmoud Shakir and Ahmad Shakir. 2nd ed. Ibn Taymiyah Library, (n.d). Print.
- Al-Tabrsi, Al-Fadhl. Majm-a Al-Bayān. 1st ed. Beirut: Dar Al-‘Uloom, 1426 AH. Print.
- Al-Th‘ālābi, Abū Ishāq. Al-Kashf wa Al-Bayān "Tafsīr Al-Th‘ālāby". Ed. Abu Muhammed Ibn‘Ashour. 1st ed. Beirut: Dar Ihya’ Al-Turath Al-‘Arabi, 1422 AH. Print.

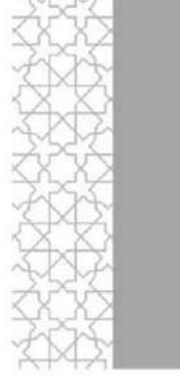
- Al-Nahhās, Abū Ja'far. E'rāb Al-Qurān. Ed. Zuhair Ghazi Zahed. 1st ed. 'Alam Al-Kutub, 1409 AH/ 1988 AD. Print.
- Al-Nahhās, Abū J'afar. Al-Qaṭ- wa Al-Etināf aw Al-Waqf wa Al-Ebtidā. Ed. Ahmad Farid Al-Mazidi. 1st ed. Beirut: Dar Al-Kutub Al-Ilmeyyah, 1423 AH. Print.
- Al-Nasafi, Abū Al-Barakāt. Tafsīr Al-Nasfi "Madārik Al-Tanzīl wa Haqāq Al-Tawīl. Ed. Sayed Zakaria. Makkah: Nizar Al-Baz Library (n.d). Print.
- Nassar, Hussein. Al-Qasam fī Al-Qurān Al-Karīm. 1st ed. Egypt: Al-Thaqafah Al-Diniyah Library, 1421 AH. Print.
- Al-Naysābūri, Mahmoud. Ejāz Al-Bāyān -an Mā-ni Al-Qurān. Ed. Hanif Al-Qassimi. 1st ed. Dar Al-Gharb Al-Islami, 1995 AD. Print.
- Odhaimah, Muhammad Abdulkhaliq. Dirāsāt li Oṣlūb Al-Qur'ān Al-'Aẓhīm. Cairo: Dar Al-Hadeeth, (n.d). Print.
- Omar, Ahmad Mukhtar & Abdul'al Salem Makram. Mu-jam Al-Qera'āt Al-Qurāniyah. 3rd ed. Cairo:'Alam Al-Kutub, 1997 AD. Print.
- Al-Qaisi, Makki. Al-Kashf 'an Wujūh Al-Qiraāt Al-sab- wa -Elalihā wa Hujjatihā. Ed. Mohyi Al-Din Ramadan. Damascus: Academy of Arabic Language, 1394 AH/ 1974 AD. Print.
- Al-Qaīsi, Makki. Mushkil E'rāb Al-Qurān. Ed. Hatem Al-Dhamin. 3rd ed. Beirut:Al-Resalah Foundation, 1407 AH/ 1987 AD. Print.
- Al-Qurtubi, Muhammad. Al-Jāmi' li Al-Aḥkām Al-Qurān. Ed. Abdulmuhsin Al-Turki. 1st ed. Beirut: Al-Resalah Foundation, 1427 AH/ 2006 AD. Print .
- Al-Qushairi, Muslim Al-Hajjaj. Saḥīḥ Muslim. 1st ed. Riyadh: Dar Al-Salam, 1419 AH/ 1998 AD. Print .



- Ibn Qayyim, Muhammad. Al-Tibyān fī Aymān Al-Qurān. Ed. Abdullah Salem Al-Batati. 1st ed. Sulaiman Abdulaziz Al-Rajhi Charitable Foundation, 1429 AH. Print.
- Ibn Yaʿīsh, Yaʿīsh Ali. Sharḥ Al-Mufaṣṣal. Beirut: ʿAlam Al-Kutub, (n.d). Print.
- Ibn Zanjlāh, Abdulrahman. Hujjat Al-Qirāʿt. Ed. Saʿeid Al-Afghani. 5th ed. Beirut: Al-Resalah Foundation, 1418 AH/ 1997 AD. Print .
- Al-Jawharī, Ismail. Al-Siḥāḥ Tāj Al-Lughah wa Siḥāḥ Al-ʿArabiyah. Ed. Emile Yaʿqub and Muhammad Nabil Turaify. 1st ed. Beirut: Dar Al-Kutub Al-Ilmeyyah, 1420 AH. Print.
- Al-Jurjani, Abdulqahir. Al-Muqtaṣid fī sharḥ Al-Eḍāḥ. Ed. Kazhim Bahr Al-Marjan. Iraq: Dar Al-Rasheed, 1982 AD. Print.
- Al-Karmani, Muhammad. Shawādh Al-Qirāat. Ed. Shamran Al- ʿAjali. 1st ed. Beirut: Al-Balaghah Foundation, 1422 AH/ 2001 AD. Print .
- Al-Khawārizmī, Al-Qāsim. Al-Takhmeer. Ed. Abdurahman Al-Othaimeen. 1sted. Beirut: Dar Al-Gharb, 1990 AD. Print.
- Al-Kinnūji, Siddīq. Fatḥ Al-Bayān fī Maqāṣid Al-Qurān. Ed. Abdullah Al-Ansari. Lebanon: Al-Maktabah Al-ʿAsriyah, 1412 AH. Print.
- Al-Māwardi, Abū Al-Hasan. Al-Nukat wa Al--Oyūn. Ed. Al-Sayed Abdulmaqsoud Abdulraheem. Beirut: Dar Al-Kutub Al-Ilmeyyah, (n.d). Print.
- Al-Mubarrad, Abu Al-ʿAbbas. Al-Muqtaḍhab. Ed. Muhammad Abdulkhaliq Odhaimah. Beirut: ʿAlam Al-Kutub, (n.d). Print.
- Al-Naḥḥās, Abū Jʿafar. Maʿāni Al-Qurān. Ed. Muhammad Ali Al-Sabooni. 1st ed. Makkah: Umm Al-Qura University, 1408 AH. Print.

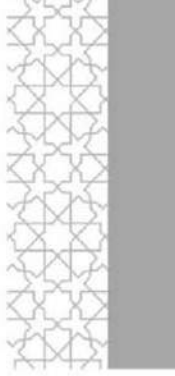
Abdulfattah Shalabi. Cairo: The Supreme Council for Islamic Affairs, 1386 AH. Print.

- Ibn Jenni, Othman. Sirr Sina'at Al-E'rab. Ed. Hasan Hindawi. 1st ed. Damascus: Dar Al-Qalam, 1405 AH. Print.
- Ibn Jenni, Othman. Al-Khasa'es. Ed. Muhammad Ali Al-Najjar. 3rd ed. Egyptian General Book Authority. 1406-1408 AH/ 1986-1988 AD. Print .
- Ibn Al-Jazari, Muhammad. Al-Nāshr fī Al-Qirāat Al-Ashr. Ed. Ali Muhammad Al-Dhaba'a. Beirut: Dar Al-Kutub Al-Ilmeyyah, (n.d). Print.
- Ibn Kathīr, Ismail. Tafsīr Ibn Kathīr. Ed. Mustafa Al-Sayed et al. Giza: Qurtubah Foundation, (n.d). Print.
- Ibn Khālawayh, Al-Hussain. E'rāb Thālātheen Sūrah mn Al-Qurān. Beirut: Dar Al-Hilal, 1985 AD. Print.
- Ibn Khālawayh, Al-Hussain. E'rāb Al-Qir-āt Al-Sab- wa Elaluhā. Ed. Abdulrahman Suleiman Al-Othaimeen. 1st ed. Cairo: Al-Khanji Library, 1413 AH/ 1992 AD. Print.
- Ibn Khālawayh, Al-Hussain. Al-Hujjah fī Al-Qirā't Al-Sab-. Ed. Abdul'al Salem Makram. 6th ed. Beirut: Al-Resalah Foundation, 1417 AH/ 1996 AD. Print .
- Ibn Khalawayh. Al-Hussain. Mukhtasar fī Shawāth Al-Qurān mn Kitāb Al-Badī-. Beirut: 'Alam Al-Kutub, (n.d). Print.
- Ibn Mālik, Muhammad. Sharḥ Al-Tashīl. Ed. Abdulrahman Al-Sayed and Muhammad Badawi. 1st ed. Dar Hajr, 1410 AH/ 1990 AD. Print .
- Ibn Mujaḥid, Ahmad. Al-Sab-ah fī Al-Qiraat. Ed. Shawqi Dhaif. 3rd ed. Cairo: Dar Al-Ma'arif. Print.
- Ibn Al-Muthannā, Mu'ammār. Majāz Al-Qurān. Ed. Muhammad Fou'ad Sazkin. 2nd ed. Beirut: Al-Resalah Foundation, 1401 AH/ 1981 AD. Print.



- Al-Hamathāni, Al-Muntajab. Al-Farīd fī E-rāb Al-Qurān Al-Majīd. Ed. Muhammad Hasan Al-Nimr and Fou'ad Ali Mukhaimer. 1st ed. Qatar: Dar Al-Thaqafah, 1411 AH/ 1991 AD. Print.
- Al-Hammuz, Abdulfattah. Al-Haml 'ala Al-Jiwār fī Al-Qur'ān Al-Karīm. 1st ed. Riyadh: Al-Rushd Bookstore, 1405 AH. Print.
- Al-Harhi, Ali Muhammad. "Oslūb Al-Qasam fī Al-Qurān Al-Karīm Dirasāh Balāghīyyah." Diss.Umm Al-Qura University, 1411 AH. Print.
- Al-Huthali, Abū Al-Qāsim. Al-Kāmil fī Al-Qirāat Al-'Ashr wa Al-Arba'in Al-Zāidah 'alayhā. Ed. Jamal Al-Sayed Al-Shayib. 1st ed. Sama Foundation, 1428 AH. Print.
- Ibn Abi Zamnīn, Muhammad. Tafsīr Al-Qurān Al-'Azhim. Ed. Hussain 'Okashah and Muhammad Al-Kinz. 1st ed. Cairo: Al-Farouq Library, 1423 AH/ 2002 AD. Print.
- Ibn Abū Maryam, Nasr. Al-Muwaḍiḥ fī Wujūh Al-Qirāat wa 'Elalihā. Ed. Omar Al-Kubaisi. 1st ed. Jeddah: Charitable Association for Quran, 1414 AH/ 1993 AD Print.
- Ibn Al-Bathish. Al-Eqnā- fī Al-Qirāt Al-Sab-. Ed. Abdulmajeed Qatamish. 1st ed. Makkah: Umm Al-Qura University, 1403 AH. Print.
- Ibn Al-Hajib, Othman. Al-Amāli Al-Naḥwiyyah. Ed. Hady Hassan Hammodi. 1st ed. 'Alam Al-Kutub, 1405 AH. Print.
- Ibn Al-Hajib, Othman. Al-Eḍḥāḥ fī Sharḥ Al-Mufaṣṣal. Ed. Ibrahim Muhammad Abdullah. 1st ed. Damascus: Dar Sa'ad Al-Din, 1425 AH. Print.
- Ibn Jenni, Othman. Al-Muḥtasab fī Tabyīn Wujūh Shawāth Al-Qera'āt wa Al-Eḍḥāḥ -anhā. Ed. Ali Al-Jundi Nasef, Abdulraheem Al-Najjar and

- Al-Dumiati, Shihāb Al-Dīn Ahmad. Iithāf Fuḍhlā' Al-Bashr fī Al-Qirāat Al-'Arbā-at -ashr. Ed. Anas Muhrah. 1st ed. Beirut: Dar Al-Kutub Al-Ilmeyyah, 1419 AH/ 1998 AD. Print.
- Al-'Emadi, Abū Al-Sa'ud. Ershād Al-'Aql Al-Salīm ela Mazāyā Al-Qurān Al-Karīm. Ed. Abdulqadir Ahmad Atta. Riyadh: Maktabat Al-Riyadh Al-Hadithah, (n.d). Print.
- Al-Emadi, Abu Al-Sa'ud. Tafsīr Abī Al-Sa-ud Irshād Al-Aql Al-salīm ela Mazāyā Al-Qurān Al-Karīm. (n.p), (n.d). Print.
- Al-Farā', Yahia. Ma'āni Al-Qurān. Ed. Muhammad Ali Al-Najjar et al. Dar Al-Kutub Al-Misriyah, 1374 AH/ 1955 AD. Print.
- Al-Farāhīdī, Al-Khalīl. Al-'Ayn. Ed. Mahdi Al-Makhzumi and Ibrahim Al-Samurra'i. Iraq: Dar Al-Rasheed, 1982 AD. Print .
- Al-Farisi, Al-Hasan. Al-Hujjah li Al-Qurrā' Al-Sab-ah. Ed. Badr Al-Din Al-Qahwaji and Bashir Huwejaty. 1st ed. Damascus: Dar Al-Ma'moun li Al-Turath, 1404-1419 AH/ 1984-1999 AD. Print .
- Al-Fārisi, Al-Hasan. Al-Masā'il Al-Baṣariyyāt. Ed. Muhammad Al-Shater Ahmad. 1st ed. Egypt: Al-Madani Press, 1405 AH. Print.
- Al-Fārisi, Al-Hasan. Al-Edhāḥ Al-'Aḍhudī. Ed. Hasan Shathili Farhood. 2nd ed. Dar Al-'Uloom, 1408 AH. Print.
- Al-Hafīzh, Ibn Abī Hatim. Tafsīr Al-Qurān Al-'Aẓīm Musnādān -an Rasūl Allāh Salla Allāh -alayh wa Sallam wa Al-Saḥābah wa Al-Tāb'īn. Ed. As'ad Muhammad Al-Tayyeb. 1st ed. Makkah: Nizar Al-Baz Library, 1417 AH. Print.
- Al-Halabi, Al-Samīn. Al-Dorr Al-Maṣūn fī -Uloom Al-Kitāb Al-Maknūn. Ed. Ali Mo'awwad et al. 1st ed. Beirut: Dar Al-Kutub Al-Ilmeyyah, 1414 AH/ 1994 AD. Print.



- Al-‘Akbari, Abū Al-Baqā’. Al-Lubāb fī -Elal Al-Binā wa Al-E’rāb. Ed. Abdulilah Nabhan. 1st ed. Beirut: Dar Al-Fikr Al-Mu’asir, 1416 AH/ 1995 AD. Print.
- Al-Ansari, Ibn Hishām. Mughni Al-Labīb -an Kutub Al-Aārīb.Ed. Abdullatif Al-Khatib. 1st ed. Kuwait: the National Council for Culture, 1421 AH/ 2000 AD. Print.
- Al-Ansari, Zakariyā. Al-Maqṣid li Talkhīs mā fī Al-Murshid mn Al-Waqf wa Al-Ebtidā. (n.p), (n.d). Print.
- Al-Asbahāni. Ismail. E’rāb Al-Qurān. Ed. Fayzah Omar Al-Mu’ayyad. 1415 AH/ 1995 AD. Print.
- Al-Ashmūni, Ahmad. Manār Al-Hudā fī Bayān Al-Waqf Al-Ebtidā. 2nd ed. Cairo: Mustafa Al-Babi Al-Halabi Library, 1393 AH. Print.
- Al-Azhari, Abū Mansour. Al-Qira’āt wa -Elal Al-Nahwiīm fihā "-Elal Al-Qira’āt". Ed. Nawal Ibrahim Al-Hilwah. 1st ed. 1412 AH/ 1991 AD. Print.
- Al-Azharī, Khalid. Al-Taṣrīḥ ‘ala Al-Tawḍheeh. Dar Al-Fikr. Print.
- Al-Baghawi, Al-Hussain. Tafsīr Al-Baghawi Mālim Al-Tanzīl. Ed. Muhammad Al-Nimr, Othman Jum’ah and Suliman Al-Harash. 2nd ed. Riyadh: Dar Taibah, 1414 AH. Print.
- Al-Bāqūli, Ali. Kashf Al-Mushkilāt wa EdhāḥAl-Mu-dhilāt. Ed. Muhammad Al-Dali. 1st ed. Damascus: Academy of Arabic Language, 1415 AH/ 1995 AD. Print.
- Al-Bukhāri, Muhammad Ismail. Saḥīḥ Al-Bukhāri. Ed. Abu Suhaib Al-Karmi. Riyadh: Bait Al-Afkar Al-Dawliyah, 1419 AH/ 1998 AD. Print .
- Al-Dimashqi, Ibn Adil. Al-Lubāb fī -Uloom Al-Kitāb. Ed. Adil Abdulmawjood et al. 1st ed. Beirut: Dar Al-Kutub Al-Ilmeyyah, 1419 AH. Print.

List of References:

- Al-'Akbari, Abū Al-Baqā'. E'rāb Al-Qir-āt Al-Shawāth. Ed. Muhammad Al-Sayed 'Azzoz. 1st ed. Beirut: 'Alam Al-Kutub, 1417 AH/ 1996 AD. Print.
- Al-Akhfash, Sa'eid. Ma'āni Al-Qurān. Ed. Huda Mahmoud Qura'ah. 1st ed. Cairo: Al-Khanji Library, 1411 AH/ 1990 AD. Print.
- Al-Alūsi, Maḥmūd. Rūḥ Al-Māni fī Tafsīr Al-Qurān Al-A'zhīm wa Al-sab- Al-Mathāni. Beirut: Dar Ihya' Al-Turath Al-'Arabi, (n.d). Print.
- Al-Anbāri, Abdulrahman. Al-Bayān fī Ghārīb E'rāb Al-Qurān. Ed. Taha Abdulhamid Taha. Egyptian General Book Authority, 1400 AH/ 1980 AD. Print.
- Al-Anbāri, Muhammad. Eḍḥāḥ Al-Waqf wa Al-Ebtidā fī Kitāb Allāh 'Azza wa Jall. Ed. Muhyi Al-Din Abdulrahman Ramadhan, Damascus: Academy of Arabic Language, 1391 AH. Print.
- Al-Andalusi, Abū Hayyān. Al-Baḥr Al-Muḥeṭṭ. Ed. 'Adil Ahmad Abdulmawjood and Ali Mu'awwadh. 1st ed. Beirut: Dar Al-Kutub Al-Ilmeyyah, 1413 AH/ 1993 AD. Print.
- Al-Andalusī, Abū Hayyān. Iirtishāf Al-Dharb mn Lisān Al-'Arab. Ed. Rajab Othman Muhammad. 1sted. Al-Khanji Library, 1418 AH/ 1998 AD. Print.
- Al-Andalūsi, Ibn 'Aṭīyyah. Al-Muḥarar Al-Wajīz fī Tafsīr Al-Kitāb Al-'Azīz. Ed. Abdulsalam Abdulshafi Muhammad. 1st ed. Beirut: Dar Al-Kutub Al-Ilmeyyah, 1413 AH/ 1993 AD. Print .

Constructions in the Quran Syntactically Categorized As Oaths without
Explicitly Appearing So

Dr. Abdulaziz Saleh Al-Omari

Department of Syntax, Morphology and Philology, College of Arabic
Language, Imam Muhammad Ibn Saud Islamic University

Abstract:

This research paper begins with an introduction covering the definition of oath and presents it as two types. The introduction also touches upon some other constructions which serve the same function in language.

Section I of the paper examines the verses of the Qur'an which some scholars have singled out as containing oaths and not explicitly appearing so. The paper covers forty-four examples of such cases in the Qur'an. Each verse is examined for oath along with the proponents' reasoning behind it. The paper proceeds to mention the opinions of prominent scholars regarding each example. The examination of each example concludes with mentioning arguments against classifying these instances as oaths.

Section II of the paper is divided into three subsections which contain: reasoning which supports the classification of some constructions as oaths without outwardly appearing so, as well as the reasoning behind claims which oppose such a classification. Opposing arguments are based on two criteria: semantic and grammatical. The paper then shows how the so-called "oath not explicitly appearing so" affects meaning and pauses in recitation.

The research paper concludes with a number of important findings and conclusions.



تقعيد اللغات في النحو العربي

د. إبراهيم بن سليمان بن إبراهيم المطرودي
قسم النحو والصرف وفقه اللغة – كلية اللغة العربية
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية



تقعيد اللغات في النحو العربي*

د. إبراهيم بن سليمان بن إبراهيم المطرودي
قسم النحو والصرف وفقه اللغة – كلية اللغة العربية
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

ملخص البحث:

تُعد اللغات العربية، وهي ما يُسمّى عند المحدثين باللّهجات، إحدى ركائز السماع، المنقول عن العرب وقبائلهم، وهي سماع عام، يستعمله مجموعة من الناس، ويدرجون في كلامهم عليه. وقد بدا لي أنّ كثيرا من النحويين يرتابون من هذه اللغات، ويصدّون عنها، وينظرون إليها نظرة الريبة والشك، ويذكرونها في كتبهم كلها، تعليمية أم علمية، ولا يُشيرون إلى جواز جريان المتكلم عليها، بل يقولون: في لغة كذا كذا، مكثفين بهذا، فأحببت أن أضع النقاط على الحروف في أمر هذه اللغات ما استطعت، وساعدني عليه توفيق الله تعالى، فكان هذا البحث الذي بين أيديكم.

وانتهى بي البحث إلى أن اللغات، إذا صحّت عن هذه القبائل العربية الفصيحة، جاز القياس عليها، والعمل بمقتضاها، وأيدت ذلك بما بدا لي مؤيدا، أيّده أولا بمنهج النحويين الذي قرّره ابن جنّي، وثانياً بممارسة النحويين، ومواقفهم الصريحة من بعض اللغات.

* بحث ممول من عمادة البحث العلمي بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية



تقدمة:

إن الحمد لله، وأستعين به، وأستغفره، وأستهديه، وأصلي وأسلم على حبيبه، وإخوان حبيبه، وأتباعهم، ما تعاقب الليل والنهار، وبعد: فالبحث سؤال، يثور في روع صاحبه، ويحلّ ضيفا ثقيلا عليه، لا تدفعه إلا الدراسة، ولا يُريجه منه إلا البحث. وأسئلة البحث لا تُولد إلا من خلال التعارضات، ولا تنبثق إلا من شعور الإنسان بها، والتفاتة إليها، ومن هنا كان من الصحيح عندي قول القائل - لوقال -: تُولد أسئلة البحث حين يبصر الإنسان الاختلاف، يلمسه بذهنه، ويقبض على بعض صورته بيديه.

وكذلك كانت حالي مع اللغات، فقد كانت تمر عليّ في مدونات أسلافي من النحويين، وتقرؤها عينا، وأجد جوارها مسموعات الأفراد الفصحاء، أحيانا من نثر وتارات من شعر، تُقبل عندهم، ويُفسح لها في المجال، على حين يُرتاب في أمر اللغات، ويُضيق عليها، وهي التي تملك من سعة القائلين بها، وكثرة عددهم، أضعاف ما تملكه تلك الشواهد الفذة، من شعر كانت أم من نثر.

نما هذا السؤال، وترعرع في نفسي، وأخذ بي إلحاحه إلى أن قمت بجمع ما أستطيع من اللغات، وتدوين ما قدرت عليه من آراء النحويين فيها، ومواقفهم منها، واندفعت بهذا إلى تشكيل خطة هذا البحث من فصلين؛ أولهما كان عنوانه "النحويون واللغات"، وفيه ثلاثة مباحث، وثانيهما "التقعيد واللغات"، وفيه من المباحث كصاحبه الأول، وبعدهما كانت خاتمته.

ولا أنسى في مقدمتي هذه أن أومئ إلى أن اختياري لمصطلح اللغة، وابتعادي عن مصطلح المحدثين (اللهجة)؛ سببه أن النحويين الذي أتناول منهجهم، وأقتفي أثرهم، يُطلقون على ما يُسمّى اليوم لهجات مصطلح اللغة، بل لا يُبعد إذا قلت: إنهم مجمعون

على ذلك، ومتفقون عليه. ويجتمع مع هذا هنا أنّ (تقعيد اللغات) لا يمكن أن يتصور حسب مفهوم اللغة الحديث؛ إذ النحويون مجمعون على أن التقعيد للغة العرب وحدها، وليس لهم شأن في لغات الأمم الأخرى.

وقد مضيت - بحمد الله - في بحثي، ولم تمر بي مصاعب، تردني عنه، أو تُبعدني عن إكماله؛ إلا ما كان من خشيتي أن تكون نتيجته، التي ملّت إلى تأييدها، واجتهدت في التذليل لها، باعثاً من بواعث رفض العمل، وتضييع جهدي فيه؛ فالإنسان على عمله. مهما كان - حريص، وعلى قبول الناس له أحرص.

وفي ختام هذه المقدمة أسأل ربي أن يكتب له القبول في عيون قارئيه، ويصير ما خفت منه حظياً عندهم؛ فنعم المولى هو، ونعم النصير.

التمهيد وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: مفهوم التقعيد.

المبحث الثاني: اللغات في كتب النحو ومقدار قواعدها.

المبحث الثالث: موقف المحدثين من تقعيد ظواهر اللغات.

مفهوم التقعيد

مفهوم التقعيد هو النافذة التي سيجري النظر من خلالها إلى مدونة اللغات في التأليف النحوي، وتحليل هذه المدونة، وتقليب وجوهها، ما وفق الله تعالى. الباحث إليه، ثم أعانه جهده عليه.

واللغات مادة يختلف الباحثون في النظر إليها، وتناول أبعادها؛ لكن بحثي هذا مشغول بالنظر إليها من خلال تحويلها إلى قواعد استعمالية، يحق لمستعمل اللغة أن يلجأ إليها، ويتخذها في مكتوبه وحديثه، هذا هو مفهوم التقعيد هنا، وهو مفهوم مفتاحي لهذا البحث.

والسؤال الذي يطرحه العنوان على القارئ، ويثيره في نفسه، والعناوين دوما تخفي وراءها أسئلة الباحث واستفساراته، هو هل يشك الباحث في أمر تعقيد اللغات، ويسعى للتأكد من ذلك عبر صفحات بحثه؟

أمام هذا السؤال لدي مشكلة أودّ طرحها هنا، وهي أنّ في مدونة اللغات شكّين؛ الأول لغات بُنيت قواعد الاستعمال عليها، ولم يخالف في ذلك أحد، والآخر لغات اختلف فيها، وأضحت محل أخذ ورد، وهذان الوجهان سيُورد الباحث عليهما شواهد، تكشف وقوع تحويل اللغات في التآليف النحوي إلى قواعد استعمالية، وهذا هو المعنى الذي يراد من التعقيد.

تعقيد اللغات المتفق عليه

لهذا النوع شواهد معروفة متداولة، منها إعمال "ما"، وإهمالها في لغة أهل الحجاز وبني تميم^(١). ومنها اختلاف العرب في الفعل المضعف حين تسكن فيه لام الفعل؛ فأهل الحجاز يضاعفون، يقولون: اردد، واجترر. وبنو تميم يدغمون، يقولون: ردّ، واجتر^(٢). ومنها اختلافهم في حركة حرف المضارعة في كل "فعل"، فلغة جميع العرب إلا أهل الحجاز كسر حرف المضارعة، يقولون: أنت تعلم ذاك، وأنا أعلم، وهي تعلم^(٣).

(1) ينظر الكتاب ١ / ٥٧ إذ يقول سيبويه: "أما بنو تميم فيجرونها مجرى "أما وهل"، أي لا يعملونها في شيء، وهو القياس... وأما أهل الحجاز فيشبهونها بـ"ليس".

(2) ينظر الكتاب ٣ / ٥٣٠ إذ يقول سيبويه: "فإن أهل الحجاز يضاعفون؛ لأنهم أسكنوا الآخر... وأما بنو تميم فيدغمون... وهو قول غيرهم من العرب، وهم كثير".

(3) ينظر الكتاب ٤ / ١١٠ و١١١ ولهذا قيود أشار إليها سيبويه بقوله: "وجميع هذا إذا قلت فيه: يفعل، فأدخلت الياء فتحت، وذلك أنهم كرهوا الكسرة في الياء... ولا يكسر في هذا الباب شيء كان ثانيه مفتوحا، نحو: ضرب، وذهب... وجميع ما ذكرت مفتوح في لغة أهل الحجاز، وهو الأصل".

تفعيد اللغات المختلف فيه

لم أقف على من يمنع صراحة هذه اللغات، فنهج كثير من النحويين حين ذكر اللغات الصمت، الذي لا يستطيع معه باحث يتحرى الصواب أن يجزم برأي، لكن المهم هنا هو أنّ عبارة النحوي جلية في تجويز استعمال اللغة، بعيدا عن استغرابنا، وتعجبنا الذي يبعثه في كثير من الأحيان ميلنا إلى المنع، أو التوجس تجاه تلك اللغات.

وبين يدي شواهد لهذا النوع، منها أن ابن عصفور أجاز مجموعة من اللغات، فأجاز استعمال المثنى بالألف، رفعا ونصبا وخفضا^(١) وأجاز ثلثة من اللغات في "الذي والتي"^(٢) وأجاز حذف نون "الذين"^(٣) ومثله تجويزه حذف النون من جمع "الذي"^(٤) ولم يكتف بهذا بل جوّز حذف النون في لغة من يعرب هذا الجمع^(٥).

ولابن هشام في متنه أشباه ما ذكره ابن عصفور، ومن ذلك أنه أجاز لغة النقص في "الأب، والأخ، والحرم"^(٦) وجعل القصر أولى منه^(٧) وأجاز في ما سُمّي به من جمع المذكر أن يُجرى مجرى "غسلين"^(٨).

- (1) ينظر شرح الجمل ١٥١/١ حيث قال: "ويجوز استعمال التثنية بالألف في الأحوال كلها، في الرفع والنصب والخفض، وذلك في لغة خثعم، وهي فخذ من طيء".
- (2) ينظر شرح الجمل ١٧٠ / ١٧٠ / ١٧١ حيث قال بعد ذكر اللغات في "الذي": "وهذه اللغات كلها جائزة في "التي".
- (3) ينظر شرح الجمل ١٧١ / ١ إذ قال: "وإن شئت حذفته النون تخفيفا فقلت: اللذا والذي... وفي أوضح المسالك ١٤٠ / ١ يقول ابن هشام: "وبلحارث بن كعب وبعض ربيعة يحذفون نون "الذان واللذان" ... ولا يجوز ذلك في "ذان وتان" للإلباس".
- (4) ينظر شرح الجمل ١٧١ / ١ فقد قال: "وإن شئت حذفته النون..".
- (5) ينظر شرح الجمل ١٧٢ / ١ وفيه: "ومنهم من يقول: اللذون رفعا، واللذين نصبا وجرًا... وإن شئت حذفته النون فقلت: اللذو والذي".
- (6) ينظر أوضح المسالك ٤٤ / ١ حيث قال: "ويجوز...".
- (7) ينظر أوضح المسالك ٤٦ / ١ إذ فيه: "وقصرهن أولى من نقصهن" وإذا كان قد قال في النقص: "يجوز" فتجويز لغة القصر في هذه الثلاثة بيّنة.
- (8) ينظر أوضح المسالك ٥٢ / ١ فقد جاء فيه: "ويجوز في هذا النوع أن يُجرى مجرى "غسلين" في لزوم الباء، والإعراب بالحركات على النون...".

وليس المقام مقام سرد وتفصيل، والشواهد تُساق حسب المغزى الذي يؤمه الباحث، ويريده المتأمل، وفي ما ذُكر كفاية وغنية. إن شاء الله. توضح مفهوم التععيد المراد هنا.

اللغات في كتب النحو ومقار قواعدها

إحصاء اللغات تكتنفه بعض الصعوبات، التي تجعله غير دقيق، وغير واصف لما في هذه الكتب وصفا يخرج بالحديث عن النسبية، ويقترب من حال اللغات في هذه المدونات، ومما واجهته. وأنا أقرأ في كتب النحو- ثلاثة أمور:

أولها: أن يستعمل النحوي مع الظاهرة لفظة "لغة قوم"، ولا يُحدد من نُقلت عنه تلك اللغة^(١)، أو يقول: "لغة حكاها" فلان^(٢).

وثانيها: أن يسوق النحوي الظاهرة قائلاً: "بعض العرب" أو "قوم من العرب"^(٣).
وثالثها: أن يذكر النحوي استعمال لفظ ما، ويسمها باللغات، ولا يُخبرنا بمن كان يفعل ذلك؛ كأن يتحدث عن اللغات في "الذي والتي"، أو اللغات في "حيهل"، أو اللغات في "ها"، أو اللغات في "أف"^(٤).

وقد رأيت أن يكون الإحصاء في هذا المبحث للمنسوب صراحة إلى القبائل، وتركت ما لم ينسبه النحوي إليها فيه، وأقمت حديثي في بقية المباحث على عدّ غير المنسوب جزءاً من اللغات؛ لأنني رأيت في فرض اقتياس اللغات وتجويزها، الذي اخترتُ تبنيه، أمراً تدعو إليه مكانة اللغات، ويُقويه المنهج النحوي، وغير المنسوب إذا قعدّه النحوي كان

(1) ينظر شرح الرضي لكافية ابن الحاجب ت حسن الحفظي ١ / ١٠٤.

(2) ينظر شرح الرضي لكافية ابن الحاجب ت حسن الحفظي ٢ / ٩٥٠.

(3) ينظر شرح الرضي لكافية ابن الحاجب ت يحيى المصري ١ / ١٣٢ و ٤٧٢ و ٦٤٣.

(4) ينظر شرح الرضي لكافية ابن الحاجب ت حسن الحفظي ١ / ٢١٢ و ٣٠١ و ٣١١ و ٣٢٠.



أدلّ في هذا الأمر من المنسوب؛ لأن اعتماد النحوي على مجهول في تجويز قاعدة، أنهض في مساندة فرض البحث، وأشد نصرة له.

وفي كتاب "همع الهوامع" للسيوطي أوصل الباحث فيه مرات عزو اللغات إلى أهلها المتكلمين بها إلى خمس وعشرين مرة؛ فالحجازيون وأهل الحجاز سبع مرات، وتميم وبعض تميم وأكثرها تسع مرات، وبنو أسد وبعض أسد ثلاث مرات، وطى مرتين، وقضاة وكنانة وبنو عامر وأهل العالية مرة واحدة^(١).

وكان لي سعي في إحصاء اللغات وفق الفكرة، السالف ذكرها، في كتابين؛ أولهما "شرح الرضي لكافية ابن الحاجب"، وثانيهما "أوضح المسالك، وكانت محصلة نظري في الكتابين، أن وجدت الرضي عزا اللغات خمسا وثلاثين مرة، وعزاها ابن هشام أربعاً وعشرين مرة، وهو إحصاء تقريبي، لا أدعي الدقة فيه، ولعل في عمل الباحث، الأنف ذكره، ما يجعل النتيجة مقبولة مرضية.

في كتاب الرضي وردت تميم ثلاث عشرة مرة^(٢) ومثل هذا العدد جاء ذكر أهل الحجاز، فهما قبيلان متصاحبان في كثير من قضايا العربية، فلا تكاد تجد أهل الحجاز إلا تقع على تميم مذكورة ثمّ، وإذا أفرد البحث مرات العزو إلى أهل الحجاز، فسيكون عدد عزو الرضي للغات ثمانياً وأربعين مرة تقريباً، وفي الإحالة إلى بني تميم غُنية.

(1) علاء إسماعيل الحمزاوي، دور اللهجة في التععيد النحوي، دراسة إحصائية تحليلية في ضوء همع الهوامع، وهو مرجع إلكتروني ٩٣.

(2) ينظر شرح الرضي لكافية ابن الحاجب ت حسن الحفظي ١/١٣١ و ١٨٧ و ٣٣٩ و ٢/٦٤٩ و ٧٢٨ و ٧٦١ وت يحيى المصري ١/١٢٨ و ١٩٥ و ٢٨٥ و ٣١٣ و ٤٥٦ و ٤٥٦ و ٢/١٤٦٠.

وعُزِّي إلى طيِّب ثلاث مرات^(١)، وإلى هذيل أربعاً^(٢) وإلى سليم مرتين^(٣) وإلى الحارث ابن كعب مرة واحدة^(٤) وإلى بني يربوع مثلها^(٥) وإلى بكر بن وائل مرتين^(٦) وإلى أسد مثلها^(٧) وإلى خثعم مرة^(٨) وإلى بني عقيل وكلاب مرة^(٩) وإلى فقعس وغني وقيس مثلها^(١٠).

وعند ابن هشام ورد ذكر أهل الحجاز وتميم معا سبع مرات^(١١) وذكر قيس مرتين^(١٢) وذكر الحارث بن كعب وسليم وبني فقعس ودبير وضبة وعَنَم وبني يربوع وبني سعد وبكر بن وائل مرة واحدة^(١٣) وذكر ربيعة وهذيل مرتين^(١٤) وذكر عقيل ثلاث مرات^(١٥) وذكرت طيِّب مرتين^(١٦).

- (1) ينظر شرح الرضي لكافية ابن الحاجب ت المصري ١ / ٢٢٠ / ٢ و ١٤٤٧ و ١٤٤٨.
- (2) ينظر شرح الرضي لكافية ابن الحاجب ت الحفظي ٢ / ٩٤٣ وت المصري ١ / ٢١٥ و ٤٥١ و ٦٩٥.
- (3) ينظر شرح الرضي لكافية ابن الحاجب ت المصري ١ / ٤٥٢ و ٤٥٦.
- (4) ينظر شرح الرضي لكافية ابن الحاجب ت المصري ١ / ٦٤٣.
- (5) ينظر شرح الرضي لكافية ابن الحاجب ت الحفظي ٢ / ٩٤٧.
- (6) ينظر شرح الرضي لكافية ابن الحاجب ت المصري ١ / ١٣٣ و ١٤٦٠.
- (7) ينظر شرح الرضي لكافية ابن الحاجب ت الحفظي ١ / ١٧٢ و ٢ / ١٤٦٠.
- (8) ينظر شرح الرضي لكافية ابن الحاجب ت الحفظي ٢ / ٥٩١.
- (9) ينظر شرح الرضي لكافية ابن الحاجب ت المصري ١ / ١٣٣.
- (10) ينظر شرح الرضي لكافية ابن الحاجب ت المصري ١ / ٤٢٠ و ٤٥٥ و ٤٧٠.
- (11) ينظر أوضاع المسالك ١ / ١٣٤ و ٢ / ٢٦١ و ٤ / ١٣٠ و ١٣٠ و ٢٥٦ و ٢٥٨ و ١١٠.
- (12) ينظر أوضاع المسالك ١ / ١٣٩ و ٣ / ١٤٥.
- (13) ينظر أوضاع المسالك ١ / ١٤٠ و ٢ / ٧٠ و ١٥٧ و ١٥٨ و ٣ / ١٤٨ و ١٩٧ و ٤ / ٣٤٥ و ٤١٢.
- (14) ينظر أوضاع المسالك ١ / ١٤٠ و ٣ / ١٤٨ و ١ / ١٤٣ و ٣ / ٦.
- (15) ينظر أوضاع المسالك ١ / ١٤٣ و ٣٢٩ و ٣ / ٧.
- (16) ينظر أوضاع المسالك ١ / ١٥٣ و ٢ / ٩٨.

ومع شكلية مثل هذه الإحصاءات إلا أنها تكشف عن معنى مهم، سواء حسبناها على عدّ الرضي أم على عدّ ابن هشام، وذلك المعنى هو أنّ المشترك من قواعد العربية بين قبائلها هو السمت الغالب، والطابع العام.

ومما يُفیده ذلك أن الأخذ بهذه اللغات في الكلام، والجريان عليها في القول، وعدّها مما يُباح للمستعمل أن ينهج على طريقته، ويحتذي سبيله، توسيع على مستعمل اللغة، وإعطاء للمسموع، الذي يُشكل هيكل العربية، دوره المتوقع له، والبادي من طريقة أهله النحويين.

موقف المحدثين من تععيد ظواهر اللغات

من خلال ما طرّح البحث في التمهيد الأولى بان للقارئ أنّ في مؤلفات النحو تعديدا لبعض اللغات، وهو تععيد صريح، وذا يُشكّل صورة من صور الجانب التطبيقي عند النحويين، ويولد هذا العمل سؤالاً مفاده: ماذا كان موقف النحويين المحدثين من مثل هذه اللغات التي حولها هذا النحوي أو ذاك إلى قاعدة استعمالية، أو أشعر حديثه بتحويلها؟ من المحدثين طائفة رأت في عمل النحويين في اللغات تقصيرا؛ فهم لم يعتنوا بها، ولم يُولوها اهتمامهم؛ لأنهم كانوا - حسب عبارة بعضهم - منهمكين في تععيد الفصحى، أو تععيد المطرد⁽¹⁾.

(1) ينظر اللهجات العربية نشأة وتطورا لعبد الغفار هلال ٧٨ حيث قال: "نظروا إلى اللهجات على أنها شيء لا ينبغي الاهتمام به، لأن المهم هو الفصحى..." ومثله في ٨٣ واللهجات العربية في القراءات القرآنية لعبد الراجحي ٦٧ إذ يقول: "أما كتب النحو فلسنا نتوقع أن تقدم لنا من اللهجات أكثر مما قدمت، وذلك أن أصحابها يتناولون اللغة بالتقنين والتنظيم، وشرط اللغة الاطراد، ولكن لو أعطوا اللهجات حقها من الدرس لأراحونا من كثير من تأويلاتهم النحوية..." ولا ينسبني ذلك أن د عبد الغفار نقل نص ابن جني في اختلاف اللغات وكونها جميعا حجة؛ لكنه لم يُبد رأيه، ومثله د الراجحي حيث

ومثل هذا الموقف يعطي تصورا أنّ النحويين لم يروا للغات حقا أن تُسَجَل ظواهرها، وتضحي قواعد استعمالية؛ فلو كان موقف النحويين من اللغات أنها تُعَدّ لحرصوا عليها، وأبلوا في جمعها. ومثل هذا القول لا يستثني أحدا، ولا يُفرق بين طوائف النحويين. كما هو مشهور في الدرس النحوي. فالبصريون والكوفيون في هذا سواء إلا إن كانت هذه الطائفة تريد بالحديث عن النحويين معنى خاصا، وهم البصريون؛ ولا أظنهم يريدون ذلك.

ومما انبنى على هذا الموقف عند هذه الطائفة أنها رأت في حديث ابن جني عن "اختلاف اللغات وكلها حجة" تمثيلا لرأيه هو، ولا علاقة له بما قرره النحويون قبله، ومال منهجهم إليه، فأصبح ابن جني بهذا نقطة تحول في الموقف من اللغات⁽¹⁾، مما يجعل باحثا مثلي يقف بسبب هذا القول أمام قضية التفريق بين منهج النحويين المتقدمين والمتأخرين في هذه المسألة، وهو شيء سيجري تناوله. إن شاء الله. في الفصل الأول.

هذه هي الفئة الأولى من المحدثين، وهناك طائفة أخرى، وهي أكثر عددا، تعتمد على أمر شهير جدا، وهو التفريق بين النحويين في منهج الرواية. وهذا الاختلاف في المنهج أورث خلافا في العمل، فمال البصريون إلى التوجس من بعض اللغات، واتسع الكوفيون في الرواية عن تلك القبائل، وهذا الاختلاف في الرواية دفع إلى اختلاف في تعديد اللغات.

ذكر إثر حديثه موقف ابن جني، وأيده، ومال إليه، لكن الذي يهمني هنا أن موقفه المذكور من عموم النحويين يستخلص منه ما في المتن هنا.

(1) ينظر اللهجات العربية في القراءات القرآنية ٦٨ فقد جاء فيه: "ونحن نعد ابن جني أقرب اللغويين العرب إلى الفهم الصحيح للدرس اللغوي، فهو يعقد في خصائصه بابا بعنوان "باب اللغات وكلها حجة". يرى فيه أنه لا فرق في الاستعمال بين لهجة وأخرى...".

فأصبح هناك ربط عند هؤلاء بين قضية الرواية والتععيد، فالبصريون ضيقوا الرواية عن القبائل، فضيقوا باب التععيد، وبضدهم كان الكوفيون^(١).

وهذه الجماعة مع إيثارها الصمت، وعدم الصراحة في قضية تععيد اللغات إلا أنها انقسمت فريقين؛ فريقا كان يميل إلى نهج البصريين، وتقدمت الإحالة إلى كتبهم، وآخر يميل إلى نهج الكوفيين^(٢) وكلتا الجماعتين ربطت جزءا كبيرا من أمر اللغات بالموقف المدرسي الشهير، الذي يُعزى إلى النحويين.

وعلى كل حال فالذي بيدولي من خلال قراءتي كتب هؤلاء أنهم انشغلوا كثيرا بتقرير ما كان عليه النحويون، والتأكيد عليه، وحين جاءوا إلى قضية تععيد اللغات، اتسم حديثهم بالإجمال، وإيثار الصمت، وهذا ما يجعل السؤال المطروح الآن هو: علام يدل عمل النحويين في كتبهم، بعيدا عن الخلاف النظري بين النحويين في هذه القضية؟ وما الذي يضعه في يد الباحث التأليف النحوي من خلال عينة من عيناته في هذا الصدد؟.

* * *

-
- (1) ينظر من تأريخ النحو ٦٤ وما بعدها والمدارس النحوية لشوقي ضيف ١٧٦ والمدارس النحوية لخديجة الحديثي ١٩١ ومراحل الدرس النحوي لعبد الله الخثران ٢١٩ وما بعدها وأصول النحو العربي ٦٠ وما بعدها.
- (2) ينظر مدرسة الكوفة للمخزومي ٣٣١ واللهاجات في التراث لأحمد علم الدين ١٨١.

الفصل الأول وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: صور مخالفة اللغات للقاعدة.

القواعد النحوية والتصريفية التي أصبحت ثوابت في البناء اللغوي للعربية كان الخروج عليها، والمخالفة لها، تبدو في صورتين اثنتين؛ أولاهما خروج الفرد العربي، وثانيتهما خروج الجماعة العربية، سواء كانت تلك الجماعة قبيلة من قبائل العرب، أم كانت ليفا من هذه القبائل، يقطن مساحة واحدة، ويجتمع في مكان واحد.

هاتان هما صورتان الواردتان عن العرب في مخالفة القواعد، التي استقرّ النحو العربي عليها، والذي يقرأ كتب النحو يدرك كثرة النوع الأول من المخالفة، ويرى قلة الثاني، وبعيدا عن تفسير هذا الأمر؛ فليس من مهمات هذا البحث، فالذي أطمح إليه هنا هو تقديم صورة للخلاف الوارد عن الجماعة، ومع إيماني بصعوبة الفصل بين دراسة هذين النوعين من المخالفة إلا أنّ توافر الدارسين على النوع الأول، ظواهر ومناهج، دفعني للاهتمام بالثاني، وعزّز ذلك عندي أنّ المسموعات الجماعية، من حيث النظر، يُظنّ بها أن تكون أكثر حظا، وأوفر عند النحويين نصيبا في بناء القواعد.

وبعد تقليب لهذه المسموعات رأيت أن أعرض مخالفتها للقاعدة عبر معلمين؛ الأول يدور حول مخالفتها للمشهور من قواعد النحو، والثاني يعتمد على مجانبتها للشهير من قواعد التصريف؛ راجيا أن تكون الشواهد الموردة هنا كاشفة للغرض من هذا المبحث، ومُجَلِّية للهدف منه.

مخالفة اللغات للقاعدة النحوية

"هذه" في لغة تميم

في كتابي ابن هشام "أوضح المسالك" و"شرح قطر الندى" تُعد الألفاظ الواردة في اسم الإشارة، المراد به المفردة المؤنثة، ويُذكر منها "ذي"^(١)، فيفهم القارئ أنّ هذه الألفاظ العشرة، جرى استعمال عامة العرب لها، فأضحت مما يرد على السنة قبائلهم، لا فرق بين قبيل وقبيل؛ لكن سيويوه في كتابه يضع بين أيدينا أمرا آخر، فيقول: "ونحو ما ذكرنا قول بني تميم في الوقف: هذه؛ فإذا وصلوا قالوا: هذي فلانة؛ لأن الياء خفية، فإذا سكت عنها كان أخفى..."

وأما أهل الحجاز وغيرهم من قيس فالزموها الهاء في الوقف وغيره"^(٢).

ومن خلال هذا النقل يظهر لي أن الحجازيين لا يعرفون من الإشارة "هذي"؛ فلماذا ساق ابن هشام اللفظ، دون أن ينبه على أنّ أهل الحجاز لا يعرفونه، وأن تميما تستعمله حين الوصل فقط؟.

وهذا عندي من الصور الواضحة في تقعيد اللهجات؛ حيث لم ينظر ابن هشام في كتابه إلى الاختلاف بين القبائل في استعمال هذا الاسم، واكتفى بسوق ألفاظه، مما يجعلك تشعر أنّ اللغات، وإن اختلفت، تُساق مساق الاستعمال العام، وهو التحدي المعرفي الذي يسعى البحث إلى تحري الصواب فيه. ما صح عون الله لصاحبه..

(1) ينظر أوضح المسالك ١ / ١٣٤ وشرح قطر الندى ١٣٦.

(2) الكتاب ٤ / ١٨٢.

حركة هاء ضمير المفرد بعد ياء أو كسرة

لغة الحجاز ضم هذه الهاء مطلقا، ولغة غيرهم كذلك إلا إن كان قبل الهاء ياء أو كسرة، نحو: به، ولديه، فإنهم يكسرونها، ويضمها الحجازيون، فيقولون: بهو، ولديه^(١).

ومن غريب هذه الظاهرة أن معظم الناس من معلمي العربية اليوم ومتعلميها يجرون على لغة تميم، ويذرون لغة الحجاز، بل لم أر، ولم أسمع أحدا ينطق بالهاء مضمومة، وقبلها كسرة أو ياء، ولا تجد من يذكّر الناس بهذه اللغة الحجازية، التي جاءت عليها بعض القراءات القرآنية^(٢)، ويُعدّ ذلك غلبةً للغة تميم؛ لكنها جرت على غير العادة.

القصر والنقص في (الأب، والأخ، والحم)

جاء في هذه الألفاظ الثلاثة لغتان غير اللغة المشهورة، وهما النقص، والقصر، فتقول: هذا أباك، وهذا أبك^(٣).

إلزام المثنى الألف

الشهير في المثنى والملحق به أن يكون بالألف رفعا، وبالياء نصبا وجرا، وجاء في لغة خثعم وبني الحارث بن كعب لزوم الألف للمثنى في أحوال الإعراب كلها^(٤).

(1) ينظر الكتاب ٤ / ١٩٥ وشرح التسهيل ١ / ١٣٢ وشرح الرضي للكافية ت يحيى مصري ١ / ١٣٣.

(2) ينظر الكتاب ٤ / ١٩٦.

(3) ينظر شرح التسهيل ١ / ٤٥ - ٤٦ وأوضح المسالك ١ / ٤٤ وما بعدها وسمّى محيي الدين هذه الاستعمالات لغات في حاشيته ٤٥.

(4) ينظر شرح الجمل لابن عصفور ١ / ١٥١ وشرح الكافية للرضي ت يحيى مصري ١ / ٦٣٤.

اللغات في ما سُمِّي به من جمع المذكر

جاء في جمع المذكر المسمَّى به لغات غير اللغة الشهيرة المتواترة، فتارة يُستعمل بالياء، والحركات على النون المنونة، وأخرى يستعمل بالواو، والحركات على النون مع التنوين، وثالثة بالواو، ونونه مفتوحة^(١).

الجر بـ(العل)

المشهور في هذا الحرف دخوله في أخوات "إن" من حيث العمل؛ لكن عقيل كانت لغتها الجر به، ولهذا يُعدّ في باب حروف الجر أيضا^(٢).

حذف خبر (لا) النافية للجنس

يُعزى إلى تميم وطِيءُ أنهما توجبان حذف خبر "لا" النافية للجنس، إذا كان هناك قرينة، تدل على المحذوف^(٣).

إعراب (ذو صباح)

مما اختلفت القبائل فيه بين الجمود والتصرف "ذو صباح"، فعامة العرب تُلزمه الظرفية نحو: لقيته ذا صباح، وخنعم تستعمله ظرفا وغير ظرف فيقال على لغتهم: سُرِّي عليها ذو صباح، قال شاعرهم^(٤):

(1) ينظر أوضح المسالك ١/ ٥٢ وما بعدها.

(2) ينظر شرح الكافية للرضي ت يحيى مصري ٢/ ١٢٩٣ وعَدّ الرضي هذا العمل مشكلا! لأنها تعمل عملين مختلفين، مرة لمشابتها الحرف، والثانية لشبهها بالفعل والمساعد ١/ ٢٣٥ والجنى الداني ٥٨٢ والمقاصد الشافية للشاطبي ٣/ ٦٢٥.

(3) ينظر شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٥٦ وفيه يقول: "ولا يلفظ به التميميون ولا الطائيون، بل الحذف عندهم واجب بشرط ظهور المعنى، ومن نسب إليهم التزام الحذف مطلقا، أو بشرط كونه ظرفا، فليس بمصيب، وإن رُزق من الشهرة أوفر نصيب" وشرح الكافية للرضي ت حسن الحفظي ١/ ٣٣٩.

(4) البيت في الكتاب ١/ ٢٢٦ معزو إلى رجل من خنعم وشرح الكتاب للسيرافي ٢/ ١٢٢ وشرح أبيات سيبويه ١/ ٢٨٨ وشرح التسهيل ٢/ ٢٠٢ ورجح في الخزانة ٣/ ٩١ عزوه إلى أنس بن مدرك الخنعمي.

عزمتُ على إقامةِ ذي صباحٍ ما يُسودُّ مَنْ يسودُّ^(١).

إعراب (حيث)

ومثل "ذو صباح" "حيث" في اختلاف قبائل العرب حولها، فعامّة العرب أنها ملازمة للنصب على الظرفية، وروى إعرابها عن فقّيس فيقولون: جلست حيث كنت، وجئت من حيث جئت^(٢).

استعمال (قضاها بقضيها)

من العرب من يجعله حالا على كل حال فيقول: جاءت تميم قضاها بقضيها، ومنهم من يجعله تابعا في الإعراب فيقول: جاءت تميم قضاها بقضيها^(٣).

حكاية الأعلام ب(من)

عزا سيبويه إلى أهل الحجاز حكاية العلم في نحو: رأيت زيدا، إذ يقولون: من زيدا؟ ونسب إلى تميم أنها ترفع على كل حال^(٤).

مخالفة اللغات للقاعدة التصريفية

توكيد "هلم"

وضع سيبويه بابا، عنوانه "هذا باب ما لا يجوز فيه نون خفيفة ولا ثقيلة"، وكان مما ذكره فيه "هلم" عند أهل الحجاز، ثم عقب هذا بقوله: "وقد تدخل الخفيفة والثقيلة في

(1) ينظر الكتاب ١/ ٢٢٦ وما بعدها وشرح الكتاب للسيرافي ٢/ ١٢٢ وشرح التسهيل ٢/ ٢٠٢.

(2) ينظر شرح التسهيل ٢/ ٢٣٢ ويعزى إليها الجمود مع جرّها ب"من"، لأنها لا تخرج عن هذين الاستعمالين.

(3) ينظر شرح الكتاب للسيرافي ٢/ ٢٦١ وهذا المثال لم يُصرح السيرافي بالقبائل.

(4) ينظر الكتاب ١٣/ ٢ وقال في لغة تميم: "وهو أقيس القولين" وشرح الرضي للكافية ت يحيى مصري ١/ ٢٨٥ وتوجيه اللمع لابن الخباز ٥٩٢.

”هلم” في لغة بني تميم، والهاء في اللغتين عند سيبويه: ”فضل، إنما هي ها التي للتنبيه، ولكنهم حذفوا الألف لكثرة استعمالهم هذا في كلامهم”^(١).

وسيبويه يربط امتناع النون في لغة الحجاز، وجوازها في لغة تميم بعدم تصرف الأولين فيها، وتصرف تميم فيها حسب المخاطب حين أسندوها إلى الضمائر. وإذا كان سيبويه اكتفى بالعنوان، الموحى بعدم جواز توكيد ”هلم”، فالرضي في كتابه قد قال: ”وبنو تميم يُصِرُّونَه، نظرا إلى أصله، وليست بالفصيحة” فجعل لغة تميم، وهي الإسناد إلى الضمائر، ويتبع ذلك دخول نون التوكيد، من غير الفصح^(٢).

كسر أحرف المضارعة غير الياء

تُكسر أحرف المضارعة غير الياء، إذا كانت عين الماضي مكسورة، ”في لغة جميع العرب إلا أهل الحجاز، وذلك قولهم: أنت تعلم ذاك، وأنا أعلم، وهي تعلم، ونحن نعلم ذاك”^(٣).

قلب ألف المقصور ياء مع ياء المتكلم

المعروف في ألف المقصور، حين يُضَاف إلى ياء المتكلم، أن تبقى ألفا نحو: عصاي؛ لكن هذيلًا قلبت هذه الألف ياء، فقالت: عصي^(٤).

فتح عين (فعلات) المعتلة

في اللغة المشهورة بمتنع فتح عين فعلات، إذا كانت معتلة؛ لكن هذيلًا فتحت هذه العين، فقالت: جَوَزَات، وبيَّضَات، في جمع ”جَوْزَة وبيضة”^(٥).

(1) ينظر الكتاب ٣ / ٥٢٩.

(2) شرح الرضي للكافية ت د، يحيى مصري ١ / ٣١٤.

(3) الكتاب ٤ / ١١٠ وفي هذه الصفحة نفسها يقول سيبويه: ”ولا يُكسر في هذا الباب شيء كان ثانيه مفتوحًا” وينظر شرح الرضي للكافية ت د، يحيى المصري ٢ / ٨١٢.

(4) ينظر المقاصد الشافية للشاطبي ٨ / ١٤٢.

(5) ينظر المقاصد الشافية للشاطبي ٦ / ٤٦٣ و ٤٨٤.

إبدال الجيم من الياء

تُبدل الجيم من الياء مشددة وغير مشددة في لغة بعض تميم وطيئ، فيقال في (حجة وعلي): حجتج، وعلج^(١).

إتمام اسم المفعول من ذوات الياء

من لغة تميم إتمام اسم المفعول من ذوات الياء، يقولون في اسم المفعول من (باع): مبيوع، وغيرهم يقول: مبيع^(٢).

وبعد هذه الشواهد. وإن قلّت. يظهر للقارئ أن مخالفة اللغات للقاعدة ذات صور متعددة؛ فمرة كان مدار المخالفة على علامة الإعراب، ومرة كان في حركة حرف، وأخرى كانت المخالفة فيها حول عمل العامل، ورابعة كانت حول إبدال حرف من حرف، وخامسة كانت حول جمود لفظ وتصرفه.

من خلال نظرتي في مخالفة قوانين اللغات لقواعد العربية الشهيرة، لم أجد شيئاً مداره حول مسألة التقديم والتأخير، وهذا معناه أن النحويين لم ينسبوا إلى العرب خلافاً في هذه القضية، وينبني على هذا أن يكون الخلاف حول التقديم والتأخير خلافاً بين النحويين وفق ما خرجوا به من تصورات عن العامل النحوي، قوته وضعفه، جموده وتصرفه.

* * *

(1) ينظر شرح الملوكي لابن يعيش ٣٢٨ وما بعدها والممتع الكبير لابن عصفور ٢٢٤ وذكر محققه أنها لغة بني دبير وتميم وطيئ.

(2) ينظر الممتع الكبير لابن عصفور ت د فخر الدين قباوة ٣٠٠.

المبحث الثاني: خلاف النحويين حول تععيد اللغات

بعد النظر في كتاب "الإنصاف في مسائل الخلاف" لم أعثر على خلاف نحوي، بين البصريين والكوفيين، يدور حول سماع منسوب إلى قبيلة من قبائل العرب؛ فالخلاف النحوي في معظمه كان يدور حول السماع الفردي، الذي كان يخالف به العربي، ناثراً أو شاعراً، ما استقرت عليه القاعدة النحوية أو التصريفية.

ويزيد هذا الأمر وضوحاً، ويكسبه قبولاً، أنّ النحويين كانوا يختلفون حول ثبات المسموع، وخروجه من حد القلة القليلة إلى حد الكثرة، ومثل هذا لا يسأل عنه في اللغات؛ فهي في ظني خارجة عن حد القلة، مهما كانت، وهي إلى هذا الخروج أقرب من المسموع عن أفراد من العرب؛ وهذا ما حدا بأبي حيان أن يقول: كل ما كان لغة قيس عليه.

إذاً يبدو العنوان مُشكلاً أمام هذه النظرة؛ إذ المتوقع حسبها أن يكون أمر اللغات مُسلماً به عند النحويين؛ فلا يجري فيه خلاف بينهم، والعمدة حينئذ عندهم على صحة اللغة، وثبوت نقلها عن أهلها.

هذا هو المتوقع في سماع اللغات، والمظنون من النحويين تجاهه، ما دام معظم المدار عندهم على السماع؛ كثرت، وصحة نسبته، لكن الناظر في كتب النحو والصرف سيجد مسائل، حُكيت فيها مسموعات قبلية، ثم اختلف النحويون فيها، وصار لهم في الموقف من الظاهرة القبلية آرايان مختلفان.

وسيدور هذا المبحث في الخلاف بين النحويين . بمشيئة الله . حول شواهد من هذه اللغات، المختلف فيها، ونماذج منها، والهدف منه الكشف عن حال اللغات بين أيدي أسلافنا النحويين، وأئمتنا المتقدمين، الذين كان لهم شرف البدء في صياغة صورة

العربية، وتشكيل صورة مناهج التعامل مع نصوصها، المسموعة عن أهلها، أفرادا كانوا أم جماعات وقبائل، فإليكم تلکم الشواهد.

المسموع القبلي المختلف في تعييده

إلزام المثني الألف

يُعزى إلى الفراء قوله: "واعلم أنّ كثيرا مما نهيتك عن الكلام به من شاذ اللغات ومستكره الكلام لو توسعت بإجازته لرخصت لك أن تقول: رأيت رجلا، ولقلت: أردت عن تقول ذلك"^(١).

وأجاز ابن عصفور استعمال المثني بالألف مخالفا ما طرحه الفراء في قوله: "ويجوز استعمال التثنية بالألف في الأحوال كلها في الرفع والنصب والخفض، وذلك في لغة خثعم، وهي فخذ من طيء، قال الشاعر"^(٢):

إنّ أباهَا وأبا أباهَا قد بلغا في المجد غايتها"^(٣).

إلزام الملحق بجمع المذكر الياء

مال ابن عصفور في ضرائره إلى أنّ هذا يجري مجرى الضرورة، المختصة بالشعر، ولم يُفرق في حديثه هنا بين أنواع الملحق بجمع المذكر، فقال: "ومن العرب من يجعل الإعراب في النون من جمع المذكر السالم، وذلك كله لا يُحفظ إلا في الشعر"^(٤).

(١) تكملة إصلاح ما تغلط به العامة د ولغة قریش ٢٧٧.

(٢) اختلف في نسبة البيتين، فمرة قيل هما لرجل من بني الحارث، ومرة قيل لأبي النجم، وتوقف البغدادي عن تحديد قائله في خزائنه ٧ / ٤٥٥ وما بعدها، وهما في ديوان أبي النجم، ط الأولى ١٩٩٨م، ت د، سجييع الجبيلي، دار صادر، ٢٧٨ وما بعدها.

(٣) ابن عصفور، شرح الجمل، ت د، صاحب أبو جناح، ١٥١/٨ ومما يحسن إيراده هنا قول ابن جني في سر الصناعة ٢ / ٧٠٤: "على أن من العرب من لا يخاف اللبس، ويُجري الباب على أصل قياسه، فيدع الألف ثابتة في الأحوال الثلاث.... وهم بنو الحارث بن كعب، وبطن من ربيعة".

(٤) ابن عصفور، ضرائر الشعر، ط الأولى، ت خليل عمران المنصور، دار الكتب العلمية: ١٧١ ولعله لم يعلم كونها لغة.

وهذه المسألة عينها قال فيها الفراء قبل: "ومن العرب من يجعلها بالياء على كل حال، ويعرب نونها فيقول: عضيْنِك، ومررت بعضيْنِك، وسنيْنِك. وهي كثيرة في أسد، وتميم، وعامر، أنشدني بعضهم^(١):"

ذرائي من نجد فإن سنيْنَه لعبنَ بنا شيْبا وشيْبنا مُردا
متى ننجُ حبواً من سنينٍ مُلْحَةٍ نُشْمِرُ لأخرى تُنزلُ الأعصمَ الفرداً^(٢).
ونص الشاطبي على تجويز كثير من النحويين لذلك قائلاً: "فقد نص السيرافي على أن كثيرا من النحويين أجازوا في المنقوص الذي يُجمع بالواو والنون أن يعرب في النون وتلزم الياء"^(٣)؛ لكنه فصل في القضية، فجعل التجويز في المنقوص وحده، دون أنواع الملحق الأخرى، فكأن الخلاف بين النحويين في هذه اللغة قد ضيّقت دائرته.

نصب الاسم والخبر ب"ليت" وأخواتها

ذهب ابن سلام إلى جواز نصب الاسم والخبر بهذه الأحرف، وزعم أنها لغة، وخصّ الفراء ذلك ب"ليت"، ومنعه ابن عصفور مطلقاً، قائلاً: "ولا حجة في شيء من ذلك عندنا"^(٤).

(١) البيتان للصة القشيري، كما في ديوانه ٦٠، والعيني ١٧٦، ١٦٩ / ١ والخزانة ٨ / ٥٨ - ٦٥ (العزو مأخوذ من كتاب شرح الأبيات المشكّلة).

(٢) الفراء، معاني القرآن، ط الثالثة ٤٠٣هـ، عالم الكتب بيروت: ٢ / ٩٢.

(٣) الشاطبي، المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، ط الأولى ١٤٢٨هـ، ت. د. عبد الرحمن العثيمين،

جامعة أم القرى معهد البحوث العلمية، ١ / ١٩٨

(٤) شرح الجمل ١ / ٤٢٤ وما بعدها.

ومما ينبغي للباحث تسجيله هنا أن ابن عصفور لم يرد صراحة دعوى ابن سلام في كون هذا لغة.

ضم فاء الثلاثي المضعف حين البناء لما لم يسمّ فاعله

أوجب الجمهور ضم فائه، نحو: شُدَّ، ومُدَّ، والحق . كما يقول ابن هشام . جواز الكسر، وهو مذهب الكوفيين، ولغة بني ضبة، وبعض تميم^(١).

قلب ألف المقصور ياء حين إضافته إلى ياء المتكلم

اشتهرت هذيل بقلب ألف المقصور ياء مع ياء المتكلم، فنُقل عنهم أنهم يقولون: قفيّ، وهديّ^(٢).

وأشار الشاطبي إلى أن ابن الناظم كان يرى شذوذ هذه الظاهرة؛ لكنه رد عليه قائلاً: "وفيما قال نظر؛ لأن قلب الألف ياء هنا ليس بشاذ، بل هو شهير في لغة شهيرة، يصح لنا القياس عليها، وقد نبّه إلى ذلك الناظم في باب الإضافة"^(٣).

قلب همزة التأنيث ياء حين التثنية

منع ابن مالك قلب همزة التأنيث ياء، نحو: حمراء وحمرايان، وعدّه . وإن ورد . مما لا يُقاس عليه؛ لكن أبو حيان خالفه، فأجاز القياس عليه؛ لأن ذلك لغة فزارة عنده^(٤).

(1) ينظر أوضح المسالك ١٥٨ / ٢ وقبل ابن هشام قال ابن عصفور في شرحه للجمل ٥٤١ / ١ : "وقد يجوز نقل الكسر من العين إلى الفاء قبلها، فتقول: ردّ، بكسر الراء وقد قرئ: ﴿هذه بضاعتنا ردت إلينا﴾".

(2) ينظر شرح ابن الناظم للألفية ٤١٤.

(3) المقاصد الشافية ١٤٢ / ٨ وبناء على رأي الشاطبي يكون ابن مالك ممن يذهب إلى جواز القياس على لغة هذيل، وإلى ذلك أشار في ألفيته قائلاً:

والفا سلم وفي المقصور . عن هذيل . انقلبها ياء حسن

(4) أبو حيان، التذييل والتكميل، ط الأولى ١٤١٩هـ، ت د، حسن هندواي، دار القلم، دمشق، ٢٨ / ٢٤ و ٢٨.

قلب الهمزة المنقلبة عن أصل ياء في التثنية

ومثل قلب همزة التأنيث عند ابن مالك قلب الهمزة المنقلبة عن أصل، نحو: كساء وكسايان، فقد جعل هذا مما لا يُقاس عليه، ورد أبو حيان رأيه، فجعله مقيسا عليه؛ لأنه لغة فزارة أيضا⁽¹⁾.

بهذه النماذج اللغوية يظهر لنا خلاف النحويين في أمر تععيد بعض اللغات، ويفتح الباب أمامنا، فنبدأ بالتفكير في قضية وجود منهج نحوي للتعامل مع اللغات؛ فالخلاف في الجزئيات بين الناس يثير في الإنسان السؤال حول المنهج، ويجعله يطرح السؤال التالي: أكان في أيدي النحويين منهج واضح حين دراسة اللغات؟ وإذا كان هنالك ذلك المنهج، فما العلة في وجود هذا الخلاف بينهم في الموقف من بعض اللغات؟.

وهذا سؤال معرفي مقدّر؛ لأن العلاقة بين المنهج وجزئياته علاقة وثيقة، يستثمرها الدارس في إعادة النظر في المنهج نفسه، وفي جزئياته التي يُظن بها أن تجري وفق مراده منها، فهل كان مرد هذا الخلاف اختلافا في تطبيق منهج واحد، أو كان مرده إلى اختلاف المختلفين في مناهجهم التي ينظرون بها إلى اللغات؟.

هذا كله - إن شاء ربي - مقصد البحث، وهدفه الذي يسعى إليه، في المبحث الثالث من هذا الفصل، وصوبه يبدأ القلم بالذميل.

* * *

(1) ينظر التذييل والتكميل ٢ / ٢٨ وقال: "وحكى أبو يزيد في كتاب الهمز لغة ثلاثة لبني فزارة خاصة، وهي قلب الهمزة ياء فتقول: كسايان، وسقايان" ومثل أبي حيان ابن عقيل في المساعد ١ / ٦١.

المبحث الثالث: منهج النحويين في تقعيد اللغات والتعامل معها

في المبحث السالف كشف البحث عن نماذج من خلاف النحويين حول بعض اللغات، فرأيناه مرة يقيس اللغة، وأخرى يرفضها، وهذا يدفع بنا مباشرة إلى الحديث حول المنهج النحوي نفسه؛ إذ كل خلاف على مستوى الجزئيات في علم ما، يقود من يعرفه إلى طرح سؤال منهجي، تكون مهمته مناقشة أثر المنهج نفسه في هذا الخلاف، والسؤال إذًا: هل كان هناك خلاف منهجي يقف وراء هذا الخلاف في الموقف من اللغات؟ هل ما رأيناه في الشواهد السالفة يدل على أن المختلفين ينتمون إلى تصورات منهجية مختلفة في الموقف من اللغات؟

لا يستطيع باحث في أمر أن يجعل الخلاف الجزئي دليلاً على خلاف بين أهل العلم في المنهج نفسه؛ وذهاب المرء إلى هذا التفسير يعد عندي مشكلة معرفية كبرى؛ لأن الخلاف بين الناس مشهور معروف ﴿ولا يزالون مختلفين إلا من رحم ربك﴾ فالخلاف لا يحمل في بنيته دلالة على اختلاف المنهج، وهذا يجعلني أذهب بالحديث إلى وجهة أخرى، هي البحث في أقوال النحويين عن تحديد منهجهم ومسلكهم في دراسة اللغات وتقعيدها، والنظر إليها، وسيتناول البحث علمين، مختلفي العصر، هما ابن جني وأبوحيان.

ابن جني

ربما كان أبو الفتح أول نحوي جعل للحديث عن اللغات باباً خاصاً، سماه "باب اختلاف اللغات وكلها حجة"^(١)، وأحسبه قد صاغ فيه الموقف النحوي من اللغات، ورام أن يضع بحديثه بين أيدينا الطريقة التي كان النحويون ينظرون بها إلى اللغات، فهو عندي

(١) ابن جني، الخصائص، دون ط، ت محمد علي النجار، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٠ / ٢ وما بعدها.

متحدث عن النحويين كافة، بل لم يُفرّق بين البصريين والكوفيين؛ كما هي عادة الناس في القرون التالية.

لم يمهّلنا أبو الفتح أن نقرأ ما كتبه، ونتدبر ما سطره، بل جعلنا أمام حقيقة جلية حين وضع عنوانه بين لفظين (اختلاف) و(حجة)، هي أن اللغات مع اختلافها حجة، وهذا هو المعنى المتبادر إلى ذهن مطالع كتابه، لكن يبقى السؤال ممتداً، فما معنى الحجة في حديث هذا الشيخ؟

”الحجة“ في عنوان الشيخ وحديثه تدلّ عندي على أنه يرى اقتياس هذه اللغات، ويؤكد المعنى الذي أذهب إليه أمور؛ أولها قوله: ”إلا أن إنساناً لو استعملها لم يكن مخطئاً لكلام العرب؛ لكنه كان يكون مخطئاً لأجود اللغتين“^(١).

وثانيها قوله: ”وكيف تصرفت الحال، فالناطق على قياس لغة من لغات العرب مصيب غير مخطئ، وإن كان غير ما جاء به خيراً منه“^(٢).

ويشكل على هذين النصين قوله: ”فإما أن تقلّ إحداهما جداً، وتكثر الأخرى جداً، فإنك تأخذ بأوسعهما رواية، وأقواهما قياساً؛ ألا تراك لا تقول: مررت بك، ولا المال لك، قياساً على قول قضاة..“^(٣) وأرجح الرأي عندي أن قوله هذا يفهم من خلال نصيبه السابقين، فتكون نتيجته أن ”غير ما جاء به خير منه“؛ لكنه فيه مصيب غير مخطئ، وإن لم يكن هذا المعنى مراداً، فلا معنى لإثبات حجة اللغات حينئذ.

ويزيد هذا المعنى قوة. وهو ثالث الأمور. أن الشيخ حين تطرّق للمسموع الفرد من العربي، الذي يخالف به الجمهور، قال: ”إذا اتفق شيء من ذلك نظر في حال ذلك العربي،

(1) الخصائص ٢ / ١٢.

(2) الخصائص ٢ / ١٢.

(3) الخصائص ٢ / ١٠.

وفيما جاء به، ذ كان الإنسان فصيحاً في جميع ما عدا ذلك القدر الذي انفرد به، وكان ما أورده مما يقبله القياس، إلا أنه لم يرد به استعمال إلا من جهة ذلك الإنسان، فإن الأولى في ذلك أن يحسن الظن به، ولا يُحمل على فساده^(١)، فإذا كان العربي يُقبل منه مسموعه الذي يخالف به الجمهور، فالظن بالشيخ أن يكون قبوله للغات التي يتكلم به عشرات الفصحاء بل مئات أولى. ولعل مما يقوي هذا المعنى أن الشيخ ترك التفصيل في حال اللغات وأهلها، ولم يُجرها مجرى المسموع الفرد، وهذا لا معنى له عندي إلا أنها أولى بهذا من المسموع الفرد.

ولعل مما يحسن ذكره هنا أن أبا حيان أجاز القياس على لغة (أكرمتش) التي قال عنها الشيخ أنفاً: "فإما أن تقل إحداهما جداً، وتكثر الأخرى جداً، فإنك تأخذ بأوسعهما رواية، وأقواهما قياساً" قائلاً: "ويجوز أن تأتي مكان كاف المؤنث بشين مكسورة، وهي لغة كثير من بني تميم وناس من أسد، فيقولون: إنش ذاهبة، وما لش؟ يريد: إنك، وما لك؟ نص على ذلك سيبويه"^(٢).

"نص على ذلك سيبويه" لم يكتف أبو حيان باقتياس هذه اللغة، وتجوز الجريان عليها في لغة المتكلم؛ بل عزا ذلك إلى سيبويه، وجعل اقتياسها عنده نصاً، وليس فهماً^(٣).

(1) الخصائص ١ / ٣٨٥.

(2) التذييل والتكميل ٢ / ١٦٢.

(3) حين طالعت نص سيبويه في ٤ / ١٩٩ لم أجد نصاً. وفق فهمي لكلمة النص. على تجوز هذه اللغة إلا ما كان من حديثه عنها دون أن يعيها، وهذا يشير. حسب ظني. إلى أن المسكوت عنه من قبل النحوي يكون حملة على الجواز أولى من حملة على المنع؛ وإن خالفت فيه تلك القبيلة غيرها.

أبو حيان

لأبي حيان مواقف مشهورة من ابن مالك، ومن تلك المواقف ما له ميسر شديد بقضية البحث هنا. ففي حديث ابن مالك عن تثنية الممدود، إذا كانت همزته مبدلة من أصل. قال: "وقد تُقلب ياء، ولا يُقاس عليه خلافاً للكسائي" فرد عليه أبو حيان قائلاً: "بل يُقاس عليه؛ لأنها لغة لقبيلة من العرب، كما ذكرنا، وإذا كان لغة لقبيلة قيس عليه"^(١).

ومثل حديث أبي حيان هنا حديث آخر له حول إعمال "إن" النافية، جاء فيه: "وإذا كان ذلك لغة لبعض العرب فلا يصح قول المصنف: "إنها تلحق بـ"ما" قليلاً". والحامل على هذا كله هو عدم الاستقرار والاطلاع على كلام العرب"^(٢).

لا يكتفي أبو حيان هذه المرة أن يقيس اللغة المسموعة، بل يعترض على وصف الظاهرة اللهجية بالقلّة مع كونها لغة لبعض العرب، ومثل هذا الموقف عندي أشد في الدلالة على اقتياس اللهجات من القول باقتياسها فحسب؛ لأنّ عد كل المسموع غير قليل، والمدافعة عن وصفه بالقلّة، تشريع لاقتياسه؛ ولو كان مسموعاً من أفراد؛ فكيف الحال حين يُدافع عن قلته، وهو لغة لبعض العرب.

ومرة ثالثة يُعيد أبو حيان التأكيد على هذه القاعدة المنهجية عنده في التعامل مع اللغات، وأحسبه يراها مسلمة منهجية، وليست به خاصة، فيقول عن الجر بـ"لعل": "ولا يخفى ما في هذه التخارج من التكلف، وحكاية الأخصش وأبي زيد وغيرهم أنها لغة لبعض العرب مانع من هذه التأويلات، ومرجح جواز الجر بها على مذهب من منع، وهم الجمهور"^(٣).

(1) التذييل والتكميل ٢ / ٢٨.

(2) التذييل والتكميل ٤ / ٢٧٩ وقال في ٢٧٨: "حكى ذلك الكسائي عن أهل العالية".

(3) التذييل والتكميل ٥ / ١٨٢.

ومرة رابعة يزداد هذا المعنى وضوحاً عند أبي حيان، ففي حديثه عن تسكين المرفوع والمجرور قال: "وذهب المبرد إلى أن هذا لا يجوز لا في الشعر ولا غيره، وما ذكره من أن الرواية ما ذكر لا يدفع بها ما رواه غيره، فالمصنف فيما ذكره لم يأخذ بقول المبرد الذي منع ذلك البتة، ولا بقول غيره ممن خص ذلك بالشعر، وإذا ثبت نقل أبي عمرو أن ذلك لغة تميم كان ذلك حجة على المذهبيين"^(١).

وزاد التأكيد على مقالته السالفة: "إذا كان لغة لقبيلة قيس عليه" في حديثه عن إلزام المثني الألف دوماً، فقال: "وذهب أبو العباس إلى إنكار هذه اللغة، ولا يجيز مثلها في كلام ولا شعر، وهو محجوج بنقل النحاة الثقات عن هؤلاء الطوائف من العرب"^(٢).

الشاطبي

وللشاطبي مواقف تشدد من أزر ما تقدم من حديث أبي حيان، ومنها قوله في قلب ألف المقصور مع ياء المتكلم رداً على ابن الناظم: "وفيما قال نظر؛ لأن قلب الألف ياء، ليس بشاذ، بل هو شهير في لغة شهيرة، يصح لنا القياس عليها"^(٣). ويقول مرة أخرى في جمع "فَعْلَة" المعتل: "ومنه لغة هذيل، أنهم يفتحون عين (فعلات) المعتلة، فيقولون في (جوزة): جَوَزَات، وفي (بيضة): بَيَّضَات، وفي (سيرة): سَيَّرَات، وفي (عير): عَيْرَات.

(1) التذييل والتكميل ١ / ٢١٥ وقبل هذا قول ابن مالك: "وحكى أبو عمرو أن لغة تميم تسكين المرفوع من يعلمهم" ونحوه، وتسكين المجرور كقراءة أبي عمرو ﴿فتوبوا إلى بارئكم﴾...".

(2) التذييل والتكميل ١ / ٢٤٨ وفي ٢٤٧ وفيه: "حكى الكسائي أن ذلك لغة لبني الحارث بن كعب وزُبيد وخنعم وهمدان... وذكر أبو الخطاب أنها لغة كنانة، وذكره غيره أنها لغة لبني العنبر وبني الهُجيم وبطنون من ربيعة..".

(3) المقاصد الشافية ٨ / ١٤٢.



... وقال الشلوبين: قياس لغة هذيل الفتح في نحو: دُولَة ودُولَات، وِصُوفَة وِصُوفَات، وكأنه إنما قال هذا؛ لأنه لم يسمعه نقلًا عن لغتهم. ولا شك أن القياس سائغ^(١).
يظهر مما سلف أن المنهج النحوي كان يقوم على تجويز اقتياس اللغات، وبناء القواعد عليها. وتبين ذلك من خلال أمرين؛ الأول النص على هذا المنهج، واتضح ذلك من خلال مقالة أبي حيان، ومثله ابن جني. وإن كان أخف وضوحًا منه..
والثاني هذه الشواهد التي أوردها البحث، وظهر فيها أن بعض النحويين يُجيزون أمورًا غريبة، وخارجة عن مألوف القواعد؛ فلولا هذا المنهج ووضوحه في أذهان هؤلاء النحويين لما اجترأوا على تجويز ما تقدم، وإفساح المجال للمتكلم أن يسير عليه، وينسخ كلامه وفقه.
ومع ما أميل إليه في تقرير أمر منهج النحويين، وتعاملهم مع اللغات، إلا أنني كغيري أشاهد بعض المؤلفات النحوية تشتمل من حيث التعامل. لا المنهج. على ما يخالف هذا الذي قررته، ونسبته إلى النحويين، وذا ما يجعلني ملزمًا بدراسة عينة من اللغات في كتب النحو، وتبيان موقف النحويين منها، وذاك هو الفصل الثاني، ومداره على صورة اللغات في كتب النحو، سائلًا الله. تعالى. أن يعين على إتمامه، وإظهاره في شكل، يُرضي القارئ، والمهتم بهذا الأمر.

* * *

(1) المقاصد الشافية ٦ / ٤٨٤.

الفصل الثاني وفيه المباحث التالية:

المبحث الأول: اللغات المقعدة.

بنيت بحثي هذا على مسأمة مفادها أن النحويين يُجيزون من حيث المنهج تقعيد اللغات (اللهجات حديثا)، ويذهبون منهجيا إلى تجويز جريان المستعمل عليها، وعضدت ذلك بشواهد من مواقف بعض النحويين المنهجية، ووعدت القارئ في خاتمة المبحث الثالث من الفصل الأول أن أتناول بشيء من التفصيل حال اللغات في بعض كتب النحو، وكل هذا مراد منه أن أثبت من خلال دراسة هذه الكتب أن النحويين أيضا يعملون في كتبهم غالبا وفق ذلكم التصور النظري الذي أسلفت تقريره عنهم، ونقلت القول فيه عن بعضهم؛ لكن الذي جعل الباحثين يتهيبون القول صراحة بهذا هو غلبة النحو التعليمي على النحو العلمي - والله أعلم..

هكذا هي القضية في رأيي، وهذا ما أميل إليه في تفسير تخوّف كثيرين من المتأخرين من أن يتخذوا ذلكم نهجا لاحبا في الموقف من اللغات؛ فقد هيمن النحو التعليمي على التأليف النحوي، وهيمن إثر ذلك على أذهان النحويين؛ فأصبح ما خالف القاعدة الشهيرة مسترابا من أمره؛ ولو كان لغة لقبيلة فصيحة!.

النحو التعليمي تقوم أسسه على المتعلم، ويُجترح من حاله، ومن مراعاته، الشكل التي تظهر به القواعد اللسانية في كتب النحو؛ ومن القوانين في هذا السبيل بذل المشهور من القواعد له، وطرحها بين يديه، وعدم شغله بما خالف ذلك من الجائز أو الممتنع؛ فالتأليف يجري وفق حاجته، وينزع عن شغله بما يدخل الاضطراب عليه.

وبذويوع هذا النحو، وفشوه في البيئات، أصبح ما يخالف قواعده من مشهور اللغات، وفصح الاستعمالات، غريبا عند النحوي، معدودا عند المتعلم خارج العربية، وبعيدا عن حدودها؛ فكان من المعين على إعادة حضور النحو العلمي أن تُبرز من كتب النحو

شواهد، وتُخرج أمثاله؛ حتى يكون ذلك عوناً على وضع اللغات في موضعها الذي أرادها لها النحو العلمي. حسب رأي الباحث وما ترجح عنده..

في هذا المبحث سأضع بين أيدي القراء جملة من اللغات التي قعدّها النحوي، وعدّها جزءاً من بنیان القوانین التي يجوز لمستعمل اللغة العربية الجري عليها في كلامه، والمضي على سننها فيه، والغاية المرومة من وراء ذلك التدليل على تععيد اللغات من خلال مستوى التنظير القاعدي عند النحوي؛ لينظر أن اقتياس اللغات لم يكن دعوى نظرية فاه بها أبو حيان. رحمه الله. وإنما كانت أيضاً عملاً للنحويين في تأليفهم وكتبهم، رآها الشيخ أبو حيان فصاغها في جملة الشهيرة تلك، وبعد فهاكم. والله المستعان. أمثلتها.

إعراب العلم الذي على وزن "فعال"

المشهور في العلم المؤنث الذي على وزن "فعال" أن يُجرى على لغة الحجاز؛ فيُبنى على الكسر؛ لكن سيبويه أشار إلى لغة تميم، وجعلها القياس في هذا العلم قائلاً: "واعلم أن جميع ما ذكرنا إذا سميت به امرأة فإن بني تميم ترفعه وتنصبه وتجره مجرى اسم لا ينصرف؛ وهو القياس"^(١).

وأضاف الرضي في حديثه عن هذه المسألة الحكم صراحة على أن لغة الحجاز في "فعال" خلاف القياس فقال: "وبناء أهل الحجاز لها مخالف للقياس"^(٢). وهو مفهوم من قول سيبويه.

(1) الكتاب ٣ / ٢٧٧ وهذا الاستعمال عند تميم مشروط ألا يكون آخر الاسم راء؛ إذ يقول سيبويه: "فأما ما كان آخره راء فإن أهل الحجاز وبني تميم فيه متفقون، ويختار فيه بنو تميم لغة أهل الحجاز".
(2) شرح الكافية للرضي ت المصري ١ / ٣٢٤.

حكاية العلم ب"من" عند تميم

يحكي أهل الحجاز حين استفهامهم بـ"مَن" حال العلم الإعرابية، فيقولون: من خالد؟ لمن قال: سلمت على خالدٍ.

وترفع تميم ذلك كله، فيقولون: من خالد؟ لمن قال: سلمت على خالدٍ.

وقال سيبويه عن مذهب تميم: "وهو أقيس القولين"^(١).

تصرف تميم في "هلم"

جرى استعمال "هلم" في لغة الحجازيين اسم فعل؛ يلزم حالة واحدة. وفي لغة تميم أسندت إليه الضمائر، ودخلت عليها نون التوكيد. وفي هذين يقول سيبويه: "وهلم" في لغة أهل الحجاز كذلك؛ ألا تراهم جعلوها للواحد والاثنين والجميع والذكر والأنثى سواء... وقد تدخل الخفيفة والثقيلة في "هلم" في لغة بني تميم؛ لأنها عندهم بمنزلة: رُد، وردا، وردي، وارردن؛ كما تقول: هلم، وهلما، وهلمي، وهلممن"^(٢).

إهمال "ما" عند تميم

في النحو التعليمي تحضر "ما" الحجازية التي تعمل عمل "كان"، وتغيب التميمية كأن لم تكن؛ مع أن لغة تميم يؤيدها القياس، وفي هذا يقول سيبويه: "وأما بنو تميم فـجُرونها مجرى (أما وهل)، أي لا يعملونها في شيء، وهو القياس؛ لأنه ليس بفعل"^(٣).

(1) الكتاب ٢ / ٤١٣ وشرح الكافية للرضي ت المصري ١ / ٢٨٨.

(2) الكتاب ٣ / ٥٢٩ ولغة تميم في "هلم" ترد في بعض كتب النحو التعليمية كـ"شرح قطر الندى" ٤٠ و حضورها في كتب التعليم دليل ظاهر على اقتياسها. وإن سكت عنها موردها. لأن مبنى كتب التعليم على الجانز إلا إن صرح المؤلف بالمنع.

(3) الكتاب ١ / ٥٧.

مذهب تميم في الاستثناء المنفي المنقطع

للعرب في نحو: ما بالدار أحد إلا وتدا، مذهبان؛ فأهل الحجاز ينصبون لا غير. وبنو تميم يقولون: ما بالدار أحد إلا وتد، يتبعون المستثنى للمستثنى منه.

قال سيبويه في هذا: "وأما بنو تميم فيقولون: لا أحدَ فيها إلا حمارٌ، أرادوا: ليس فيها إلا حمار، ولكنه ذكر "أحدا" توكيدا؛ لأن يعلم أن ليس فيها آدمي"^(١).

"هذه" في لغة تميم

من أسماء الإشارة التي يذكرها النحويون في كتبهم للمفرد المؤنث (هذي)، وهذه الصورة مأخوذة في كتب النحو من لغة تميم، وعندهم نقلها بوضوح سيبويه فقال: "ونحو ما ذكرنا قول بني تميم في الوقف: هذه؛ فإذا وصلوا قالوا: هذي فلانة... وأما أهل الحجاز وغيرهم من قيس فألزموها الهاء في الوقف وغيره"^(٢).

تخفيف تميم للمجموع على "فُعَل"

لم يدع سيبويه مجالاً لارتباب القارئ في جواز تخفيف جمع "فِعَال" حين يراد به أكثر العدد؛ وذلك في قوله: "فإذا أردت أكثر العدد بنيته على (فُعَل)، وإن شئت خففت جميع هذا في لغة تميم"^(٣).

(1) الكتاب ٢ / ٢١٩ وإلى هذه المسألة أشار ابن الخباز في توجيه اللمع، ط الأولى، سنة ١٤٢٣هـ، دار السلام القاهرة، ٢١٨ لكنه قال: "ويجوز البدل في لغة بني تميم" فجعل لتميم مذهبين؛ مذهباً توافق فيه أهل الحجاز، ومذهباً آخر تخالفهم فيه، وزاد ابن عقيل في المساعد ١ / ٦٢ هـ على قول ابن الخباز فجعل الأفصح عند تميم ما عليه أهل الحجاز قائلاً: "وإن كان الأفصح عندهم ما أوجبه الحجازيون فيه".

(2) الكتاب ٤ / ١٨٢.

(3) الكتاب ٢ / ٦٠١.

اللغات في "الذي والتي"

ذكر ابن عصفور في هذين الموصولين خمس لغات: تسكين الياء، وتشديدها مع إجرائها بوجه الإعراب، تشديدها وكسرها، وحذف الياء والاستغناء عنها بالكسرة، وحذفها مع تسكين ما قبلها، وقال إثر ذلك: "هذه اللغات كلها جائزة في "التي" (١).

حذف النون من "الذنان واللذان"

أجاز ابن عصفور استعمال هذين الاسمين دون النون فقال: "وإن شئت حذفتم النون تخفيفاً فقلت: اللذا، والذي" (٢).

وإذا كان ابن عصفور ترك نبي هذه اللغة إلى قبيلة، فقد نماها ابن عقيل في المساعد قائلاً: "وهي لغة بني الحارث بن كعب وبعض بني ربيعة" (٣).
إخلاص الضم في معتل العين حين بنائه لما لم يسم فاعله

(1) شرح الجمل ١/ ١٧٠-١٧١ ولست أرى في الاعتراض على شاهد ابن عصفور بكون اللغات استعمالاً ضاراً بالاحتجاج بها، لو كان الأمر كذلك؛ لأن دلالاته حينئذ على تعديد اللغات ستصبح أقوى، لأن اللغات أكثر جمهوراً من مستعملي تلك الصور من الاستعمال. والله أعلم..
وفي هذه اللغات يقول ابن عقيل في المساعد ١/ ١٤٠: "وما ذكره من قوله: "وقد تشدد ياءهما... إلى هنا لغات في "الذي" و"التي"، كذا نقل أئمة العربية، وليس مختصاً بالشعر، خلافاً لبعضهم".
وقال الرضي ت المصري ١/ ٢١٣ - ٢١٤: "قال الأندلسي: الوجه الثلاثة فيهما، أي تشديد الياء، وحذفها ساكناً ما قبلها، أو مكسوراً، يجوز أن تكون لضرورة الشعر، لا أنها لغات، إذ المخفف يُشدد للضرورة، وكذا يكتفى لها بالكسر عن الياء، وتحذف الحركة بعد الاكتفاء، قال: إلا أن ينقلوها في حال السعة، لا في الشعر، فسمعا، إذن، وطاعة".

(2) شرح الجمل ١/ ١٧١.

(3) المساعد ١/ ١٤١ وإذا كان ابن عصفور أجازها دون أن يعلم بأنها لغات لأقوام فصنيعة حينها أقوى حجة؛ لأن تعديد مثل هذه المجموعات الفردية يجعل اللغة القبيلة ذات حظ أكبر في التعديد للاستعمال.

وفي هذه المسألة يقول الرضي ت المصري ١/ ٢١٤: "وقد تحذف النونان في "الذنان واللذان"، لاستطالة الموصول بصلته".

حين تبني نحو: قال، لما لم يسم فاعله يجوز لك عند ابن مالك - حسب عبارة ابن عقيل - أن تقول: قُول.

وفي هذا يقول: "وهي لغة فقعس ودُبِير، وهما من فصحاء بني أسد، وهي موجودة في لغة هذيل. ومقتضى كلام المصنف جواز هذه اللغات الثلاث في "انقاد" و"اختار" ونحوهما، وهو موافق لما نقله ابن عصفور والأبدي"^(١).

قلب الهمزة المبدلة عن أصل إلى ياء حين التثنية

خالف ابن عقيل ابن مالك في هذه المسألة، فذهب إلى اقتياس قلب الهمزة المبدلة عن أصل ياء قائلًا: "والحق أنه يقاس عليه؛ لأنها لغة فزارة، حكاه أبو زيد في كتاب الهمزة"^(٢).

كسر فاء المضعف حين بنائه لما لم يسم فاعله

أجاز ابن هشام، وقبله الكوفيون، أن تُكسر فاء المضعف نحو: ردّ، ومدّ. وقال في ذا: "وأوجب الجمهور ضم فاء الثلاثي المضعف نحو: شدّ، ومدّ. والحق قول بعض الكوفيين: إن الكسر جائز، وهي لغة بني ضبة وبعض تميم"^(٣).

إبدال الشين من كاف المؤنث في الوقف

قال سيبويه: "فأما ناس كثير من تميم، وناس من أسد، فإنهم يجعلون مكان الكاف للمؤنث الشين. وذلك أنهم أرادوا البيان في الوقف؛ لأنها ساكنة في الوقف فأرادوا أن يفصلوا بين المذكر والمؤنث"^(٤).

(1) المساعد ١/ ٤٠٢ - ٤٠٣.

(2) المساعد ١/ ٦١ وهذا هو رأي شيخه أبي حيان في التذييل والتكميل ٢/ ٢٨ حيث قال: "بل يُقاس عليه؛ لأنها لغة لقبيلة من العرب، كما ذكرنا. وإذا كان لغة لقبيلة قيس عليه".

(3) أوضح المسالك ٢/ ١٥٨ وفي المساعد ١/ ٤٠٤: "وقال الجمهور: لا يجوز إلا الضم. والصحيح الأول. وهي لغة بعض نبي ضبة وبعض تميم ومن جاورهم".

(4) الكتاب ٤/ ١٩٩.

وجوز أبو حيان اقتباس هذه اللغة قائلا: " ويجوز أن تأتي مكان كاف المؤنث بشين مكسورة، وهي لغة كثير من بني تميم، وناس من أسد، فيقولون: إنشٍ ذاهبة، وما لشٍ؟ يريد: إنك، وما لكِ؟ نص على ذلك سيبويه^(١).

تُظهر هذه النماذج من اللغات المقعدة أن مقالة أبي حيان: " وإذا كان لغة لقبيلة قيس عليه^(٢)، وهي مقالة تأسيسية منهجية، يعزو أبو حيان القول بها إلى النحويين، بصريين وكوفيين، وجدت في عمل النحويين شواهد تُؤكد صحتها، وتدعو إلى مراعاتها، وتدفع باحثا مثلي إلى اتخاذها وسيلة في إعادة قراءة حال اللغات في كتب النحو، وإعادة فهم تعامل النحويين معها؛ إذ جنت . كما قدمت أول هذا المبحث . سيماء النحو التعليمي الذائعة على اللغات، وجعلتها أقرب إلى النكارة والاستغراب، فكان ذكرها في كتب النحو مرادا منه معرفة مخالفتها للقاعدة الشهيرة، ومنافاتها لها، ولا أدل على هذا عندي من أن كثيرين يميلون في تفسير صمت النحوي حين ذكر اللغات إلى أنه يمنعها، ويحذر من استعمالها؛ مع أنه لم يصرح فيها بقول فصل! فهذا التوجس الأولي تجاه اللغات يكشف عن رسوخ قواعد النحو التعليمي في نفوس الناس، ويدفعهم هذا التوجس إلى الاسترابة منها؛ ولو كان النحوي لم يقض في حالها، ولم يفت في أمرها؛ فكل ما خالف مألوف القواعد فهو غريب، ولو كان منقولاً عن قبيلة، مشهورة بالفصاحة.

أمام أمثال هذه الحالة من الاسترابة يصبح الجهد المطلوب في تغيير الرأي مضاعفا، والعمل المنتظر في إعادة التوازن بين الآراء كبيرا؛ فالامتداد الزمني للرأي يجعل تغييره أو

(1) التذييل والتكميل ٢ / ١٦٢.

(2) التذييل والتكميل ٢ / ٢٨.

تعديله أشبه بحمل جبل، أوزحزحته من مكانه، وهذا ما يدعوني لالتقاط ما يعنّ لي من حجج هنا وهناك، ومنها الحديث عن اللغات المسكوت عنها في مؤلفات النحويين، وهي حديثي القادم - إن شاء الله -.

وعلى كل حال فليس مثلي من يظن امتلاك الحقيقة، واجتناء الصواب؛ لكني أذهب إلى أن القول الذي تنصره النظرية، ويعضده كثير من التطبيق، أولى من القول الذي يتكئ فقط على شذرات من التطبيق، وتقف النظرية في وجهه، وتلك هي في ظني حال الرأي الذاهب أهله إلى الريبة من اللغات، والشك فيها، وفي فكرة اقتياسها!.

* * *

المبحث الثاني: اللغات المسكوت عنها.

انتهى بي المطاف في المبحث الثاني إلى القول: إنّ الرأي الذاهب إلى اقتياس اللغات، وتجويز جريان المستعمل على ظواهر اللهجات، تنصره النظرية التي عبّر بوضوح عنها أبو حيان، وتعضده أعمال النحويين في الجملة حين أجازوا اقتياس كثير من اللغات، كشف ذلكم المبحث عن شيء منها؛ فاجتمع بين يدي البحث شيئان، ينصران رأيه في الذهاب إلى اقتياس اللغات، وهما النظرية النحوية، وتطبيق النحويين.

وفي هذا المبحث سأعرض للغات التي سكت عنها النحويون، ولم يتعرضوا لها بعيب ولا تضعيف، مع بعدها عن القواعد التي قرروها للمستعمل، ونصبوها في مؤلفاتهم له، والهدف المأموم من هذا هو إثبات أن سكوت النحوي عن وصف لغة ما لا يفيد منعها، بل هو إلى تجويزها أقرب، وما دام هذا الرأي مقبولاً، بعد تأييده بالشواهد؛ فالمعنى الذي سيخرج به البحث هو اقتياس اللغات، وتجويزها للمستعمل، وإن كانت بعيدة عما جعله النحوي سنة له في الكلام.

من خلال المادة المجموعة من كتب النحويين ظهر لي أن المسكوت عنه من اللغات أضعاف المضعّف منها، وفي هذا دلالة عندي ظاهرة، هي أن النحويين عامتهم كانوا يحترزون من تضعيف اللغات، وينأون بأنفسهم عن ذلك!، وتفسير هذا غير بعيد؛ إذ عهدنا بالحناة يحتفون بالمسموع الفرد، ويهشون له، ويستصعبون تضعيف العربي الفصيح في لغته، ويبحثون لقوله - إن خرج عن مألوفهم - عن توجيهه، يخفف التبعة، ويهون الخطب، وهم إلى هذا التعامل مع اللغات أسرع، وبه حين الحديث عنها أمسك، فذا مقتضى - حسب ظني - العدل اللغوي؛ ولو اتجه النحويون إلى غيره لكان ذلك منهم غريباً، وعن نهجهم بعيداً، لكنهم أدركوا أن اللغات بذاك التعامل أولى، فقلّ تضعيفهم لها، ونزر عيبهم إياها.

وإذا كان البحث قائما على فرض أنّ اقتياس اللغات . مهما كانت . أمر يدعو إليه نهج النحويين، وتشد من أزره طريقتهم في التعامل، فإنني أرى نفسي متجها إلى إيراد مجموعة من اللغات التي خالفت مشهور القاعدة، وسكت عنها حين إيرادها النحوي، ولا يملك معارضو اقتياس اللغات إلا التسليم بها، والإصغاء لتجويزها؛ لأنها بإيجاز شديد لا تختلف عن تلك اللغات التي نصّ النحويون صراحة على جوازها، وقدموها لقارئ كتبهم على أنها من قواعد الاستعمال التي للمتكلم والكاتب أن يستن بها، ويجذو حذوها، ولها نماذج مذكورة في المبحث الأول من هذا الفصل.

ولما كان هدف البحث وغرضه التأكيد على سلامة فرضه في جواز تععيد اللغات، واستعمال المتكلم لها، كانت وجهته إلى إيراد شيء من اللغات المشهورة التي لا يسع النحوي أن يردّها، أو يبرّم من بناء الكلام عليها، وهكذا وقع الاختيار على نماذج من لغة الحجاز، ونماذج أخرى من لغة تميم وغيرها.

حركة هاء الغائب المسبوقة بياء أو كسرة

يجعل سببويه الأصل في الهاء الضم، ويتحدث إثر ذلك عنها، إذا وليت ياء أو كسرة، فيقول: "فالهاء تُكسر إذا كان قبلها ياء أو كسرة؛ لأنها خفيّة كما أن الياء خفيّة... وأهل الحجاز يقولون: مررت بهو قبل، ولديهو مال، ويقرءون ﴿فخسفنا بهو وبارهو الأرض﴾⁽¹⁾."

في حديث الشيخ هنا لغتان، الأولى تبدو عامة في العرب؛ لأن سببويه لم يُحدد القائل بها، وهي لغة جرت خلاف الأصل المسنون في هذا الضمير. والثانية لغة أهل الحجاز، وفيها بقوا على الأصل "وليس يمنعهم ما أذكر لك أيضا من أن يُخرجوها على الأصل".

(1) الكتاب ٤ / ١٩٥ وشرح الكافية للرضي ت د يحيى المصري ١ / ١٣٣ والآية ٨١ من سورة القصص.

فنحن هنا أمام لغتين؛ إحداهما جرت على القاعدة، والأخرى جرت على الأصل في هاء الضمير؛ لكننا نجد سيبويه قد سكت عن اللغتين معا؛ فهل معنى ذلك أنه يمنع احداها؛ مع سكوته عنهما، وصمته أمامهما؟ وهل يؤخذ من قوله: "فالهاء تُكسر إذا كان قبلها ياء أو كسرة"، ومن صمته عن لغة أهل الحجاز حين قال: "وليس يمنعهم ما أذكر لك أيضا من أن يُخرجوها على الأصل" أنها لا تجوز؛ لأنها خالفت القاعدة العامة التي نصّ عليها سيبويه أولا؟

المقصود من هذا النموذج أن مخالفة اللغة لعموم اللغات، ومجيئها خلاف القاعدة التي يُقررها النحوي، لا يتخذ دليلا على منعها، والوقوف في وجه مستعملها. والذي يؤكد هذا الرأي أن هذه اللغة اشتهرت بنزول القرآن الكريم بها. ومع أن البحث لا يرى الفرق بين اللغات في هذه القضية؛ لأن علوم العربية درست لغة العرب، ولم تقتصر على لغة القرآن الكريم وحده، إلا أنه يستأنس في سبيل فكرته بكون هذه اللغة لأهل الحجاز.

الفتح إذا التقى الساكنان

القاعدة المشهورة في التقاء الساكنين، أن يُكسر أولهما؛ لكن سيبويه حكى عن بعض العرب، أنهم يفتحون الأول، قائلا: "ومنهم من يفتح إذا التقى ساكنان على كل حال، إلا في الألف واللام، والألف الخفيفة. فزعم الخليل أنهم شبهوه بـ"أين، وكيف، وسوف" وأشبهه ذلك، وفعلوا به إذ جاءوا بالألف واللام، والألف الخفيفة، ما فعل الأولون، وهم بنو أسد، وغيرهم من بني تميم. وسمعناه ممن تُرضى عربيته"⁽¹⁾.

(1) الكتاب ٢/ ٥٣٣ ومثل المذكور: اضرب ابنك.

لقد سكت سيبويه أمام هذه اللغة، ولست أظن أحدا قادرا على ردها، ومنع المتكلم اليوم من استعمالها؛ لأن سيبويه لم يبح صراحة بجوازها؛ مما يجعل الصمت عن الظواهر اللغوية، حين تُخالف المشهور، لا يعني ألبتة منع اقتباسها.

الإتباع في الاستثناء المنقطع

مما اختلف فيه أهل الحجاز وبنو تميم الاستثناء المنقطع نحو: ما فيها أحد إلا حمار، فمثل هذا ألزمه الحجازيون النصب، وأجاز فيه بنو تميم النصب والإتباع، يقول سيبويه في هذا: "وهو لغة أهل الحجاز، وذلك قولك: ما فيها أحد إلا حمارا... وأما بنو تميم فيقولون: لا أحد فيها إلا حمار"^(١).

ومع أن سيبويه جعل لغة أهل الحجاز هي المختارة، فقال: "هذا باب يُختار فيه النصب؛ لأن الآخر ليس من نوع الأول" إلا أنه لم يصدر حكمه في لغة تميم، وكذا فعل النحويون من بعده، فالمبرد يقول: "فوجه هذا وحده النصب؛ وذلك لأن الثاني ليس من نوع الأول، فيُبدل منه"^(٢)، وابن مالك وابن هشام يكتفیان بعزو تجويز البديل إلى تميم، يقول الأول: "وأجاز التميميون إتباع المنقطع المتأخر"^(٣).

دخول نون التوكيد على "هلم"

عزا سيبويه إلى تميم هذا قائلا: "وقد تدخل الخفيفة والثقيلة في "هلم" في لغة تميم؛ لأنها عندهم بمنزلة "رُدّ، وردا، وردى، واردة، كما تقول: هلم، وهلما..."^(٤).

(1) ينظر الكتاب ٢ / ٣١٩ وما بعدها شرح الجمل لابن عصفور ٢ / ٢٦٦ وأوضح المسالك ٢ / ٢٦١ مع اختلاف طفيف.

(2) المبرد، المقتضب، ت. محمد عبد الخالق عزيمة، ط الثانية، (القاهرة، وزارة الأوقاف، ١٣٩٩هـ) ٤ / ٤١٢.

(3) ابن مالك، شرح التسهيل، ت. د. عبد الرحمن السيد ومحمد المختون، ط الأولى، (الجيزة، هجر للطباعة والنشر، ١٤١٠هـ) ٢ / ٢٨٥ وأوضح المسالك ٢ / ٢٦١.

(4) الكتاب ٢ / ٥٢٩.

وسيبيويه مع سكوته عن تقعيد لغة تميم في "هلم"؛ إلا أن عنوانه الذي وضعه للباب يوحي بالمنع؛ إذ جاء فيه: "هذا باب ما لا يجوز فيه نون خفيفة ولا ثقيلة"، ومما يرد هنا أن فهم عنوان سبيويه هكذا سيقودنا إلى منع لغة تميم في "هلم" عامة^(١)، وأريد بذلك أنه إذا أجاز استعمالها مقرونة بالضمائر؛ فهو يراها عندهم فعلا، والفعل يجوز أن تتصل به تان النون؛ بالشروط التي يذكرها النحويون.

لغة تميم في مضاعف الفعل

هذه المرة كان سكوت سبيويه واضحا، ولم يبين في عنوان الباب عن موقف ما تجاه هاتين اللغتين، بل قال: "هذا باب مضاعف الفعل واختلاف العرب فيه"، وهي حالة تختلف عن الحالتين السالفتين، يضعنا سبيويه فيها أمام اختيار أن السكوت يعني جواز الوجهين عنده، وفي لغة تميم يقول: "وأما بنو تميم فيدغمون المجزوم؛ كما أدغموا؛ إذ كان الحرفان متحركين؛ لما ذكرنا من المتحركين، فيسكنون الأول، ويحركون الآخر؛ لأنهما لا يسكنان جميعا، وهو قول غيرهم من العرب، وهم كثير"^(٢).

كسر حرف المضارعة

حكى سبيويه عن "جميع العرب إلا أهل الحجاز" أنهم يكسرون حرف المضارعة، وسكت أمام هذه اللغة، ولم يبين موقفه منها؛ مما يعني أن الصمت لا يفيد المنع؛ إذ لو كان السكوت يفيد المنع؛ لامتنع حينها اقتياس لغة جميع العرب إلا أهل الحجاز!^(٣)

-
- (1) ينظر السيرافي، شرح كتاب سبيويه، ط الأولى، ت أحمد مهدي وعلي سيد، (بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤٢٨هـ) / ١ / ١٠٤ ومرادي هنا أن دخول الضمائر سيكون أيضا ممنوعا.
 - (2) الكتاب ٣ / ٥٣٠ والمقاصد الشافية للشاطبي ٩ / ٤٤٠.
 - (3) الكتاب ٤ / ١١٠ وينظر شرح الرضي للكافية ت د، يحيى المصري ٢ / ٨١٢.

لغة تميم في (هيهات)

ذكر الشاطبي أن الفتح في "هيهات" لغة أهل الحجاز، والبناء على الكسر لغة تميم وأسد قاتلاً: "فالفتح لأهل الحجاز، والكسر لتميم وأسد"^(١).

هذه اللغة لتميم وأسد من جملة التنوع اللغوي، الجائز للمستعمل أن يجري عليه في مكتوبه وحديثه؛ لكن النحوي لم يُشهره، ولم يحكم عليه، بل صمت أمامه، وما كان لسكوته إلا أن يُحمل على الجواز، وإن لم يفعل. وهو الذي قرر أبو حيان نهجه في أكثر من موضع على أن ما كان لغة قيس عليه. فسيكون متعارضاً مع نهجه في المسموع جملة، ومع نهجه مع المسموع الفردي.

إعراب هذيل ل(الذين)

مشهور عن هذيل أنها تُعرب الموصول (الذين)، فتقول في كلامها: جاء اللذون، وهي لغة لهم، أشار إليها الرضي وغيره من النحويين^(٢)، وهم حين يذكرونها لا يصرحون باقتياسها، وجواز استعمالها للمتكلم؛ لكن الشاطبي حين ذكر أختها من لغات هذيل، وهي قلب ألف المقصور ياء مع ياء المتكلم قال: "فقال ابن الناظم: احترز بعدم الشذوذ من مصير الألف إلى الياء في الإضافة إلى ياء المتكلم نحو: قفٍّ، وهُدَيٍّ. وفيما قال نظر؛ لأن قلب الألف ياء هنا، ليس بشاذ، بل هو شهير في لغة شهيرة، يصح لنا القياس عليها، وقد

(1) المقاصد الشافية ٥ / ٥٠٢ وعزا الكسر في القراءة لأبي جعفر المدني: "فبالكسر لأبي جعفر المدني"، ويُنظر ابن جني، المحتسب، ط الأولى، ت محمد عبد القادر عطا، (بيروت، دار الكتب العلمية، ١٩٨٩) ٢ / ١٣٤ ففيه: "قراءة أبي جعفر والتقفي".

(2) ينظر شرح الكافية للرضي ت د يحيى مصري ١ / ٢١٥ والمقاصد الشافية ١ / ٤٣٧ وفيه: "وهذه لغة مشهورة لهذيل، ووجهها على طريقة الناظم ظاهر، فاللذون) عنده من قبيل المجموع ك(اللذان) في التثنية".

نبه الناظم على ذلك في باب الإضافة، وإنما يُستعمل لفظ الشذوذ حيث لا يُوجد في السماع منه إلا لفظ أولفظان، أو شيء نادر؛ لما تقدم...^(١).

وهذا يكشف أن السكوت عن اللغات التي يُوردها النحوي لا يدل على منعها، أو الاسترابة منها، بل هو إلى تجويزها أقرب، وإلى تقنينها أدنى؛ لأن مقتضى التعليم أن يُفصح النحوي للمتعلم عن منع مثل هذه اللغات؛ إذ التحذير من اللغات، ذات الانتشار الأكبر، أهم من التحذير من تلك المسموعات الفردية، وإن لم يفعل النحوي ذلك في كثير من المواضع التي ترد فيها على صفحات كتابه تلك اللغات، كان ذلك منه تأخيراً للبيان في أمر، يلزمه البيان فيه أكثر من غيره^(٢).

اللغات في الأسماء الستة

اكتفى الرضي في الأسماء الستة بذكر اللغات، ولم يجز غير المشهور منها، ولم يمنعها، ومن شواهد ذلك قوله: "اعلم أن في "أب، وأخ" أربع لغات، وفي "أخ" خامسة، فاللغات المشتركة أن يكونا محذوفين اللام مطلقاً. أي مضافين ومقطوعين. فيكونان كـ "يد"، فتثنيتهما "أبان، وأخان"، والجمع "أبون، وأخون"^(٣).

وسكوت الرضي عن تجويز غير المشهور من اللغات، لا يعني المنع، وحجتي على ذلك أن ابن هشام قال: "ويجوز النقص في الأب والأخ والحمر" وقوله إثر ذلك: "وقصرهن أولى من نقصهن"^(٤).

(1) المقاصد الشافية ٨ / ١٤٢ وفي ٤ / ٢٠٦ وما بعدها يقول: "وجاء في المقصور خاصة عن هذيل قلب الألف ياء كالواو، وبين ذلك بقوله: وفي المقصور عن هذيل انقلابها ياء حسن" وذكر بعد ذلك من قرأ بهذه اللغة من القراء.

(2) ينظر ابن هشام، شرح قطر الندى وبل الصدى، دون ط، إخراج محمد محيي الدين، (دار الفكر) ١٤١ وفيه جعل إعراب (الذين) لغة هذيل وعقيل.

(3) شرح الرضي للكافية ت د الحفظي ٢ / ٩٥٤ وما بعدها.

(4) أوضح المسالك ١ / ٤٤ و٤٦.

وأميل إلى أن موقف ابن هشام هذا ينطلق من مقالة أبي حيان التي أسلفت لكم نقلها، وهو قوله: "وإذا كان لغة لقبيلة قيس عليه"^(١).

الوقف على تاء المفرد

قال سيبويه: "وزعم أبو الخطاب أن ناسا من العرب يقولون في الوقف: طلحت، كما قالوا في تاء الجميع قولاً واحداً في الوقف والوصل"^(٢). ونقل الشاطبي عزو هذه اللغة، مرة إلى أهل اليمن، ومرة إلى طيء^(٣).

وبعد هذا الصمت من قبل سيبويه يأتي ابن هشام، مصرحاً بالجواز، ورافعاً أي إشكال فيه، فيقول: "جواز إبقاؤها وإبدالها؛ إن كان قبلها حركة نحو: تمر، وشجرة... والأرجح في غيرهما الوقف بالإبدال"^(٤).

لم يتخذ ابن هشام من صمت سيبويه، وسكوته، عن هذه اللغة، دليلاً على منع الظاهرة، بل أجاز ذلك صراحة، ودعا المستعمل لاقتباسه، وذاك شاهد من شواهد أن النحوي لم يكن ينظر إلى سكوت النحوي أمام اللغات. وإن خالفت المستقر من القواعد. أنه دليل منع، وحجة إنكار للغات.

الوقف على تاء جمع التصحيح

قال ابن جني: "وحكى قطرب عن طيء أنهم يقولون: كيف البنون والبناه، وكيف الإخوة والأخواه. قال: وذلك شاذ"^(٥).

(1) التذييل والتكميل ٢ / ٢٨.

(2) الكتاب ٤ / ١٦٧.

(3) ينظر المقاصد الشافية ٨ / ٨٧.

(4) أوضح المسالك ٤ / ٣٤٧.

(5) ابن جني، سر صناعة الإعراب، ط الأولى، ت. د. حسن هندراوي، (دار القلم، دمشق، ١٤١٣هـ) ٢ / ٥٦٣.

سكت ابن جني أمام قول قطرب، وهو الذي قال ما قاله حول موقف النحويين من اللغات، وأتى بعده ابن هشام بأزمان؛ لينتصر للمنهج الذي حكاه عن النحويين، قائلا: "وجاز إبقاؤها وإبدالها إن كان قبلها حركة.... أوساكن معتل نحو: صلاة، ومسلمات. لكن الأرجح في جمع التصحيح، وفيما أشبهه، وهو اسم الجمع، وما سمي به من الجمع تحقيقاً أو تقديراً، ... الوقف بالتاء"^(١).

لم يتردد ابن هشام، وهو يخط بقلمه كتاباً قريباً من المتعلم، أن يصرح بجواز اقتياس لغة طيء التي رأى فيها قطرب الشذوذ، ومثل هذا. وإن كان يدفع بنا إلى التفكير ملياً في قضية كتابة مثل هذه الكلمات - إلا أنه واضح الدلالة على تجويز النحوي للمستعمل أن يستفيد من هذه اللغات في كلامه.

لغة طيء في (ذو)

اشتهر عن طيء استعمالها (ذو) موصولاً اسمياً مشتركاً، وأوردها كثير من النحويين في كتبهم، ومنهم الذين ألفوا للمتعلمين، ولم أجد أحداً نصّ على منع استعمالها، والأقرب عندي أنها مما يجوز للمستعمل الآن أن يجري كلامه وفقها، وبشفع لي في هذا سكوت النحويين عنها الذين اطلعت على إيرادهم لها، ومنهم ابن السراج في قوله: "قالوا: ويجوز في المؤنث أن تقول: هذه ذاتٌ قالت ذاك"^(٢)، وهو الذي تقدم في البحث إقراره من حيث المنهج النحوي^(٣).

(1) أوضح المسالك ٤ / ٣٤٧.

(2) ابن السراج، الأصول، ط الثالثة، ت. د. عبد الحسين الفتلي، (بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٤٠٨هـ)، ٢ / ٢٦٣.

(3) الشلوين، التوطئة، دون ط، ت. د. يوسف المطوع، (القاهرة، مطابع سجل العرب، ١٤٠١هـ)، ١٦٧ والتذييل والتكميل ٣ / ٥٠ وما بعدها وأوضح المسالك ١ / ١٥٥ والمساعد ١ / ١٤٧ والمقاصد الشافية ١ / ٤٥٠ - ٤٦٠.

ومما يُستغرب من أبي حيان وتلميذه ابن عقيل قولهما: "لا يستعمل ذو" بمعنى "الذي" إلا طيب، أو من تشبه بهم من المولدين، كأبي نواس وحبیب؛ لأن أبا حيان - ووافقه تلميذه على هذا - هو صاحب مقالة: "وإذا كان لغة لقبيلة قيس عليه"^(١).

ويؤيد القول بأن النحويين كانوا يذهبون إلى جواز هذه اللغة أن نسمع نحويًا معاصرا يقول: "من المستحسن ترك ذو" بلهجاتها المختلفة؛ لغرابتها في عصرنا، وعدم الحاجة الحافزة لاستعمالها، وحسبنا أن نذكرها هنا؛ لنذكرها حين تتردد في النصوص القديمة"^(٢).

وبعد فالخلاصة من هذه الشواهد، وتلك الأمثلة اللغوية، التذييل على أن سكوت النحوي دليل تجويز للغات، وقياس عليها، وإن لم يكن هذا هو الراجح، والأقرب إلى عمل النحوي، فيلزمنا القول بما يلي:

١- رد اللغات التي كثر المتحدثون بها، ومن شواهد ذلك هنا كسر حروف المضارعة؛ إذ هذا لغة جميع العرب إلا أهل الحجاز.

٢- اختلاف معيار النحوي في تعامله مع اللغات، فمرة يقبلها، وأخرى يرفضها، ومن أمثلة ذلك لغة الحجاز في هاء الضمير، ولغة تميم في الفعل المضاعف، ودخول نون التوكيد على "هلم"، وكسر "هيهات"، ولغة طيب في استعمال "ذو" موصولا اسميا، ولغة هذيل في إعراب "الذين".

(1) التذييل والتكميل ٢ / ٢٨ والمساعد ١ / ٦١ : "الحق أن يقاس عليه؛ لأنها لغة فزارة...".

(2) النحو الوافي، عباس حسن، ط الخامسة، (مصر، دار المعارف، دون سنة نشر) هامش ١ / ٢٥٨.

ومرادي هو أن حمل سكوت النحوي على المنع أمام اللغات يقود إلى القول بأنه مضطرب النهج في التعامل مع اللغات؛ إذ كيف أجاز بصراحة بعضها، وجعل سكوته عنها دليل منعها؟

٣- اضطراب منهج النحوي في تعامله مع اللغات وغيرها؛ إذ يؤسس قاعدة على سماع من فصيح فرد، وفي هذا يقول ابن جنّي: "إذا اتفق شيء من ذلك نُظِر في حال ذلك العربي، وفيما جاء به، فإن كان الإنسان فصيحاً في جميع ما عدا ذلك القدر الذي انفرد به، وكان ما أورده مما يقبله القياس، إلا أنه لم يرد به استعمال إلا من جهة ذلك الإنسان، فإن الأولى في ذلك أن يحسن الظن به، ولا يُحمل على فساده"^(١)، فكيف يُحسن الظن بفرد، ويُشك في لغة، رُويت عن جماعات من الفصحاء؟.

ولا أظن للبحث ملجأ، يخلد إليه، ومعتصماً يجمع صوبه، من هذه الإلزامات، إلا أن يذهب به الرأي إلى أن سكوت النحوي عن اللغات دليل تجويز لها، وسماح باقتياسها، وهكذا ينتهي المطاف بي في هذا المبحث إلى تقوية القول باقتياس اللغات بسكوته عنها، والله - تعالى - أسأل التوفيق للصواب، والمعونة على الرشد في هذا، وفي المبحث القادم عن اللغات المضعفة، ودلالاتها على ما أنا بصدد الحديث عنه.

* * *

المبحث الثالث: اللغات المضعفة.

بعد انتهاء الحديث عن اللغات المسكوت عنها، والاستفادة منها في تأييد الفرض الذي رأى الباحث أنه أرجح من غيره، يأتي الدور الآن لحل مشكلة تضعيف اللغات؛ إذ هي في ظاهر الأمر مانعة من تجويز اقتياسها، والإذن للمستعمل بالسير على هداها، فهل كان هذا الظاهر في محله، ودلالته على ذلك تنقطع عندها الحجة؟ وقبل إجابة هذا السؤال يسوق البحث مجموعة من اللغات المضعفة من كتب النحويين؛ لتظهر المصطلحات التي كان النحويون يستعملونها حين تضعيف اللغات، وينظرون من خلالها إليها.

إعراب عجز المركب العددي

المركبات العددية نحو: خمسة عشر، بينى صدرها وعجزها في لغة العرب على الفتح، وحكى سيبويه إعراب عجزها قائلاً: "ومن العرب من يقول: خمسة عشرٌ، وهي لغة رديئة"^(١).

كسر بعض ربعة للضمير

حكى سيبويه عن قوم من ربعة أنهم يقولون: مِنْهُمْ، وقال إثر ذلك: "أتبعوها الكسرة ولم يكن المسكن حاجزا حصينا عندهم. وهذه لغة رديئة، إذا فصلت بين الهاء والكسرة فالزم الأصل"^(٢).

(1) الكتاب ٣ / ٢٩٩ ويقول الشاطبي في المقاصد الشافية ٦ / ٢٦٩ في تفسير قول سيبويه: "ونقل سيبويه يُعطي أنها لغة غير مرتضاه، فلا ينبغي القياس عليها".

(2) الكتاب ٤ / ١٩٦.

الوقف بالياء على ألف المقصور

ذكر سيبويه أن من العرب من يقف على ألف المقصور بالياء فيقول: هذه أفعي. وقال عنها: "حدثنا الخليل وأبو الخطاب أنها لغة لفزارة وناس من قيس، وهي قليلة. فأما الأكثر الأعراف فأن تدع الألف في الوقف على حالها، ولا تبدلها ياء"^(١).

لغة كنانة في (كلا وكتا)

اشتهرت لغة إحق هذين اللفظين بالمثنى حين يكونان مضافين إلى ضمير، وروى النحويون عن كنانة أنها تعامل اللفظين معاملة المثنى حين يُضافان إلى اسم ظاهر أيضا. وقال الفراء في هذه اللغة: "وقد اجتمعت العرب على إثبات الألف في (كلا الرجلين) في الرفع والنصب والخفض، وهما اثنان، إلا بني كنانة فإنهم يقولون: رأيت كلي الرجلين، ومررت بكلي الرجلين. وهي قبيحة قليلة، مضوا على القياس"^(٢).

لغة تميم في (هلم)

تلحق تميم الضمائر ب(هلم)، تقول: هلما، وهلمي، وهلموا، وهلممّن، وفي لغتها يقول الرضي: "وبنو تميم يُصرفونه؛ نظرا إلى أصله، وليست بالفصيحة"^(٣).

لغة عقيل في (لعل)

حكى بعض النحويين الجر ب(لعل) في لغة عقيل، ولم يأنس الرضي برأيهم، وقال في ذلك: "وهي مشكلة؛ لأن جرها عمل مختص بالحروف، ورفعها لمشابهة الأفعال، وكون حرف عاملا عمل الحروف والأفعال في حالة واحدة، مما لم يثبت"^(٤).

(1) الكتاب ٤ / ١٨١.

(2) الفراء، معاني القرآن، ط الثالثة، عالم الكتب، بيروت، ١٤٠٣هـ / ٢ / ١٨٤.

(3) شرح الرضي للكافية ت يحيى المصري ١ / ٣٦٤.

(4) شرح الرضي للكافية ت يحيى المصري ٢ / ١٢٩٣ وما بعدها.

لغة أهل العالية في (إن)

نقل بعض النحويين عن أهل العالية أنهم يعملون (إن) النافية عمل (ليس)، وقال ابن هشام عنها: "وأما (إن) فإعمالها نادر، وهو لغة أهل العالية"^(١). ويقول الشاطبي عنها: "وأما (إن) فإن سيبويه لم يثبت لها عملاً؛ لأنه لم يحفظ فيها شيئاً، ونعماً فعل"^(٢).

تبدو هذه المواقف من اللغات مانعة من اقتياسها، واتخاذها في الاستعمال، وهي تقود المرء حين النظر فيها، وفي أمثالها من مواقف النحويين، إلى القول بأن الأصل في اللغات، الخارجة عن مألوف القاعدة، الرفض والمنع، وهذا موقف تلميه هذه المواقف الجزئية؛ لكن التأمّل في المشهد النحوي كافة، يذهب بي إلى وجهة أخرى، تجعلني أميل إلى أن هذه المواقف، وما يشبهها، لا يتضح معناها إلا حين تُقرن بغيرها، وتُجمع إليها، وكذلك فعلتُ، فخرجت بهذه الرؤية المتجسدة في مجموعة من المسائل التي تجعلني أختار أن الصورة العامة في النحويين هي اقتياس اللغات وتجويزها، وليس منعها والارتباب منها سوى خروج عن الصورة العامة الغالبة، وحجتي على هذا ما يلي:

١- أن قراءة الموقف النحوي من اللغات من خلال هذه النماذج، وما يماثلها، لا يعطي صورة صادقة عن حال اللغات عند النحويين، ومن يكفي بمثل هذه المواقف المضعفة للغات لا يختلف عن يأخذ موقف النحويين من خلال النماذج التي يُصرّح النحويون فيها بجواز اقتياس اللغات، ويجعلها حجة لها في اقتياس اللغات، وجوازها في الاستعمال، وهي أمثلة تقدّم البحث ببعضها، وضرب الأمثلة بشيء منها.

(1) أوضح المسالك ٢٩١/١ ومغني اللبيب ٢٣/١ وما بعدها.

(2) المقاصد الشافية ٢/٢٥٣.

والجدل المعرفي على هذه الصورة جدل بين مواقف النحويين، وبين المواقف والمنهج اختلاف كبير؛ إذ يتفق الناس على منهج؛ لكنهم يختلفون في تطبيقه، فيكون المطلوب حينها من الباحث أن يعود إلى تلمس هذا المنهج، ويخرج بصورته، ثم يتّخذ في سبيل الترجيح بين هذه المواقف؛ فالبقاء في دائرة الجدل الذي تُمليه المواقف لا يقود إلى الفصل بين القضايا المنظورة من قبل الباحثين.

٢- أن غلبة السكوت النحوي أمام اللغات يُقوّي موقف اللغات المقعّدة، ويُحسب في نصابها، ويكشف عن سلامة مقالة أبي حيان في تشخيص المنهج النحوي "وإذا كان لغة لقبيلة قيس عليه"^(١)، وإذا لم نرجح بالسكوت الرأي الذاهب إلى أن ذلك يعني جوازها في الاستعمال على تضعيفها، لكان السكوت خارج الجدل حول اللغات، فلا هو حجة لهذا الرأي، ولا لذاك، فيبقى المجوّز للغات، والمقعد لها، أقرب إلى الصواب؛ لأنه يملك منهج النحويين تجاه المسموع، وفي يديه مواقف التععيد التي سبق الحديث عن شيء منها.

٣- أن بعض هذه اللغات التي وُصفت بهذه الأوصاف وجدت في النحويين من يدافع عنها، وبعدّ ما جاء فيها، مُقتاسا غير ممنوع، فالأخفش يقول عن رأيه الشاطبي في هذه المسألة: "أما الأخفش فإنه أجاز أن تعرب هذه المركبات في أواخرها إذا أُضيفت، قياسا على ما حكاه سيبويه من اللغة الرديئة، فهو عنده قياس، فيقول: هؤلاء خمسة عشر كُ.".

(١) التذييل والتكميل ٢ / ٢٨ وهي مقالة منهجية، عضدها أبو حيان بكثير من المسائل، وجعلها معيارا له في الموقف من اللغات، فأعاد بها النظر في تلك اللغات، واتخذها حجة لها في تجويزها في الاستعمال.

وثلاثة عشرُ، ومررت بخمسة عشرُك، ونحو ذلك^(١)، ويبدو السيرافي مؤيدا رأي الأخصف في قوله: "والعلة في ذلك أن الإضافات ترد الأشياء إلى أصولها"^(٢). وفي الدفاع عن لغة كنانة في (كلا وكتا) يقول أبو حيان: "فعلى ما نقل غير البصريين يكون في (كلا وكتا) ثلاث لغات: لغة التفرقة بين أن يضافا إلى ظاهر فيكون بالألف، أو إلى مضمرة فتقلب ألفه ياء في حالة النصب والخفض، وإلحاقها بالمشى مطلقا... وفي الإفصاح: "فأما كونه يقلب آخره مع الظاهر فلا أعرف للبصريين اعتذارا منه، وكلهم لا يُسلمونه، وقد حكاه الثقات منهم"^(٣).

وقبل دفاع أبي حيان قال ابن مالك محتجا بهذه اللغة: "وهذه اللغة التي رواها الفراء معزوة إلى كنانة تبين صحة قول من جعل (كلا) من المعرب بحرف لا بحركة مقدرة، فإن القائل: إن (كلا) معرب بحركة مقدرة يزعم أن انقلاب ألفه ياء مع الضمير هو كانقلاب ألف (لدى، وإلى، وعلى) ولو كان الأمر كما قال لامتنع انقلاب ألفها مع الظاهر في لغة كنانة"^(٤)، وتؤيد جواز الظاهرة إطلاق عبارة ابن مالك في التسهيل^(٥). ومما يستغرب في موقف الفراء أن يصف لغة كنانة بالقبح والقلّة، وهي مقتضى القياس عنده، وجاء به سماع قبلي، يرتفع عن حد القلة^(٦).

(1) المقاصد الشافية ٦ / ٢٩٦.

(2) شرح كتاب سيبويه ١ / ١٠٩.

(3) التذيل والتكميل ١ / ٢٥٥ و ٢٥٧.

(4) شرح التسهيل ١ / ٦٧ و ٦٨.

(5) ينظر شرح التسهيل ١ / ٦٣ إذ قال فيه: "وكلا وكتا مضافين إلى مضمرة، ومطلقا على لغة كنانة".

(6) يُنظر في رأي الفراء معاني القرآن ٢ / ١٨٢ وسبق نقل نصه كاملا.

وفي تجويز الجرب "لعل"، وهو لغة عقيل، يقول أبو حيان: "ولا يخفى ما في هذه التخاريج من التكلف، وحكاية الأخصش وأبي زيد وغيرهم أنها لغة لبعض العرب مانع من هذه التأويلات، ومرجح جواز الجربها على مذهب من منع ذلك، وهم الجمهور"^(١). وفي اقتياس أعمال (إن) النافية يقول أبو حيان: "وإذا كان لغة لبعض العرب فلا يصح قول المصنف: "إنه يلحق ب"ما" قليلاً"، والحامل على هذا كله هو عدم الاستقراء، والاطلاع على كلام العرب"^(٢). وهذا هو مذهب الكسائي والمبرد^(٣).

٤- أن نص بعض النحويين على ضعف هذه اللغات، ومنهم سيبويه، يدل على أن ما سكتوا عنه مقبول غير مردود، وهذا يقودنا إلى نتيجة مفادها أن كل ما سكت عنه النحوي من اللغات فهو عنده جائز؛ لأن سكوته عنه مع ذكره للمتعلمين والقراء من باب تأخير البيان عن وقت الحاجة، وثمره هذا أن الأصل في اللغات، وإن خالفت مشهور القاعدة، جوازها، والسماح بها للمستعمل، وهكذا تجتمع مجموعة من الحجج على عد تععيد اللغات هو الأصل، وما كان للبحث أن يصل إلى هذه الحجج، إلا لأنه نظر في نسق بناء القواعد، وتأمل في خارطة النحو، ولم يكتف بمواقف جزئية هنا وهناك.

٥- أن المصطلحات الواردة في توصيف اللغات كالقلة والرداءة والقبح لا تُقارن بهذه المصطلحات حين ترد في توصيف ظواهر فردية، نُقلت عن أفراد من العرب؛ إذ التماثل في دلالة هذه المصطلحات مع اختلاف عدد المتحدثين بين اللغة والظاهرة الفردية يُثير كثيراً من الأسئلة حول منهج النحويين المعتمد أساساً على المتكلم

(1) التذييل والتكميل ٥ / ١٨٣.

(2) التذييل والتكميل ٤ / ٢٧٩.

(3) ينظر مغني اللبيب ١ / ٢٣ وما بعدها يقول مؤلفه: "وأجاز الكسائي والمبرد إعمالها عمل (ليس)".

الفصح، جماعة أم فردا؛ إذ التماثل في الدلالة يُجْهز على قيمة كثرة المتحدثين التي يُؤليها النحويون قيمة كبرى في درسهـم.

٦- أن المعتمد الأول في تجويز الظواهر هو السماع، وهو شرط متحقق في اللغات، أيا كان نوعها، بصورة تُخرجه عن حد القلة، فمتى ثبتت عند النحوي اللغة، وقيل غيره بدعواه فيها، فالمصير حينها إلى تجويزها، وبناء القواعد عليها، ولن يكون لمخالفتها القياس كبير أثر؛ ألا ترى كيف قعد النحويون لغة الحجاز في (ما)، ولغتهم في علم المؤنث الذي على وزن (فعال)، ولغتهم في الحكاية؛ مع أنها كانت خلاف القياس^(١)؟.

٧- أن بعض النحويين بنى قواعد، قليلة الورد في الاستعمال، ولم يبال بقلتها، ولا بمخالفتها القياس، ومن شواهد ذا قول ابن هشام في مجيء (أن) شرطية: "وقد ذكر ل(أن) معانٍ أربعةٍ آخر:

أحدها: الشرطية ك(إن)، وإليه ذهب الكوفيون، ويرجحه عندي أمور:

أحدها: توارد المفتوحة والمكسورة على المحل الواحد، والأصل التوافق...

الثاني: مجيء الفاء بعدها كثيرا...

الثالث: عطفها على (إن) المكسورة...^(٢).

فمجيء (أن) شرطية قليل في السماع، ومخالف للقياس؛ لأن من مقتضيات القياس ألا يخرج عامل عما اشتهر به من عمل، وعُرف به، واللغات حين تُقارن بمثل هذه

(1) ينظر الكتاب ١/ ٥٧ إذ يقول سيبويه: "وأما بنو تميم فيجرونها مجرى "أما وهل"، أي: لا يعملونها في شيء، وهو القياس "و٢/ ٤١٣ حيث يقول سيبويه عن مذهب تميم في الحكاية: "وأما بنو تميم فيرفعون على كل حال، وهو أقيس القولين "و٣/ ٢٧٧ وفيها يقول سيبويه عن مذهب تميم في علم المؤنث: "واعلم أن جميع ما ذكرنا، إذا سميت به امرأة، فإن بني تميم ترفعه وتنصبه وتجره مجرى اسم لا ينصرف، وهو القياس؛ لأن هذا لم يكن اسما علما".

(2) ابن هشام، مغني اللبيب، إخراج محمد محيي الدين، دون ط، (بيروت، المكتبة العصرية، ١٤٠٧) ١/ ٣٥.

الظواهر تتغلب عليها في السماع، فكيف تُعطى مثل هذه الظواهر القليلة من القبول عند النحوي ما لا تُعطاه اللغات^(١).

ومن شواهد تعقيد القليل، وشهرته في التعليم، قول الرضي عن "أيان": "وكتب الجمهور ساكتة عن كونها شرطاً، وأجاز بعض المتأخرين ذلك، وهو غير مسموع"^(٢)، وإذا كان الرضي بلغ به القول في "أيان" ما نُشاهد في حديثه، ومع هذا نجد النحويين - ومنهم ابن الحاجب - يضعون الأداة من أدوات الشرط، التي تجزم فعلين، فمن غير العدل أن يُسهّل بعض النحويين دخولها إلى مدونة القوانين الاستعمالية، ثم يحرمون لغات ينسبونها إلى جماعات، وليس إلى أفراد، من أن تحل في تلك المدونة.

ومن تعقيد القليل المخالف للكثير المستقر ما رواه عيسى بن عمر من إهمال "إذن" مع اكتمال شروطها، يقول في هذا سيبويه: "وزعم عيسى بن عمر أن ناساً من العرب يقولون: إذن أفعلُ ذاك، في الجواب. فأخبرتُ يونس بذلك فقال: لا تُبْعِدَنَّ ذَا، ولم يكن يروي إلا ما سمع، جعلوها بمنزلة "هل وبل"^(٣).

(1) وشبيهه بهذا النموذج تعقيد ابن مالك وابن هشام لمجيء فعل الشرط مضارعاً، وجوابه ماضياً. فقد قال ابن هشام في أوضح المسالك ٤ / ٢٠٦: "وعكسه، وهو قليل، ورد الناظم بهذين ونحوهما على الأكثرين، إذ خصوا هذا النوع بالضرورة"، وذهاب الأكثرين إلى أنه ضرورة يُبين قلته في الكلام. ومثل ذين تعقيد النحويين لإعمال (إنما)، فقد جعلوها من جوازم الفعلين؛ مع أن "عملها الجزم قليل، لا ضرورة. خلافاً لبعضهم" مغني اللبيب ٨٧ / ١.

(2) شرح الرضي لكافية ابن الحاجب ت يحيى المصري ٨١ / ٥٢٤.

(3) الكتاب ٣ / ١٦ ويصرح بتعقيد الإهمال محيي الدين في حاشيته على "أوضح المسالك" ٤ / ١٦٤ قائلاً: "وقد تلقى البصريون حكاية عيسى بن عمر هذه بالقبول، ووافقهم على ذلك أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب الكوفي، وخالف في ذلك جمهور الكوفيين فلم يجز أحد منهم رفع الفعل المضارع بعد "إذن" متى استكملت شروط إعمالها، وأنكر الكسائي والفراء رواية عيسى بن عمر".

وزبدة القول في هذا المبحث أن تضعيف اللغات هو خلاف الأصل في عمل النحويين؛ إذ معظم موقفهم هو السكوت أمام اللغات، المخالفة للقاعدة المشهورة^(١). وإذا اجتمع مع هذا ما تقدم من حجج ظهر للباحث - على أقل تقدير - أن تععيد اللغات هو أقرب الأقوال للصواب، وأليقها بمنهج النحويين، وكيف لا يكون ذلك، والمنهج النحوي في الموقف من اللغات يدعم هذا، ويؤيده جمع من اللغات جرى تعييدها على أيدي النحويين، وسلف ذكر شيء منها في ثنايا بحث أن للقلم أن يقف فيه؟.

ما بين المقدمة والخاتمة إلا كما بين السؤال وجوابه، هكذا أشعر الآن، وأنا أختتم - بحمد الله - هذا البحث، وأودع في خاتمته النتائج التي أثمرها سعيي في التحري عن السؤال الذي كان سبب الشروع فيه، والولوج في استشراف آفاقه.

بدأ البحث بالسؤال، وانبتت عليه فصوله والمباحث، وها هي الرحلة معه تضع في أيدي الباحث النتائج التالية.

مما خرج به البحث أن النحويين قعدوا (أجازوا للمستعمل) لغات خالفت المشهور في قواعد العربية التعليمية؛ وذكر منها شواهد في "مفهوم التععيد" من التمهيد، وفي "اللغات المقعدة"، وهو المبحث الأول، من الفصل الثاني.

ومما دفع سؤال البحث إليه، أن النحويين المحدثين اتفقوا تقريبا على الحذر من اللغات، المخالفة للمشهور، فكان فريق منهم يرى الكوفيين هم أهل الاعتماد عليها. وبعد ذلك من أوجه الاختلاف بين ما يُسمّى بالمدارس النحوية، وفريق آخر شُغل أكثر

(١) هذا ما أكدته لي رحلتي في كتب النحويين الذين كُتب لي أن أقرأ كتبهم حين الإعداد لهذا البحث، وكشف شيئا من وجوه ما تقدم من صفحات هذا البحث، وهو الرأي الذي خلصت إليه الباحثة صالحة آل غنيم في كتابها "اللهجات في الكتاب لسبويه"، ط الأولى، (دار المدني، جدة، ١٤٠٥هـ) ٥٩٦ وما بعدها.

بمواقف النحويين، ونسى أن يُبدي بوضوح وجهة نظره في هذه القضية، وهم أغلب الباحثين الذي كُتب لي أن أطلع كتبهم.

ومما خلص البحث إليه، وهو عندي أهم نتائجه، أن تعقيد اللغات، وجواز استعمالها، يؤيده المنهج النحوي، ويَقْوِيه واقع كثير من اللغات بين أيدي النحويين؛ إذ كانوا يقتاسونها، أو يصمتون عنها، وفي الأول دلالة ظاهرة، وفي الثاني دلالة مقبولة؛ إذ تبقى هذه اللغات المسكوت عنها دليلاً محتملاً لهذه النتيجة، ويؤكد احتمالية نصرته لها أن المصير إلى ذلك هو مقتضى المنهج النحوي نفسه، القائم على اشتراط صحة المسموع، وفصاحة صاحبه، حين تعقيد ما جاء فيه.

وكان من نتائج البحث السعي وراء تفسير الريبة من اللغات، والتوجس منها، وخلص صاحبه - بحمد الله - إلى أن جزءاً كبيراً من ذلك يعود إلى النفوذ الكبير للنحو التعليمي على حساب النحو العلمي، فالناس الذين يبحثون حين استعمالهم عن القوانين الكثيرة، والأساليب المشتهرة، والقواعد الذائعة، ينظرون إلى ما خالفها نظرة الريبة، وتملكهم الحيرة من تجويزها، وتلك عادة الإنسان حين يَألف أمراً، ويعيش عليه.

هذا شيء من ثمار السؤال الذي قام عليه البحث، وثمة ثمار أخرى يجدها - إن شاء الله - المطالع فيه، والمتكبد عناء قراءته، والله - تعالى - أسأل أن يُبارك لي فيه، وينفع به قارئه، ويصلي قبل هذا وذاك على حبيبه وخليله، محمد بن عبد الله، أخرجنا به من الضلالة، وهدانا به من الجهالة.

* * *

ثبت المصادر والمراجع

- أحمد علم الدين الجندي، اللهجات العربية في التراث، دون ط، (بيبا - تونس، الدار العربية للكتاب، دون سنة نشر).
- البغدادي، خزانة الأدب، ط الثانية، ت عبد السلام محمد هارون، (القاهرة، مكتبة الخانجي، ١٤٠٤هـ).
- ابن جني، الخصائص، دون ط، ت محمد علي النجار (بيروت، دار الكتاب، ١٣٧٦هـ).
- ابن جني، سر الصناعة، ط الثانية، ت د. حسن هندواوي، (دمشق، دار القلم، ١٤١٣هـ).
- الجواليقي، تكملة إصلاح ما تغلط به العامة، دون ط، ت عز الدين التنوخي، (دمشق، المجمع العلمي العربي، دون سنة نشر).
- أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل، ط الأولى، ت د. حسن هندواوي، (بيروت، المكتبة العصرية، ١٤٣٠هـ).
- ابن الخباز، توجيه اللمع، ط الأولى، ت د. فايز دياب، (القاهرة، دار السلام، ١٤٢٣هـ).
- خديجة الحديثي، المدارس النحوية، ط الثانية، (بغداد، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، ١٤١٠هـ).
- الرضي، شرح كافية ابن الحاجب، ط الأولى، ت د. حسن بن محمد بن إبراهيم الحفظي، (المملكة العربية السعودية، جامعة الإمام محمد بن سعود، عمادة البحث العلمي، ١٤١٤هـ).
- الرضي، شرح كافية ابن الحاجب، ط الأولى، ت د. يحيى المصري، (المملكة العربية السعودية، جامعة الإمام محمد بن سعود، عمادة البحث العلمي، ١٤١٤هـ).
- ابن السراج، الأصول في النحو، ط الثالثة، ت د. عبد الحسين الفتلي، (بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٤٠٨هـ).
- سعيد الأفغاني، من تاريخ النحو، ط الثانية، (بيروت، دار الفكر، ١٣٩٨هـ).
- سيبويه، الكتاب، ط الثانية، ت عبد السلام هارون (مصر، مكتبة الخانجي، ١٩٧٧م).

- ابن السيرافي، شرح أبيات سيبويه، دون ط، ت د. محمد علي سلطاني، (دمشق، دار المأمون للتراث، ١٩٧٩م).
- السيرافي، شرح كتاب سيبويه، ط الأولى، ت أحمد مهدي، (بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤٢٩هـ).
- الشلوبين، التوطئة، دون ط، ت د. يوسف أحمد المطوع، (دون بلد نشر، مطابع سجل العرب، ١٤٠١هـ).
- الشاطبي، المقاصد الشافية، ت مجموعة من المؤلفين، ط الأولى، (مكة المكرمة، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث، ١٤٢٨هـ).
- شوقي ضيف، المدارس النحوية، ط السابعة، (القاهرة، دار المعارف، دون سنة طبع).
- الصمة القشيري، ديوانه، دون ط، جمعه وحققه د. عبد العزيز الفيصل، (الرياض، النادي الأدبي، ١٤٠٢هـ).
- صالحه بنت راشد آل غنيم، اللهجات في كتاب سيبويه أصواتا وبنية، ط الأولى، (جدة، دار المدني، ١٤٠٥هـ).
- عبد الله الخثران، مراحل تطور الدرس النحوي، دون ط، (الأسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ١٤١٣هـ).
- عباس حسن، النحو الوافي، ط الرابعة، (مصر، دار المعارف، دون سنة نشر).
- عبده الراجحي، اللهجات العربية في القراءات القرآنية، دون ط، (الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، دون سنة طبع).
- ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي، دون ط، ت د. صاحب أبو جناح (دون بلد، ودون دار نشر، ودون سنة نشر).
- ابن عصفور، ضرائر الشعر، ط الأولى، أخرجه خليل عمران المنصور، (بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤٢٠هـ).
- ابن عصفور، الممتع الكبير في التصريف، ط الأولى، ت د. فخر الدين قباوة، (بيروت، مكتبة لبنان، ١٩٩٦م).
- ابن عقيل، المساعد، دون ط، د. محمد كامل بركات، (دمشق، دار الفكر، ١٤٠٠هـ).



- الفراء، معاني القرآن، ط الثالثة، دون ت، (بيروت، عالم الكتب، ١٤٠٣هـ).
- المبرد، المقتضب، دون ط، ت محمد عبد الخالق عزيمة، (القاهرة، وزارة الأوقاف المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، ١٣٩٩هـ).
- مختار الغوث، لغة قريش، ط الأولى (الرياض، دار المعراج، ١٤١٨هـ).
- المرادي، الجنى الداني، ط الأولى، ت د. فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل، (بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤١٣هـ).
- مهدي المخزومي، مدرسة الكوفة، ط الثانية، (مصر، مطبعة مصطفى البابي، دون سنة طبع).
- ابن مالك، شرح التسهيل، ط الأولى، ت د. عبد الرحمن السيد ود. محمد بدوي المختون، (الجزيرة، هجر للطباعة والنشر، ١٤١٠هـ).
- ابن هشام، أوضح المسالك، دون ط، شرحه محمد محيي الدين عبد الحميد، (بيروت، دار الفكر، دون سنة نشر).
- ابن هشام، شرح قطر الندى، دون ط، أخرجه محمد محيي الدين عبد الحميد، (دون بلد نشر، دار الفكر، دون سنة نشر).
- ابن هشام، مغني اللبيب، دون ط، أخرجه محمد محيي الدين عبد الحميد، (بيروت، المكتبة العصرية، ١٤٠٧هـ).
- ابن يعيش، شرح الملوكي، ط الأولى، ت د. فخر الدين قباوة، (حلب، المكتبة العربية، ١٣٩٣م).

* * *

- Al-Mubarid, Muhammad. *Al-Muqtadhab*. Ed. Muhammad Abdulkhaliq Odhaimah. Cairo: The Ministry of Awqaf, the Supreme Council for Islamic Affairs, 1399 AH. Print.
- Al-Muradi, Muhammad. *Al-Jana Al-Dani*. Ed. Fakhr Al-Din Qabawah and Muhammad Nadeem Fadhel. 1st ed. Beirut: Dar Al-Kutub Al-Ilmiyyah, 1413 AD. Print.
- Al-Qushairi, Al-Simah. *Diwanuh*. Ed. Abdulaziz Al-Faisal. Riyadh: Al-Nadi Al-Adabi, 1402 AH. Print.
- Al-Radhi, Muhammad. *Sharh Kafiyyat Ibn Al-Hajib*. Ed. Hasan Ibn Muhammad Al-Hafzhi. 1st ed. Saudi Arabia: Al-Imam Muhammad Ibn Saud University, Deanship of Scientific Research, 1414 AH. Print.
- Al-Radhi, Muhammad. *Sharh Kafiyyat Ibn Al-Hajib*. Ed. Yahya Al-Masri. 1st ed. Saudi Arabia: Al-Imam Muhammad Ibn Saud University, Deanship of Scientific Research, 1414 AH. Print.
- Al-Rajhi, Abduh. *Al-Lahajat Al-Arabiyyah fi Al-Qira'at Al-Quraniyyah*. Alexandria: Dar Al- Ma'rifa Al-Jamiyah, (n.d). Print.
- Al-Serafi, Al-Hasan. *Sharh Abiyat Sibawayh*. Ed. Muhammad Ali Sultani. Damascus: Dar Al-Ma'moon le Al-Turath, 1979 AD. Print.
- Al-Serafi, Al-Hasan. *Sharh Kitab Sibawayh*. Ed. Ahmad Mahdili. 1st ed. Beirut: Dar Al-Kutub Al-Ilmiyyah, 1429 AH. Print.
- Al-Shalubin, Omar. *Al-Tawti 'ah*. Ed. Yusuf Ahmad Al-Mutaw'a. Sijil Al-Arab Press, 1401 AH. Print.
- Sibawayh, Amr. *Al-Ketab*. Ed. Abdulsalam Haroon. 2nd ed. Egypt: Al-Khanji Library, 1977 AD. Print.
- Al-Shatibi, Ibrahim. *Al-Maqasid Al-Shafiyyah*. Ed. group of authors. 1st ed. Makkah: Institute of Scientific Research and Heritage Revival, 1428 AH. Print.

* * *



- Ibn Hisham, Abdulmalik. Awdhah Al-Masalik. Ed. Muhammad Muhyi Al-Din Abdulhameed. Beirut: Dar Al-Fikr, (n.d). Print.
- Ibn Hisham, Abdulmalik. Sharh Qatr Al-Nada. Ed. Muhammad Muhyi Al-Din Abdulhameed. Beirut: Dar Al-Fikr, (n.d). Print.
- Ibn Hisham, Abdulmalik. Mughni Al-Labeb. Ed. Muhammad Muhyi Al-Din Abdulhameed. Beirut: Al-Maktabah Al-Asriyyah, 1407 AH. Print.
- Ibn Jenni, Othman. Al-Khasa'es. Ed. Muhammad Ali Al-Najar. Beirut: Dar Al-Ketab, 1376 AH. Print.
- Ibn Jenni, Othman. Sir Al-Sena'ah. Ed. Hasan Hindawi. 2nd ed. Damascus: Dar Al-Qalam, 1413 AH. Print.
- Ibn Al-Khabaz, Ahmad. Tawjih Al-Lame'a. Ed. Fayiz Deyab. 1st ed. Cairo: Dar Al-Salam, 1423 AH. Print.
- Ibn Malik, Muhammad. Sharh Al-Tashil. Ed. Abdulrahman Al-Sayed and Muhammad Badawee Al-Makhtoon. 1st ed. Al-Jezah: Hajr for printing and publishing, 1410 AH. Print.
- Ibn As-Siraj, Muhammad. Al-Usool fi Al-Nahow. Ed. AbdulHusain Al-Fatli. 3rd ed. Beirut: Al-Resalah Foundation, 1408 AH. Print.
- Ibn Ya'ish, Ya'ish. Sharh Al-Maluki. Ed. Fakhr Al-Din Qabawah. 1st ed. Aleppo: Al-Maktabah Al-Arabiyyah, 1393 AD. Print.
- Al-Jawaliqi, Mawhub. Takmelat Eslah ma Taghalt beh Al-Ammah. Ed. Ez Al-Din Al-Tanukhi. Damascus: Al-Mujama'a Al-'Elmi Al-Arabi, (n.d). Print.
- Al-Jundi, Ahmad. Al-Lahajat Al-Arabiyyah fi Al-Turath. Libya/Tunisia: Al-Dar Al-Arabiyyah le Al-Ketab, (n.d). Print.
- Al-Khathran, Abdullah. Marahil Tatawur Al-Dars Al-Nahawi. Alexandria: Dar Al-Ma'rifa Al-Jamiyah, 1413 AH. Print.
- Al-Makhzumi, Mahdi. Madrasat Al-Kufah. 2nd ed. Egypt: Mustafa Al-Babi Press, (n.d). Print.

List of References:

- Al-Afghani, Saeid. Min Ta'reekh Al-Nahow. 2nd ed. Beirut: Dar Al-Fikr, 1398 AH. Print.
- Al-Andalusi, Abu Hayyan. Al-Tathayil wa Al-Takmil. Ed. Hasan Hindawi. 1st ed. Beirut: Al-Maktaba Al-'Asriyyah, 1430 AH. Print.
- Al-Baghdadi, Abdulqader. Khezanat Al-Adab. Ed. Abdulsalam Muhammad Haroon. 2nd ed. Cairo: Al-Khanaji Library, 1404 AH. Print.
- Dhaif, Ahmad Shawqi. Al-Madaris Al-Nahawiyyah. 7th ed. Cairo: Dar Al-Ma'arif, (n.d). Print.
- Al-Farra', Yahya. Ma'ani Al-Quran. 3rd ed. Beirut: 'Alam Al-Kutub, 1403 AH. Print.
- Al-Ghauth, Mukhtar. Lughat Quraish. 1st ed. Riyadh: Dar Al-Me'raj, 1418 AH. Print.
- Al-Ghunaim, Salihah. Al-Lahajat fi Ketab Sibawayih Aswatan wa Buniyatan. 1st ed. Jeddah: Dar Al-Madani, 1405 AH. Print.
- Al-Hudaithi, Kadajah. Al-Madaris Al-Nahawiyyah. 2nd ed. Baghdad: Ministry of Higher Education and Scientific Research, 1410 AH. Print.
- Hasan, Abas. Al-Nahow Al-Wafi. 4th ed. Egypt: Dar Al-Ma'arif, (n.d). Print.
- Ibn Asfoor, Ali. Sharh Jumal Al-Zujaji. Ed. Sahib Abu Janah. (n.p.), (n.d). Print.
- Ibn Asfoor, Ali. Dhara'er Al-Shi'er. Ed. Khalil Omran Al-Mansoor. 1st ed. Beirut: Dar Al-Kutub Al-Ilmiyyah, 1420 AH. Print.
- Ibn Asfoor, Ali. Al-Mumti' Al-Kabir fi Al-Tasrif. Ed. Fakhr Al-Din Qabawah. 1st ed. Beirut: Lubnan Library, 1996 AD. Print.
- Ibn 'Aqeel, Abdullah. Al-Musa'ed. Ed. Muhammad Kamel Barakat. Damascus: Dar Al-Fikr, 1400 AH. Print.



Establishing Arabic Grammatical Rules based on Tribal Dialects

Dr. Ibrahim bin Suleiman bin Ibrahim Al-Matroudi

Department of Grammar, Morphology, and Philology

College of Arabic Language Imam Muhammad bin Saud Islamic University

Abstract:

According to the Arabic dialectologists of the Arabic dialects, Arabic Varieties are based on hearings from Arabs and their tribes. These varieties are common among a group of people who uses them when talking to each other. It seems to me as a researcher that Many Arab grammarians are sensitive to talk about these varieties and ignore them. They also look in them with a suspicious view. They do talk about it on their books but they believe that Arabic speaker should not use them. In addition they literary say “ According to that variety or this variety” They suffice mentioning that. I wanted to investigate that issue to come up with a solution or a decision. With Allah’s help, His Mighty, I came up with this piece of research. Here it is before your hands.

I concluded that Arabic varieties are considered Standard Arabic if they are reported to be spoken by Arabs’ tribes. Arabic

gramerrians can rely on them and use them for verifying grammatical issues in Arabic language. I supported my claim with who seem to be in the same line with my results. I followed Ibn Jana research methodologies and to the practice of Arabic grammerians and their strong support and acceptance to some Arabic varieties.



ظاهرة فقدان الدور التركيبي في النحو العربي

د. مدحت يوسف السبع
كلية التربية - جامعة شقراء



ظاهرة فقدان الدور التركيبي في النحو العربي

د. مدحت يوسف السبيع
كلية التربية – جامعة شقراء

ملخص البحث:

تبين – من خلال هذا البحث – أن بالعربية ما يزيد درجةً في الضعف اللغوي عما لا محل له من الإعراب، وهو ما لا دور له في التركيب، وفقدان الدور التركيبي قد وصفه النحاة واللغويون – أحياناً – بالمهمل أو الملقى أو المعلق أو الزائد أو غير ذلك. وقد استخرجت حالات فقدان الدور التركيبي، وحددت أقسام الكلام التي يدخلها، وتلا ذلك معرفة دور الدلالة فيما يفقد دوره التركيبي، وحاولت التوصل لأسباب ظاهرة فقدان الدور التركيبي، ثم قمت ببيان ما يترتب على فقدان الدور التركيبي من آثار صرفية وتركيبية.



تقدمة:

الحمد لله الهادي إلى سواء الصراط، والصلاة والسلام على نبيه الداعي إلى اتباعه، وعلى أتباعه إلى يوم الدين، وبعد:

فموضوع هذا البحث هو: دراسة ظاهرة فقدان الدور التركيبي في النحو العربي، وقد سجّل البحث أن ألفاظاً ترد في الجملة العربية ولا عمل نحوياً لها، وأن لذلك حالاتٍ، وأسباباً، وآثاراً على مستويي: التركيب والدلالة.

وحتني على تناول هذا الموضوع بالدراسة عدد من الأمور، هي:

١- قمتُ بدراسة سابقة لما لا محل له من الإعراب، وتبينت من خلالها أن بالعربية ما يزيد درجةً في الضعف اللغوي عما لا محل له من الإعراب، وهو ما لا دور له في التركيب، وقد وصفه النحاة واللغويون أحياناً بالمهمل أو الملقى أو المعلق أو الزائد أو غير ذلك. ولكن لم أجد - على حد علمي - من حاول جمع مفردات هذا الموضوع في إطار جامع، فقامتُ بذلك^(١).

٢- من يطالع المؤلفات العربية يجد اهتماماً ملحوظاً بما لا محل له من الإعراب على المستويين: التنظيري والتطبيقي، فكثيراً ما يجد تعبير: ما لا محل له من الإعراب في موضعه من السياقات العربية المنظّرة أو التطبيقية. لكن هذا ليس متوافراً مع: ما لا دور له في التركيب؛ إنه مني بترك جمع مادته الوافرة، ناهيك عن دراستها، اكتفاءً بترداد عدد كبير من المصطلحات المعبرة عنه، من مثل:

(١) قد كنتُ جاريّةً بعضَ النحاة في وصف بعض الألفاظ بأنها لا محل لها من الإعراب في بحثي: (ما لا محل له من الإعراب في التفكير النحوي)، منشور في حولية كلية الآداب، جامعة المنيا، مصر، ع: ٦٩، يوليو ٢٠٠٩م. واتضح لي بعد دراسة الموضوع الحالي: (ظاهرة فقدان الدور التركيبي في النحو العربي) أن هذه الألفاظ ليست من قبيل ما لا محل له، بل يحكم عليها بأنها لا دور لها تركيباً.

الإهمال، والإلغاء، والتعليق، والزيادة. وقد حاولت جمع مادة هذا الموضوع، ودراساتها، لمعرفة مدى اتساق نظرية النحو العربي في التعامل مع ما لا محل له من الإعراب وما لا دور له في التركيب.

٢- محاولة التوصل إلى فهم سبب تقسيم النحاة واللغويين الوظائف النحوية إلى أصول وفروع، والحكم على بعض ألفاظ اللغة بأنه لا محل لها من الإعراب، أو لا دور لها في التركيب، عن طريق وسْمها بأنها: مهملة، أو ملغاة، أو معلقة، أو زائدة.

والمطالع للجهد العربي المبذول في خدمة العربية لا يجد - على حد علمي - دراسة متخصصة لما لا دور له في التركيب، إلا ما تناثر في مباحث النحو العربي من حديث عند ورود بعض المصطلحات ذات الصلة، من مثل: الإهمال، والإلغاء، والزيادة، والتعليق، وكذلك بعض الدراسات التي تناولت ظاهرة الزيادة في النحو العربي^(١).

(١) بعد الانتهاء من هذا البحث نبهني أحد العلماء الكرام إلى أن هناك بعض الدراسات التي قد تمس موضوعي من قريب، وقد رجعت سريعاً إلى ما ذكر مشكوراً، وقد تبين لي الآتي:
أ- بحث (ظاهرة الكفّ عن العمل في النحو العربي) الذي قام به الدكتور رياض السواد أستاذ اللغة والنحو المساعد في جامعة ذي قار- العراق، وهو منشور في الشبكة العالمية (النت)، وقد قصره صاحبه على الكف ب(ما)، وجاء في ثلاثة مباحث، خصص مبحثه الأول، وعنوانه: (المصطلح واضطراب التحديد) لمناقشة تسمية (ما) كافة أو مهينة عند النحاة، وأورد فيه عشرة نصوص تبين الاضطراب في استعمال المصطلحين: كافة ومهينة.

أما المبحث الثاني وعنوانه: (مظاهر الشكل والمضمون) فقد خصصه لإثبات تركيز النحاة على الجانب الشكلي المترتب على الكف أو التهينة، وحاول البحث عن المعاني المؤداة من التراكيب التي اصطلح عليها بـ (مكفوفة أو مهينة). وأخذ يحصي خمسة عشر معنى للتراكيب المكفوفة.
أما المبحث الثالث فعنوانه: (بناء الجملة مع الكافة أو المهينة)، وفيه حاول أن يسلط الضوء على بناء الجملة مع الأدوات والأفعال المكفوفة عن العمل مقتصرًا على بعضها دون البعض الآخر لصفة التشابه بين التراكيب.

ومما سبق يتضح بعد ما بين بحثي وبحث: (ظاهرة الكفّ عن العمل في النحو العربي) الذي قام به الدكتور رياض السواد، إذ اقتصر بحثه على (ما) الكافة أو المهينة فحسب. في حين أن بحثي ذكر في المبحث الرابع، وعنوانه: (أسباب فقدان الدور التركيبي) أحد عشر سببا لفقدان الدور التركيبي، وهي: اجتماع عاملين، اجتماع مثلين، فقدان شرط العمل، دخول الكافّ عن العمل، عدم الاختصاص، الاعتراض بين متطالبين، الامتزاج بين الكلمات، التحول الدلالي، الوضع اللغوي، خصوصية الموقع، التخفيف، وتناولها جميعا بالدرس، ناهيك عن أن فكرة بحثي هي وضع تصور شبه متكامل لظاهرة فقدان الدور التركيبي من حيث حالاتها، ونسبة ظهورها في أقسام الكلام، وتأثر الدلالة بها، وأسباب هذه الظاهرة، وآثارها اللغوية.

ب- رسالة الماجستير التي بعنوان: موانع عمل العوامل، للباحث: محمود حسن شمس الحق، رسالة ماجستير في كلية اللغة العربية، جامعة أم القرى، ١٤٣٢هـ.

ووجدت أنها تولي اهتمامها بما يمنع العمل النحوي مما ورد في كتب النحاة، وقسمت ذلك على باينين، الباب الأول خصصته للأفعال، والباب الثاني خصصته للحروف والأسماء، وكانت تعرج على الدلالة خفيفا. وإن كان لها من فائدة لبحثي هذا ففي تقصي العوامل الممنوعة من العمل والموانع التي منعتها. وهذا البحث لا يفيدته كثيرا ذلك، لأن ما أورده من شواهد على ظاهرة فقدان الدور التركيبي فيه غناء، والظاهرة أوضح من أن تحتاج إلى شواهد إضافية. بل الذي حاول البحث أن يقدمه - ولم يجعله رسالة الماجستير هدفا لها - هو القفز إلى ما بعد منع العامل من العامل، وإثبات أنه صار فاقدًا دوره التركيبي، ووضع تصور شبه متكامل لظاهرة فقدان الدور التركيبي من حيث حالاتها، ونسبة ظهورها في أقسام الكلام، وتأثر الدلالة بها، وأسبابها، وآثارها اللغوية.

ج- رسالة: (موانع العمل في الجملة الاسمية المقيدة)، للباحث: حميد بن عطية الله السلمي، رسالة ماجستير، جامعة الملك عبدالعزيز، ٢٠٠٨م.

وجدت أنها حرصت على دراسة ما يعرض لنواسخ الجملة الاسمية - فعلية كانت أو حرفية - من موانع تمنعها من العمل في جزأي الجملة الاسمية أو في أحدهما، وذلك من الناحية النظرية والتطبيقية، وقد تتبعت الدراسة هذه الموانع عند القدماء والمحدثين من النحويين، مع توضيح المانع سواء اللفظي منه أو المعنوي، وبيان سبب منعه للعامل من العمل، مدعمة ذلك كله بالشواهد المتعددة.

وواضح مما سبق أن هذه الرسالة لم تخرج كثيرا عن الرسالة السابقة (موانع عمل العوامل) إلا في اقتصرها على موانع العوامل الداخلة على الجملة الاسمية. وفيها يقال ما قيل في الرسالة السابقة.

والبحث يسجل - هنا - ملحوظتين، هما:

١- نظراً لأن هذا البحث يدرس ظاهرة متعلقة باستكمال أركان نظرية العامل، وهي وسُم بعض أجزاء الجملة العربية بأنه لا عمل له أو لا دور له تركيبياً- فقد أثر أن تستحوذ مؤلفات المتأخرين من النحاة واللغويين على جل اهتمامه؛ ففيها نظرية العامل واضحة، والجدال حولها محتدم، وأدلة الفرق بينة، والمصطلحات قد نضجت وتقررت.

٢- الاختلاف البيّن في محاولة تخريج النصوص التي تتجلى فيها حالات الظاهرة المدروسة، ولعل ذلك راجع إلى طبيعة المادة المدروسة؛ فهي ألفاظ بعضها ليس له تأثير تركيبى في جملته، ويوصف بأنه؛ مهمل، أو ملغى، أو معلق، أو زائد. أما تأثيره الدلالي ففيه خلاف.

قد استلزمت دراسة ظاهرة فقدان الدور التركيبى تحديد مدلولات بعض المصطلحات الواردة في البحث؛ فخصصت لذلك التمهيد. وقمت بجمع مادة البحث وتصنيفها، وقد جاء ذلك في المبحث الأول؛ حالات فقدان الدور التركيبى. وحددت أقسام الكلام التي يدخلها فقدان الدور التركيبى، وذلك في المبحث الثانى. وتلا ذلك معرفة دور الدلالة فيما يفقد دوره التركيبى، وكان هذا في المبحث الثالث. وحاولت التوصل لأسباب ظاهرة فقدان الدور التركيبى، وكان موضعها في المبحث الرابع. ثم قمت ببيان ما يترتب على فقدان الدور التركيبى، وأفردت لذلك المبحث الخامس؛ آثار فقدان الدور التركيبى. وتلا ذلك كلاً الخاتمة. وذكرت فيها أهم النتائج التي توصل إليها البحث. ثم جاء فهرس المصادر والمراجع.

﴿وَاللَّهُ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾^(١)

(١) سورة البقرة، الآية: ٢١٣

تمهيد : التعريف بمصطلحات وردت في البحث

ورد في هذا البحث عدد من المصطلحات آثرت أن أُعرِّف بها؛ لما يترتب على ذلك من فهم لمنطلقات هذا البحث، وتجاوب مع الآراء الواردة فيه.

١- ظاهرة:

ورد هذا المصطلح في عنوان البحث وداخله، وقد ورد في (المعجم الوسيط) قوله :
”الظاهرةُ الأمرُ يَنجمُ بين الناس ، يقال : بَدَتْ ظاهِرَةٌ الاهتمامُ بالصِّناعة“^(١). وورد في (معجم اللغة العربية المعاصرة) أن الظاهرة : ”ما يُعرف عن طريق الملاحظة والتجربة : درَس أسبابَ الظاهرةِ وأحاطَ بها معرفةً وتحليلاً“^(٢). ومن ثم فمصطلح (ظاهرة) في هذا البحث يعني : ما شاع في النحو العربي من فقدان الدور التركيبي لبعض الألفاظ.

٢- الدور التركيبي: هو العمل النحوي الذي يؤديه اللفظ في تركيبه. وهذا الدور قد يكون إيجابياً أو سلبياً؛ بمعنى أنه قد يؤثر، أو يتأثر، في جملته رفعاً أو نصباً أو جراً أو جزماً أو غير ذلك. وهذا هو التأثير، أو التأثر، الإيجابي. وقد يؤثر سلبياً بأن يلغي عمل العامل، وهذا هو التأثير السلبي، يقول الرضي: ”والعجب أنهم لا يرون تأثير الحروف معنويًا، كالتأكيد في الباء، ورفع الاحتمال في (لا) هذه وفي (من) الاستغراقية – مانعا من كون الحروف زائدة، ويرون تأثيره لفظيا، ككونها كافةً؛ مانعا من زيادتها.“^(٣)

(١) المعجم الوسيط: مجمع اللغة العربية بالقاهرة، مكتبة الشروق الدولية، ط ٤، ٥١٤٢٥ / ٢٠٠٤م: ظهر
(٢) معجم اللغة العربية المعاصرة: د. أحمد مختار عمر، عالم الكتب، القاهرة، ٥١٤٢٩ / ٢٠٠٨م: ظهر
(٣) شرح الرضي على الكافية: للرضي الاسترأباني، تحقيق د. حسن بن محمد بن إبراهيم الحفظي ود. يحيى بشير المصري ، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، ط١، ١٤١٧هـ / ١٩٩٦م : القسم الثاني، ج٢، ص١٣٧٧

ف(ما) التي تكف (إنّ) وغيرها عن العمل لا تعدّ زائدة، ويُعدّ كفهها هذا عملاً نحوياً أو دوراً تركيبياً. يقول الرضي: "ولم يعدوا (ما) الكافة، وإن لم يكن لها معنى، من الزوائد؛ لأن لها تأثيراً قوياً، وهو منع العامل من العمل، وتهيئته لدخول ما لم يكن له أن يدخله، وعلى مذهب من أعمل (ليتما) و(إنما) وأخواتها، تكون (ما) زائدة."^(١)

ومن باب الأولى أن يعدّ تغيير نوع العمل عملاً تركيبياً، ف(ما) الكافة قد تؤدي بكفهها إلى جعل المكفوف عاملاً عملاً غير ما كان يعمل من قبل، ومن ذلك (حيث) التي كانت ملازمة للإضافة، وتعمل الجر، فلما دخلت عليها (ما) كفتها عن الإضافة، وأكسبتها إبهاماً؛ فعملت الجزم كأدوات الشرط الجازمة "وأما (حيثما) فنقول: (ما) فيها كافة لـ (حيث) عن الإضافة، لازائدة، كما في: (متى ما، وإما)، وذلك أن (حيث) كانت لازمة للإضافة، فكانت مخصصة بسبب المضاف إليه، فكفتها (ما) عن طلب الإضافة؛ لتصير مبهمة، كسائر كلمات الشرط."^(٢) ومن ثم صارت جازمة "لأنها هي المصححة لكونهما (حيثما، وإذا ما) جازمتين، فهي الكافة لهما، أيضاً، عن الإضافة."^(٣)

٣- فقدان الدور التركيبي:

هو ألا يكون اللفظ عاملاً وضعاً أو لطارئ، وألا يكون معمولاً لغيره. فلفقدان الدور التركيبي حالتان تتضحان من رجوع النظر في تعريفه، وهما:
الأولى: ما لا دور له تركيباً وضعاً؛ حيث وضعته اللغة ولا دور له في التركيب.
الثانية: فقدان اللفظ دوره التركيبي؛ حيث أسندت إليه اللغة دوراً في التركيب، ثم طرأ عليه ما يفقده إياه.

(١) شرح الرضي على الكافية: القسم الثاني، ج ٢، ص ١٣٧٥، ١٣٧٦

(٢) التصريح، للشيخ خالد الأزهرى، المطبعة الأزهرية، القاهرة، ١٤٠١هـ/١٤٠١

(٣) شرح الرضي على الكافية: القسم الثاني، ج ٢، ص ١٣٧٥، ١٣٧٦

وهو في كل حالة من الحالتين: كليّ، وجزئيّ.
الكليّ: ما لا يعمل في غيره، ولا يعمل فيه غيره.
الجزئيّ: ما يعمل في غيره، ولا يعمل فيه غيره.
وسيذكر البحث تفصيلا لذلك في موضعه من البحث.

٤- ما لا محل له من الإعراب:

المحل الإعرابي للكلمة المفردة، أما الجمل فلا محل لها من الإعراب. يقول أبوحيان: "أصل الجمل أن لا يكون لها موضع من الإعراب، وإنما كان كذلك لأنها إذا كان لها موضع من الإعراب تقدر بالمفرد؛ لأن المعرب إنما هو المفرد، والأصل في الجملة أن لا تكون مقدرة بالمفرد." (١) فما يحل محل الاسم يحل به إعرابه، وما يحل محلا لا يحله الاسم يقال عنه: لا محل له من الإعراب.

فما لا محل له من الإعراب "هو كل لفظ (اسم أو فعل أو اسم فعل أو اسم صوت أو حرف)، أو جملة، أو شبه جملة، حلت في محل لا يوضع فيه الاسم المفرد. ولو وضع فيه الاسم المفرد لم يكن له إعراب." (٢)

٥- الزيادة : يطلق مصطلح الزيادة في التراث اللغوي العربي ويراد به كون اللفظ غير عامل مع إرادة معناه، أو كونه عاملا ولكنه يؤدي دلالة غير أساسية في جملته. جاء في

(١) الأشباه والنظائر. جلال الدين السيوطي، تحقيق: د. عبدالعال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٩٨٥م : ١٧/٢

(٢) ما لا محل له من الإعراب في التفكير النحوي، د. مدحت يوسف السبيع، مجلة الآداب والعلوم الإنسانية، كلية الآداب، جامعة المنيا، ع: ٦٩، ٢٠٠٩م : ص ٧

(شرح المفصل): "الزيادة على ضربين: زيادة مبطللة العمل مع بقاء المعنى الزمني، كما سبق، وزيادة لا يراد بها أكثر من التأكيد في المعنى، وإن كان العمل باقياً."^(١)
ومن ثمَّ فللزيادة حالتان:

الحالة الأولى- الزائد غير العامل والمؤثر في معنى جملته:

ولهذه الحالة صورتان:

الصورة الأولى: الزائد غير العامل والمؤثر في معنى جملته، ولكن إذا حُذِفَ الزائدُ فسد المعنى، كما في: (غضبت من لا شيء)، فلو أُسقط الحرف الزائد (لا) لانعكس المعنى.

الصورة الثانية: الزائد غير العامل والمؤثر في معنى جملته، ولكن إذا حُذِفَ الزائدُ ضُعِفَ المعنى الذي تؤديه الجملة، كما في: (زيد كان فاضل)، فلو أُسقط الفعل الزائد (كان) لَنَقَصَ المعنى الذي تؤديه الجملة، وسُلِبَت دلالتها على المضي.
وفي هاتين الصورتين كليهما الزائد لا عمل له نحوياً في جملته، ومن ثم لا دور له تركيباً.

يقول ابن هشام عند الكلام على الحرف (لا): "من أقسام (لا) النافية المعارضة بين الخافض والمخفوض، نحو (جئت بلا زاد) و(غضبت من لا شيء)، وعن الكوفيين أنها اسم، وأن الجار دخل عليها نفسها، وأن ما بعدها خفض بالإضافة. وغيرهم يراها حرفاً.

(١) شرح المفصل، موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش، مكتبة المتنبّي، القاهرة، بدون تاريخ: ١٥٠ / ٧. ورد تعريف مصطلح الزيادة في (معجم مصطلحات النحو والصرف والعروض والقافية) بأنها: "يراد أن تكون الكلمة لا موضع لها من الإعراب إن كانت مما يعرب، ومتى أسقطت من الكلام لم يخل الكلام، وتسمى الزيادة هنا الإلغاء أيضاً." انظر: معجم مصطلحات النحو والصرف والعروض والقافية باللغتين العربية والإنجليزية، د. محمد إبراهيم عبادة، دار المعارف، بدون تاريخ، وهو تعريف غير واف.

ويسميتها زائدة كما يسمون كان في نحو: (زيد كان فاضل) زائدة، وإن كانت مفيدة لمعنى وهو المضى والانقطاع، فعلم أنهم قد يريدون بالزائد المعترض بين شيئين متطالبين وإن لم يصح أصل المعنى بإسقاطه كما في مسألة (لا) في نحو: (غضبت من لا شيء)، وكذلك إذا كان يفوت بفواته معنى كما في مسألة كان^(١).

الحالة الثانية - الزائد عامل ويؤكد معنى الجملة:

الحالة الثانية هي التي يكون فيها للزائد عمل نحوي، وتأكيد للمعنى الأساسي الذي تؤديه الجملة من قبل مجيئه، وقد سبق أن قال عنها ابن يعيش: "زيادة لا يراد بها أكثر من التأكيد في المعنى، وإن كان العمل باقياً، نحو: ما جاءني من أحد، ومثله بحسبك محمد، المراد: حسبك، ومثل: (وَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا)^(٢)، والمراد كفى الله..."^(٣) وفي هذه الحالة الحرف الزائد فقد جزءاً من دوره التركيبي؛ إذ إنه لا تعلق له، وإن قام بوظيفة جرّ الاسم بعده، وهي جزء من دوره التركيبي.

٦- الإلغاء: هو منع الفعل القلبي المتصرف من العمل النحوي إذا توسط جملته أو جاء آخرها "هو ترك العمل لغير مانع لفظاً أو محلاً"^(٤)؛ وذلك لضعف العامل "الإلغاء هو إبطال العمل لفظاً ومحلاً لضعف العامل بتوسطه بين المبتدأ والخبر أو تأخره عنهما"^(٥)

(١) مغني اللبيب عن كتب الأعراب، أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن هشام، تحقيق الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، طبعة سنة ١٤٠٧هـ / ١٩٨٧م: ٢٧٢/١

(٢) سورة الفتح، الآية: ٢٨

(٣) شرح المفصل: ١٥٠ / ٧

(٤) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، جلال الدين السيوطي، تحقيق: د. عبدالعال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ٢، ١٤٠٧هـ: ٢٢٧ / ٢

(٥) التصريح: ٢٥٣ / ١

والإلغاء قد يعني - كذلك - عدم إعراب الطرف والجار والمجرور خبراً "ويراد بالإلغاء أيضاً عدّ الطرف والجار والمجرور غير خبر؛ فيصبح لغواً".^(١) والملغى قد يعمل جزئياً، يقول صاحب (التصريح) عن (كان): "وقيل تامة، وإنها تعمل في الفاعل كما يعمل فيه العامل الملغى، نحو: زيد ظننت عالم".^(٢) فالفعل القلبي (ظننت) في النص السابق ملغى؛ أي لا دور له تركيباً، ورغم ذلك رفع فاعلاً، ومن ثم فالملغى قد يعمل عملاً جزئياً، بشرط ألا يعمل عملاً يخرج به عن بابهِ النحوي^(٣).

٧- التعليق: هو منع الفعل القلبي المتصرف من العمل لفظاً لا محلاً؛ وذلك إذا تبعه ما له صدر الكلام "التعليق هو ترك العمل في اللفظ، لا في التقدير، لمانع".^(٤) فالتعليق "هو إبطال العمل لفظاً لا محلاً لمجيء ما له صدر الكلام بعده، وسمي تعليقاً لأنه إبطال في اللفظ مع تعلق العامل في المحل".^(٥) ومن ثم فالتعليق نوع من فقدان الدور التركيبي الجزئي؛ إذ لم يعد للعامل المعلق عمل في اللفظ، واكتفى بالعمل في المحل.

ويجمل ابن هشام الفروق بين الإلغاء والتعليق بقوله: "وقد تبين مما قدمناه أن الفرق بين الإلغاء والتعليق من وجهين :

أحدهما: أن العامل الملغى لا عمَل له البتّة، والعامل المعلق له عمَل في المحل، فيجوز: (علمت لزيد قائم وعغير ذلك من أموره) بالنصب عطفاً على المحل... **والثاني:** أن

(١) معجم مصطلحات النحو والصرف والعروض والقافية باللغتين العربية والإنجليزية: ٢٦٨

(٢) التصريح: ١ / ١٩٢، ١٩٣

(٣) سيأتي توضيح لذلك في موضعه من البحث.

(٤) همع الهوامع: ٢ / ٢٣٣

(٥) التصريح: ١ / ٢٥٤، وانظر: معجم مصطلحات النحو والصرف والعروض والقافية باللغتين العربية والإنجليزية: ٢١٤ - ٢١٥. ومعجم المصطلحات النحوية والصرفية، د. محمد سمير اللبدي، مؤسسة الرسالة، ودار الفرقان، بدون تاريخ؛ ص ٢٢٦

سبب التعليق مُوجِبٌ؛ فلا يجوز: (ظَنَنْتُ مَا زِيداً قَائِماً)، وسبب الإلغَاءُ مُجَوِّزٌ؛ فيجوز: (زَيْدٌ ظَنَنْتُ قَائِماً) و (زَيْدٌ قَائِماً ظَنَنْتُ).^(١)

٨- الإهمال: ورد استعمال هذا المصطلح عند بعض النحاة على ما يوهم أنه يرادف الإلغاء، يقول عباس حسن عن سبب الإلغاء: "وسببه إما توسط الناسخ بين مفعوليه مباشرة بغير فاصل بعده يوجب التعليق، وإما تأخره عنهما. فإذا تحقق السبب جاز - في الأغلب - الإعمال أو الإهمال".^(٢)

والصحيح أن المهمل لا عمل له البتة في جملته، ولا يتأثر بعامل^(٣)، وإن كان له دور دلالي - فحسب - في جملته "الإهمال: يراد عدم تأثير الكلمة في غيرها إعرابياً؛ فيقال: حرف مهمل؛ أي لا عمل له. وقد أطلق الإهمال على خلو الكلمة من العامل".^(٤)

أما الإلغاء فقد سبق توضيح أنه كلي وجزئي، والإلغاء الجزئي يكون فيه الملغى عاملاً غير معمول.

والمهمل يزول اختصاصه في جملته، ومن ثم يدخل على الجملة الاسمية والجملة الفعلية، ومن ذلك (إن) النافية "إن) المكسورة الخفيفة قد تكون نافية، ومجرها مجرى (ما) في نفي الحال، وتدخل على الجملتين: الفعلية والاسمية".^(٥)

(١) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن

هشام الأنصاري، دار الجيل، بيروت، الطبعة الخامسة، ١٩٧٩م: ٦٣ / ٢

(٢) النحو الوافي، عباس حسن، دار المعارف، مصر، ١١ ط، بدون تاريخ: ٣٨ / ٢

(٣) النحو الوافي: ٤ / ٢٩٤، هامش: ٤

(٤) معجم مصطلحات النحو والصرف والعروض والقافية باللغتين العربية والإنجليزية: ٢٩٣

(٥) شرح المفصل: ٣٩ / ٥

(* على أن يكون رمز (-) دالا على أن الصفة سالبة، والرمز (✓) دالا على أن الصفة موجبة.

وأقسام الكلام من حيث ما يدخلها من الزيادة، والإلغاء، والتعليق، والإهمال،

وفقدان المحل الإعرابي، وفقدان الدور التركيبي، يوضحها الشكل التالي:

حرف	فعل	اسم	قسم الكلم	
			ما يدخله	
✓	* ✓	* _		الزيادة
✓	✓	_		الإلغاء
_	✓	_		التعليق
✓	_	_		الإهمال
✓	✓	✓		ما لا محل له
✓	✓	✓		فقدان الدور التركيبي

والدور التركيبي والدلالي لما يوصف بالزيادة، والإلغاء، والتعليق، والإهمال، وفقدان

المحل الإعرابي، وفقدان الدور التركيبي، يوضحه الشكل التالي:

الدور الدلاليّ		الدور التركيبيّ		الدور التركيبي والدلاليّ	المصطلح
يتأثر	يؤثر	يتأثر	يؤثر		
	✓	_	✓		الزائد
	✓	_	✓ (جزئياً)		الملغى
	✓	✓	✓ (جزئياً)		المعلق
	✓	_	_		المهمل
	✓	_	✓		ما لا محل له
	✓	_	_		ما فقد الدور التركيبي كلياً
	✓	✓	✓		ما فقد الدور التركيبي جزئياً

* * *

المبحث الأول : حالات فقدان الدور التركيبي

لفقدان الدور التركيبي حالات تتضح من رجوع النظر في تعريفه السابق، وهي:

أولاً : ما لا دور له تركيباً وضعاً، وهو على ضربين: كليّ، وجزئيّ.

١- الكليّ، وهو ما لا يعمل في غيره، ولا يعمل فيه غيره.

٢- الجزئيّ، وهو ما يعمل في غيره، ولا يعمل فيه غيره.

ثانياً : فقدان اللفظ دوره التركيبي لعارض، وهو على ضربين: كليّ، وجزئيّ.

١- الكليّ: فقدان الدور التركيبي لفظاً ومحللاً.

٢- الجزئيّ: فقدان الدور التركيبي لفظاً، وله صورتان، هما: فقدان الدور التركيبي

لفظاً، فقدان الدور التركيبي لفظاً، لا محللاً، مع وجود حركة ظاهرة لا توصف بإعراب ولا

بناء.

أولاً - ما لا دور له تركيباً وضعاً:

قد يكون اللفظ لا دور له تركيباً وضعاً، فاللغة حرّمته دوره التركيبي منذ أن ورد على

لسان العربيّ. وهو على ضربين: كليّ، وجزئيّ.

١- الكليّ: ما لا يعمل في غيره، ولا يعمل فيه غيره

هذا الضرب يفقد دوره التركيبي بسبب أنه لا يطلب عملاً تركيباً في أي لفظ في

جملته، ولا يقع معمولا لعامل آخر، قال ابن السراج: "وحق الملقى - أي الزائد - عندي أن

لا يكون عاملاً ولا معمولا فيه حتى يلغى من الجميع، وأن يكون دخوله كخروجه، لا

يحدث معنى غير التأكيد".^(١)، ومنه:

(١) الأصول في النحو، لأبي بكر محمد بن سهل السراج النحوي، البغدادي، تحقيق د. عبد الحسين الفتلي،

أ- (كان) الزائدة :

تزداد (كان) فتصبح ملغاة، ومن ثم لا دور لها تركيبياً "كان في حال زيادتها لا اسم لها ولا خبر ولا فاعل ؛ لأنها ملغاة عن العمل. هذا مذهب المحققين" (١).

وفي حال زيادتها تكسب جملة الدلالة على الزمان فحسب، ورد في (التصريح):
"وليس المراد بزيادتها أنها لا تدل على معنى ألبتة، بل إنها لم يؤت بها للإسناد، وإلا فهي دالة على المضي". (٢)

ويقول ابن يعيش: "قد تدخل (كان) في باب التعجب زائدة على معنى إلغائه عن العمل وإرادة معناها، وهو الدلالة على الزمان، وذلك نحو قولك: (ما كان أحسن زيداً) إذا أريد أن الحسن كان فيما مضى" (٣).

ويجمل عباس حسن ما سبق في قوله: "أما معنى زيادتها فأمران؛ أولهما: أنها غير عاملة، فلا تحتاج إلى معمول من فاعل أو مفعول أو اسم وخبر أو غيرهما؛ إذ ليس لها عمل، وليست معمولة لغيرها... وثانيهما: أن الكلام يستغني عنها؛ فلا ينقص معناه بحذفها". (٤).

ب - أسماء الأصوات:

أسماء الأصوات نوعان، ويبيّن صاحب (التصريح) نوعيها وما يشملانه من أقسام بقوله: "وهي - أي أسماء الأصوات - نوعان، أحدهما: ما خوطب به ما لا يعقل مما يشبه اسم الفعل في الاكتفاء به... وهذا النوع قسمان: أحدهما أن يكون لدعاء ما لا يعقل.

(١) شرح المفصل: ١٥٢/٧

(٢) التصريح: ١٩٢، ١٩١/١

(٣) شرح المفصل: ١٥٠/٧

(٤) النحو الوافي: ٥٤٢/١

والثاني لجزره... النوع الثاني ما حكي به صوت مسموع، والمحكي صوته قسمان: حيوان وغيره.^(١)

والنوعان بما تحتهما من أقسام لا دور لأيٍّ منهما تركيباً، يقول ابن هشام عنها إنها: "لا عاملة ولا معمولة".^(٢)

٢- الجزئيّ: ما يعمل في غيره، ولا يعمل فيه غيره

هذا الضرب يفقد دوره التركيبي بسبب أنه لا يقع معمولا لعامل آخر، وإن كان له عمل تركيبى في جملة، ومنه:

أ- أسماء الأفعال:

أسماء الأفعال لا تتأثر بالعوامل الداخلة عليها، وهذا نوع من فقدان الدور التركيبي، رغم أن لها عملا في غيرها "أسماء الأفعال بنيت لشبهها بالحروف المهملة في أنها عاملة غير معمولة"^(٣)

ب- حروف الجر:

حروف الجر تنقسم إلى: حروف أصلية، وحروف زائدة، وحروف شبه زائدة. والدور التركيبى للحرف هو تعدية العامل إلى المعمول؛ أي نقل معنى العامل إلى المعمول لعجزه عن الوصول إليه بنفسه، وإذا قام الحرف بهذا الدور كان متعلقا بالعامل، وحروف الجر الأصلية لا تنفك عنه، أما حروف الجر الزائدة والشبيهة بها فلا تعلق لها؛ لأنها لا تقوم بهذا الدور التركيبى "يجب أن يكون للجار والظرف متعلق، لأن الحرف موضوع لإيصال معنى الفعل إلى الاسم، والظرف لا بد له من شيء يقع فيه، فالموصل معناه والواقع هو

(١) التصريح: ٢٠٢/٢

(٢) أوضح المسالك: ٩٣/٤

(٣) أوضح المسالك: ١٦٤/٤

المتعلق. والتحقيق أن ذلك المتعلق إنما يعمل في المجرور، وأنه الذي في محل نصب بالمتعلق، بمعنى أنه يقتضي نصبه لو كان متعدياً إليه بنفسه، فتعلق المجرور به تعلق عمل، وأما الجار فلا عمل للمتعلق فيه، ونسبة التعلق إليه مسامحة أو مرادهم تعلق الإيصال، لأن الحرف يوصل معاني الأفعال إلى الأسماء. فعلم أن المحل للمجرور فقط. هذا إذا لم يقعا عوضاً عن العامل المحذوف، وإلا حكم على محل مجموعهما بإعراب العامل.^(١)

- حرف الجر الزائد :

حرف الجر الزائد نوعان؛ زائد محض، وزائد غير محض. وإن كان تعلقٌ لغير المحض، كما هو الحال مع اللام المقوية؛ لأنها تساعد العامل على التأثير في المعمول – فلا تعلق لغير المحض، وهو باقي حروف الجر الزائدة "قول الجمهور إن الزائد لا يعمل شيئاً"^(٢)؛ لأنه لم يؤت بحرف الجرّ الزائد لتوصيل معنى العامل إلى المعمول، ولكن لتأكيد المعنى العام "وذلك لأن معنى التعلق الارتباط المعنوي، والأصل أن أفعالاً قصرت عن الوصول إلى الأسماء فأعينت على ذلك بحروف الجر، والزائد إنما دخل في الكلام تقويه له وتوكيداً، ولم يدخل للربط."^(٣)، ومن ثم فحرف الجر الزائد المحض والشبيه به فقد جزءاً من الدور التركيبي الخاص بهما، وهو توصيل معنى العامل إلى المعمول، ولكن اللام – الحرف الزائد غير المحض – لم تفقد هذا الدور لأنها قوّت العامل ليصل معناه إلى المعمول.

- حرف الجر الشبيه بالزائد:

(١) حاشية الصبان على (شرح الأشموني)، محمد بن علي الصبان، دار إحياء الكتب العربية، بدون تاريخ: ٢/

(٢) مغني اللبيب: ١/٢٨٧

(٣) مغني اللبيب: ٢/٤٤٠

حرف الجر الشبيه بالزائد لا يوصل معنى العامل إلى المعمول، ولكن يفيد في جملته معنى عامًا، هو التقليل أو التكثر "ربّ لها الصدر، من بين حروف الجرّ، وإنما دخلت في المثاليين لإفادة التكثر أو التقليل، لا لتعدية عامل." (١) فضلا عن أنه يجر ما بعده، ومن ثم فالدور التركيبي لحرف الجر الشبيه بالزائد غير مكتمل.

ج- بعض الحروف المشبهة بالفعل:

(ليت) و(لعل) لا يعمل فيهما عامل، بل لا يدخل عليهما عامل أصلا، يقول الأشموني: "وذلك موجود في أسماء الأفعال؛ فإنها تعمل نيابة عن الأفعال، ولا يعمل غيرها فيها بناء على الصحيح من أن أسماء الأفعال لا محل لها من الإعراب كما سيأتي، فأشبهت ليت ولعل مثلا، ألا ترى أنهما نائبان عن أتمنى وأترجى، ولا يدخل عليهما عامل." (٢). ويقول عنهما في (التصريح): "ولا يدخل عليهما عامل أصلا، فضلا عن أن يتأثرا به." (٣).

ثانياً – فقدان اللفظ دوره التركيبي لعارض:

يحدث أن يقع اللفظ في مواقع تتسبب في إفقاده دوره التركيبي، وبمطالعة السلوك التركيبي لمفردات الجملة العربية يتضح أن هذا الفقد يحدث بتوافر ملاسبات عدة، بعضها يفقده دوره التركيبي كلياً لفظاً ومحلاً، والبعض الآخر يفقده دوره جزئياً، وله صورتان، هما: فقدان الدور التركيبي لعارض لفظاً، فقدان الدور التركيبي لعارض لفظاً، لا محلاً، مع وجود حركة ظاهرة لا توصف بإعراب ولا بناء.

١ – فقدان الدور التركيبي لعارض كلياً لفظاً ومحلاً:

هذا الفقدان قد يكون جائزاً أو واجباً.

(١) شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، دار إحياء الكتب العربية، بدون تاريخ: ٢٣٦ / ٢

(٢) شرح الأشموني: ٥٤ / ١

(٣) التصريح: ٢١٣ / ١

أ - فقدان الدور التركيبي لعارض كلياً جوازاً:

الأفعال القلبية إذا توسطت بين مفعوليها مباشرة أو تأخرت جاز إعمالها، وجاز إهمالها؛ فلا تعمل النصب فيهما معاً، ولا في أحدهما، وإنما يرتفعان باعتبارهما جملة اسمية "إذا توسطت (الأفعال القلبية) أو تأخرت فإنه يجوز إلغاؤها؛ لأنها دخلت على جملة قائمة بنفسها"^(١)، والإلغاء هو منع الناسخ من نصب المفعولين معاً؛ لفظاً ومحلاً. يقول في (التصريح): "العامل الملغى لا عمل له ألَبَتَة، لا في اللفظ ولا في المحل."^(٢)

ب - فقدان الدور التركيبي لعارض كلياً وجوباً:

يفقد اللفظ الدور التركيبي وجوباً في حالات، منها:

(١) إذا كان العامل مصدرأ قليباً متوسطاً أو متأخراً:

المصدر القلبي إذا توسط أو تأخر في جملته فلا دور له تركيباً "أما إذا كان الملغى مصدرأ متوسطاً أو متأخراً فإلغاؤه واجب؛ لأن المصدر لا يعمل في متقدم، نحو: زيد قائم ظني غالب، وزيد ظني غالب قائم"^(٣).

وإن كان في (شرح المفصل) حملته على الجواز "وكذلك المصدر حكمه حكم الفعل؛ فيجوز إلغاؤه حيث جاز إلغاء الفعل، ومعنى إلغاؤه إبطال عمله، لا إبطال إعرابه"^(٤).

(١) شرح المفصل: ٨٥/٧

(٢) التصريح: ٢٥٧/١

(٣) حاشية الصبان: ٢٨/٢

(٤) شرح المفصل: ٨٦/٧

(٢) إذا اتصل بمفعول الفعل القلبي المتقدم لفظ من ألفاظ التعليق:

اتصال لفظ من ألفاظ التعليق بمفعول الفعل القلبي يُلغي عمل الفعل القلبي "لام الابتداء لا تدخل على الاسم؛ فلو دخلت تعين الإلغاء، نحو: لزيدٌ قائمٌ ظننت." (١)
ومما سبق يتضح أن كلاً من الحالات السابقة فقد فيها الدور التركيبي فقدراً كلياً لفظاً ومحلاً على خلاف بين الوجوب والجواز.

٢ - فقدان الدور التركيبي لعرض جزئياً لفظاً:

يُفقد الدور التركيبي جزئياً لفظاً، لا محلاً في مواضع، منها:

أ - الفعل القلبي إذا كان مفعوله جملة:

يفقد الفعل القلبي دوره التركيبي لفظاً، لا محلاً، إذا كان مفعوله جملة، سواء أكان متعدياً لمفعول به واحد أو أكثر، وتبعته إحدى أدوات التعليق وفصلته عن معموله "الجملة بعد المعلق في هذا الباب في موضع المفعولين، سادة مسدهما، فإن كان التعليق بعد استيفاء المفعول الأول كما في: علمتُ زيدا أبومَن هُو؟ فهي في موضع المفعول الثاني... وإن كان مما يتعدى لواحد فهي في موضعه" (٢).

ب- فعل القول إذا كان مفعوله الجملة المحكية:

فعل القول لا يعمل في اللفظ إذا تبعته جملة، بل يعمل في المحل، وذلك لأن دوره التركيبي غير مكتمل، فهو غير مقتضى للجملة بعده معنىً، وإنما اكتفى بلفظها فحسب، ومن ثم لم ينصب مفعولها كفعل الظن، ولم ينصب الجملة نفسها لأن الجملة لا إعراب لها، ومن ثم لم يعمل إلا في المحل "تحكى الجملة الفعلية بعد القول

(١) التصريح: ٢٥١/١

(٢) همع الهوامع: ٢٣٨/٢

عند جميع العرب ، وكذلك الاسمية عند بعضهم، فلا يعمل القول في جزأها شيئا كما يعمل الظن؛ لأن الظن يقتضي الجملة من جهة معناها، فجزأها معه كالمفعولين في باب (أعطيت) فصح أن ينصبهما، وأما القول فيقتضي الجملة من جهة لفظها، فلم يصح أن ينصب جزأها مفعولين؛ لأنه لم يقتضها من جهة معناها فلم يشبهه باب (أعطيت)، ولا أن ينصبها مفعولا واحدا لأن الجملة لا إعراب لها، فلم يبقَ إلا الحكاية.^(١)

٣ - فقدان الدور التركيبي لعارض جزئياً لفظاً، لا محلاً، مع وجود حركة ظاهرة لا توصف بإعراب ولا بناء :

ومن فقدان الدور التركيبي جزئياً لفظاً، لا محلاً، الألفاظ التي لا توصف حركتها بإعراب ولا بناء، وهذا على ضربين، هما :

أ - ما لا توصف حركته بأنها حركة إعراب أو بناء، وله محل من الإعراب، ولذلك حالات، هي :

تابع المنادى العلم المفرد:

مما لا توصف حركته بإعراب أو بناء وله محل من الإعراب التابع إذا كان نعتاً أو عطف بيان أو توكيداً مفرداً أو كان نعتاً مضافاً مقروناً بـ(أل) أو عطف نسق مقروناً بها أيضاً^(٢) والمتجه وفاقاً لبعضهم أن ضمة التابع إتياع، لا إعراب ولا بناء^(٣)، وورد كذلك: "يجوز رفع التابع ونصبه في المفرد من نعت أو عطف بيان أو توكيد، وكذلك في النعت المضاف المقرون بـ (أل)، وفي عطف النسق المقرون بـ(أل)، نحو: يا معاوية الحليم (الحليم) بلغت بالحلم المدى، أو الواسع (الواسع) الحلم ، بنصب كلمتي : (الحليم

(١) التصريح: ٢٦١/١

(٢) حاشية الصبان: ١٤٩/٣

والواسع) مراعاة لمحل المنادى ، وبضمهما مراعاة صورية شكلية للحركة اللفظية الظاهرة في المنادى من غير أن يتأثر النعت ببناء المنادى؛ فالمنادى مبني على الضم. أما النعت فمعرب شكلاً، ولكن الحركة التي على آخره حركة عرضية لا تدل على إعراب أو بناء^(١)

ويقول الرضي: "وإن لم تكن التوابع المذكورة مضافة (يقصد: النعت والتأكيد وعطف البيان وعطف النسق ذا اللام) جاز رفعها ونصبها، تقول في الوصف: يا زيد الظريف (والظريف...)..."^(٢)

وإن كان الرضي يرى أن الرفع جاء بسبب تبعية حركة الإعراب لحركة البناء على خلاف الأصل، يقول: "إنما جاز الرفع في المفرد حملاً على اللفظ... لأن التوابع الخمسة إنما وضعت تابعة للمعرب في إعرابه لا للمبني في بنائه، ألا ترى أنك لا تقول: جاءني هؤلاء الكرام بجرّ الصفة حملاً على اللفظ، بل يجب رفعها حملاً على المحل، لكنه لما كانت الضمة التي هي الحركة البنائية تحدث في المنادى بحدوث حرف النداء وتزول بزواله صارت كالرفع، وصار حرف النداء كالعامل لها، وكذلك فتحة نحو: لا رجل، فلمشابهة الضمة للرفع جاز أن تُرفع التوابع المفردة، لأنها كالتابعة للمرفوع. وقلل شيئاً من استنكار تبعية حركة الإعراب لحركة البناء - التي هي خلاف الأصل - كون الرفع غير بعيد في هذا التابع المفرد؛ لأنه لو كان منادى لتحرك بشبه الرفع - أي الضم - بخلاف التابع المضاف."^(٣)

(١) النحو الوافي: ٤/ ٥٢

(٢) شرح الرضي على الكافية: القسم الأول، ج ١، ص ٤٣١

(٣) شرح الرضي على الكافية: القسم الأول، ج ١، ص ٤٣١، ٤٣٢

وعُدَّ حركة هذا التابع لا تدل على إعراب أو بناء، كما رأى الصبان، أو حركة صورية، كما ذهب إليه عباس حسن؛ يُعني عن تكلف التخريج الذي ذهب إليه الرضي، خاصة أن لها نظائر.

تابع اسم الإشارة المنادى:

مما يرفع بحركة صورية لا توصف بإعراب أو بناء تابع المنادى اسم الإشارة الذي جاء به للمناداة ما فيه (أل)، فقد يُبنى على ضم صوريٍّ مقدر في محل نصب "إذا نودي اسم الإشارة وجب وصفه بما فيه (أل) من اسم جنس أو موصول، نحو: يا هذا الرجل، ويا هذا الذي قام أبوه، ويجب رفع هذا الوصف إذا قُدِّر اسم الإشارة وصلةً إلى نداء ما فيه (أل)، فإن استغني عنه بأن اكتفي بالإشارة في النداء، ثم جاء بالوصف بعد ذلك؛ جاز فيه الرفع على اللفظ، والنصب على الموضع." (١)

وقد مال عباس حسن - رحمه الله - إلى رأي من يرى الاقتصار على المتابعة بين التابع والمتبوع في الإعراب الظاهر دون المحليّ، وإذا كان النعت مرفوعاً فهذا الرفع صوريٌّ فيجب رفع النعت رفعاً صورياً لا يوصف بإعراب ولا بناء، وإنما هو رفع جاء به مراعاة شكلية للضم المقدر في اسم الإشارة المنعوت - المنادى - ولا يصح النصب" (٢)؛ وذلك "كراهةً لمخالفة التابع لظاهر إعراب المتبوع إلى المحل الخفي." (٣)

وعلى هذا فالرفع أحد وجهي التخريج، وعلامة الرفع علامة شكلية صورية، ولا توصف بإعراب ولا بناء.

(١) همع الهوامع: ٣ / ٤٩

(٢) النحو الوافي: ٤ / ٨٨

(٣) شرح الرضي على الكافية: القسم الأول، ج ١، ص ٤٥٣

- المنادى المكرر الذي يليه اسم مجرور:

ومما تظهر عليه حركة صورية المنادى المكرر الذي يليه اسم مجرور، ففي مثل: يا صلاحُ صلاحَ الدين تُرفع كلمة (صلاح) الأولى وتنصب، ولكن الثانية تنصب فقط، وقد اختلف في التوجيه الإعرابي لمثل هذه الحالة، ورد عند الرضي في (شرح الكافية): "المنادى المكرر إذا ولي الثاني اسمٌ مجرورٌ بالإضافة؛ فالثاني واجب النصب، ولك في الأول الضم والنصب. قال:

يا تيمُّ تيمَّ عديَّ لأبألكمُ لا يَلقِينكمُ في سَوءِ عمر^(١)

... أما الضم في الأول فواضح؛ لأنه منادى مفرد معرفة...وأما نصب الأول فقال سيبويه^(٢): إن تيمم الثاني مقحم بين المضاف والمضاف إليه، وهو تأكيد لفظي لتيمم الأول. وقد مر في توابع المنادى المبني أن التأكيد اللفظي - في الأغلب - حكمه حكم الأول وحركته حركته، إعرابية كانت أو بنائية، فكما أن الأول محذوف التنوين للإضافة، فكذلك الثاني مع أنه ليس بمضاف.

وإنما جاء بتأكيد المضاف لفظاً بينه وبين المضاف إليه، لا بعد المضاف إليه، لئلا يُستنكر بقاء الثاني بلا مضاف إليه، ولا تنوين معوض عنه، ولا بناء على الضم. وجاز الفصل به بينهما في السعة...لأنك لما كررت الأول بلفظه وحركته بلا تغيير، صار كأن الثاني هو الأول، وكأنه لا فصل هناك.

(١) البيت لجرير في: شرح ديوان جرير بن عطية الخطفي، محمد إسماعيل عبد الله الصاوي، القاهرة، ط١، ١٩٣٣م / ١٣٥٣هـ، ص ٢٨٥، والكتاب، (سيبويه) أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، تحقيق الأستاذ عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي للطبع والنشر والتوزيع، ط٣، ١٤٠٨هـ / ١٩٨٨م: ٢٦١/١، ٢١٤، والمقتضب، لأبي العباس بن محمد بن يزيد المبرد، تحقيق: محمد عبد الخالق عزيمة، طبعة المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، ط٢، ١٣٩٩هـ / ١٩٧٩م: ٢٢٩/٤

(٢) الكتاب: ٢ / ٢٠٥

وقال المبرد^(١): إن تيم الأولى مضاف إلى عدي مقدر يدل عليه هذا الظاهر... فهو عند المبرد في الأصل مضاف ومضاف إليه بعدهما مثلهما، وعند سيبويه ليست الإضافة مكررة...

وقال بعضهم - بعد موافقة المبرد في أن أصله: (يا تيم عدي تيم عدي) - : إن تيم الأولى مضاف إلى عدي الظاهر، والذي أضيف إلى الثاني محذوف، قال لما حذف المضاف إليه من الثاني بقي: يا تيم عدي تيم، فقدم تيم على عدي، لما ذكرنا في قول سيبويه...

وقد أجاز السيرافي وجهاً رابعاً^(٢)، نحو: يا تيمَ تيم عدي، وهو أنه كان في الأصل يا تيمَ - بالضم - تيمَ عدي، ففتح اتباعاً لنصب الثاني، كما في: يا زيدَ بنَ عمرو^(٣).

وفي (شرح المفصل) اختصار لما أورد الرضي: "فإذا نصبتهما جميعاً فسيبويه يزعم أن الأول هو المضاف... والثاني تكرر لضرب من التأكيد، ولا تأثير في خفض المضاف إليه... وذهب أبو العباس محمد بن يزيد (المبرد) إلى أن الأول مضاف إلى اسم محذوف، وأن الثاني هو المضاف إلى الظاهر المذكور... والوجه الثاني أن يضم الأول وينصب الثاني وهو القياس؛ لأن الأول منادى مفرد معرفة بيّن باسم مضاف إما بدلاً وإما عطف بيان"^(٤).

ويقول الصبان تعليقا على رأي من اختار كون (تيم) الثانية مقحمة بين المضاف والمضاف إليه: "وعليه ففتحته غير إعراب؛ لأنها غير مطلوبة لعامل، بل فتحته إتباع فيما يظهر"^(٥).

(١) المقتضب: ٤ / ٢٢٧

(٢) شرح كتاب سيبويه، لأبي سعيد السيرافي، حققه وعلق عليه الدكتور رمضان عبدالتواب، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٠م: ٢ / ٤٠٢

(٣) شرح الرضي على الكافية: القسم الأول، ج ١، ص ٤٦٢ - ٤٦٤

(٤) شرح المفصل: ٢ / ١٠

(٥) حاشية الصبان: ٣ / ١٥٤

ويقول عباس حسن: "هذا المنادى منصوب لأنه مضاف إلى الدين، وصلاح الثانية تأكيد لفظي أو زائد مهممل، لا يوصف بإعراب ولا بناء، وفتحته فتحة مماثلة ومشابهة للأول"^(١). فلا توصف فتحة تابع هذا المنادى بأنها فتحة بناء أو إعراب، وإنما هي حركة صورية للمشكلة المجردة.

وواضح من هذه التخريجات الكثيرة المحاولة الجادة لتفسير نصب المضاف دون تنوين رغم أن المضاف إليه قد حذف. والمتأمل في اختيار عباس حسن - رحمه الله - يجده أولى؛ لأنه أثبت النصب، الذي يحاولون إثباته، وتجنب التكلف في التقدير الذي وقع فيه بعض من ورد رأيه في النصين السابقين.

وبناء على ما سبق فحركة تابع المنادى المكرر الذي يليه اسم مجرور حركة صورية لمماثلة حركة ما قبله، ولا دور له تركيباً لفظاً، وإن كان له محل إعرابي.

ب - ما لا توصف حركته بأنها حركة إعراب أو بناء، ولا محل له من الإعراب:

صفة تابع (أي وأية) في أسلوب النداء:

ترفع صفة تابع (أي وأية) في أسلوب النداء "لو وصفت صفة (أي) تعين الرفع"^(٢)؛ لأن تابعها يلزمه "ويلزم تابعها الرفع"^(٣)، "ووصفها إما بذي (أل) الجنسية مرفوعاً... وقيل يجوز نصبه، قال المازني: حملاً على موضع (أي)، ورد"^(٤).

(١) النحو الوافي: ٥٥/٤

(٢) حاشية الصبان: ١٥١/٣

(٣) شرح الأشموني: ١٥٠/٣

(٤) همع الهوامع: ٥٠/٣

وإن كان الصبان يرى: "أن تابع ذي محل له محل متبوعه، وحينئذ ينبغي أن يكون محل تابع (أي) نصبا، وأن يصح نصب نعته... اللهم إلا أن يكون منع نصب نعت تابع أي لعدم سماعه أصلاً"^(١).

ويعلق عباس حسن على رأي الصبان بقوله: "وهذا كلام صحيح قوي لا يعترض الأخذ به إلا عدم ورود السماع به، وللسماع الأهمية الأولى في انتزاع حكم لا يعتوره عيب أو ضعف، من أجل ذلك كان الاقتصار على رأي الأشموني ومن وافقه أنسب"^(٢).

وهذه الحركة حركة صورية، لا توصف بإعراب ولا بناء "وكما يجب الإتيان بالرفع الشكلي الصوري في صفة أي وأية يجب - في الشائع - كذلك في صفة صفتها وفي كل تابع آخر للصفة؛ ففي مثل: (بارك الله فيك يأيها الطبيب الرحيم) يتعين الرفع وحده في كلمة (الرحيم) التي هي صفة للصفة؛ لعدم ورود السماع بغيره، بالرغم من أن المنعوت - الطبيب - في محل نصب، فعدم ورود السماع بالنصب يقتضي امتناع نصب التابع وعدم إباحته مطلقاً لا لفظاً ولا محلاً"^(٣).

ومما سبق يتضح أن هذا المبحث قام بتوضيح حالات فقدان الدور التركيبي، وبين أنها تشمل - أولاً - ما لا دور له تركيباً وضعاً، وهو على ضربين؛ كليّ: ويكون فيما لا يعمل في غيره ولا يعمل فيه غيره، وجزئيّ: ويكون فيما يعمل في غيره ولا يعمل فيه غيره. وتشمل - ثانياً - فقدان اللفظ دوره التركيبي لعارض، وهو على ضربين؛ كليّ: فقدان الدور التركيبي لعارض لفظاً ومحلاً، وجزئيّ: فقدان الدور التركيبي لعارض. وهذا الأخير له

(١) حاشية الصبان: ١٥١/٣

(٢) النحو الوافي: ٤٧/٤، هامش ١

(٣) النحو الوافي: ٤٧/٤

صورتان؛ الأولى: فقدان الدور التركيبي لعارض لفظاً، والثانية: فقدان الدور التركيبي لعارض لفظاً، لا محلاً، مع وجود حركة ظاهرة لا توصف بإعراب ولا بناء. وحرى بالذكر أن البحث سيقصر على دراسة الضرب الأول (الكلي) من الحالتين السابقتين، ولن يتناول بالدراسة الضرب الثاني (الجزئي)؛ وذلك لكثرة تناول أقلام الباحثين له تحت عناوين شتى، ومن ثم أصبح في غنى عن التناول من جديد، وقد اكتفى هذا البحث بوضعه في الإطار العام الذي يشمل مع قسمه، ووضح مكانه في الدرس النحوي العربي، وهو أنه من باب فقدان الدور التركيبي.

* * *

المبحث الثاني: فقدان الدور التركيبي وأقسام الكلام

تدخل ظاهرة فقدان الدور التركيبي جميع أقسام الكلام الثلاثة في العربية، على تفاوت بينها في النسبة، فهي في الحرف أكثر منها في الفعل، وهي في الفعل أكثر منها في الاسم، ورد في (الصاحبي): "وقد أجاز الكوفيون زيادة الأسماء والأفعال، وهو من قبيل القليل في الأفعال، ومن قبيل النادر والشاذ في الأسماء"^(١).

ولعل هذا التفاوت يرجع إلى الثقل النوعي لكل من الاسم والفعل والحرف في العربية، فالاسم أكثر أقسام الكلام تواردا للمعاني عليه، ويليه الفعل، أما الحرف فلا تتوارد المعاني عليه أصلا، ومن ثم ناسب أن يسهل فقده دوره التركيبي أكثر من الفعل والاسم، يقول الصبان: "وإنما لم يعرب الحرف إذا أشبه الاسم كما بني الاسم إذا أشبه الحرف لعدم فائدة الإعراب في الحرف، وهي تمييز المعاني المتواردة على اللفظ المفتقرة إلى الإعراب؛ لأن الحرف لا تتوارد عليه تلك المعاني"^(٢).

أما الفعل فنوعان؛ المبني منه لا تتوارد عليه المعاني، وبعكسها المعرب "والفعل أيضا ضربان: ضرب مبني، وهو الأصل في الأفعال إذا لم تعتورها معانٍ تفتقر في تمييزها إلى إعراب. وضرب وهو بخلافه... فالمبني من الأفعال نوعان: أحدهما الفعل الماضي، مبني باتفاق... والنوع الثاني الأمر، مبني على الأصح عند جمهور البصريين."^(٣)

(١) الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها: أحمد بن فارس بن زكريا الرازي، تحقيق: أحمد حسن بسج، دار الكتب العلمية، ط ١، ١٤١٨هـ / ١٩٩٧م: ٣٢٩، والبرهان في علوم القرآن للزركشي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار التراث، القاهرة: ٢ / ٢٧٥، ٧٤ / ٣.

(٢) حاشية الصبان: ٥١ / ١

(٣) التصريح: ٥٤ / ١، ٥٥.

ولكن المعرب من الأفعال تتوارد عليه المعاني كالاسم؛ ولذلك يعرب "قال الكوفيون: إنما أعرب (الفعل المضارع) لأنه تدخله المعاني المختلفة... كما أن الاسم يصلح للمعاني المختلفة."^(١)

ومما سبق يظهر أن فقدان الدور التركيبي متفاوت بين أقسام الكلام في العربية على حسب توارد المعاني عليها؛ فأكثرها فقداناً لدوره التركيبي ما لا تتوارد عليه المعاني، وهو الحرف، ويليه الفعل لقلته توارد المعاني عليه^(٢)، وأقلها فقداناً لدوره التركيبي هو الاسم؛ وذلك لأنه أكثرها تحملاً لتوارد المعاني. وسيبين البحث هذا الأمر بادئاً بالأقل فقداناً لدوره التركيبي ومتجهاً إلى الأكثر؛ مكتفياً بإجمال يتضح منه تحقق الظاهرة في أبواب بعينها من أبواب النحو العربي، تاركا التفصيل لمواضع أخرى من البحث يحسن فيها ذلك.

(١) همع الهوامع: ١ / ٥٤

(٢) وقيل في سبب إعراب الفعل أسباب أخرى، منها - عند البصريين - المشابهة بين الفعل والاسم في أن كلا منهما قابل للتخصيص بعد الإبهام، ومنها - عند الكوفيين - أنه معرب بالأصالة؛ فتوارد المعاني متحقق في الفعل كما هو متحقق في الاسم، يقول الرضي: "الاسم يكون مبهما، نحو: رجل، ثم يختص بواحد بسبب حرف، نحو: الرجل، وكذا المضارع مبهم، لصلاحيته للحال والاستقبال، ثم يختص بأحدهما بالسين، والفعل المضارع معرب للمشابهة المذكورة عند البصريين، لا لأجل توارد المعاني المختلفة عليه كالاسم. وقال الكوفيون: أعرب الفعل المضارع بالأصالة، لا للمشابهة، وذلك لأنه قد تتوارد عليه، أيضا، المعاني المختلفة بسبب اشتراك الحروف الداخلة عليه، فيحتاج إلى إعرابه؛ ليتبين ذلك الحرف المشترك فيعين المضارع تبعا لتعيينه..." راجع: شرح الرضي على الكافية، القسم الثاني، ج ٢، ص ٨٠٩-٨١١، وهمع الهوامع: ١ / ٥٤ - ٥٦.

أولاً - ما لا دور له تركيباً من الأسماء:

١- التابع الاسمي في أسلوب الإتياع:

من الأسماء التي لا دور لها تركيباً وضعاً التابع في أسلوب الإتياع؛ فهو وما قبله بمعنى واحد "الأخبار المتعددة إما أن تكون متضادة أولاً، وليس ما تعدد لفظاً دون معنى من هذا في الحقيقة، نحو: زيد جائع نائع؛ لأنهما بمعنى واحد، والثاني في الحقيقة تأكيد للأول"^(١). ويعرف عباس حسن التابع بأنه "هو كل لفظ مسموع لا يستقل بنفسه في جملة، وإنما يؤتى به بعد كلمة تسبقه مباشرة (بغير فاصل) فيسايرها في وزنها، وفي ضبط آخرها، ويمثلها في أكثر حروفها، دون أن يكون له معنى خاص ينفرد به في هذه الجملة"^(٢).

وتعريف عباس حسن ينطبق على التابع الذي يقصده البحث، وهو التابع الذي لا دور له في التركيب، وإن كان للتابع - في أسلوب الإتياع - ثلاثة أنواع، يقول الرضي عن الإتياع: "وهو على ثلاثة أضرب؛ لأنه إما أن يكون للثاني معنى ظاهر، نحو: هنيئاً مريئاً، وهو سرٌّ برٌّ، أو لا يكون له معنى أصلاً، بل يُضمُّ إلى الأول لتزيين الكلام لفظاً أو تقويته معنى - وإن لم يكن له في حال الأفراد معنى - نحو قولك: حسنٌ بسنٌ قسنٌ، أو يكون له معنى متكلف غير ظاهر، نحو: خبيث نبيث، من نبثت الشر؛ أي استخرجته"^(٣)

وواضح من نص الرضي السابق أن النوع الثاني من التابع هو الذي يقصده البحث، وهو: ما لا يكون له معنى أصلاً، بل يُضمُّ إلى الأول لتزيين الكلام لفظاً أو تقويته معنى. وهو لا يوصف بإعراب ولا بناء "لا نصيب (له) في الإعراب أو البناء، مثل: (بَسَنَ) في قولهم:

(١) شرح الرضي على الكافية، القسم الأول، ج ٢، ص ٣٠١

(٢) النحو الوافي: ٤٧٠، ٤٦٩/٣

(٣) شرح الرضي على الكافية، القسم الأول، ج ٢، ص: ١٠٦٠

(محمد حسن بسن)، ومثل: (نيطان، ونفريت) في قولهم: (اللس شيطان نيطان)، أو:
(اللس عفريت نفريت)^(١)

ويقول عنه عباس حسن أيضاً: "هو في الرأي الأقوى مجرد لفظ عرضي؛ أي صوت
ليس له معنى مستقل، ولا كيان ذاتي يستقل به عن الكلمة التي يتبعها، ولا يجلب زيادة
معنى، ولا يوصف وحده بإعراب ولا بناء"^(٢)

ومما سبق يتضح أن التابع في أسلوب الإتياع ليس له كيان يستقل به عن الكلمة
السابقة، ولا يجلب زيادة معنى، وهو كذلك لا يوصف بإعراب ولا بناء، وإنما حركته
حركة مشاكلة لما قبله، ومن ثم يرى البحث أنه لا دور له في التركيب.

وليس مما لا دور له تركيباً الظروف المركبة؛ فكل لفظ منها له دور تركيبى سواء
حمل على البناء أو الإعراب "يقال: أتيت صباح مساء ويوم يوم، والكلام فيه كالكلام
فيما قبله، وذلك أنه يبنى لتضمنه معنى الحرف وهو الواو؛ كأنك قلت: صباحاً ومساءً
ويوماً ويوماً؛ فلما حذف الواو بنياً لذلك.. ولو أضيفت فقلت: صباح مساء لجاز كأنك
نسبته إلى المساء؛ أي صباحاً مقترناً بمساء، وجاز إضافته إليه لتصاحبهما، وكذلك
الإضافة جائزة في جميع ما تقدم من نحو: بيت بيت، وبين بين، وكفة كفة، ينسب
أحدهما للآخر لوقوع الفعل منهما، فإن دخل على جميع ذلك حرف جر لم يكن إلا
مضافاً مخفوضاً، وبطل البناء"^(٣).

(١) النحو الوافي: ٤٦٩/٣

(٢) النحو الوافي: ٣٩٣/٢، هامش: ١

(٣) شرح المفصل: ١١٨/٤

٢- التوكيد اللفظي:

يرى النحاة أن الاسم المؤكّد في التوكيد اللفظي يتبع ما يؤكده في الإعراب "التأکید اللفظي - في الأغلب - حكمه حكم الأول وحركته حركته، إعرابيةً كانت أو بنائيةً".^(١)

ويرى البحث أن الاسم المؤكّد في التوكيد اللفظي لا دور له تركيباً، فما هو إلا تكرار لفظي للمؤكّد، وحركته حركة شكلية فحسب. يقول عباس حسن: "اللفظ الذي يقع توكيداً لفظياً ممنوع من التأثر والتأثير؛ أي لا تؤثر فيه العوامل، فلا يكون مبتدأ، ولا خبراً، ولا فاعلاً، ولا مفعولاً به، ولا غيره ... فليس له موضع ولا محل من الإعراب مطلقاً. وكذلك ليس له تأثير في غيره مطلقاً؛ فلا يحتاج لفاعل، أو مفعول به، أو مجرور، أو غيره. وإنما يقال في إعرابه: إنه توكيد لفظي لكذا؛ فهو تابع له في ضبطه الإعرابي، من غير أن يكون كالمتبوع فاعلاً أو مفعولاً أو مبتدأ، أو غير ذلك. ومن غير أن يكون له محل من الإعراب، أو معمول".^(٢)

ولكن البحث لا يرى أنه لا يقال فيه: لا محل له فحسب - كما ذهب عباس حسن - بل هو: لا دور له تركيباً مطلقاً. ولعل مما يؤكد ذلك أنه يقع فاصلاً في السعة بين المضاف والمضاف إليه، وبين (إن) واسمها، وبين (لا) النافية للجنس واسمها، وفي هذا كله لا يجوز الفصل في السعة، ولكن لما كان الاسم المؤكّد لا دور له تركيباً ساغ الفصل به في السعة. يقول الرضي: "وجاز الفصل في السعة - مع أنه لا يجوز الفصل بين المضاف والمضاف إليه إلا في الضرورة، وذلك بالظروف خاصةً. في الأغلب، كما يجيء في باب

(١) شرح الرضي على الكافية: القسم الأول، ج ١، ص ٤٦١

(٢) النحو الوافي: ٢/٢٧٥

الإضافة – لأنك لما كررت الأول بلفظه وحركته بلا تغيير صار كأن الثاني هو الأول، وكأنه لا فصل هناك.^(١)

ويُفهم من كلام الرضي أن التوكيد اللفظي لم يُعتبر وجوده؛ لأنه لا دور له تركيباً، وما هو إلا تكرار للأول بلفظه وحركته، فكأنه هو؛ ولذلك جاز الفصل به بين المتلازمين. ومما يؤكد على أن التوكيد اللفظي لا دور له تركيباً، وأنه زائد، ما قرره بعض النحاة من أن الاعتراض بين المتلازمين من علامات الزيادة "من أقسام (لا) النافية المعترضة بين الخافض والمخفوض، نحو: جئت بلا زاد، وغضبت من لا شيء. وعن الكوفيين أنها اسم، وأن الجار دخل عليها نفسها، وأن ما بعدها خفض بالإضافة. أما غيرهم فيراها حرفاً، ويسميها زائدة، كما يسمون (كان) في نحو: (محمد كان فاضل) زائدة، وإن كانت مفيدة لمعنى، وهو المضي والانقطاع. فعلم أنهم قد يريدون بالزائد المعترض بين شيئين متطالبين، وإن لم يصح المعنى بإسقاطه؛ كما في مسألة (لا) في نحو: غضبت من لا شيء، كذلك إذا كان يفوت بفواته معنى، كما في مسألة (كان)."^(٢)

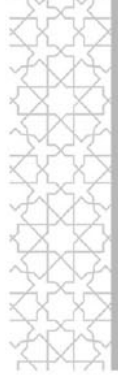
ويؤيد رأي البحث – كذلك – أن التوكيد اللفظي لم يؤسس معنى جديداً مخالفاً للمؤكد، بل هو تأكيد على ما أسسه المؤكّد من معنى.

٣- (أل) الموصولة في الصفة الصريحة:

الصفة الصريحة نوع من شبه الجملة في باب الموصول، ومصطلح (شبه الجملة) يُشتهر أنه يشمل: الظرف مع المضاف إليه، والجار مع المجرور، ولكن في باب الموصول يُراد به: الظرف مع المضاف إليه، والجار مع المجرور، والصفة الصريحة، وهي اسم

(١) شرح الرضي على الكافية: القسم الأول، ج ١، ص ٤٦١

(٢) مغني اللبيب: ١/ ٢٧٢



الفاعل - ومثله صيغ المبالغة - واسم المفعول، حال الاقتران بـ(أل) "هذا حكم الجملة، وأما شبهها في حصول الفائدة فهو ثلاثة، الأول والثاني الطرف المكاني^(١) والجار المجرور التامان ... والثالث الصفة الصريحة؛ أي الخالصة للوصفية، وهي التي لم يغلب عليها معنى الفعل، ولذلك عملت عمله".^(٢) ومن ثمَّ "إذا كان الموصول (الألف واللام) لم يجز حذفه ولا حذف صلته".^(٣)

والراجع أن (أل) الموصولة اسم رُكِبَ مع ما بعده تركيب مزج، وظهر إعرابه على آخر ما بعده "إن اللام نزلت مع الوصف منزلة الكلمة الواحدة، فكأن المجموع اسم واحد معرب بحسب العوامل"^(٤).

ويرى البعض أن (أل) الموصولة حرف بدليل تخطي العامل لها "واستدل على حرفيتها (أل) بأن العامل يتخطاها، نحو: مررت بالضارب، ولا موضع لـ(أل)... مقتضى الدليل أن يظهر عمل عامل الموصول في آخر الصلة؛ لأن نسبتها منه نسبة عجز المركب منه، لكن منع من ذلك كون الصلة جملة، والجملة لا تتأثر بالعوامل، فلما كانت صلة الألف واللام في اللفظ غير جملة جيء بها على مقتضى الدليل لعدم المانع"^(٥).

(١) ورد في حاشية يس: "قيد بذلك بأن الكلام في الطرف المتعلق بمحذوف وجوبا، وذلك المكاني دون الزماني. وأما إذل كان الكون خاصا فيقع ظرف الزمان صلة إذا كان الطرف قريبا، نحو: نزل المنزل البارحة أو أمس أو أنفا". حاشية يس حاشية على التصريح: للشيخ يس بن زين الدين العلمي، مطبعة الحلبي، القاهرة، بدون تاريخ: ١٤١/١

(٢) التصريح: ١٤٠/١

(٣) شرح التسهيل: جمال الدين محمد بن عبد الله بن عبد الله الطائي الأندلسي المعروف بابن مالك، تحقيق: د. عبد الرحمن السيد، ود. محمد بدوي المختون، دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع، ط١، ١٤١٠هـ/١٩٩٠م: ٢٣٣/١

(٤) التصريح: ١٣٧/١

(٥) شرح الأشموني: ١٥٧، ١٥٦، ١

ويرى آخرون أنها موصول اسمي "فبمقتضى النظر وصل الألف واللام، إذ هما من الموصولات الاسمية، بما تُوصَل به أخواتها"^(١)، ويرى عباس حسن أن (أل) اسم موصول مستقل "المستحسن إجراء الإعراب بحركاته المختلفة على آخر هذه الصفة الصريحة دون ملاحظة (أل)؛ فهو يتخطاها، برغم أنها اسم موصول مستقل، وأن صلته هي شبه الجملة المكون من الصفة الصريحة مع مرفوعها، فالصفة وحدها هي التي تجري عليها أحكام الإعراب، ولكنها مع مرفوعها صلة لا محل لها"^(٢).

ويؤكد كون (أل) الموصولة اسما رغم تخطي العامل لها ما ورد عند السيوطي: "إذا امتزج بعض الكلمات بالكلمة حتى صار كبعض حروفها تخطاها العامل، ولذلك تخطى لام التعريف، و(ها) التنبيه في قولك: (مررت بهذا)، و(ما) المزيدة في قوله تعالى: "فبما رحمة من الله"^(٣) و"عما قليل"^(٤)، و(لا) في: جئت بلا زاد، وغضبت من لا شيء، و"لئلا يكون للناس"^(٥)، و"ولا تفعلوه"^(٦)، (٧)

ومن ثم فـ(أل) الموصولة ليست حرفا، بل هي اسم مركب مع ما بعده تركيب مزج، وظهر الإعراب على عجز ما بعده، ويتأسس على ذلك أن (أل) الموصولة فقدت دورها التركيبي؛ إذ لم تظهر عليها العلامة الإعرابية، ولم تقدر.

(١) شرح التسهيل: ٢٠٢/١

(٢) النحو الوافي: ٣٥١/١

(٣) سورة آل عمران، الآية: ١٥٩

(٤) سورة المؤمنون، الآية: ٤٠

(٥) سورة البقرة، الآية: ١٥٠

(٦) سورة الأنفال، الآية: ٧٣

(٧) الأشباه والنظائر: ٢٥٢/١

انيا - ما لا دور له تركيباً من الأفعال:

١- الأفعال القلبية :

الأفعال القلبية إذا توسطت بين مفعوليها مباشرة أو تأخرت جاز إعمالها، وجاز إهمالها؛ فلا تعمل النصب فيهما معاً، ولا في أحدهما، وإنما يرتفعان باعتبارهما جملة اسمية "إذا توسطت (الأفعال القلبية) أو تأخرت فإنه يجوز إلغاؤها ؛ لأنها دخلت على جملة قائمة بنفسها"^(١). ومن ثم يتضح أن الأفعال القلبية إذا ألغيت فلا دور لها تركيباً. وقد سبق تفصيل ذلك في المبحث الأول.

٢- التوكيد اللفظي:

الفعل المؤكّد توكيدا لفظيا لا فاعل له، ذلك أنه تكرر للمؤكّد، وجيء به لتأكيد فحسب، لا لإثبات معنى جديد، ولا يقصد إسناده "إن كان المؤكّد فعلاً - ماضياً أو مضارعاً - فإن توكيده اللفظي يكون بتكراره وحده دون تكرر فاعله، ولا يكون للفعل المؤكّد (التابع) فاعل ... ولا محل له من الإعراب"^(٢).

فالفعل المؤكّد لا يؤثر ولا يتأثر بالعمل في جملته "اللفظ الذي يقع توكيداً لفظياً ممنوع من التأثير والتأثير؛ أي لا تؤثر فيه العوامل... فليس له موضع ولا محل من الإعراب مطلقاً. وكذلك ليس له تأثير في غيره مطلقاً؛ فلا يحتاج لفاعل، أو مفعول به، أو مجرور، أو غيره"^(٣).

(١) شرح المفصل: ٨٥/٧

(٢) النحو الوافي: ٥٣١/٣، ٧٢/٢

(٣) النحو الوافي: ٥٢٧/٣

واضح من هذا النص أن الفعل المؤكِّد لا يؤثر ولا يتأثر، ولا يقصد إسناده، وهذا لا يسمى: لا محل له من الإعراب فحسب، بل يقال: إنه لا دور له تركيباً، وقد سبق توضيح أن الاسم المؤكِّد لا دور له تركيباً أيضاً.

٣- (كان) الزائدة :

تزداد (كان) فتصبح لا دور تركيباً لها، ولكنها تكسب جملتها الدلالة على الزمان الماضي فحسب "كان في حال زيادتها لا اسم لها ولا خبر ولا فاعل، لأنها ملغاة عن العمل. هذا مذهب المحققين"^(١). ومن ثم لا دور تركيباً لـ(كان) الزائدة.

٤- التابع الفعلي في أسلوب الإتياع:

سبق أن ناقش البحث الاسم التابع في أسلوب الإتياع، وذهب البحث إلى أنه لا دور له تركيباً، والحكم نفسه يجري على الفعل في أسلوب الإتياع، فالفعل (بَطَّيْتُ) في قولهم: (حَطَّيْتُ الْمَرْأَةَ وَبَطَّيْتُ) لا دور له تركيباً؛ لأنه توكيد لفظي بالموازن "الإتياع هو أن تتبع الكلمة على وزنها أو رويها إشباعاً وتوكيداً؛ حيث لا يكون الثاني مستعملاً بانفراده في كلامهم، وذلك يكون على وجهين: أحدهما أن يكون للثاني معنى كما في (هنيئاً مريئاً)، والثاني أن لا يكون له معنى، بل ضم إلى الأول لتزيين الكلام لفظاً وتقويته معنى، نحو: قولك حسن بسن"^(٢)، ويقول عباس حسن عن التابع: "هو في الرأي الأقوى مجرد لفظ عرضي؛ أي صوت ليس له معنى مستقل، ولا كيان ذاتي يستقل به عن الكلمة التي يتبعها، ولا يجلب زيادة معنى، ولا يوصف وحده بإعراب ولا بناء"^(٣).

(١) شرح المفصل: ١٥٢/٧

(٢) الكليات (معجم في المصطلحات والفروق اللغوية)، أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني الكفوي.

تحقيق: عدنان درويش ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤١٩هـ / ١٩٩٨م : ٣٥

(٣) النحو الوافي: ٣٩٣/٢، هامش: ١

ثالثاً - ما لا دور له تركيباً من الحروف:

الحروف منها ما هو عامل : يعمل النصب أو الجزم أو الجرّ، وهو الحرف المختص. ومنها ما هو مهمل : لا يعمل شيئاً مما سبق، وهو الحرف غير المختص " الحرف قسمان: عامل، وغير عامل؛ فالعامل هو ما أثر فيما دخل عليه رفعاً، أو نصباً، أو جرّاً، أو جزمًا. وغير العامل بخلافه، ويسمى المهمل." (١)، ومن الحروف التي يرى البحث أنها لا دور لها تركيباً.

١- (إلا) الاستثنائية:

يرى كثير من النحاة أن (إلا) هي العامل في المستثنى بعدها، وقد تزداد (إلا)، وتصبح لا دور لها تركيباً، وذلك إذا عمل ما قبلها فيما بعدها، وزيادتها لها صورتان : جوازاً أو وجوباً.

أ- زيادة (إلا) وجوباً:

الحالة الأولى: إذا تكررت (إلا) مع حرف العطف أو مع البديل فإنها تفقد دورها التركيبي، وتفقد دلالتها على الاستثناء أيضاً، وتكرارها يكون مع حرف العطف، مثل: قام القوم إلا زيدا وإلا عمرا، ويكون مع البديل في مثل: ما جاء أحد إلا زيد إلا أخوك. "إذا تكررت (إلا) فإن كان التكرار للتوكيد، وذلك إذا تلت واوا عاطفة أو تلاها اسم مماثل لما قبلها أو بعضه أو مشتمل عليه أو مضرب إليه عنه ألغيت جواب الشرط الثاني، وهو وجوابه جواب الشرط الأول، ويشملهما قول الناظم: وألغ إلا ذات توكيد؛ فالأول وهو العطف، نحو: ما جاءني إلا زيد وإلا عمرو، فما بعد إلا الثانية، وهو عمرو، معطوف بالواو على ما قبلها، وهو زيد، عطف نسق، وإلا الثانية زائدة للتوكيد، والأصل: ما جاءني إلا زيد وعمرو. والثاني وهو البديل بأقسامه الأربعة." (٢)

(١) الجنى الداني في حروف المعاني، الحسن بن قاسم المرادي، تحقيق: د. فخر الدين قباوة وأحمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤١٣هـ / ١٩٩٢م: ٢٨

(٢) التصريح: ٣٥٦/١

الحالة الثانية:

في أسلوب الاستثناء الناقص المنفي لا يكون لـ (إلا) غير الدور الدلالي، ويكون دورها التركيبي مفقودا وجوبا؛ إذ يتخطاها العامل قبلها إلى المعمول بعدها "العامل في الاسم على ضريين: قياسي واستحساني، فالقياسي ما اختص به، ولم يكن كجزء منه، و(إلا) كذلك فيجب لها العمل، كوجوبه لسائر الحروف التي هي كذلك، ما لم تتوسط بين عامل مفرغ ومعمول؛ فتُلغى وجوبا إن كان التفريغ محققا."^(١)

ب- زيادة (إلا) جوازا:

في أسلوب الاستثناء التام المنفي متصلا ومنقطعا تفقد (إلا) دورها التركيبي جوازا؛ إذ يجوز أن تعمل، ويجوز أن يلغى عملها؛ ومن ثم تفقد دورها التركيبي. ورد عن فقدان (إلا) دورها التركيبي وجوبا وجوازا: "فيجب في (إلا) أن تكون عاملة ما لم تتوسط بين عامل مفرغ ومعموله، فتلغى وجوبا إن كان التفريغ محققا، نحو: ما قام إلا زيد، وجوازا إن كان مقدرًا، نحو: ما قام أحد إلا زيد، فإنه في تقدير: ما قام إلا زيد، لأن أحدا مبدل منه، والمبدل منه في حكم الطرح."^(٢)

٢- إذن الجوابية:

قد يلغى عمل (إذن) الجوابية، ومن ثم لا يكون لها دور تركيبى، وذلك في حالتين.

هما:

(١) شرح التسهيل: ٢ / ٢٧٤

(٢) شرح الأشموني: ١ / ١٥١

الحالة الأولى: مجيء (إذن) بين الفاء أو الواو والفعل:

وفي هذه الحالة يجوز أن تهمل (إذن) فلا يكون لها دور تركيبى، يقول سيبويه عنها: "واعلم أن (إذن) إذا كانت بين الفاء والواو وبين الفعل فإنك فيها بالخيار إن شئت أعملتها كإعمالك أرى وحسبت إذا كانت واحدةً منهما بين اسمين؛ وذلك قولك: زيداً حسبت أخاك، وإن شئت ألغيت (إذن) كإلغائك حسبت إذا قلت: زيدٌ حسبت أخوك، فأما الاستعمال فقولك: فإذاً آتيك وإذن أكرمك" (١).

الحالة الثانية: مجيء (إذن) بين الفعل وما يعتمد عليه:

إذا وقعت (إذن) بين الفعل وما يعتمد عليه الفعل ألغى عملها، وأصبح لا دور لها تركيباً، يقول سيبويه: "واعلم أن (إذن) إذا كانت بين الفعل وبين شيء الفعل معتمداً عليه فإنها ملغاة لا تنصب البتة كما لا تنصب (أرى) إذا كانت بين الفعل والاسم في قولك: كان أرى زيداً ذاهباً، وكما لا تعمل في قولك: إني أرى ذاهباً، فـ(إذن) لا تصل في ذا الموضوع إلى أن تنصب، كما لا تصل (أرى) هنا إلى أن تنصب، فهذا تفسير الخليل، وذلك قولك: أنا إذن آتيك، فهي ههنا بمنزلة (أرى)؛ حيث لا تكون إلا ملغاة، ومن ذلك أيضاً قولك: إن تأتني إذن آتك؛ لأن الفعل ههنا معتمد على ما قبل إذن." (٢)

٣- (ما) النافية:

اختلف في إعمال (ما) النافية عمل ليس؛ فذهب التميميون إلى عدمه، وأقره الحجازيون بشروط، ويلغى الدور التركيبى لها، وتصير مهملة، إذا فقدت أحدها "للعرب في (ما) النافية الداخلة على المبتدأ والخبر مذهبان؛ أحدهما: مذهب أهل الحجاز، وهو

(١) الكتاب : ١٤/٣

(٢) الكتاب : ١٤/٣

إلحاقها في العمل بليس، وعلى مذهبه نزل القرآن، قوله تعالى: (مَا هَذَا بَشَرًا)^(١)، وقوله تعالى: (مَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ)^(٢)، والثاني: مذهب غير أهل الحجاز، وهو إهمالها، وهو مقتضى القياس؛ لأنها غير مختصة، فلا تستحق عملاً^(٣)؛ ومن ثم فـ(ما) على لغة الحجازيين تفقد دورها التركيبي، وتصير مهملة لا دور لها تركيباً، إذا فقدت شرطاً من شروط إعمالها. أما (ما) عند بني تميم فلا دور لها تركيباً وضعاً؛ أي لم يكن لها دور أصلاً لتفقدته.

٤- (لا) النافية:

اختلف في إعمال (لا) النافية عمل ليس "وأما (لا) فإعمالها إعمال ليس قليل جدا عند الحجازيين، وإليه ذهب سيوييه وطائفة من البصريين، وذهب الأخفش والمبرد إلى منعه. وعلى الإعمال يشترط لها الشروط السابقة في عمل (ما)، ما عدا الشرط الأول، وهو ألا يقترن اسم (لا) بـ(أن) الزائدة، ويشترط أن يكون المعمولان نكرتين^(٤)، ومن ثم فـ(لا) عند الحجازيين تعمل عمل (ليس) بشروط، وإذا فقدت أحدها فقدت دورها التركيبي. أما عند الأخفش والمبرد ومن تبعهما فلا دور لها تركيباً وضعاً.

٥- (لات) :

(لات) تعمل عمل ليس بشرطين، وإذا فُقد أيّ منهما لا تعمل، ومن ثم لا دور لها تركيباً "ومذهب الجمهور أنها (لات) تعمل عمل ليس؛ فترفع الاسم وتنصب الخبر، ولها

(١) سورة يوسف، الآية: ٣١

(٢) سورة المجادلة، الآية: ٢

(٣) شرح التسهيل: ١/ ٣٦٩

(٤) التصريح: ١/ ٢٠٠

عندهم شرطان؛ كون معموليها اسمي زمان، وحذف أحدهما. والغالب في المحذوف

كونه المرفوع، نحو: (وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ) (١).

وأما قول الشاعر:

لهفي عليكِ للهفةٍ من خائفٍ بيغي جواركِ حين لات مجير^(٢)

”فارتفاع (مجير) على الابتداء أو الفاعلية؛ أي: لات يحصل مجير أو لات له مجير،

و(لات) مهملة لعدم دخولها على الزمان.“ (٣)

٦- (إن) النافية:

اختلف في إعمال (إن) النافية عمل (ليس) ”أما (إن) النافية فإعمالها نادر عند ابن

مالك، وقال غيره إنه أكثر من عمل (لا)“ (٤)، وأجاز البعض إعمال (إن) النافية عمل (ليس)

مستشهدا بقول الشاعر:

”إن هو مستوليا على أحد إلا على أضعف المجانين“ (٥)

وليس بمشهور.“ (٦)، ومن ثمّ فإنّ (إن) النافية على رأي من أجاز إهمالها لا دور لها

تركيباً، وكذلك لا دور لها تركيباً إذا نقض شرط عملها بتقديم خبرها على اسمها.

(١) التصريح: ٢٠٠/١، والآية: ٣ من سورة (ص).

(٢) البيت لعبدالله بن أيوب التيمي، في رثاء منصور بن زياد: شرح ديوان الحماسة للمرزوقي، نشره: أحمد أمين وعبدالسلام هارون، دار الجيل، بيروت، ط١، ١٤١١هـ/١٩٩١م: ٩٥٠، ويروى أيضاً لشمردل الليثي في شرح شواهد المغني للسيوطي، ط١، البهية، ١٣٢٢هـ: ٣١٣، وخزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، عبدالقادر بن عمر البغدادي، تحقيق وشرح عبدالسلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٤، ١٤١٨هـ/١٩٩٧م: ٤/١٧١، و١١/١٩٢.

(٣) شرح الأشموني: ٢٥٦/١

(٤) التصريح: ٢٠٧/١

(٥) خزانة الأدب: ٤/١٦٦، وقال: ”وهذا الشاهد مع كثرة دورانه في كتب النحول لم يعلم قائله.“ الخزانة: ٤/١٦٨، وهمع الهوامع: ١/١٢٥

(٦) شرح الرضي على الكافية: القسم الأول، ج٢، ص٨٦٦

٧- الحروف الدالة على التكلم والخطاب والغيبة (الياء ، والكاف، والهاء) :

يرى الزمخشري أن هذه حروف لبيان التكلم والخطاب والغيبة، ولا محل لها من الإعراب: " (إيا) ضمير منفصل للمنصوب، واللواحق التي تلحقه من الكاف والهاء والياء في قولك : إياك، وإياه، وإياي، لبيان الخطاب والغيبة والتكلم، ولا محل لها من الإعراب. كما لا محل للكاف في رأيك، وليست بأسماء مضمرة." (٢)

وبيّن ابن جني أن دلالة الاسمية قد خلعت عنها لتحل محلها دلالة الحرفية في حالات معينة وعددها، يقول عن (كاف) الخطاب: "ومن ذلك كاف المخاطب للمذكر والمؤنث، نحو: رأيك وكلمتك، فهي تفيد شيئين: الاسمية والخطاب، ثم قد خلع عنها دلالة الاسم في قولهم: ذلك وأولئك وهاك وهاءك، وأبصرك زيدا وأنت تريد: أبصر زيدا، وليسك أخاك في معنى ليس أخاك. وكذلك قولهم: رأيك زيدا ما صنع، وحكى أبو زيد: بلاك والله وكلاك والله؛ أي بلى وكلا. فالكاف في جميع ذلك حرف خطاب مخلوطة عنه دلالة الاسمية، وعليه قول سيبويه. ومن زعم أن الكاف في ذلك اسم انبغى له أن يقول: ذلك نفسك. وهذا كله مشروح في أماكنه. فلا موضع إذأ لهذه الكاف من الإعراب." (٣)

ويوضح الزمخشري ما أراده ابن جني من قوله السابق: "ومن زعم أن الكاف في ذلك اسم انبغى له أن يقول: ذلك نفسك" بقوله: "أرأيتكم: أخبروني. والضمير الثاني لا محل

(١) شرح الرضي على الكافية : القسم الأول ، ج ٢، ص ٨٦٦

(٢) الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل: جار الله الزمخشري، حققه وخرج أحاديثه وعلق عليه عبد الرزاق المهدي، مؤسسة التاريخ العربي، بيروت / لبنان، ط ١، ١٤١٧هـ / ١٩٩٧م : ١٣ / ١

(٣) الخصائص، لأبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق الأستاذ محمد علي النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ط ٣، سنة ١٤٠٨هـ / ١٩٨٨م : ٢ / ١٨٥

له من الإعراب؛ لأنك تقول: أرأيتك زيداً ما شأنه، فلو جعلت للكاف محلاً لكنت كأنك تقول: أرأيت نفسك زيدا ما شأنه؟ وهو خلف من القول.^(١)

ورأى ابن هشام - أيضاً - أنها حروف دالة على معنى، وهو التكلم أو الخطاب أو الغيبة، ولا تدل على ذات؛ أي لا تدل على المتكلم ولا على المخاطب ولا الغائب، وهي حروف لا محل لها من الإعراب، قال في (شذور الذهب): "فإن قلت: يردُّ على الحدِّ الذي ذكرته للمضمر الكاف من «ذلك» فإنها دالةٌ على المخاطب، وليست ضميراً باتفاق البصريين، وإنما هي حرفٌ لا محلَّ له من الإعراب، قلت: لا نسلم أنها دالة على المخاطب، وإنما هي دالةٌ على الخطاب؛ فهي حرف دال على معنًى، ولا دلالة له على الذات ألبتة، وكذلك أيضاً الياء في «إياي» والكاف في «إياك» والهاء في «إياه» ليست مُضْمَرَاتٍ، وإنما هي - على الصحيح - حروفٌ دالة على مجرد التكلّم والخطاب والغيبة، والدال على المتكلم والمخاطب والغائب إنما هو «إيا»، ولكنه لما وضع مشتركاً بينها وأرادوا بيانَ من عَنَوَا به احتاج إلى قرينةٍ به تُبيِّنُ المعنى المراد منه."^(٢)

وبيّن صاحب (التصريح) سبب كونها لا محل لها من الإعراب: "الكاف لو كانت اسماً كان لها محل من الإعراب، ولا يظهر إلا كونه جراً بإضافة اسم الإشارة إليها، وهو لا يقبل الإضافة لملازمته التعريف."^(٣)

(١) الكشاف: ١ / ١٣

(٢) شرح شذور الذهب: للإمام أبي محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن هشام الأنصاري المصري، توزيع دار الأنصار، ط ١٥، ١٣٩٨هـ / ١٩٧٨م: ١٠٥

(٣) التصريح: ١ / ١٢٨

والرأي نفسه يتبناه عباس حسن، يقول: "فإن وجد في آخر واحد منها (أسماء الإشارة) كاف الخطاب الدالة على التوسط (نحو: ذاك ... هناك) قيل فيها: "الكاف حرف خطاب مبني لا محل له من الإعراب".^(١)

ومما سبق يتضح أن هذه الحروف ليس لا محل لها من الإعراب، ولكن برجع النظر يتضح أنها لا دور لها في التركيب أصلاً؛ إذ لم تؤثر في معمول، ولم يؤثر فيها عامل.

٨- لام البعد:

لام البعد هي اللام التي تدخل على اسم الإشارة ليدل على الإشارة للبعيد "فإذا أردت التنصيص على البعد جئت بعلامته، وهي اللام".^(٢) ولام البعد لا محل لها من الإعراب، ولا دور لها تركيباً وضعاً، يقول عباس حسن عن (ذا): "وإن وجد معها لام البعد أحياناً، مثل: ذلك - وهذه اللام لا توجد منفردة عن الكاف - قيل فيها: اللام حرف للبعد، مبني على الكسر في نحو: ذلك، وعلى السكون في نحو: تلك ... لا محل لها من الإعراب".^(٣)

٩- حروف التنبيه: (ألا، وأما، وها):

حروف التنبيه منها ما يختص بالدخول على الجمل، ومنها ما يختص بالدخول على المفردات.

أ- ما يختص بالدخول على الجمل:

يختص بالدخول على الجمل من حروف التنبيه (ألا) و (أما)، ولا دور لأي منهما في التركيب، وإنما فائدتهما معنوية فحسب، وهي التنبيه والتأكيد على مضمون الجملة

(١) النحو الوافي: ٣٠٢/١

(٢) شرح الرضي على الكافية: القسم الثاني، ج ١، ص ١٩١، ١٩٢

(٣) النحو الوافي: ٣٠٢/١

بعدهما" (ألا) و (أما)، حرفا استفتاح يبتدأ بهما الكلام، وفائدتهما المعنوية: توكيد مضمون الجملة، وكأنهما مركبتان من همزة الإنكار وحرف النفي، والإنكار نفي، ونفي النفي إثبات، ركب الحرفان لإفادة الإثبات والتحقيق، فصارا بمعنى (إن)، إلا أنهما غير عاملين، يدخلان على الجملة، خبرية كانت أو طلبية، سواء كانت الطلبية أمراً، أو نهياً، أو استفهاماً، أو تمنياً، أو غير ذلك، وتختصان بالجملة بخلاف (ها)، وفائدتهما اللفظية كون الكلام بعدهما مبتدأ به، وقد نسب التنبيه إليهما.^(١)

ب- ما يختص بالدخول على المفردات:

تختص (ها) التنبيه بالدخول على المفردات، ولا دور لها في التركيب على الأرجح؛ ولذلك نفي الرضي أن تكون (ها) التنبيه عاملة النصب في الجملة بعد اسم الإشارة في قوله تعالى: (هَا أَنْتُمْ أَوْلَاءُ تُحِبُّونَهُمْ)^(٢)، ورأى أنها مستأنفة لا محل لها من الإعراب^(٣) فالجملة بعد اسم الإشارة لازمة لبيان الحالة المستغربة، ولا محل لها؛ إذ هي مستأنفة. وقال البصريون هي في محل النصب على الحال؛ أي: ها أنت ذا قائلاً، قالوا؛ والحال ههنا لازمة؛ لأن الفائدة معقودة بها، والعامل فيها حرف التنبيه، أو اسم الإشارة، ولا أرى للحال فيه معنى.^(٤) ويقول عباس حسن: "وإن وجد في أول اسم الإشارة (ها) التي للتنبيه، مثل: هذا، قيل فيها: حرف تنبيه مبني على السكون لا محل له"^(٥).

وواضح مما سبق أن حروف التنبيه جميعاً لا عمل نحويًا لها في جملها، ومن ثم لا يقال لا محل لها من الإعراب، بل هي لا دور لها في التركيب.

(١) شرح الرضي على الكافية: القسم الثاني، ج ٢، ص ١٣٥٦

(٢) سورة آل عمران، الآية: ٦٦

(٣) شرح الرضي على الكافية: القسم الثاني، ج ٢، ص ١٣٥٨

(٤) النحو الوافي: ٣٠٢/١

١٠- واو المعية :

واو المعية لها صورتان في النحو العربي؛ الأولى يليها الفعل المضارع المنصوب، والأخرى يليها الاسم المنصوب على أنه مفعول معه.

والواو التي يتبعها الفعل المضارع لها دور تركيبى، وهو العطف، ويرى الرضى - بحق - أنها ليست عاملة النصب "فاء السببية إن عطفت، وهو قليل، فهي إنما تعطف الجملة على الجملة، نحو: الذي يطير فيغضب زيد: الذباب. وكذا نقول في الفعل المنصوب بعد واو الصرف^(١)، إنهم لما قصدوا فيه معنى الجمعية، نصبوا المضارع بعدها، ليكون الصرف عن سنن الكلام المتقدم مرشداً من أول الأمر إلى أنها ليست للعطف."^(٢)

أما الواو التي يليها اسم منصوب على أنه مفعول معه فاختلف في دورها في نصب المفعول معه بعدها؛ ف قيل: ناصبه فعل مضمّر بعد الواو، وقيل: نصبه بالخلاف^(٣)، وهو رأي الكوفيين "وقال الكوفيون: هو منصوب على الخلاف؛ فيكون العامل معنويًا كما قلنا في الظرف الواقع خبر المبتدأ. والأولى إحالة العمل على العامل اللفظي ما لم يضطر إلى المعنوي"^(٤)، وقيل: "نصبه نصب الظروف؛ وذلك أن الواو لما أقيمت مقام المنصوب بالظرفية، والواو في الأصل حرف فلا تحتمل النصب، أعطي النصب ما بعدها عاريةً، كما أعطي ما بعد (إلا) إذا كانت بمعنى (غير) إعراب نفس (غير). ولو كان كما قاله لجاز النصب في كل واو بمعنى (مع) مطردًا، نحو: كل رجل وضيعته."^(٥)

(١) يقصد واو المعية.

(٢) شرح الرضى على الكافية: القسم الثاني، ج ٢، ص ٨٧٧-٨٧٨

(٣) همع الهوامع: ٢٣٨ / ٣

(٤) شرح الرضى على الكافية: القسم الأول، ج ٢، ص ٦١٩-٦٢١

(٥) شرح الرضى على الكافية: القسم الأول، ج ٢، ص ٦١٩-٦٢١

ورأى البعض أن " ناصبه الواو، وعليه الجر جاني، لاختصاصها لما دخلت عليه من الاسم، فعملت فيه. ورد بأنه لو كان كذلك لاتصل الضمير معها، كما اتصل بإن وأخواتها، وبأنه لا نظير لها؛ إذ لا يعمل الحرف نصباً إلا وهو مشبّه بالفعل".^(١) والراجح أن الناصب هو "ما تقدمه من فعل أو شبهه"^(٢).

ومما سبق يتضح أن الواو إذا تلاها الاسم المنصوب على أنه مفعول معه؛ فلا عمل لها فيه. ومن ثم لا دور لها تركيباً، أما إذا تلاها الفعل المنصوب فإنها عاطفة والفعل منصوب بـ(أن) مضمرة "فواو المعية حرف عطف - على الأشهر - كما سيأتي، والمضارع بعدها منصوب بأن مضمرة وجوبا، والمصدر المؤول معطوف على مصدر سابق... وواو المعية التي هنا تختلف عن واو المعية التي يليها المفعول معه؛ فإن التي يليها المفعول معه حرف مجرد للدلالة على المعية، وليس عاطفاً أو غير عاطف".^(٣)

١١- واو اللصوق:

واو اللصوق هي واو تأتي بين الموصوف وصفته إذا كانت جملة، وليس لها دور تركيبى؛ إذ إنها لا تعطف، وإنما هي زائدة لتزيد التصاق النعت الجملة بالمنعوت "الجملة في نحو الآيتين^(٤) صفة، والواو لتأكيد لصوق الصفة بالموصوف؛ لأنها في أصلها للجمع المناسب للإلصاق وإن لم تكن الآن عاطفة"^(٥)

(١) همع الهوامع: ٢٣٨ / ٣

(٢) همع الهوامع: ٢٣٨ / ٣

(٣) النحو الوافي: ٤ / ٣٧٥، هامش: ٢

(٤) في قوله تعالى: "وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَعْلُومٌ" (سورة الحجر، الآية: ٤)، وقوله تعالى: "أَوْ كَالَّذِي مَرَّ عَلَى قَرْيَةٍ وَهِيَ خَاوِيَةٌ عَلَى عُرُوشِهَا" (سورة البقرة، الآية: ٢٥٩)

(٥) حاشية الصبان: ١٧٥ / ٢

وعلى أساس من ذلك خرج الزمخشري جملة: (وَلَهَا كِتَابٌ مَّعْلُومٌ) على أنها صفة،
والواو للإلصاق، في قوله تعالى: "وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَّعْلُومٌ"^(١)، يقول
الزمخشري: " (وَلَهَا كِتَابٌ) جملة واقعة صفة لقرية، والقياس أن لا يتوسط الواو بينهما
كما في قوله تعالى: "وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ إِلَّا لَهَا مَنذُورٌ"^(٢) وإنما توسطت لتأكيد لصوق
الصفة بالموصوف.^(٣)

ويقول عباس حسن: "ولا تصلح الواو التي تسبق - أحيانا - الجملة الواقعة نعتا أن
تكون للربط؛ فإنها واو زائدة تلتصق بهذه الجملة لتقوي دلالتها على النعت، وتزيد
التصاقها بالمنعوت دون أن تصلح وحدها للربط، ويسمونها لذلك واو اللصوق."^(٤)
ومن ثم فلا دور تركيباً لهذه الواو، وإنما هي زائدة بين الصفة الجملة والموصوف
لزيادة الربط بينهما.

* * *

(١) سورة الحجر، الآية: ٤

(٢) سورة الشعراء، الآية: ٢٠٨

(٣) الكشاف: ٥٧٠/٢. وقد دار أخذ ورد في هذه المسألة، اتسع (التصريح) لبعضه، إذ يرى صاحب (التصريح)
أن هذه الجملة حال، وأخذ على الزمخشري إعرابها صفة: "فجملة: (ولها كتاب معلوم) حال من قرية
لكونها مسبوقه بالنفي. وزعم الزمخشري أنها صفة لقرية، وإنما توسطت الواو بينهما لتأكيد لصوق
الصفة بالموصوف، وتابعه صاحب البديع وابن هشام الخضراوي، ورده ابن مالك." (التصريح: ٣٧٧/١).
وقد رجح عباس حسن رأي الزمخشري، وذكر أن هذه الواو لا تصلح وحدها للربط، واحتج لها - كذلك
- بقوله تعالى: "وَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا وَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ" (سورة البقرة، الآية: ٢١٦). انظر: (النحو الوافي:

٤٧٩ / ٣

(٤) النحو الوافي: ٤٧٩ / ٣

المبحث الثالث : فقدان الدور التركيبي والدلالة

لارتباط دلالة اللفظ بدوره الركيبي حالتان، فقد يفقد اللفظ دوره التركيبي في جملته، ويفقد معه الدلالة أيضا، أو يفقد دوره التركيبي دون الدلالة.

الحالة الأولى- فقدان اللفظ دوره التركيبي والدلالة:

تدخل (ما) الكافة على بعض الأفعال فتلغي عملها، وتغير معناها، فتصبح لا دور لها تركيبياً، وتصبح ذات دلالة جديدة، يقول صاحب (التصريح): "قلما) خلع عنه معنى التقليل، وصير بمعنى (ما) النافية."^(١)؛ تعليقا منه على قول الشاعر:

قلما يبرح اللبيب إلى ما يورث الحمد داعيا أو مجيبا^(٢)

ومن ذلك - أيضا - نوع من التابع في أسلوب الإتياع، وهو التابع الذي يضم إلى متبوعه لتحسين اللفظ. وقد سبق ذكر نص الرضي الذي يصنف التابع في أسلوب الإتياع ثلاثة أنواع، يقول: "وهو على ثلاثة أضرب: لأنه إما أن يكون للثاني معنى ظاهر، نحو: هنيئا مريئا، وهو سرٌّ برٌّ، أو لا يكون له معنى أصلا، بل ضمُّ إلى الأول لتزيين الكلام لفظا أو تقويته معنى - وإن لم يكن له في حال الأفراد معنى - نحو قولك: حسنٌ بسنٌ قسنٌ، أو يكون له معنى متكلف غير ظاهر، نحو: خبيث نبيث، من نبث الشر؛ أي استخرجته."^(٣)

فالنوع الثاني من هذه الأنواع الثلاثة التي ذكرها الرضي فاقد لدوره التركيبي ولدلالته، ويقول عنه عباس حسن: "هو في الرأي الأقوى مجرد لفظ عرضي؛ أي صوت ليس له معنى

(١) التصريح: ١٨٥/١

(٢) البيت لا يُعرف قائله، شرح شواهد المغني للبغدادي، ت: عبدالعزيز رباح، وأحمد يوسف دقاق، دار المأمون، دمشق، ١٣٩٨هـ: ٥ / ٢٤٥. مغني اللبيب عن كتب الأعراب، تحقيق وشرح: عبد اللطيف محمد

الخطيب، سلسلة التراث العربي، العدد: ٢١، الكويت، بدون تاريخ: ٦٨

(٣) شرح الرضي على الكافية، القسم الأول، ج ٢، ص ١٠٦٠

مستقل، ولا كيان ذاتي يستقل به عن الكلمة التي يتبعها. ولا يجلب زيادة معنى، ولا يوصف وحده بإعراب ولا بناء^(١)، ويمثل له بقوله: "لا نصيب (له) في الإعراب أو البناء، مثل: (بَسَنَ) في قولهم: (محمد حسن بسن)، ومثل: (نيطان، ونفريت) في قولهم: (اللس شيطان نيطان)، أو: (اللس عفريت نفريت)"^(٢)

فإذا كان التابع في أسلوب الإتيان لا يوصف بإعراب ولا بناء، وليس له كيان ذاتي يستقل به عن الكلمة السابقة، ولا يجلب زيادة معنى؛ فهو مما فقد الدور التركيبي والمعنى جميعاً.

وكذلك إذا تكررت (إلا) مع حرف العطف أو مع البدل؛ فإنها تفقد دورها التركيبي، وتفقد دلالتها على الاستثناء أيضاً. ومثال تكرارها مع حرف العطف: قام القوم إلا زيدا وإلا عمرا، ومثال تكرارها مع البدل: ما جاء أحد إلا زيد إلا أخوك "إذا تكررت (إلا) فإن كان التكرار للتوكيد، وذلك إذا تلت واوا عاطفة أو تلاها اسم مماثل لما قبلها أو بعضه أو مشتمل عليه أو مضرب إليه عنه، ألغيت جواب الشرط الثاني، وهو وجوابه جواب الشرط الأول، ويشملهما قول الناظم: وألغ إلا ذات توكيد؛ فالأول وهو العطف، نحو: ما جاءني إلا زيد وإلا عمرو، فما بعد إلا الثانية، وهو عمرو، معطوف بالواو على ما قبلها، وهو زيد، عطف نسق، وإلا الثانية زائدة للتوكيد، والأصل: ما جاءني إلا زيد وعمرو. والثاني وهو البدل بأقسامه الأربعة"^(٣)

(١) النحو الوافي: ٣٩٣/٢، هامش ١:

(٢) النحو الوافي: ٤٦٩/٣

(٣) التصريح: ٣٥٦/١

الحالة الثانية - فقدان اللفظ دوره التركيبي دون الدلالة:

قد يفقد اللفظ دوره التركيبي ولكن تبقى دلالاته، ومن ذلك دلالة (كان) على الزمان الماضي رغم زيادتها، يقول ابن يعيش: "قد تدخل (كان) في باب التعجب زائدة على معنى إلغائها عن العمل وإرادة معناها، وهو الدلالة على الزمان، وذلك نحو قولك: (ما كان أحسن زيداً) إذا أريد أن الحسن كان فيما مضى"^(١)، وورد في (التصريح): "وليس المراد بزيادتها أنها لا تدل على معنى ألبتة، بل إنها لم يؤت بها للإسناد، وإلا فهي دالة على المضي"^(٢).

وقد سبق نقل تعجب الرضي من عدم الاعتداد بالمعنى في الحكم بالزيادة، فقد يحكم بالزيادة على اللفظ رغم ما يؤديه من معنى، في حين لا يحكم عليه بالزيادة وإن كان لا معنى له، ودوره التركيبي سلبياً، كما هو الحال مع (ما) الكافة؛ إذ حكم بعدم زيادتها رغم أن غاية ما قامت به من دور هو: كفاء (سلب) ما قبلها عن العمل، يقول: "والعجب أنهم لا يرون تأثير الحروف معنويًا، كالتأكيد في الباء، ورفع الاحتمال في (لا) هذه وفي (من) الاستغراقية - مانعا من كون الحروف زائدة، ويرون تأثيره لفظياً، ككونها كفاءةً، مانعا من زيادتها."^(٣)

ف(ما) الكافة لا تعدّ زائدة رغم أنها لا معنى لها، ودورها التركيبي سلبياً، وهو إلغاء عمل ما تدخل عليه، يقول الرضي: "ولم يعدوا (ما) الكافة، وإن لم يكن لها معنى، من الزوائد، لأن لها تأثيراً قوياً، وهو منع العامل من العمل، وتهيئته لدخول ما لم يكن له أن يدخله، وعلى مذهب من أعمل (ليتما) و(إنما) وأخواتها، تكون (ما) زائدة، وليست في:

(١) شرح المفصل: ١٥٠/٧

(٢) التصريح: ١٩٢، ١٩١/١

(٣) شرح الرضي على الكافية: القسم الثاني، ج ٢، ص ١٣٧٧

حيثما وإذا ما زائدة؛ لأنها هي المصححة لكونهما جازمتين، فهي الكافة لهما. أيضا، عن الإضافة.^(١)

وسواء كفيها ما تدخل عليه عن الرفع أو النصب أو الجر، ورد في (حاشية العطار) من أنواع (ما) " (وزائدة كافة) عن عمل الرفع. نحو: قلما يدوم الوصال، أو الرفع والنصب. نحو: "إنما الله إله واحد"، أو الجر، نحو: ربما دام الوصال."^(٢)

* * *

(١) شرح الرضي على الكافية: القسم الثاني، ج ٢، ص ١٣٧٥، ١٣٧٦

(٢) حاشية العطار، حسن بن محمد العطار، ط. دار الكتب العلمية، بدون رقم طبعة وتاريخ: ١٤٦ / ٢

المبحث الرابع : أسباب فقدان الدور التركيبي

بالاستقراء يستطيع البحث أن يحدد مجموعة من الأسباب تؤدي - فرادى أو باجتماع - إلى فقدان الدور التركيبي، وهي:

أولاً - اجتماع عاملين:

إذا اجتمع عاملان على معمول واحد، فقد أحدهما دوره التركيبي، ولذلك صور، منها:

١- اجتماع الشرط والقسم:

ينتج عن اجتماع الشرط والقسم حالات عدة، بعضها يلغى فيها الدور التركيبي لأداة الشرط، وبعضها يلغى فيها الدور التركيبي للقسم، وهذه الحالات هي:

الحالة الأولى- تقدم القسم وتأخر الشرط:

يعمل القسم ، ويلغى الدور التركيبي للشرط، ومثال ذلك: والله إن أتيتني لآتينك.

الحالة الثانية - توسط القسم وتقدم الشرط عليه، وفي هذه الحالة قد يأتي في

أول الجملة طالبُ خبرٍ، أوْلاً:

أ - توسط القسم وتقدم الشرط عليه، وفي أول الجملة طالبُ خبرٍ:

يجب إعمال الشرط، ويجوز إلغاء القسم وإعماله، ومثال ذلك: أنا إن أتيتني فوالله لآتينك، وأنا إن أتيتني والله آتك.

ب - توسط القسم وتقدم الشرط عليه، وليس في أول الجملة طالبُ خبرٍ:

يجب إعمال الشرط، ويجوز إلغاء القسم وإعماله، ومثال ذلك: إن أتيتني فوالله لآتينك، وإن أتيتني والله آتك.

الحالة الثالثة - توسط القسم وتأخر الشرط عليه:

توسط القسم وتأخر الشرط عليه، وفي هذه الحالة قد يأتي في أول الجملة طالبُ

خبرٍ، أوْلاً:

أ - توسط القسم وتأخر الشرط عليه، وفي أول الجملة طالبُ خبرٍ:

يجوز إعمال القسم وإلغاء الشرط، ومثال ذلك: أنا والله إن أتيتني لآتينك. ويجوز إعمال الشرط، وإلغاء القسم، ومثال ذلك: أنا والله إن تأتني آتك.

ب - توسط القسم وتأخر الشرط عليه، وليس في أول الجملة طالبُ خبرٍ:

في هذه الحالة الجواز والإلغاء المذكوران في الحالة السابقة، فيقال: والله إن أتيتني لآتينك باعتبار القسم وإلغاء الشرط. ويجوز اعتبار الشرط، وإلغاء القسم، فيقال: والله إن تأتني آتك.

الحالة الرابعة - اجتماع الشرط والقسم، وتأخر القسم:

في هذه الحالة يلغى القسم، ويعمل الشرط، فيقال: إن أتيتني آتك والله. يقول الرضي: "القسم إما أن يتقدم أول الكلام، أو يتوسطه، أو يتأخر عنه، فإن تقدم وجب اعتباره، سواء وليه الشرط، نحو: والله إن أتيتني لآتينك، أو لا، نحو: والله إنني آتيك، وإن توسط الكلام، فإما أن يتقدم عليه الشرط أولاً، فإن تقدم عليه وجب اعتبار الشرط، وجاز إلغاء القسم واعتباره، سواء تقدم على ذلك الشرط طالب خبر، نحو: أنا إن أتيتني فوالله لآتينك، وأنا إن أتيتني والله آتك، أو لم يتقدم عليه ذلك، نحو: إن أتيتني فوالله لآتينك وإن أتيتني والله آتك، وإن لم يتقدم الشرط على هذا القسم المتوسط، فإما أن يتأخر عنه الشرط أولاً، فإن تأخر، فإن اعتبرت القسم ألغيت الشرط، نحو: أنا والله إن أتيتني لآتينك، وإن ألغيته اعتبرت الشرط، نحو: أنا والله إن تأتني آتك، وإن لم يتأخر عنه الشرط، فإن جاء بعد القسم جملة جاز اعتباره وإلغاؤه، نحو: أنا والله لآتينك.



وأنا والله آتيك، وإن جاء بعده مفرد وجب إلغاؤه، نحو: أنا والله قائم، وإن تأخر القسم عن الكلام وجب إلغاؤه، نحو: أنا قائم والله، وإن أتيتني أتك والله.^(١)

وهذا الذي ذهب إليه الرضي من الإلغاء للقسم أو الشرط لم يره عدد من النحاة، فقد رأى صاحب (التصريح) والمحشي، وكذلك الأشموني والصبان، أنه لا يقال بالإعمال والإلغاء، ولكن يقال استغني بجواب أحدهما عن الآخر "والحاصل أنه متى اجتمع شرط وقسم استغني بجواب المتقدم منهما عن جواب المتأخر لشدة الاعتناء بالمقدم... هذا إذا لم يتقدم عليهما ذو خبر، وإذا تقدمهما ذو خبر جاز جعل الجواب للشرط، مع تأخره، ولم يجب خلافا لابن مالك في (التسهيل) و(الكافية)، وخالف في النظم.^(٢)

وبناء على ما سبق يتضح أن النص واحد والتخريج مختلف، والبحث يرى أن موقف الرضي ليس هو الأولى بالتأييد، فقد اجتمع عاملان، وحذف جواب أحدهما استغناء بدلالة الآخر عليه.

وإن كان رأي الرضي يتناغم مع قانون الإلغاء في باب ظن وأخواتها؛ ففي الحالة الثانية مما سبق، وهي :

إذا توسط القسم وتقدم الشرط عليه، وفي أول الجملة طالبٌ خبرٌ أو لا، وهي الحالة التي يجب فيها إعمال الشرط، ويجوز إلغاء القسم وإعماله، ومثال ذلك: أنا إن أتيتني فوالله لا تيتك، وأنا إن أتيتني والله أتك؛ نجد أن دلالة القسم حاضرة سواء ألغي أو أعمل، وكذلك الشرط. وهذا يتناغم مع الإلغاء في باب (ظن) وأخواتها؛ فالأفعال القلبية إذا توسطت بين مفعوليها مباشرة أو تأخرت جاز إعمالها، وجاز إلغاؤها، ودلالاتها حاضرة

(١) شرح الرضي على الكافية: القسم الثاني، ج ٢، ص ١٤١٠

(٢) التصريح: ٢ / ٢٥٣، وانظر: حاشية الصبان: ٤ / ٢٧

”ظننت) إذا ألغيت، فإنه يبطل عملها ومعنى الظن باق، ذلك أن الزيادة على ضربين: زيادة مبطللة العمل مع بقاء المعنى الزمني، كما سبق، وزيادة لا يراد بها أكثر من التأكيد في المعنى، وإن كان العمل باقياً، نحو: ما جاءني من أحد.“^(١)

ولكن يبقى أن إشكالا سيقع إذا اعتدّ بمبدأ الإلغاء إذا اجتمع القسم والشرط، وهو أن فعل الشرط المذكور، ولا جواب له، فجملته لا مكمل لها دلالةً أو تركيباً، ومن ثم فالأولى الأخذ برأي من ذكرنا غير الرضي.

٢- دخول الشرط على الشرط:

يرى فريق من النحاة أنه إذا اجتمع شرطان فالجواب للأول، وجواب الثاني محذوف، أو الجواب المذكور لهما معا “إذا اجتمع شرطان كان الجواب للسابق منهما، وجواب الثاني محذوف؛ ولذلك كان فعل الشرط ماضي اللفظ، أو مصحوباً بـ(لم)، وأغنى عنه جواب (أما). هذا مذهب سيويوه. وذهب أبو علي الفارسي إلى أن الفاء جواب (إن)، وجواب (أما) محذوف، وله قول موافق لمذهب سيويوه. وذهب الأخفش إلى أن الفاء جواب لـ(أما) والشرط معاً.“^(٢)

وورد عند ابن هشام والأشموني تفصيل لذلك: “وإذا دخل شرط على شرط فتارة يكون بعطف وتارة يكون بغيره، فإن كان بعطف فأطلق ابن مالك أن الجواب لأولهما لسبقه، وفصل غيره فقال: إن كان العطف بالواو فالجواب لهما لأن الواو للجمع، نحو: إن تأتني وإن تحسن إلي أحسن إليك، وإن كان العطف بـ(أو) فالجواب لأحدهما لأن (أو)

(١) النحو الوافي: ٦٢/١، هامش ١، وانظر: شرح المفصل: ١٥٠ / ٧

(٢) البحر المحيط، لمحمد بن يوسف الشهير بأبي حيان الأندلسي الغرناطي، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة، ط ٢، ١٤١٣هـ / ١٩٩٢م : ٢١٦ / ٨، وانظر: الأمالي، هبة الله بن علي بن محمد (ابن الشجري): حيدرآباد الدكن، ١٣٤٩هـ: ٣٥٦ / ١

لأحد الشبطين، نحو: إن جاء زيد أو إن جاءت هند فأكرمه أو فأكرمها، وإن كان العطف بالفاء فالجواب للثاني، والثاني وجوابه جواب للأول. وإن كان بغير عطف فالجواب لأولهما والشرط الثاني مقيد للأول بحال واقعة موقعه كقوله:

إِنْ تَسْتَغِيثُوا بِنَا، إِنْ تُذْعَرُوا تَجِدُوا مِنَّا مَعَاقِدَ عِزِّ زَانِهَا كَرْمًا^(١)

فتجدوا جواب إن تستغيثوا، وإن تذعروا بالبناء للمفعول مقيد للأول على معنى إن

تستغيثوا بنا مذعورين تجدوا.^(٢)

ومما سبق يتضح أنه إذا اجتمع شرطان فيما أن يكون بينهما عطف أو لا، فإن كان بينهما عطف بالواو فالجواب لأداتي الشرط معا، ومن ثم فلا إلغاء للدور التركيبي لأي منهما، وكذلك إذا كان العطف بالفاء؛ لأن الجواب للشرط الثاني والشرط الثاني وجوابه جواب الشرط الأول، وأيضا إذا كان لا عاطف بين الشرطين؛ إذ الجواب لأولهما والشرط الثاني مقيد للأول بحال واقعة موقعه.

والحالة الوحيدة التي يكون فيها إلغاء للدور التركيبي هي التي يكون العطف فيها بـ(أو) فالجواب لأحدهما لأن (أو) لأحد الشبطين. وأداة الشرط الثانية لا جواب لها لإلغاء دورها التركيبي، يقول الرضي: "اعلم أن الشرط إذا دخل على الشرط، فإن قصدت أن يكون الشرط الثاني مع جزائه جزاء للأول، فلا بد من الفاء في الأداة الثانية، لما ذكرنا في الجوازم عند ذكر مواقع دخول الفاء في الجزاء، تقول: إن دخلت الدار فإن سلمت فلك كذا، وإن سألت فإن أعطيتك فعلي كذا؛ لأن الإعطاء بعد السؤال، وإن قصدت إلغاء أداة

(١) قائله مجهول، وهو من شواهد العيني: ٤ / ٤٥٢

(٢) التصريح: ١ / ٢٥٤، وانظر: حاشية الصبان: ٤ / ٣٠، ٣١

الشرط الثاني، لتخللها بين أجزاء الكلام، الذي هو جزاؤها معنى، أعني الشرط الأول مع الجزء الأخير، فلا يكون في أداة الشرط الثاني فاء، كقوله:

فإن عثرتُ بعدها، إنْ وآلتُ رجليَ من هاتا فقولا: لالْعَا^(١)

فهو بمنزلة: والله إن أتيتني لآتينك، فثاني الشرطين لفظاً؛ أولهما معنى، ومثله: إن

تبت إن تذب: ترحم، أي: إن أذبت فإن تبت ترحم، إن كان أكثر من شرطين.^(٢)

ويعترض عليه بما اعترض به على اجتماع القسم والشرط؛ إذ جملة الشرط قائمة

فكيف يحكم عليها بالإلغاء مع الأداة؟

ولما سبق يميل البحث إلى أن جواب شرط الأداة الثانية محذوف لدلالة جواب شرط

الأداة الأولى عليه.

٣- دخول الشرط على الجزم:

أورد الخضري ثلاثة آراء في تخريج ما اجتمع فيه أداة الشرط وأداة الجزم، يقول: "أ

فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا^(٣) قيل تنازع الحرفان الفعل فأعمل الثاني، وحذف نظيره من الأول. وقيل

الأصل: إن ثبت أنكم لم تفعلوا... فمضيّ (لم) في عدم الفعل، واستقبال (إن) في إثبات

ذلك العدم، هو على حدّ قوله تعالى: (وَإِنْ كَانَ قَمِيصُهُ قُدًّا مِنْ دَبْرٍ)^(٤) فإن المعلق عليه

إثبات القدّ، لا هو نفسه؛ لسبقه على وقت المحاكمة. وقيل: (لم) عملت في الفعل، وهي

(١) البيت لابن دريد، شرح مقصورة ابن دريد، للصاوي، مكتبة الخانجي، مصر، ١٩٥١م: ص ٣٣، والخزانة: ٤ /

(٢) شرح الرضي على الكافية: القسم الثاني، ج ٢، ص ١٤١٦

(٣) سورة البقرة، الآية: ٢٧٩

(٤) سورة يوسف، الآية: ٢٧

معها في محل جزم ب(إن) ، وجواب الشرط على كل محذوف تقديره: (فاتركوا العناد).^(١) وقد اختار الرضي الرأي الثاني، ومال الشيخ خالد إلى الرأي الثالث، وهو اختيار السمين الحلبي "هذا تصريح من الرضي بأن حرف الشرط هو العامل للجزم في المضارع المقترن بحرف النفي. وليس كذلك ، قال السمين في إعراب (فإن لم تفعلوا): إن الشرطية داخلية على جملة (لم تفعلوا) ، و(تفعلوا) مجزوم بلم."^(٢)

وقد رجح عباس حسن رأي الرضي، يقول: "اختلف النحاة في تعيين الأداة العاملة؛ فقائل: إنها (لم) لاتصالها مباشرة، وأداة الشرط مهملة داخلية على جملة. وقائل: إنها أداة الشرط لسبقها وقوتها، فكما تؤثر في زمنه فتجعله للمستقبل الخالص - تؤثر في لفظه فتجزمه كما جزمت جوابه، وخلصت زمنه للمستقبل. وفي هذه الحالة تقتصر (لم) على نفي معناه دون جزمه، ودون قلب زمنه للماضي. والأخذ بهذا الرأي أحسن."^(٣) وعلى كل فواضح أنه، باستثناء الرأي القائل بتنازع الحرفين العمل في الفعل بعدهما؛ عندنا أداة لا دور تركيباً لها، فإن أعملت (إن) الشرطية ف(لم) لا عمل لها إلا النفي، ومن ثم فلا دور لها تركيباً، وإن أعملت (لم) فلا عمل ل(إن) إلا إفادة الاستقبال، ومن ثم فلا دور لها تركيباً.

(١) حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: محمد بن مصطفى الخضري، تحقيق: تركي

فرحان المصطفى، دار الكتب العلمية، ط ١، ١٩٩٨م: ٦٥ / ١

(٢) التصريح: ٢٤٧/١

(٣) النحو الوافي: ٤ / ٤١٥

ثانيا - اجتماع مثلين:

إذا اجتمع مثلان ألغى عمل أحدهما تركيباً، ومن ذلك دخول الفعل الماضي (ليس) على آخر في قولهم: (ليس خلق الله مثله)، حيث يلغى عمل (ليس). ومن ثم تصبح لا دور لها تركيباً. وإن كان البعض يرى أنها حرف نفي دخل على فعل وألغى عملها. ولكن الرضي - بحق - رجح أن تكون من دخول فعل على فعل، يقول: "وبعض من قال بحرفيتها جوز إلغائها عن العمل إلغاء (ما)؛ استدلالاً بقولهم: ليس الطيب إلا المسك كما يجيء في باب (ما)، ويحمل عليه قولهم: ليس خلق الله مثله، أي ما خلق الله (فيجيز: ليس زيذا ضربته)، على إلغاء (ليس). والوجه أن: (ليس خلق الله...) من باب توجيه الفعلين إلى مرفوع واحد، وخلق خبر ليس، ويجوز أن يكون اسم ليس فيه."^(١)

وإن كان عباس حسن يرجح أن (ليس)، إذا تلاها فعل، حرف نفي مهمل لا عمل له، وذلك في مثل قولهم: (ليس سافر الغريب) "الأحسن في هذا الأسلوب ونظائره مما يقع فيه فعل بعد (ليس) مباشرة أن تكون هي حرف نفي مهمل (أي لا يعمل؛ فليس له اسم ولا خبر)، وهذا الإعراب أيسر وأنسب لمثل هذه الصيغة؛ لأن وقوع الفعل تالياً الفعل الذي من نوعه قليل في الكلام الفصيح إذا كان التالي لغير توكيد لفظي. وإهمالها في هذه الصورة يوافق لغة تميم التي تهملها في كل الأحوال، وبلغتهم: ليس الطيب إلا المسك، ولكن لا يحسن اليوم الأخذ برأي تميم إلا في الصورة التي أشرنا إليها"^(٢).

ولعل في قول الأشموني: "الفعل لا يلي الفعل."^(٣) ما يقوي رأي من يرى أن (ليس) في التعبير السابق وأمثاله لا دور تركيباً لها.

(١) شرح الرضي على الكافية: القسم الأول، ج ١، ٤٦٠ هـ

(٢) النحو الوافي: ١/٥٩٥ هـ

(٣) شرح الأشموني: ٤ / ٤٨

ومما سبق يتضح أن (ليس) تكون مهملة لا عمل لها في لغة تميم، ومن ثم لا دور لها تركيباً، وكذلك في مثل قولهم: (ليس خلق الله مثله، وليس سافر الغريب)، وذلك لاجتماع مثلين.

ثالثاً - فقدان شرط العمل:

من أسباب فقدان الدور التركيبي فقدان شرط العمل، فإذا فقدت بعض العوامل شرطاً أو أكثر من شروط عملها، لم يعد لها عمل، ومن ثم فلا دور تركيباً لها، ومن ذلك:

(لات) التي هي من حروف نفي الزمن الحالي عند الإطلاق، وتعمل عمل (ليس) بشروط، فإذا نقص شرط أو أكثر أهملت، ولم يعد لها دور تركيبى، ففي قول الشاعر:

حَنَّتْ نَوَارٌ وَلاَتَ هُنَّا حَنَّتْ ويدا الذي كانت نوارُ أجنَّتِ^(١)

(لات) في هذا الشاهد مهملة، لا تعمل عمل (لا)، ومن ثم لا دور لها تركيباً، يقول الأشموني: "للنحويين في (لات) الواقع بعدها (هنّا) كقوله: (حنت نوار ولات هنا حنت) مذهبان: أحدهما أن (لات) مهملة، لا اسم لها ولا خبر... والثاني أن تكون (هنا) اسم (لات)، و(حنت) خبرها على حذف مضاف، والتقدير: وليس الوقت وقت حنين. وهذا الوجه ضعيف، لأن فيه إخراج (هنا) عن الظرفية، وهي من الظروف التي لا تتصرف، وفيه أيضاً

(١) البيت لشبيب بن جعيل في: المؤلف والمختلف في أسماء الشعراء وكناهم وألقابهم وأنسابهم وبعض شعرهم، الأمدي (الحسن بن بشر)، مطبوع مع معجم الشعراء للمرزباني (محمد بن عمران)، مكتبة القدسي، القاهرة، ط ٢، ١٩٨٢م: ٨٤، شواهد المغني: ٩١٩، ولحجل بن نضلة في: الشعر والشعراء، ابن قتيبة (عبدالله بن مسلم)، تحقيق وشرح: أحمد محمد شاكر، بدون دار النشر، ط ٣، ١٩٧٧م: ١٠٢، ولهما معا في خزنة الأدب: ٤ / ١٩٥

إعمال (لات) في معرفة، وإنما تعمل في نكرة، واختصت (لات) بأنها لا يذكر معها معمولاً معها، بل لابد من حذف أحدهما.^(١)

رابعاً - دخول الكاف عن العمل:

إذا دخل كاف على عامل ألغى عمله، وأصبح لا دور له تركيباً، ومن ذلك:

دخول (ما) الكافة على بعض الأفعال؛ فتكفها عن العمل، ومن ثم لا تطلب فاعلاً. يقول الرضي: "و(ما) التي بعد : كثر، وقل، وطال، نحو: قلما، وكثراً، وطالماً، إما كافة للفعل عن طلب الفاعل، وإما مصدرية، والمصدر فاعل الفعل."^(٢)

وإن كان صاحب (مغني اللبيب) يرى أنها تكف هذه الأفعال عن العمل "والكافة ثلاثة أنواع؛ أحدها: الكافة عن عمل الرفع، ولا تتصل إلا بثلاثة أفعال: قل، وكثر، وطال."^(٣) وعلى اعتبار هذه الأفعال لا عمل لها؛ فلا دور لها تركيباً "ويعرب كل واحد منها فعلاً ماضياً مكفوفاً عن العمل (أي ممنوعاً) بسبب وجود (ما) التي كفته"^(٤). وكذلك تدخل (ما) الكافة على (إنّ) وأخواتها، وهي حروف ناسخة، فتكفها عن العمل، واختلف في (ليت) "تُوصَل (ليت) بما فيجوز إبقاء أعمالها وإهمالها كفاءً بما... ويوصل بها الباقي فتكفها عن العمل، وتلزم الإهمال."^(٥)

(١) شرح الأشموني: ١ / ٢٥٦، وراجع شرح الشواهد للعيني الوارد على هامش شرح الأشموني: ١ / ١٤٥

(٢) شرح الرضي على الكافية: القسم الثاني، ج ٢، ١٢٢٩

(٣) مغني اللبيب: ١ / ٢٣٦ - ٢٣٧

(٤) النحو الوافي: ٢ / ٧٢

(٥) همع الهوامع: ٢ / ١٨٩

خامسا- عدم الاختصاص:

عدم الاختصاص يلغي العمل النحوي، فالحروف غير المختصة لا عمل لها في جملتها، ومن ثم ليس لها دور تركيبى "عند البصريين: حتى، ولام كي، ولام الجحود حروف جر، والواو والفاء وأو حروف عطف، ولا ينصب شيء منها بنفسه؛ لأن الثلاثة الأولى من عوامل الأسماء، ولا يعمل شيء منها في الأفعال، والثلاثة الأخيرة غير مختصة، وشرط العامل الاختصاص بأحد القبيلين".^(١)

ولذلك يدخل غير المختص على الجملة الفعلية والاسمية، ومن ذلك الهمزة (هل)، فإنهما يدخلان على الجملة الاسمية والفعلية لعدم اختصاصهما "واعلم أن للاستفهام حرفين: أحدهما عريق فيه وهو الهمزة، فهي تدخل على الفعلية، نحو: أضرب زيد؟ وعلى الاسمية الخالية من الفعل نحو: أزيد خارج؟ وعلى الاسمية التي خبر المبتدأ فيها فعلية، نحو: أزيد خرج؟

وثانيهما دخيل فيه، وهو (هل)، التي أصلها أن تكون بمعنى (قد) اللازمة للفعل، كما يجيء في قسم الحروف، فهي تدخل على الفعلية، وعلى الاسمية التي ليس خبر المبتدأ فيها فعلية، نحو: هل زيد قائم؟ لمشابهة الهمزة".^(٢)

وإذا وليت (ما) (ليت) فالأكثر أن يلغى عملها، ومن ثم تصبح لا دور تركيباً لها، وذلك لزوال اختصاصها بالجملة الاسمية "إذا دخلت (ما) على (ليت) جاز أن تعمل، وأن تلغى، وروي قوله:

قالت ألا ليتما هذا الحمام لنا إلى حمامتنا أو نصفه فقد^(٣)

(١) شرح الرضي على الكافية: القسم الثاني، ج ٢، ص ٨٥٩

(٢) شرح الرضي على الكافية: القسم الأول، ج ١، ص ٥٤٦

(٣) البيت للناطقة الذبياني، في ديوانه: ١٤، والكتاب: ١٣٧ / ٢، وخزانة الأدب: ٢٥٣ / ١٠٠

رفعا، ونصبا، والإلغاء أكثر؛ لأنها تخرج بـ(ما) عن الاختصاص بالجملة الاسمية،
فالأولى ألا تعمل.^(١)

سادسا- الاعتراض بين متطالبيين:

من أسباب فقدان الدور التركيبي الاعتراض بين متطالبيين "من أقسام (لا) النافية
المعتضةً بين الخافض والمخفوض، نحو: جئت بلا زاد، وغضبت من لا شيء. وعن
الكوفيين أنها اسم، وأن الجار دخل عليها نفسها، وأن ما بعدها خفض بالإضافة. أما
غيرهم فيراها حرفا، ويسميها زائدة، كما يسمون (كان) في نحو: (محمد كان فاضل)
زائدة، وإن كانت مفيدة لمعنى، وهو المضي والانقطاع. فعلم أنهم قد يريدون بالزائد
المعترض بين شيئين متطالبيين، وإن لم يصح المعنى بإسقاطه؛ كما في مسألة (لا) في
نحو: غضبت من لا شيء، كذلك إذا كان يفوت بفواته معنى، كما في مسألة (كان).^(٢)
وإن كان النص السابق لم ينص صراحة على فقدان الدور التركيبي فإن ما ورد في
(شرح المفصل) يصرح بذلك، جاء فيه أن معنى زيادة (كان): "إلغاؤها عن العمل مع إرادة
معناها، وهو الدلالة على الزمان، وذلك نحو قولك: ما كان أحسن زيدا، إن أريد أن الحسن
كان فيما مضى. ف(ما) مبتدأ على ما كانت عليه، و(أحسن زيدا) الخبر، و(كان) ملغاة عن
العمل، مفيدة للزمان الماضي...؛ ذلك أن الزيادة على ضربين: زيادة مبطللة العمل مع بقاء
المعنى الزمني، كما سبق، وزيادة لا يراد بها أكثر من التأكيد في المعنى، وإن كان العمل
باقيا، نحو ما جاءني من أحد.^(٣)

(١) شرح الرضي على الكافية: القسم الثاني، ج ٢، ص ١٢٤٢

(٢) مغني اللبيب: ٢٧٢/١

(٣) شرح المفصل: ١٥٠ / ٧

سابعاً - الامتزاج بين الكلمات:

الامتزاج بين الكلمات يؤدي إلى إلغاء الدور التركيبي، ورد عند السيوطي: "إذا امتزج بعض الكلمات بالكلمة حتى صار كـبعض حروفها تخطاها العامل، ولذلك تخطى لام التعريف، و(ها) التنبيه في قولك: (مررت بهذا)، و(ما) المزيدة في قوله تعالى: "فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ اللَّهِ" (١) و"عَمَّا قَلِيلٍ" (٢)، و(لا) في: جئت بلا زاد، وغضبت من لا شيء، و"لِنَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ" (٣)، "إِلَّا تَفْعَلُوهُ" (٤)، (٥)، ومن ثم فامتزاج هذه الكلمات معاً أدى إلى أن يلغى دور بعضها تركيباً، ومن ثم تخطاها العامل.

ثامناً - التحول الدلالي:

قد يشيع استخدام أحد المشتقات، حتى يُستغنى به عن موصوفه، وحينئذ يسمى متحولاً دلالياً؛ لأنه تحول من كونه مشتقاً يوصف به إلى اسم يدل على الذات نفسها، ومن ثم لا يقدر معه ضمير، ولا يتطلب عاملاً ولا معمولاً، ويكون فاقداً لدوره التركيبي؛ فكلمة (الصاحب) تحولت دلالياً إلى اسم، ومن ثم تعد لها دوراً تركيبياً في سياقها؛ إذ لا يقدر معها ضمير، ولا تطلب عاملاً ولا معمولاً "والصفة تجري على موصوف لا محالة إلا أن يغلب عليها الاسمية كصاحب وراكب" (٦). ومن ثم "تقول: جاء الصاحب... ولا تقول: جاء الرجل الصاحب" (٧).

(١) سورة آل عمران، الآية: ١٥٩

(٢) سورة المؤمنون، الآية: ٤٠

(٣) سورة البقرة، الآية: ١٥٠

(٤) سورة الأنفال، الآية: ٧٣

(٥) الأشباه والنظائر: ١/٢٥٢

(٦) حاشية يس: ٣٤/٢

(٧) حاشية يس: ١١٨/٢

وللمتحول التام إلى الاسمىة شروط ثلاثة إذا تحققت فيه أصبح متحولاً تحولاً تاماً، وهي: ألا يتصور معه وجود موصوف، ألا يعمل عمل الصفات، ألا يتحمل ضميراً والدليل على أن هذه الأسماء انسلخ عنها الوصفية أنها لا تجري صفات على موصوف، ولا تعمل عمل الصفات، ولا تتحمل ضميراً^(١).

فلا يقدر مع المتحول التام ضمير يعود على متقدم، ولا يجري على موصوف؛ لأنه صار اسماً "فكل من: زيد وأسد وصاحب عندهم من قبيل الجوامد؛ فلا يتحمل ضمير المبتدأ، نحو: هذا زيد، وهذا أسد، وهذا صاحب، فليس في شيء منها ضمير يعود على المبتدأ"^(٢). ولا يطلب المتحوّل عملاً "وصاحب يقبل (أل) المؤثرة للتعريف، فنقول: الصاحب، وليس (أل) فيه موصولة؛ لأنه قد تنوسي فيه معناه الأصلي بحسب الاستعمال، وصار من قبيل الجوامد؛ ولذلك لا يعمل، لا تقول: مررت برجل صاحب أخوه عمراً"^(٣). فما تحقق فيه الشروط الثلاثة السابقة فهو متحول تحولاً تاماً، ومن ثم لا دور له تركيباً.

تاسعا - الوضع اللغوي:

قد تهمل اللغة تخصيص عمل نحوي لبعض الألفاظ، ومن ثم تكون بلا دور تركيبى، ومن ذلك (أن) و(أي) المفسرتان، يقول عباس حسن عن (أن) المفسرة "هي حرف مهمل، والغرض منه إفادة التبيين والتفسير، مثل: (أي) المفسرة؛ فكلاهما حرف تفسير، ولهذا يصح إحلال (أي) محل (أن)"^(٤).

(١) حاشية الصبان: ١٦٤/١، وانظر: التصريح: ١٤٢/١

(٢) التصريح: ١٦٠/١

(٣) التصريح: ٩٢/١

(٤) النحو الوافي: ٧٢ / ٢

ولذلك ما بعدهما ليس من صلة ما قبلهما" وينبغي أن تعرف أن ما بعد (أن) المفسرة، ليس من صلة ما قبلها، بل يتم الكلام دونه، ولا يحتاج إليه إلا من جهة تفسير المبهم المقدر فيه^(١)

ومن ثم لا دور تركيباً لأيٍّ من (أن) و(أي) المفسرتين.

عاشراً - خصوصية الموقع:

قد يفقد اللفظ دوره التركيبي بسبب موقعه الذي احتله، ومنه حرف العطف الواقع بين التوكيد والمؤكد، فإنه لا عمل له، ومن ثم لا دور له تركيباً، وإنما هو عطف صوري شكلي فحسب، ولا يُعطف هذا العطف إلا بحروف مخصصة من حروف العطف، لا بكل حروفه. يقول الصبان عن محدودية العطف وصورته: "قوله: (بعاطف)؛ أي هو (ثم) خاصة كما في (التصريح). وجعل الرضي الفاء كثم، ويؤيده: (أَوْلَى لَكَ فَأَوْلَى)^(٢)، والمراد بالعاطف صورةً لأن بين الجملتين تمام الاتصال، فلا تعطف الثانية على الأولى حقيقة كما صرح به علماء المعاني، ولأن الحرف لو كان عاطفاً حقيقياً كانت تبعية ما بعده لما قبله بالعطف لا التأكيد"^(٣).

ويذكر الرضي أن العاطف الصوري هو ثم والفاء: "وقد يكون مع التوكيد اللفظي عاطف، نحو: واللّه ثم واللّه، وقوله تعالى: (فَلَا تَحْسَبَنَّهُمْ) بعد قوله: (لَا تَحْسَبَنَّهُمْ)...

(١) شرح الرضي على الكافية: القسم الثاني، ج ٢، ص ١٣٨٠

(٢) سورة القيامة، الآية: ٣٤

(٣) حاشية الصبان: ٨١/٣، والآية: ٣٤، سورة البقرة.

وأما جواز العطف في بعض التأكيد اللفظي بالفاء أو ثم فقلما يجيء في حروف العطف^(١).

وسمى عباس حسن هذه الحروف العاطفة للمؤكِّد حروفاً مهملة، وأيد رأي الرضي في توسعه في جعل (ثم) ملحقة بالفاء "الأكثر أن العاطف هو (ثم)، وليس بالواجب المتعين في رأي الرضي الذي يبيح مجيء (الفاء) مكان (ثم)؛ مستدلاً بقوله تعالى: (أَوَّلَى لَكَ فَأَوَّلَى)^(٢)؛ إذ التقدير عنده (أولى لك فأولى لك)؛ فكلمة (أولى) الثانية مبتدأ حذف خبره، والجملة الاسمية من هذا المبتدأ وخبره المحذوف توكيد لفظي للجملة الاسمية التي قبل الفاء المهملة. أما غير الرضي فيوجب الاقتصار على الحرف (ثم)، ويقول إن الآية السابقة كاملة هي: (أَوَّلَى لَكَ فَأَوَّلَى (٣٤) ثُمَّ أَوَّلَى لَكَ فَأَوَّلَى)^(٣) فما بعد الفاء جملة اسمية معطوفة عطفاً حقيقياً على الجملة الاسمية قبلها، والجملة بعد الحرف (ثم) المهمل توكيد لفظي للجملة قبلها. ورأي الرضي أحسن^(٤).

وأجيز الفصل الصوري بالواو - كذلك - سماعاً، قال الشاعر:

حتى تراها وكأنَّ وكانُ أعناقها مشددات قرن^(٥)

(١) شرح الرضي على الكافية: القسم الأول، ج ٢، ص ١٠٦١، ١٠٦٢، والآية: ١١٨، سورة آل عمران، ونصها: لَّا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَفْرَحُونَ بِمَا أَتَوْا وَيَجِيبُونَ أَن يُحْمَدُوا بِمَا لَمْ يُفْعَلُوا فَلَّا تَحْسَبَنَّاهُمْ بِمَقَارَةِ مِنَ الْعَذَابِ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ

(٢) سورة القيامة، الآية: ٣٤

(٣) سورة القيامة، الآيتان: ٣٤، ٣٥

(٤) النحو الوافي: ٥٣٦/٣، هامش ١

(٥) الرجز لخطام المجاشعي، أو للأغلب العجلي: شرح التسهيل: ٣٠٣/٣، وشرح الشواهد للعيني: ٤/

والشاهد في قوله : (وكأنّ وكأن) وقد خرّجه البعض على أن مجموع (وكأن) الثانية
توكيد لمجموع (وكأن) الأولى. ولكن الصبان رأى أن هذا غير متعين: "لجواز أن يكون
المؤكد (كأن) فقط والواو عاطفة فاصلة بينه وبين توكيده ... لكن يرد على هذا أن
العطف الذي يفصل به هو (ثم) وكذا الفاء - على قول الرضي - لا الواو، إلا أن يجعل
التقييد ب(ثم) والفاء للفصل بالعاطف قياساً، وهذا سماع." (١).

ومن ثم فهذا التخرّيج للشاهد يزيد جواز الفصل بالواو بين التوكيد والمؤكد سماعاً
إلى جانب : الفاء و(ثم).

ومن الألفاظ التي تفقد دورها التركيبي بسبب الموقع أيضاً الواو بين كنايات العدد،
فإنها مهملة لا عمل لها، ومن ثم لا دور لها تركيباً "الواو في قولنا : (كيت وكيت) ، (وذيت
وذيت) المفهوم من كلامهم أن هذه الواو مهملة جاءت وجوباً لمجرد الفصل بين جزأي
المركب المزجي ، فلا عمل لها ولا أثر إلا هذا الفصل المحض." (٢).

فقد صاراً لملازمتهمما التركيب كالكلمة الواحدة "ولنايتهمما عن الجمل جاز أن
يعمل فيهما القول وإن كانا غير جملة، فتقول قلت: كيت وكيت أو زيت وذيت،
فيكونان في محل نصب على المفعولية. قال شيخنا والحكم بالنصب محلاً على مجموع
الكلمتين؛ أعني كيت وكيت وكذا زيت وذيت، لأنهما صاراً بالتركيب بمنزلة كلمة
واحدة." (٣).

ومما سبق يتضح أن بعض حروف العطف السابق ذكرها قد فقدت دورها التركيبي
بسبب موقعها؛ إذ إنها وقعت بين متلازمين، إما بين التوكيد والمؤكد في مثل : (أولَى لَكَ

(١) حاشية الصبان: ٨٣/٣

(٢) النحو الوافي: ٤ / ٥٨٣ ، هامش: ٢

(٣) حاشية الصبان: ٤ / ٨٨

فَأَوْلَى (٣٤) ثُمَّ أَوْلَى لَكَ فَأَوْلَى^(١). (وَكَانَ وَكَانُ). أو بين جزأي المركب المزجي في مثل: (كيت وكيت).

حادي عشر – التخفيف:

التخفيف قد يترتب عليه بطلان العمل، ومن ثم فقدان الدور التركيبي، يظهر هذا في باب (إنّ) وأخواتها؛ ف(إنّ) المخففة لا تعمل عند الكوفيين مطلقاً، ويجوز عند البصريين إعمالها "تُخَفِّف (إنّ) المكسورة فيبطل اختصاصها بالجملة الابتدائية، ويغلب إعمالها."^(٢) أما (كأنّ) فالأصح أن يلغى دورها التركيبي إذا خففت نونها؛ فهي "للتشبيه، وتخفف فتلغى على الأصح."^(٣)

وإن أثبت صاحب (التصريح) وغيره أن إعمالها باقي مع تخفيفها استصحاباً للأصل: "وتخفف كأن فيبقى أيضاً إعمالها استصحاباً للأصل."^(٤)، واستشهدوا على ذلك بشواهد تعرّض لها الرضي، وخرّج بعضها على وجه الإلغاء عن العمل^(٥).
وأما (لكنّ) فيرى الجمهور إلغاء عملها إذا خففت، ومن ثم لا دور لها تركيباً "تُخَفِّف (لكنّ). فلا تعمل أصلاً؛ لعدم سماعه، وعلل بمباينة لفظها للفظ الفعل، وبزوال موجب إعمالها، وهو الاختصاص؛ إذ صارت يليها الفعل والاسم، وأجاز يونس والأخفش إعمالها

(١) سورة القيامة، الآيتان: ٣٤، ٣٥

(٢) همع الهوامع: ١٨١/٢

(٣) شرح الرضي على الكافية: القسم الثاني، ج ٢، ص ١٢٨٧

(٤) التصريح: ٢٣٤ / ١

(٥) شرح الرضي على الكافية: القسم الثاني، ج ٢، ص ١٢٨٧ وما بعدها.

قياساً على إن، وأن، وكان^(١). وقال الرضي عن رأي يونس والأخفش: "لا أعرف به

شاهداً"^(٢)

ومما سبق يتضح أن تخفيف نون إن وبعض أخواتها يؤدي إلى إلغاء عملها، ومن ثم

تصبح لا دور لها تركيباً.

* * *

(١) همع الهوامع: ١٨٨/٢

(٢) شرح الرضي على الكافية: القسم الثاني، ج ٢، ص ١٢٩١

المبحث الخامس: آثار فقدان الدور التركيبي

فقدان اللفظ دوره التركيبي تترتب عليه آثار عدة، منها ما يخص العلامة الإعرابية، ومنها ما يتعلق باختصاص اللفظ بباب نحوي دون غيره، ومنها ما يرتبط بأجزاء الجملة العربية عامة.

أولاً- إلغاء العلامة الإعرابية:

تلغى العلامة الإعرابية المترتبة على عمل اللفظ إذا فقد دوره التركيبي، ومن ذلك دخول الكاف على العامل وإلغاؤه عمله. وقد قسم ابن هشام وغيره (ما) الكافة إلى ثلاثة أنواع^(١)، هي: كافة عن الرفع، وكافة عن الرفع والنصب، وكافة عن الجرّ. والحق أنها أربعة؛ فقد أثبت البحث أن (ما) قد تكف عن النصب وحده أيضاً، وسيعرض البحث ما ورد عند ابن هشام وغيره، ثم يذكر الحالة المستدركة.

١- دخول (ما) الكافة عن عمل الرفع:

تدخل (ما) الكافة على بعض الأفعال فتكفها عن العمل، وأشهر هذه الأفعال: طالما وقلما وكثيراً. ورد في (مغني اللبيب): "والكافة ثلاثة أنواع؛ أحدها: الكافة عن عمل الرفع، ولا تتصل إلا بثلاثة أفعال: قل، وكثر، وطال، وعلة ذلك شبههن برب، ولا يدخلن حينئذ إلا على جملة فعلية صرح بفعلها."^(٢)

٢- دخول (ما) الكافة عن عمل النصب والرفع :

تدخل (ما) على (إنّ) وأخواتها، وهي حروف ناسخة، فتكفها عن العمل، واختلف في (ليت) "والكافة ثلاثة أنواع؛ أحدها: الكافة عن عمل الرفع... والثاني: الكافة عن عمل

(١) مغني اللبيب: ٢٣٦/١ - ٢٣٧، وحاشية العطار: ١٤٦/٣

(٢) مغني اللبيب: ٢٣٦/١ - ٢٣٧

النصب والرفع، وهى المتصلة بـان وأخواتها، نحو: (إنما الله إله واحد) (كأنما يساقون إلى الموت) وتسمى المتلوة بفعل مهيئة. (١).

٣- دخول (ما) الكافة عن عمل الجرّ:

تدخل (ما) الكافة على أحرف وظروف فتكفها عن عمل الجرّ "والكافة ثلاثة أنواع؛ أحدها: الكافة عن عمل الرفع... والثانى: الكافة عن عمل النصب والرفع... والثالث: الكافة عن عمل الجرّ، وتتصل بأحرف وظروف... (٢).

٤- دخول (ما) الكافة عن عمل النصب:

الحق أن ثمة نوعاً آخر من الكفّ تؤديه (ما)، وهو الكفّ عن عمل النصب، ولم يورده ابن هشام ولا غيره في مقام تعداد أوجه الكفّ عن العمل، وقد أشار إليه ابن هشام نفسه في غير الموضع السابق، يقول عن النوع الثاني من أنواع (كي): "الثاني: أن تكون بمنزلة لام التعليل معنى وعملاً، وهى الداخلة على (ما) الاستفهامية في قولهم في السؤال عن العلة: (كيمه)، بمعنى لمه، وعلى (ما) المصدرية في قوله:

إذا أنت لم تنفع فضرّ، فإنّما يرجى الفتى كيما يضرّ وينفع (٣)

وقيل: ما كافة. (٤)

فابن هشام أثبت - في هذا النص - أن (ما) في البيت المذكور إما مصدرية وإما كافة، وفي حالة أنها كافة فقد كفت (كي) المصدرية عن عملها، وهو نصب الفعل المضارع.

(١) مغني اللبيب: ١/ ٣٢٧ - ٣٢٩

(٢) مغني اللبيب: ١/ ٣٢٩ - ٣٤٢

(٣) لقيس بن الخطيم، في ديوانه، تحقيق د. ناصر الأسد، دار صادر، بيروت، بدون تاريخ ورقم طبعة: ١٧٠.

ونسب له، وللنابغة الجعدي، وللذبياني: شرح التسهيل: ٣/ ١٤٩

(٤) مغني اللبيب: ١/ ٢٠٦

وقد اختلف النحاة في تحديد نوع (كي) في هذا البيت، فمنهم من يقول: "إن (ما) زائدة، كفت (كي) عن العمل - تبعاً لبعض الآراء - وليست مصدرية، والمصدر منسبك من (كي) الملقاة وصلتها، وعلى هذا تكون لام الجر مقدرة قبلها. وتدخل (كي) في عداد المصدرية الناصبة، ولكنها لم تنصب بسبب (ما)"^(١).

وعلى هذا الرأي فالفعل المضارع (يضرُّ) مرفوع، وحُرِّمَ النصب؛ لأن (ما) الزائدة كفت (كي) المصدرية عن العمل، ومن ثم لم يعد لها دور تركيبى، فلم تنصب المضارع بعدها. وإنما انسبكت معه مصدراً جرَّ باللام المقدرة قبلها.

وذهب آخرون إلى أن (كي) جارة، وأن (ما) بعدها مصدرية تؤول مع المضارع بمصدر يجرُّ بـ(كي)؛ "أي: يرجى الفتى كي الضرُّ والنفع؛ بمعنى: للضرِّ والنفع. فلا يصح - في الراجح - اعتبارها مصدرية؛ لوجود الفاصل، ولأن الحرف المصدرى لا يدخل على حرف مصدرى في الفصيح إلا لتوكيد لفظي في بعض الحالات، أو لضرورة شعرية، وكلاهما غير مستحسن هنا."^(٢)

ومما سبق يتضح أن فقدان الدور التركيبى يترتب عليه غياب العلامة الإعرابية التي كانت تُستحقق لو لم يُفقد الدور التركيبى.

ثانياً - اتساع الموقعية:

ما يفقد دوره التركيبى تتسع موقعيته؛ فيجوز له أن يحلَّ بمواضع ما كان له أن يشغلها من قبل، ومن ذلك:

(١) النحو الوافى: ٣٠٤/٤، هامش: ٣.

(٢) النحو الوافى: ٣٠٤/٤.

١- جواز وقوع بعض حروف العطف بين التوكيد والمؤكد:

تقع بعض حروف العطف بين التوكيد والمؤكد على خلاف الأصل، ولا تكون عاطفة حقيقة، بل هو عطف صوري، فما بعدها يتبع ما قبلها لأنه توكيد له، وليس لأنه معطوف، وما كان لهذه الحروف أن تقع هذا الموقع إلا لأنها فاقدة دورها التركيبي. يقول الصبان عن العاطف في قوله تعالى: (كَلَّا سَيَعْلَمُونَ (٤) ثُمَّ كَلَّا سَيَعْلَمُونَ (١))؛ "والمراد بعاطف صورة لأن بين الجملتين تمام الاتصال، فلا تعطف الثانية على الأولى حقيقة كما صرح به علماء المعاني، ولأن الحرف لو كان عاطفاً حقيقياً كانت تبعية ما بعده لما قبله بالعطف لا التأكيد"^(٢).

٢- دخول (لكن) المخففة النون على الجملة الاسمية والفعلية:

يرى الجمهور إلغاء عمل (لكن) إذا خففت نونها، ومن ثم يليها الاسم والفعل "تُخَفَّف (لكن)"، فلا تعمل أصلاً؛ لعدم سماعه، وعلل بمباينة لفظها للفظ الفعل، وبزوال موجب أعمالها، وهو الاختصاص؛ إذ صارت يليها الفعل والاسم"^(٣).

ثالثاً – إلغاء العمل:

فقدان الدور التركيبي يترتب عليه إلغاء العمل النحوي، ويقصد البحث بذلك إلغاء العمل النحوي في الباب الذي يمثله الملغى عمله، وليس كل عمل؛ فمثلاً (كان) الزائدة، التي اصطلاح البحث على أنها لا دور لها في التركيب، لا اسم لها ولا خبر حال كونها ناقصة، ولا فاعل لها حال كونها تامة؛ لأنها فقدت دورها التركيبي "كان في حال زيادتها

(١) سورة النبأ، الآيتان: ٤، ٥

(٢) حاشية الصبان: ٨١/٣

(٣) همع الهوامع: ١٨٨/٢

لا اسم لها ولا خبر ولا فاعل؛ لأنها ملغاة عن العمل. هذا مذهب المحققين^(١). ويقول ابن هشام: "أما الاعتراض بـ(كان) الزائدة في نحو قوله: (أو نبيّ - كان - موسى) فالصحيح أنه لا فاعل لها، فلا جملة"^(٢).

ويستشكل على ما سبق بقول الشاعر:

فكيف إذا مررتُ بدار قومٍ وجيران لنا كانوا كرامٍ^(٣)

حيث لحق بـ(كان) ضمير. وقد خرّج هذا الشاهد على وجوه: "قيل الأصل: (هم لنا)، ثم وصل الضمير بـ(كان) الزائدة إصلاحاً للفظ؛ لئلا يقع الضمير المرفوع المنفصل إلى جانب الفعل. وقيل: بل الضمير توكيد للمستتر في (لنا) على أن (لنا) صفة لجيران، ثم وصل لما ذُكر"^(٤).

ومن الممكن أن يحكم بزيادة (كان) رغم اتصال الضمير بها، على أن يعرب فاعلاً. يقول صاحب (المغني) عن أحد تخريجات هذا الشاهد: "وقيل: بل على أنها زائدة، وأنها تعمل في الفاعل كما يعمل فيه العامل الملغى، نحو: (زيد ظننت عالم)^(٥)، ويقول صاحب (التصريح) عن (كان): "وقيل تامة، وإنها تعمل في الفاعل كما يعمل فيه العامل الملغى، نحو: زيد ظننت عالم"^(٦).

(١) شرح المفصل: ١٥٢/٧

(٢) مغني اللبيب: ٤٤٧ / ٢

(٣) البيت للفرزدق في ديوانه يمدح هشام بن عبد الملك. انظر: ديوان الفرزدق، شرحه وضبطه وقدم له: أ. علي فاعور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٠٧هـ / ١٩٨٧م: ٥٩٧، شرح الشواهد للعيني: ٤٢ / ٢،

وشرح التسهيل: ١٤٩ / ١

(٤) التصريح: ١٩٢ / ١

(٥) مغني اللبيب: ٣١٦ / ١

(٦) التصريح: ١٩٣، ١٩٢ / ١

فالفاعل القلبي (ظننت) في النص السابق ملغى؛ أي لا دور له تركيباً، ورغم ذلك رفع فاعلا، ومن ثم فالملغى قد يعمل عملاً جزئياً، بشرط ألا يعمل عملاً يخرج به عن باب النحوي. ففاعل (ظن) لا علاقة له بالباب النحوي لفعله الذي ينصب مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر.

ويرشّح صحة هذا الرأي تسمية بعض النحاة باب (ظن) وأخواتها ب: "هذا باب الأفعال الداخلة بعد استيفاء فاعلها على المبتدأ والخبر فتنبههما مفعولين"^(١). وكذلك الأمر في (كان) ففاعلها لا علاقة له بالباب النحوي الذي تشغله (كان)، وهو: باب الأفعال الناسخة.

رابعا – عدم التأثر بعامل:

اللفظ الذي يفقد دوره التركيبي كلياً لا يتأثر بعامل في جملته، ومن ذلك (إلا) في أسلوب الاستثناء المفرغ "العامل في الاسم على ضريين: قياسي واستحساني، فالقياسي ما اختص به، ولم يكن كجزء منه، و(إلا) كذلك فيجب لها العمل، كجوبه لسائر الحروف التي هي كذلك، ما لم تتوسط بين عامل مفرغ ومعمول، فتُلغى وجوباً إن كان التفرغ محققاً."^(٢)

* * *

(١) التصريح: ٢٤٦ / ١

(٢) شرح التسهيل: ٢٧٤ / ٢

الخاتمة

- تستطيع هذه الخاتمة أن تسجل أبرز ما توصل إليه البحث من نتائج كلية في الآتي:
- تبين - من خلال هذا البحث - أن بالعربية ما يزيد درجةً في الضعف اللغوي عما لا محل له من الإعراب، وهو ما لا دور له في التركيب، وقد وصفه النحاة واللغويون أحياناً بالمهمل أو الملقى أو المعلق أو الزائد أو غير ذلك.
 - بين البحث أن اللغة وزعت أدوار نحوها على نحو متدرج بين الألفاظ؛ فمنها ما له محل، ومنها ما لا محل له، ومنها ما لا دور له في التركيب، وهو الأضعف. وهذا الأخير ليس سواء؛ فمنه ما يفقد دوره التركيبي كلياً لفظاً ومحلاً، مثل: الأفعال القلبية التي يلغى عملها، ومنه ما يفقد دوره التركيبي جزئياً لفظاً فحسب، مثل: الأفعال التي تعلق عن العمل، والجمل المحكية وغير ذلك. وقد تعوض اللغة ما يفقد دوره التركيبي لفظاً بحركة إعرابية صورية، لا توصف بإعراب ولا بناء، كما هو الحال في تابع (أي وأية) في أسلوب النداء، سواء كان له محل من الإعراب، كما سبق، أو لم يكن له محل، كما في صفة تابع (أي وأية) في أسلوب النداء.
 - أثبت البحث أن فقدان الدور التركيبي متفاوت بين أقسام الكلام في العربية على حسب توارد المعاني عليها؛ فأكثرها فقداناً لدوره التركيبي ما لا تتوارد عليه المعاني، وهو الحرف، ويقال الفقدان بزيادة توارد المعاني، ومن ثم ولي الحرف الفعل ثم الاسم.
 - وجد البحث أن الدلالة قد تفقد مع الدور التركيبي، وأحياناً تبقى دونه.
 - حاول البحث التوصل لأسباب فقدان الدور التركيبي، واستنتج منها أنها أسباب تخضع للمنطق الطبيعي؛ إذ إنها تأبى اجتماع مثلين أو عاملين، أو لدخول كاف عن العمل، أو لفقد شرط العمل، أو لأنه لا عمل له أصلاً، أو لعدم الاختصاص، أو



الاعتراض بين متطالبيين، أو لامتزاج كلمتين مما ينتج عنه تغيير ملامح كلٍّ، أو لخصوصية الموقع، أو لتحول المشتق إلى اسم لا يطلب عوامل.

▪ أوضح البحث أن لفقدان الدور التركيبي آثاراً مختلفة، منها غياب العلامة الإعرابية؛ إذ لما فقد اللفظ دوره التركيبي لم يؤثر إعرابياً فيما بعده، والاتساع في الموقعية؛ حيث أصبح فاقد الدور التركيبي يحل في مواقع ما كان له أن يحل بها من قبل، وإلغاء العمل؛ فلم يعد فاقد الدور التركيبي يطلب مفاعيل أو مفعولات، وأخيراً عدم التأثر بعامل؛ فأصبح فاقد الدور التركيبي لا يؤثر فيه ما سبقه من عامل، ولا يُطلب لعمل مطلقاً في جملته.

وقد كان لهذا البحث نتائج أخرى جزئية، مدونة بمواضعها من البحث.

والحمد لله رب العالمين.

* * *



فهرس المصادر والمراجع

- الأشباه والنظائر: لجلال الدين السيوطي، تحقيق د. عبدالعال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، ط. ١، ١٩٨٥م.
- الأصول في النحو: لأبي بكر محمد بن سهل السراج النحوي البغدادي، تحقيق د. عبد الحسين الفتلي، ط. ٣، ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م.
- الأمالي: هبة الله بن علي بن محمد (ابن الشجري)، حيدر آباد الدكن، ١٣٤٩هـ.
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري، دار الجيل، بيروت، الطبعة الخامسة، ١٩٧٩م.
- البحر المحيط: لمحمد بن يوسف الشهير بأبي حيان الأندلسي الغرناطي، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة، ط. ٢، ١٤١٣هـ / ١٩٩٢م.
- البرهان في علوم القرآن: للزركشي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، ط. دار التراث، القاهرة، بدون تاريخ.
- التصريح: للشيخ خالد الأزهرى، المطبعة الأزهرية، القاهرة، ١٣٢٥هـ.
- الجنى الداني في حروف المعاني: الحسن بن القاسم المرادي، تحقيق: د. فخر الدين قباوة والأستاذ محمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، ط. ١، ١٤١٣هـ / ١٩٩٣م.
- حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: محمد بن مصطفى الخضري، تحقيق: تركي فرحان المصطفى، دار الكتب العلمية، ط. ١، ١٩٩٨م.
- حاشية الصبان على (شرح الأشموني): محمد بن علي الصبان، دار إحياء الكتب العربية، بدون تاريخ.
- حاشية العطار، حسن بن محمد العطار، ط. دار الكتب العلمية، بدون رقم طبعة وتاريخ.



- حاشية يس على (التصريح): للشيخ يس بن زين الدين العليمي، مطبعة الحلبي، القاهرة، بدون رقم طبعة وتاريخ.
- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، عبد القادر بن عمر البغدادي، تحقيق وشرح عبدالسلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط ٤، ١٤١٨هـ / ١٩٩٧م.
- الخصائص: لأبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق الأستاذ محمد علي النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط ٣، سنة ١٤٠٨هـ / ١٩٨٨م.
- شرح ديوان جرير بن عطية الخطفي، محمد إسماعيل عبدالله الصاوي، القاهرة، ط ١، ١٣٥٣هـ / ١٩٣٢م.
- ديوان الفرزدق، شرحه وضبطه وقدم له: أ. علي فاعور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤٠٧هـ / ١٩٨٧م.
- ديوان قيس بن الخطيم، تحقيق د. ناصر الأسد، دار صادر، بيروت، بدون تاريخ ورقم طبعة.
- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، للشيخ علي بن محمد بن عيسى الأشموني، دار إحياء الكتب العربية، بدون تاريخ.
- شرح التسهيل: جمال الدين محمد بن عبد الله بن عبد الله الطائي الأندلسي المعروف بابن مالك، تحقيق: د. عبد الرحمن السيد، ود. محمد بدوي المختون، دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع، ط ١، ١٤١٠هـ / ١٩٩٠م.
- شرح ديوان الحماسة للمرزوقي، نشره: أحمد أمين وعبدالسلام هارون، دار الجيل، بيروت، ط ١، ١٤١١هـ / ١٩٩١م.

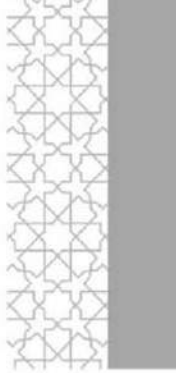
- شرح الرضي لكافية ابن الحاجب: للرضي الإسترأبادي، تحقيق د. حسن بن محمد بن إبراهيم الحفظي ود. يحيى بشير المصري، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، ط ١، ١٧٤١٧هـ / ١٩٩٦م.
- شرح شذور الذهب: للإمام أبي محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن هشام الأنصاري المصري، توزيع دار الأنصار، ط ١٥، ١٣٩٨هـ / ١٩٧٨م.
- شرح شواهد المغني للبعدي، ت: عبد العزيز رباح، وأحمد يوسف دقاق، دار المأمون، دمشق، ١٣٩٨هـ.
- شرح شواهد المغني، للسيوطي، ط ١، البهية، ١٣٢٢هـ.
- شرح كتاب سيبويه، لأبي سعيد السيرافي، حققه وعلق عليه الدكتور رمضان عبد التواب، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٠م.
- شرح المفصل: لموفق الدين يعيش بن علي بن يعيش، مكتبة المتنبّي، القاهرة، بدون تاريخ.
- شرح مقصورة ابن دريد، للصاوي، مكتبة الخانجي، مصر، ١٩٥١م.
- الشعر والشعراء، ابن قتيبة (عبد الله بن مسلم)، تحقيق وشرح: أحمد محمد شاكر، بدون دار النشر، ط ٣، ١٩٧٧م.
- الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها : أحمد بن فارس بن زكريا الرازي ، تحقيق: أحمد حسن بسج، دار الكتب العلمية، ط ١٨، ١٤١٨هـ / ١٩٩٧م.
- الكتاب: (سيبويه) أبوبشر عمرو بن عثمان بن قنبر، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي للطبع والنشر والتوزيع، ط ٣، ١٤٠٨هـ / ١٩٨٨م.




- الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل فى وجوه التأويل: جار الله الزمخشري، حققه وخرج أحاديثه وعلق عليه عبد الرزاق المهدي، مؤسسة التاريخ العربي، بيروت / لبنان، ط ١، ١٤١٧هـ / ١٩٩٧م.
- الكليات (معجم في المصطلحات والفروق اللغوية)، أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني الكفوي، تحقيق: عدنان درويش ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤١٩هـ / ١٩٩٨م.
- ما لا محل له من الإعراب في التفكيح النحوي، د. مدحت يوسف السبيع، مجلة الآداب والعلوم الإنسانية، كلية الآداب، جامعة المنيا، ع: ٦٩، ٢٠٠٩م.
- المؤلف والمختلف في أسماء الشعراء وكناهم وألقابهم وأنسابهم وبعض شعرهم، الأمدي (الحسن بن بشر)، مطبوع مع معجم الشعراء للمرزباني (محمد بن عمران)، مكتبة القدسي، القاهرة، ط ٢، ١٩٨٢م.
- معجم اللغة العربية المعاصرة، د. أحمد مختار عمر، عالم الكتب، القاهرة، ١٤٢٩هـ / ٢٠٠٨م.
- معجم مصطلحات النحو والصرف والعروض والقافية باللغتين العربية والإنجليزية، د. محمد إبراهيم عبادة، دار المعارف، بدون تاريخ.
- معجم المصطلحات النحوية والصرفية، د. محمد سمير اللبدي، مؤسسة الرسالة، ودار الفرقان، بدون تاريخ.
- المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية بالقاهرة، مكتبة الشروق الدولية، ط ٤، ١٤٢٥هـ / ٢٠٠٤م.
- مغني اللبيب عن كتب الأعراب: أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن هشام، تحقيق: الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، طبعة سنة ١٤٠٧هـ / ١٩٨٧م.

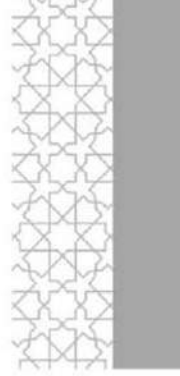
- مغني اللبيب عن كتب الأعراب، أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن هشام، تحقيق وشرح: عبداللطيف محمد الخطيب، سلسلة التراث العربي، العدد: ٢١، الكويت، بدون تاريخ.
- المقتضب، لأبي العباس بن محمد بن يزيد المبرد، تحقيق: محمد عبد الخالق عزيمة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، ط ٢، ١٣٩٩هـ / ١٩٧٩م.
- النحو الوافي، عباس حسن، دار المعارف، مصر، ط ١١، بدون تاريخ.
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، جلال الدين السيوطي، تحقيق: د. عبدالعال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ٢، ١٤٠٧هـ.

* * *

- 
- Al-Zamkhshari, Jar Allah. Al-Kashaf 'an Haqa'eq Ghawamedh Al-Tanzil wa Uyoon Al-Aqawil fi Wujuh Al-Ta'wil. Ed. Abdulrazaq Al-Mahdi. 1st ed. Beirut: Al-Tarikh Al-Arabi Foundation, 1417 AH/ 1997AD. Print.
 - Al-Zarkashi, Badr Al-Din. Al-Burhan fi Uloom Al-Quran .Ed. Muhammad Abu Al-Fadhl Ibrahim. Cairo: Dar Al-Turath, (n.d). Print.
 - _____. Diwan Qayis Ibn Al-Khattim. Ed. Nasser Al-Assad. Beirut: Dar Sader, (n.d). Print.

* * *

- 
- Al-Sawi, Muhammad Ismail. Sharh Diwan Jarir Ibn Attiyah Al-Khatafi. 1st ed. Cairo: (n.p), 1353 AH/ 1933 AD. Print.
 - Al-Serafi, Al-Hasan. Sharh Kitab Sibawayh. Ed. Ramadan Abdultawab. Egyptian General Book Authority, 1990 AD. Print.
 - Al-Suyuti, Jalal Al-Din. Al-Ashbah wa Al-Nazhae'r. Ed. Abdula'll Salem Makram. 1st ed. Al-Resalah Foundation, 1985 AD. Print.
 - Al-Suyuti, Jalal Al-Din. Hama' Al-Hawame' fi Sharh Jame' Al-Jawame'. Ed. Abdula'al Salem Makram. 2nd ed. Beirut: Al-Resalah Foundation, 1407 AH. Print.
 - Al-Suyuti, Jalal Al-Din. Sharh Shawahid Al-Mughni. 1st ed. Al-Bahiyah, 1322 AH. Print.
 - Al-Ta'ei, Jamal Al-Din. Sharh Al-Tashil. Ed. Abdulrahman Al- Sayid and Muhammad Badawi Al-Makhtoon. 1st ed. Dar Hajr for printing, publishing and distribution, 1410 AH/ 1990 AD. Print.
 - Yusuf, Muhammad. Al-Bahar Al-Muhit. 2nd ed. Cairo: Dar Al-Ketab Al-Islami, 1413 AH/ 1992 AD. Print.
 - Ya'ish, Muwaffaq Al-Din Ya'ish. Sharh Al-Mufassal. Cairo: Al-Mutanabbi Library, (n.d). Print.



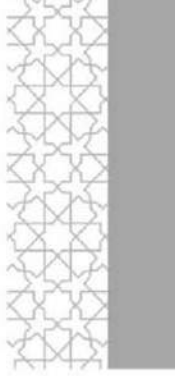
- Omar, Ahmad Mukhtar. Mu'jam Al-Lughah Al-Arabiyyah Al-Mu'aserah. Cairo: 'Alam Al-Kutub, 1429 AH/ 2008AD. Print.
- Qanbar, Amr Othman. Al-Ketab. Ed. Abdulsalam Haroon. 3rd ed. Cairo: Al-Khanji Library for printing, publishing and distribution, 1408 AH/ 1988AD. Print.
- Rabah, Abdulaziz and Ahmad Yusuf Daqaq. Sharh Shawahid Al-Mughni li Al-Baghdadi. Damascus: Dar Al-Ma'mon, 1398 AH. Print.
- Al-Razi, Ahmad Faris. Al-Sahebi fi Fiqh Al-Lughah Al-Arabiyyah wa Masa'eluha wa Sunan Al-Arab fi Kalameha. Ed. Ahmad Hasan Basj. 1st ed. Dar Al-Kutub Al-Ilmiyyah, 1418 AH/ 1997 AD. Print.
- Al-Sabban, Muhammad Ali. Hashyat Al-Sabban: Sharh Al-Ashmoni. Dar Ihya' Al-kutub Al-Arabiyyah, (n.d). Print.
- Al-Sabe'a, Medhat Yusuf. "Ma La Mahal lahu mn Al-E'rab fi Al-Tafkir Al-Nahaowi". Journal of Arts and Humanities, Faculty of Arts, Al-Minia University, 2009 AD. Print.
- As-Sarraj, Muhammad Sahl. Al-Usool fi Al-Nahow. Ed. Abdulhossain Al-Fatli. 3rd ed. (n.p), 1405 AH/ 1985AD. Print.
- Al-Sawi, Abdullah. Sharh Maqsorat Ibn Duraid. Egypt: Al-Khanji Library, 1951 AD. Print.

- Al-Kafawi, Ayob Mosa. Al-Kuliyat: Mu'jam fi Al-Mustalahat wa Al-Furooq Al-Lughawiyah. Ed. Adnan Darwish and Muhammad Al-Massri. Beirut: Al-Resalah Foundation, 1419 AH/ 1998 AD. Print.
- Al-Khudhari, Muhammad Mustafa. Hashyat Al-Khudhari: Sharh Ibn Aqeel ala Alfeyat Ibn Malik. Ed. Turki Farhan Al-Mustafa. 1st ed. Dar Al-Kutub Al-Ilmiyyah, 1998 AD. Print.
- Al-Labdi, Muhammad Sameer. Mu'jam Al-Mustalahat Al-Nahowiyah wa Al-Sarfiyah. Al-Resalah Foundation, (n.d). Print.
- Al-Mubrad, Abi Al-Abbas Muhammad. Al-Muqtadhab. Ed. Muhammad Abdulkhalig Odhimah. 2nd ed. Egypt: the Supreme Council for Islamic Affairs, 1399 AH/ 1979 AD. Print.
- Muhammad, Hebatullah Ali. Al-Amali. Hyderabad: (n.p), 1349 AH. Print.
- Al-Muradi, Al-Hassan Al-Qassem. Al-Jana Al-Dani fi Huroof Al-Ma'ani. Ed. Fakhr Al-Din Qubawa and Muhammad Nadeem Fadhel. 1st ed. Dar Al-Kutub Al-Ilmiyyah, 1413 AH/ 1993 AD. Print.
- Muslim, Abdullah. Al-She'r wa Al-Shu'ara. Ed. Ahmad Muhammad Shaker. 3rd ed. (n.p), 1977 AD. Print.
- Obadah, Muhammad Ibrahim. Mu'jam Mustalahat Al-Nahow wa Al-Sarf wa Al-Oroodh wa Al-Qafiyah be Al-Lughatain Al-Arabiyyah wa Al-Engleziyyah. Dar Al-Ma'aref, (n.d). Print.

- Al-‘Elaimi, Yasin Zain Al-Din. Hashyat Yasin. Cairo: Al-Halabi Press, (n.d). Print.
- Al-Esterbathi, Al-Radhi. Sharh Al-Radhi li Kafiyat Ibn Al-Hajib. Ed. Hasan Muhammad Al-Hefzhi and Yahya Bashir Al-Massri. 1st ed. Riyadh: Al-Imam Muhammad Ibn Saud Islamic University, 1398 AH/ 1978AD. Print.
- Fa’our, Ali. Diwan Al-Farazdaq. 1st ed. Beirut: Dar Al-Kutub Al-Ilmiyyah, 1407 AH/ 1987 AD. Print.
- Hasan, Abbas. Al-Nahow Al-Wafi. 11th ed. Egypt: Dar Al-Ma’arif, (n.d). Print.
- Hesham, Abdullah Jamal Al-Din. Mughni Al-Labeeb ‘an Kutub Al-A’areeb. Ed. Muhammad Muhyi Al-Din Abdulhameed. Sidon: Al-Maktabah Al-Asriyyah, 1407 AH/ 1987 AD. Print.
- Hesham, Abdullah Jamal Al-Din. Mughni Al-Labeeb ‘an Kutub Al-A’areeb. Ed. Abdullatif Muhammad Al-Khateeb. Kuwait: Selselat Al-Turath Al-Arabi, (n.d). Print.
- Ibn Jenni, Othman. Al-Khasa’es. Ed. Muhammad Ali Al-Najjar. 3rd ed. Egyptian General Book Authority, 1408 AH/ 1988AD. Print.

List of References:

- Academy of Arabic Language in Cairo. Al-Mu'jam Al-Waseet. 4th ed. Al-Shorooq International Library, 1425 AH/ 2004 AD. Print.
- Amin, Ahmad and Abdulsalam Haroon. Sharh Diwan Al-Hamasa li Al-Marzuqi. 1st ed. Dar Al-Jeel, 1411 AH/ 1991 AD. Print.
- Al-Ansari, Abdullah Jamal Al-Din. Sharh Shuthoor Al-Thahab. 15th ed. Dar Al-Ansar, 1398 AH/ 1978AD. Print.
- Al-Ansari, Abdullah Jamal Al-Din. Awdhah Al-Masalik ela Alfeyat Ibn Malik. 5th ed. Beirut: Dar Al-Jeel, 1979 AD. Print.
- Al-Ashmoni, Ali Muhammad. Sharh Al-Ashmoni 'ala Alfeyat Ibn Malik. Dar Ihya' Al-Kutub Al-Arabiyyah, (n.d). Print.
- Al-Attar, Hassan Muhammad. Hashyat Al-Attar. Dar Al-Kutub Al-Ilmiyyah, (n.d). Print.
- Al-Azhari, khalid. Al-Tasrih. Cairo: Al-Azhariyyah Press, 1325 AH. Print.
- Al-Baghdadi, Abdulqader Omar. Khezanat Al-Adab wa Lob Lebab Lisan Al-Arab. Ed. Abdulsalam Muhammad Hroon. 4th ed. Cairo: Al-Khanji Library, 1418 AH/ 1997 AD. Print.
- Beshr, Al-Hasan. Al-Mu'talef wa Al-Mukhtalef fi Asma' Al-Shu'ara wa Konahom wa Alqabehom wa Ansabehom wa Ba'dh She'rehom. 2nd ed. Cairo: Al-Qudsi Library, 1982 AD. Print.



The Loss of the Structural Role Phenomenon in Arabic Syntax

Dr. Medhat Yousef Al-Saba'

Associate Professor Faculty of Education, Shaqra University

Abstract:

The phenomenon of Missing of Structural role in Arabic Grammar

Title: The phenomenon of Missing of Structural role in Arabic Grammar

Prepared by: Dr / Alsaba', Medhat Yussef, Associate Professor at the Faculty of Education, Shaqra University.

It appears in this research is that there are words in Arabic language that have less weakness linguistic relationship what have no place language structure. This loss of grammatical structure role has been described by grammarians as the missing, the canceled, the suspended, in excess of, or otherwise.

The extracted loss situations has been selected, the parts of speech they related to has been identified to know the role of its meaning that make it loses its structural role, and tried to see the causes of the loss of this structural phenomenon, and then reflect the result of the role of this loss on the morphological and structural effects



البحث اللغوي بين نحو الجملة والنص سورة الفاتحة أنموذجاً

د. حنان سعادات عبد المجيد عودة
الجامعة الهاشمية _ الأردن



البحث اللغوي بين نحو الجملة والنص سورة الفاتحة أنموذجاً

د. حنان سعادات عبد المجيد عودة
الجامعة الهاشمية – الأردن

ملخص البحث:

يهدف هذا البحث إلى معرفة العلاقة التي تربط بين نحو الجملة، ونحو النص، فحتى الستينيات كان ينظر إلى الجملة على أنها الوحدة الأساسية في علم اللغة، والتحليل اللغوي، لكن في الدراسات الحديثة صار النص هو وحدة التحليل وموضوعه، وتجاوزت الدراسات مستوى الجملة إلى مستوى النص، باعتبار النص نظاماً فعالاً له وجوده السياقي الخاص به، ولكن هذا لا يعني أن دراسة النص تستغني عن دراسة الجملة، فالجمل هي مكونات النص المباشرة. وفي ضوء هذا المنحى عمدت إلى تتبع آراء العلماء، وصولاً لبيان نقاط الالتقاء والتقاطع بين نحو الجملة ونحو النص. وفي سبيل ذلك بدأت بالحديث عن مفهوم النص، وذكرت مكوناته وأشكاله، ثم عرضت للعلاقة التي تربط نحو الجملة ونحو النص، وذكرت علاقة نحو الجملة ونحو النص بالمتلقي والسياق الخارجي، ثم عرضت لملامح الاتفاق والاختلاف بينهما، لأصل إلى ضرورة تطبيق أدوات التحليل النصي في دراسة النصوص، لاهتمامه بالعلاقات التي تربط بين النص وما يحيط به من متلق وسياق داخلي وخارجي. وقمت بتطبيق أدوات التحليل النصي على سورة الفاتحة، وذيلت البحث بخاتمة عرضت فيها أهم النتائج التي توصلت إليها.



تقدمة:

شهدت الدراسات اللغوية في العقدين الأخيرين من القرن الماضي تطورات مهمة، رافقها دعوة العلماء إلى ضرورة إعادة الصلة بين اللغة والدراسة الأدبية؛ بعد فتور بينهما. كانت نتيجتها عدم القيام ببحوث مشتركة بين المجالين الأدبي، واللغوي. ولقد كان أهم مظهر من مظاهر التطور هو مولد نظرية نحو النص، التي تمكن أعلامها من إعادة الصلة فيما بين اللغة وواحد من أعظم تجلياتها وهو النص.

فأصبح النص يشكل مفهوماً مركزياً في الدراسات اللسانية المعاصرة، وجاءت هذه الدراسات بمسميات عدة مثل: علم النص، أو لسانيات النص، أو لسانيات الخطاب، أو نحو النص... وكلها تتفق حول ضرورة مجاوزة "الجملة" في التحليل إلى فضاء أرحب وأوسع، بل وأخصب في محاورة العمل الفني هو "الفضاء النصي"، وبعد الانتقال من تحليل الجملة إلى النص فتحاً جديداً في الدراسات اللسانية الحديثة، وخرجت على بعض أعراف علم اللغة- التي كانت تعد الجملة أكبر وحدة لغوية، تتوجب الإحاطة به في البحث اللغوي- متجاوزة بذلك حدود الجملة إلى فضاء لغوي أوسع هو فضاء النص؛ وتعدّ النص هو الصورة الكاملة المتماسكة التي يتم عن طريقها التواصل بين أفراد المجموعة اللغوية. وكان الهدف من ذلك أن تصاغ نظرية نصية عامة تشكّل أساساً لوصف الأشكال النصية المتباينة وعلاقاتها المتبادلة. وتنظر إلى النص بشكل كلي، فلا تقف عند بنائه التركيبي إلا بقدر ما يؤثر هذا الركن البنائي في حركة النص الكلية.

ولقد جاء هذا البحث كخطوة معاصرة في دراسة النص اللغوي؛ إيماناً بأن هذا "النحو" يجتذبه النص أكثر مما تجتذبه الكلمة أو الجملة. وبهذا المفهوم يتجاوز النص كل حدود المعيارية لنحو الجملة، كما أنه يتجاوز كل عادات القراءة التقليدية، وطرق التحليل النحوي المعروفة، التي خدمت اللغة قروناً طويلة، وما زالت. حيث لا يتم تحليل

هذا النص المنجز نحويًا إلا عن طريق مراعاة التفاعل والترابط بين جسد النص بأجزائه من ناحية، ومدلولاته المتنوعة من ناحية ثانية، وكذلك مراعاة التفاعل بين المبدع والمتلقي من خلال مراعاة المقام الذي يشغل جزءاً لا بأس به من اهتمام نحو النص.

* * *

لسانيات النص بين نحو الجملة و النص:

إنَّ الانتقال في التحليل من لسانيات الجملة إلى لسانيات النصّ هو انتقال في المنهج، وأدواته، وإجراءاته، وأهدافه، فقد استطاعت لسانيات النصّ بلوغ محطات متقدمة لم تستطع لسانيات الجملة الوصول إليها؛ إذ تمكن نحو النصّ من تحديد العلاقات التي تربط بين الجمل وفقرات النصوص على مستويات متعددة، منها: المعجمي، والنحوي، والدلالي^١. ولم يكن الانتقال من لسانيات الجملة إلى لسانيات النص مجرد تعديل طفيف في اسم العلم، أو في موضوعه، ولكنّ تتابع الدراسات النصية، وتطورها أكد أنّ التحول الأهمّ قد حدث في المنهج، ضمن مقولاته المعرفية، وأدواته الإجرائية.

وبالرغم من محاولات أتباع علم اللغة الاجتماعي ربط اللغة بالسياق، والبعث الاجتماعي، فقد عجز نحو الجملة عن تقديم المقتضيات المعرفية اللازمة لفهم اللغة بأشكالها التفاعلية المختلفة، ومستويات استخدامها المتنوعة بسبب وقوعه عند حدود الجملة واعتبارها البنية الكبرى في الدراسة والتحليل، مما جعل تجاوز مستوى الجملة أمراً ضرورياً؛ فثمة ظواهر لا يمكن أن توصف في إطار الجملة التي تنتقل من كونها كلاً في مرحلة عزلها عن سياقها المقالي والمقامي إلى مرحلة تكون فيها جزءاً من منظومة أكبر هي النص. ولا يعني هذا إلغاء أو إقصاء ذلك التراث النحوي الضخم الذي بنيت مفاهيمه ورسمت تصوراتهِ منذ قرون على أيدي أجيال متعاقبة من اللغويين، إنما هو

(١) انظر: دي بوجراند: النص والخطاب والإجراء، ترجمة: تمام حسان، عالم الكتب، القاهرة، ط١، ١٩٩٨م، ص ٨٩، وانظر: عثمان أبو زينيد: في نحو النص، عالم الكتب الحديث، إربد، ط١، ٢٠١٠م، ص ٣٠.



السعي لإثراء البحث اللغوي بأدوات ووسائل جديدة في البحث والتحليل لاستكمال جوانب النقص وسد الثغرات في الجهود السابقة^١.

فوجود البنية الكلية العليا النص لا يقصي مقولات نحو الجملة، بل على النقيض تماماً؛ إذ يشكل مستوى الجملة الأساس لأي وصف تالٍ. ومنه ينطلق البحث عن عناصر توضح منطقية الجمل وصلتها بالموقف التواصلية الذي يجعل من النص وحدة كلية^٢. وكل أشكال النقد التي وجهت إلى نحو الجملة لا تعني أنه لم تعد له قيمة، أو أنه عفا عليه الزمن، بل على العكس من ذلك؛ فالتراث النحوي السابق، بكل مفاهيمه وتصوراته وقواعده وتحليلاته، كان الأساس الفعلي الذي بُنيت عليه هذه الاتجاهات النصية بكل ما تتصف به من تشعبٍ لأفكارها وتصوراتها ومفاهيمها، إلى حدٍّ لم ير فيه بعضهم في نحو النص، إلا امتداداً لنحو الجملة^٣.

وتجدر الإشارة هنا إلى أنه لما كان النحو العربي قد انطلق من الجملة وغلب الاقتصار على التحليلات النحوية في إطار الجملة، فإن هذا ليس قصوراً فيه؛ وإنما يعود ذلك إلى الأسباب التي من أجلها تم القيام بتقعيد اللغة؛ فقد كان من أهمها الرغبة في تقويم اللسان في نطق الجملة، ومن ثم كان الاهتمام بالقواعد، التي تضمن سلامة الجملة بمستوياتها المختلفة، فلم يرتبط الحكم بالصحة أو عدمها بالنص، بل ارتبط

١) انظر: سعيد بحيري: علم لغة النص، الشركة المصرية العالمية للنشر، لونغمان، ط١، ١٩٩٧م، ص ١٣٣.

٢) انظر: أحمد عفيفي: نحو النص اتجاه جديد في الدرس النحوي، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، ١.

٢٠٠١، ص ٢١، وانظر: سعيد بحيري: علم لغة النص، ص ٢٣٩.

٣) انظر: صلاح فضل: بلاغة الخطاب وعلم النص، الشركة المصرية العالمية للنشر، لونغمان، مصر، ط١.

١٩٩٢م، ص ٢٢٦، وانظر: الأزهر الزناد: نسيج النص، بحث في ما يكون به الملفوظ نصاً، المركز الثقافي

العربي، بيروت والدار البيضاء، ط١، ١٩٩٣م، ص ١٥-١٩.

بالجملة، ومكوناتها الصوتية، والصرفية والمعجمية. والنحو يقوم على تحليل العلاقات بين الإشارات اللغوية، في المستوى الأفقي، والمستوى الرأسى، وتحليل الدلالة صلة الإشارات بالمدلولات والواقع، وتُعنَى التداولية بتوصيل دلالات الإشارات. ويبدأ النحو عمله باجتزاء الجمل، ثم الانتقال إلى التحليل النصي، ويصبح السلوك اللغوي مجرد تحقيق غير نهائي لعدد من نماذج الجملة. وما على النحو إلا الكشف عن هذه النماذج، وتحديد قوانينها الحاكمة على مكوناتها. أما النص فليس إلا سلسلة متتابعة من الجمل، أو لنماذج الجمل الداخلة في تشكيله.

فالنص نظام شامل، تتحكم في المستوى الأول منه القواعد النحوية والدلالية التي تحدد الترتيب الداخلي فيه، ويتعلق ذلك بمستوى الجمل أو المتواليات الجمالية؛ أما المستوى الثاني فيتحدد بالنظر إلى النصّ كاملاً بوصفه وحدة كلية، ويتم ذلك بتجاوز مجموع المعاني الجزئية التي تتحصل عبر المستوى الأول^١، حتى يتم الوصول إلى المستوى الأشمل، وهو البنية الكبرى التي تتركب من قضايا تحيل على الوقائع نفسها^٢. فـ "إذا كانت (الجملة) وحدة نحوية، فإن (النص) ليس وحدة نحوية أوسع، أو مجرد مجموع جمل، أو جملة كبرى، وإنما هو وحدة من نوع مختلف، وحدة دلالية، الوحدة التي لها معنى في سياق هذه الوحدة الدلالية تتحقق أو تتجسد في شكل جمل. وهذا يفسر علاقة النص بالجملة، إذ الأخيرة مجسدة للوحدة الدلالية التي يشكلها النص في موقف

(١) انظر: سعيد بحيري: علم لغة النص، ص ٢١٩، وانظر: العمري: نظرية الأدب في القرن العشرين، أفريقيا الشرق، بيروت، ط ١٩٩٦م، ص ٦٠.

(٢) انظر: جميل عبد المجيد: البديع بين البلاغة واللسانيات النصية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٨م، ص ٦٨، وانظر: يوسف نور عوض: نظرية النقد الأدبي الحديث، دار الأمين، القاهرة، ط ١٩٩٤م، ص ٩٠.

اتصالها ما^{١٣}. فالنص كما يرى دي بوجراند يتميز بقيمته الاتصالية، و"قد يتجسد كوحدة دلالية في جملة واحدة، وفي أقل من جملة أحياناً كما هو الحال في التنبهات، والعناوين، والإعلانات التي تتكون غالباً من مجرد حرف واسم، مثل (للبيع) أو (للتدخين) وغيرها وبالمثل لا يوجد حد أعلى لطول النص، فقد يكون كتاباً كاملاً، كما هو الحال مثلاً في – الرواية والمسرحية"^{٢٢}.

وبذلك يتجاوز نحو النص الجملة المنعزلة ذات الوجود المنطقي انعزاليها ليتجه نحو الاتصالية " فالنص كل وحدة كلامية تخدم غرضاً اتصالياً، وهذا التجاوز لم يكن مجرد نقلة حجمية بل نقلة في المنهج وموضوع البحث، وإجراءاته وأهدافه"^{٢٣} فالفرق بين الألسنية الحديثة والدراسات اللغوية القديمة هو الفرق بين علم النص الحديث والدراسات النقدية والبلاغية القديمة.

وهذا لا يعني أن النصية لا تدرس الجملة بل هي تدخل في إطار لسانيات النص، ما دامت معالجة الجملة / النص لا تقتصر على الجانب التركيبي، وإنما تتعداه بإدراج الجانبين: الدلالي والمقامي^٤، يقول سعيد بحيري: " ودون الخوض في الخلاف حول مفهوم النص، فإنه من الضروري أن نشير إلى أن القضية لا تتعلق بالامتداد الأفقي بالكم أساساً، ولكن تعود إلى اختلاف منظور البحث، فقد تتوافق حدود الجمل، والنصوص في

١) دي بوجراند: النص والخطاب والإجراء، ص ١٢٢.

٢) انظر: دي بوجراند: المصدر السابق، ص ١٢٣.

٣) إرنست شبلنر: علم اللغة والدراسات الأدبية، دراسة الأسلوب، البلاغة، علم اللغة النصي، ترجمة محمود جاد الرب، الدار الفنية للنشر والتوزيع، القاهرة، ط١، ١٩٨٧م، ص ٢٢٩.

٤) انظر: سعيد بحيري: علم لغة النص، ص ٢١٩، وانظر: جميل عبد المجيد: البديع بين البلاغة واللسانيات النصية، ص ٦٩.

كثير من الأمثلة - كما يتبن - إلا أنه عند التحليل لا يتوقف عند التحليل التركيبي فهذا كاف باتفاقهم جميعاً. وهنا يبدأ تجاوز إطار الجملة إذ يبدأ البحث عن عناصر تتعلق بعناصر غير لغوية حقيقية، تتصل بمنطقية الجمل وصلتها بالموقف التواصلية أو عملية التواصل بصورة عامة ويستوجب البحث عن هدف سابق لوضع الجملة وأثر لاحق فنجد حديثاً عن الفروض المسبقة وأشكال التضمن والتتابع المنطقي للخطاب ككل^١.

وعلى الرغم من الصلة الوثيقة، بين نحو الجملة ونحو النص، بحيث لم تنجح كل المحاولات للتمييز بينهما بشكل حاد، وقد فشلت المحاولات المبنية على تصور تمييز نحو الجملة من نحو النص، حيث إن الأول يشكل جزءاً غير قليل من الثاني كما يمثل نحو الجملة نواة نحو النص، وأساسه، فالعلاقات النصية علاقات متشابكة؛ إذ يتعامل التحليل النصي مع الروابط الداخلية والخارجية في النص والجملة. يقول فان دايك (Van Dijk): "إن نحو النص ما هو إلا امتداد لنحو الجملة، لكن على أساس أن نموذج بنية الجملة يمكن أن يعدّ نموذجاً جزئياً للنص ككل^٢". فكل منهما نحو الجملة ونحو النص قائم على الآخر، فكما أن الكلمة تتكون من الحروف، والجملة تتكون من كلمات، فإن النص يتكون من الجمل.

وكما أن الكلمة لا تقدم في الجملة إلا معنىً معجمياً جزئياً؛ فإن الجملة لا تقدم في النص إلا دلالة جزئية وبنية غير مكتملة بذاتها، ولكنه يرتكز عليها ارتكازاً شديداً. يقول بتوفي: "لكل من الجملة والنص حدود وأهداف ووسائل، ولا خلاف في أن الجملة هي المقولة الأساسية في النظرية اللغوية، ولكن الوحدة الأساسية للاتصال ليس الجملة بل

١) سعيد بحيري: المرجع السابق، ص ٢٢٩.

٢) سعيد بحيري: المرجع نفسه، ص ١٣٥، وانظر: أحمد المتوكل: بنية الخطاب من الجملة إلى النص، دار توفيق، الدار البيضاء، ط ١، ص ٨٤.

النص^١. فنحو الجملة أو اللسانيات التقليدية يقف عند وصف الجمل وصفاً يستند إلى المكونات النحوية، أما نحو النص فيستعمل وصف الجمل كاعتاد من أجل وصف النصوص. حيث يشترك النحوان في الجانب المنهجي الشكلي لا التحليلي، فغاية النحويين هي: "وصف النظام الذي يقوم به موضوع الدراسة"^٢. وهذا الوصف يمثل جانباً منهجياً شكلياً، أما الجانب التحليلي فهو أحد الأسس المهمة لنحو النص. وهذا لا يعني أنه لا يشكل أساساً لنحو الجملة، لكن ما نجده في كتب النحو هو التركيز عن نماذج تحليلية غير كاملة. وبهذا الخصوص يقول **فان ديك**: "وتعد أهم مهمة لنحو النص هي صياغة قواعد تمكنا من حصر كل النصوص النحوية في لغة ما بوضوح، ومن تزويدنا بوصف للأبنية. ويجب أن يعد مثل ذلك النحو النصي إعادة بناء شكلية للكفاية اللغوية الخاصة بمستخدم اللغة في إنتاج عدد لا نهائي من النصوص"^٣.

ويرى أن كتب نحو الجملة القائمة لم تقدم إلا نماذج غير كاملة لهذه الكفاية اللغوية، وأن وصف الأبنية النصية يتجاوز وصف جمل متوالية، وأن مستخدم اللغة لا يقنع بقواعد إنتاج الجملة، غير أنه إذا كان عليه أن ينتج نصاً بوصفه بناءً متماسكاً، فإن كفايته اللغوية يجب أن تتضمن قواعد نصية^٤.

-
- (١) انظر: الأزهر الزناد: نسيج النص، ص ١٧٠، وانظر: حسين خمري: نظرية النص من بنية المعنى إلى سيميائية الدال، الدار العربية للعلوم، بيروت-لبنان، منشورات الاختلاف، الجزائر، ط ١، ٢٠٠٧م، ص ٢١٩.
- (٢) سعيد بحيري: علم لغة النص، ص ١٢٥، وانظر: أحمد المتوكل: بنية الخطاب من الجملة إلى النص، دار توبقال، الدار البيضاء، ط ١، ١٩٩٧م، ص ٣٣.
- (٣) الأزهر الزناد: نسيج النص، ص ١٩٠٢، وانظر: بشير إيرير: من لسانيات الجملة إلى علم النص، مجلة الموقف الأدبي، عدد ٤٠١، أيلول ٢٠٠٤م، دمشق، ص ١٠.
- (٤) أحمد المتوكل: بنية الخطاب من الجملة إلى النص، ص ٨٤.

فكلام فان دايك هنا يؤكد الترابط بين النحوين، إلا أنه يبيّن أن مهام نحو الجملة غير مهام نحو النص. وما هو مطلوب من نحو النص تحقيقه يختلف عمّا هو مطلوب من نحو الجملة، فالأنحاء السابقة في نظره لم تركز على الدلالة، ولم تربط الجوانب الدلالية بالسياق البراجماتي. وهذا الأمر هو الذي حدا بعلماء لغة النص إلى بحث الأبنية اللغوية شكلاً ودلالة، وربطها ربطاً صريحاً بالسياق البراجماتي، وبالتالي وصفها وصفاً دقيقاً في إطار أوسع وهو نحو النص^١. ويتفق اللغويون المحدثون على أنّ نحو الجملة لم يعد قادراً على تفسير بعض الظواهر على نحو كافٍ، لأنّه يعتمد النحو معياراً افتراضياً، ولأنّه يكتفي في التحليل بعناصر وأدوات لغوية بحتة.

ويختلف نحو الجملة عمّا ظهر حديثاً تحت تسمية نحو النص، فالأخير يهتم بتعالق عناصر لغوية تفوق العناصر اللغوية المؤلفة للجملة، فهو يتجاوز نحو الجملة من حيث اهتمامه ببيان الكيفيات التي تتصل على أساسها جملة بجملة أخرى، أو بأكثر، في المنطوق أو المكتوب، شريطة مجيء الجملتين المتعالتين، أو الجمل، من مستوى تركيبى واحد، أو هو الذي يهتم بأثر سياق مقالي أو حالي، خارج العناصر اللغوية المنطوقة أو المكتوبة، في تفسير بنية المنطوق أو المكتوب أو في بيان المعاني النحوية، التي تؤديها عناصر هذه البنية^٢. ولما كان نحو النص يشكّل فرعاً من فروع اللسانيات، يتجاوز حدود نحو الجملة؛ الذي تمثّل الجملة فيه أكبر وحدة لغوية يمكن تحليلها لسانياً، ليدرس جوانب أخرى عديدة، أهمّها الترابط والتماسك ووسائل كل منهما وأنواعه.

١ الأزهر الزناد: نسيج النص، ص ١٩٠٢٠، وانظر: بشير إيرير: من لسانيات الجملة إلى علم النص، ص ١٠.

٢ أحمد المتوكل: بنية الخطاب من الجملة إلى النص، ص ٨٤.

والإحالة أو المرجعية وأنماطها، والسياق النصي، وأطراف الحدث التواصلية في النص^١. فإنه بذلك يحاول الخروج بهذا النحو التقليدي نحو الجملة من أزمته المقيدة، ورفد البحث اللغوي، برصد علاقات إضافية، تسعفه في التعامل مع النص إنتاجاً وفهماً وتحليلاً، لم تكن لتتأتى لو بقيت الجملة هي الوحدة اللغوية الكبرى. ومن الفروق بين نحو الجملة ونحو النص أيضاً، ما يركز في الموضوع والمنهج والغاية، إذ يرى **الأزهر الزناد** أن موضوع نحو الجملة هو دراسة الجملة، وموضوع نحو النص هو دراسة النص، أما غاية نحو النحويين فهي وصف النظام الذي يؤديه موضوع درس كل منهما. ومن جهة الموضوع، فإن نحو الجملة يدرس ما يُعرف بالجملة، وأقصى حدودها استيفاء المعنى، أو استيفاء الشكل والمعنى معاً، أو استيفاء الشكل وحده. أما نحو النص فإنه يدرس ما يُعرف بالنص، الذي هو، بحسب قول **فان دايك**: "البناء النظري التحتي المجرد لما يُسمى عادةً خطاباً"^٢. ويتألف النص عادة من جملة أو مجموعة من الجمل، بحيث تكون الأفكار واضحة متجلية، ذات وحدة قواعديّة ودلالية متماسكة، وضمن سياقٍ معين، يمكن أن يكون منطوقاً أو مكتوباً بأيّ طول كان. فقد يكون عبارة قصيرة مثل: قف، أو ممنوع التدخين... ومن العلاقات التي تبرز بين الكلمات والجمل: الإشارة، أو البديل، أو الحذف، أو الضمائر، أو الاسم الموصول... وغيرها من هذه الأدوات مما تُسهّم في فهم النصّ كثيراً^٣. ويمكن أن ندخل كثيراً من عناصر نحو الجملة في عناصر التماسك النصي؛ مثل: إدخال

١ انظر: صبحي الفقي: علم اللغة النصي بين النظرية والتطبيق، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ط١، ٢٠٠٠م، ج١/ص٥١.

٢ (انظر: الأزهر الزناد: نسيج النص، ص ١٥، وانظر: محمد خطايي: لسانيات النص، مدخل إلى انسجام الخطاب، المركز الثقافي العربي، بيروت والدار البيضاء، ط١، ١٩٩١م، ص ٢٩.

٣ (انظر: صبحي الفقي: علم اللغة النصي بين النظرية والتطبيق، ج١/ص٥٢.

حذف المبتدأ في العنصر الإحالي، وربطه بعنصر إشاري محوري سبقه في الذكر، أو إدخال عناصر التعيين في التّعريف؛ كتماسك بين عناصر الإحالة إلى عنصر إشاري. أو إدخال عنصر السياق في بيان سبب العدول عن صيغة الجمع إلى المفرد حيث يتطلب مقام العبودية الأفراد؛ لأنّ نحو النص يركز على نحو الجملة^١. وقد واجه نحو الجملة معارضة من علماء النفس، والاجتماع، والحاسوب؛ لقصوره عن تلبية احتياجات هذه العلوم، فكان نحو النصّ هو البديل القوي؛ لتميزه بفضاءات أوسع في التحليل، فيها حرية الحركة متوافرة، وانفتاح نحو النص على كثير من العلوم.

بالإضافة إلى أنّه لا يكتفي بالعناصر اللغوية وأدواتها، بل يتجاوزها كثيراً في استخدام العلوم الأخرى ذات الصلة، وبذلك فإنّ علم النص يعدّ وحدة كبرى، بينما يعدّ نحو الجملة وحدة صغرى. وتحليل نص يتطلب تصورات واسعة تشمل عناصر نحوية، ودلالية، ومنطقية، وتداولية يحددها نوع ذلك النص، إذ تتغير عناصر التحليل بتغير نموذج النص شكلاً ومضموناً^٢.

ويتسم التحليل النصّي بالدينامية الحرة في استخلاص المعايير والقيود من النص، ولا يفرض شكلاً تحليلياً معيناً على نص من خلال تصورات مسبقة؛ لأنّ النص لا يخضع لقواعد معيارية مثل الجملة وبينما نجد معظم ما أصاب نظريات الجملة من نجاح يعود إلى عمليات استبعاد الأمثلة غير المقبولة نرى نجاح لسانيات النص يعتمد على أساس تجريبي واسع، إذ يجب أن نبحت بنشاط عن الشواهد المتنوعة من كل أجناس النصوص؛ من القصص، والروايات، والإعلانات. ولا يمكن للسانيات النص أن تعمل على

(١) انظر: محمد خطابي: لسانيات النص، ص ٤٨.

(٢) انظر: صبحي الفقي: علم اللغة النصي بين النظرية والتطبيق، ج ١/ ص ٥٣.

تهيئة نحو تجريدي لتوليد كل النصوص الممكنة في اللغة، واستبعاد كل ما ليس نصاً. فمجال التوليد أوسع من أن يحاط به، ويترد اتساعه على الدوام. إن مفهوم ما ليس نصاً ليس ذا خطر، لأن وروده يؤدي في العادة إلى عدم قبوله أو إلى عدم القدرة على الاتصال. أما العمل الأهم للسانيات النص فهو بالأحرى دراسة مفهوم النصية (Textuality)، من حيث هو عامل ناتج عن الإجراءات الاتصالية المتخذة من أجل استعمال النص^١. فكل الدراسات النحوية السابقة لنحو النص، ركزت على وصف الأبنية اللغوية، في معزل عن الجوانب الدلالية والتواصلية وقد دفع هذا علماء نحو النص إلى البحث عن وصف، يمكن أن يجمع تلك الجوانب؛ ذلك أن الجملة في النص، ذات دلالة جزئية، ولا يمكن أن تقرّر، بالتحديد، الدلالة الحقيقية لكل جملة، داخل النص، إلاّ بمراعاة الدلالات السابقة واللاحقة، في ذلك التابع الجملي. فالنص، باعتباره وحدة كئيبة مترابطة الأجزاء، لا يسمح بوجود مستقل لعناصره، فالجملة في النص لا تفهم في حد ذاتها وإنما تسهم الجمل الأخرى في فهمها.

وإنّ النصّ لا يقرّ للجملة بالاستقلال، وهذا مبدأ أساسي يفضي إلى أنّ نحو الجملة غير كافٍ لوصف تتابعات كبرى متجاوزة للجملة، وظواهر تتعلق ببنية النص ككل. ولذلك فقد أشار فريق من العلماء إلى أنّه لا يمكن الفصل بين الجملة والنص، ولا مانع من استلهاهم نظرة تكاملية بين نحو النص ونحو الجملة. ثم إنّ التحوّل من نحو الجملة إلى نحو النص، أدّى إلى التحوّل إلى الاعتداد بالمتلقّي؛ لأنّه هو الذي سوف يحكم على انسجام النص^٢، باستخدامه آلية تحليل نصية.

(١) انظر: دي بوجراند: النص والخطاب والإجراء، ص ٩٤-٩٦.

(٢) انظر: بشير إيرير: من لسانيات الجملة إلى علم النص، ص ١١، وانظر: سعيد بحيري: علم لغة النص،

تستند إلى الأسلوب والبلاغة؛ إذ إنّها الأفق المنشود والمُلتقى الضروري للتداولية وعلم النص. بقصد إزالة الحواجز القائمة بين النحو والبلاغة، وتحليل النصوص بوسائل نحوية وبلاغية معاً، تعكس قصد المرسل، ومقبولية النص، وتعدد المعاني^١. وهذه مهمة المتلقي، الذي بات النص بين يديه. وكان أغلب الدارسين قد بنوا تعريفهم للنص ولسانياته على الجملة ونحوها، واتَّخذوا النصّ طريقاً للانتقال إلى الحديث عن طريق ظواهر الانسجام والترابط بين الجمل المنجزة في إطارٍ مقامٍ معيّن، وتحدثوا عن حدود النصّ؛ أي بدايته ونهايته، وعن عنوانه واستهلاله وعلامات نهايته، وعن مكوناته وعناصره التي يتأسس عليها؛ كالجملة والقول الموجز، وما كان أصغر منهما، ومكونات جُمليّة، ومجموعة جمل، ومجموعة أقوال استعملها المتكلم.

وبهذا فقد تطورت اللسانيات من لسانيات الكلمة إلى لسانيات الجملة إلى لسانيات النص، وإن دراسة النص لتعد خطوة ضرورية لكي تحدث بها قطيعة معرفية مع المنظور الجزئي الذي يتمحور حول الكلمة، فإذا ما صارت هذه الخطوة وسارت بها، فإنها ستتجاوز، والحال كذلك، النظر إلى اللغة من خلال النظريات التطورية والتاريخية، كما أنها ستتجاوز في الوقت نفسه البنيويات اللسانية التي تقف عند حدود الجملة، وكذلك مناهج النظر إلى اللغة من خلال النماذج اللغوية المستندة إلى العقلانية الديكارتية^٢.

• دراسة أسلوبية نصية، سورة الفاتحة أنموذجاً:

إنّ التماسك والانسجام والترابط في القرآن الكريم مبنيٌّ على نظمٍ متميز تألّفت وانتظمت دُرُّهُ وتناسبت عُنصرُهُ وأفكاره، فلا اختلاف ولا تنافر ولا تباين في جزء من

(١) انظر: محمد خطابي: لسانيات النص، ص ٥٠.

(٢) انظر: المرجع نفسه، ص ٩٤.

أجزائه، فهو نظمٌ متناسبٌ في معانيه ومبانيه، في أصواته، وألفاظه وتعايبه، في إيقاعه وفواصله. فالسور بل الآيات محكمة البناء، مطلعها يناسب موضوعها ومقاصدها وخاتمته، ومعانيها الجزئية ومقاطعها متناسبة تناسباً يرتكز على التوافق ومراعاة النظم، فكان التوافق المعنوي من أبرز عناصر الوحدة في كل سورة، ومن مظاهر التوافق افتتاح السورة بما يناسب غرضها وروحها، واختتامها بما يناسب فاتحتها. وهذا يتجلى في سورة الفاتحة أم الكتاب. فهي نموذج من الآيات المجتمعة التي التأمّت فيها سلسلة متألّفة من الفكر، ونسق واحد من البيان تتعانق فيه الجملة والكلمات والحروف، فتشترك الآيات فيها على جملة من الوسائج اللفظية والمعنوية التي تربط أجزاء السورة الكريمة بعضها ببعض، وفي كل جزء من أجزاء السورة أسباب ممدودة، في شبكة من العلاقات المحكمة النسج.

وفي سورة الفاتحة خيط يحبك نسيجه إلى غاية، ووحدة نظام معنوي في جملتها، تدل عليه ما يوافقها من نظام لفظي موزع في سلسلة ذات حلقات. فالسورة في جملتها كلام واحد يتعلّق آخره بأوله، وأوله بآخره، ويتراعى بجملته إلى غرض واحد هو التفكير والتدبر في عظمة الخالق، كما تتعلّق الجملة بعضها ببعض في القضية الواحدة. فلا غنى لتفهم نظم السورة عن استيفاء النظر في جميعها، ولا يتصور النسق العام للسورة إلا بإحكام النظر في السورة كلها أولاً، قبل البحث عن الصلّات الموضوعية بين الجزء والجزء، وهي تلك الصلّات المبنوثة في مثاني الآيات ومقاطعها، فلا بد أن يحكم النظر في السورة كلها بإحصاء أجزائها وضبط مقاصدها على وجه يكون عوناً على السير في تلك التفاصيل على بينة، وفي سبيل الوصول إلى ذلك الإحكام من التماسك والاتساق والانسجام، قمت بتحليل سورة الفاتحة تحليلاً نصياً على النحو الآتي:

• أولاً: التناسق والانسجام اللفظي:

في سورة الفاتحة جاءت الآيات متناغمة منسجمة، حيث تتواءم وتتفق النظائر والمتشابهات، فانتظمت الألفاظ والكلمات والأصوات مع بعضها في صورة منسجمة متناغمة لتحقيق الترابط الفكري والعقائدي والموضوعي، فكان هناك تفرد وتميز في إيراد المعاني وانتقاء المباني، بحيث كانت الكلمة المفردة بمعناها ومبناها متمكنة في موقعها بحيث لا يسد مسدّها مفردة أخرى؛ فكان من شأن هذه الوحدة النصية أن تبعث اللذة في النفوس، والتأثير في الأسماع، والأثر في القلوب.

فجاءت تسمية السورة " الفاتحة"، فاتحة الكتاب، لتدخل الأمن والأمان والطمأنينة في قلب السامع، فإذا كانت التسمية هي الفاتحة، فهي تفتح وتزيل الغشاوة عن قلوب المقفلة قلوبهم، والمنصرفة عقولهم، والموصدة صدورهم، وترسم الطريق الصحيح المستقيم لمن طلب الهداية. ومن مظاهر التوافق افتتاح السورة بما يناسب عرضها وروحها وختمها، واختتامها بما يناسب فاتحتها. وهذا ما يسمى بالحلقة المفرغة الذي يؤدي الأول فيها إلى الآخر، والآخر إلى الأول، فبدأت الآيات بالحمد والثناء للخالق "الله"، وانتهت بطلب الهداية والسير على الطريق الصحيح المستقيم.

ففي قوله تعالى " الحمد لله رب العالمين ":

الحمد (مبتدأ) + لله (الخبر)

فبدأت بالحمد لله عز وجل، وقدم الحمد على اسم الله؛ وكأن صفة الحمد ملتصقة به، لأنه جل شأنه مستحق لها دون غيره، فكل نعمة وكل كمال هو مصدرهما؛ لذلك استوجب المقام تقديم لفظة الحمد. ولو كانت على نحو آخر، مثل:

الله (مبتدأ) + يحمد (الخبر)

لاختلف المعنى، وكان السياق يفسر على أن الحمد لله ولغيره، ولكن في تقديم الحمد كانت الصفة مختصة به دون غيره، فالحمد لا يكون إلا لله.

ثم جاءت صفات متتالية فكانت الأولى "الرب"، فكانت هذه الصفة الأقوى، والأظهر والأبين، ومعنى (الرب)، أي: ذو الربوبية على خلقه أجمعين خلقاً، وملكاً، وتصرفاً، وتدبيراً، فالرب هو الموجد من العدم، لذلك استحق الحمد والثناء والشكر، وفي كلمة الرب معنى التربية والإصلاح والتهديب للنفس، فكل نعمة يراها الإنسان في نفسه وفي الآفاق وفي العالمين فمنه جلت قدرته، فليس في الكون متصرف بالإيجاد ولا بالإشقاء والإسعاد إلا هو.

فكانت الآيات على النحو الآتي:

"الحمد لله رب العالمين، الرحمن الرحيم، مالك يوم الدين"

الحمد (مبتدأ) + لله (الخبر) + رب (صفة لله) + العالمين (مضاف إليه) + الرحمن (صفة لله) + الرحيم (صفة لله)، مالك (صفة).

ففي هذه الآيات بدأ بالعام وانتقل للخاص، فكلمة "الرب" من الأسماء الدالة على جملة معانٍ لا على معنى واحد. فهذا الاسم إذا أُفرد تناول في دلالاته سائر أسماء الله الحسنی وصفاته العليا فهي من الربوبية؛ لذلك تلتها صفات أخرى ملائمة ومنسجمة معها ضمن السياق اللفظي والمعنوي، فكانت بمثابة التعريف بالمعبود، مرجع الأسماء الحسنی والصفات العليا، وهي: (الرب، الرحمن، الرحيم، مالك)، فكانت الرحمة الإلهية تقتضي البدء بالترغيب فذكر الرحمة لأن علاقته الأصلية بعباده هي الرحمة، واسمه «الرحمن الرحيم» يشيران إلى عظيم رحمته بعباده. ولو كانت الآيات على نحو آخر، مثل:

الحمد (مبتدأ) + لله (الخبر) + رب (صفة لله) + العالمين (مضاف إليه) + هو (مبتدأ) الرحمن (خبر المبتدأ) + هو (ضمير منفصل في محل رفع مبتدأ) + الرحيم (خبر المبتدأ). لاختلف المعنى تماما، ولانفصلت الصفات عن الخالق، وما كان لها من الأثر ما أحدثه هذا التوالي. فكان لهذا الاتصال، والاتصاق، والتتابع دون فاصل بين اسم الله والصفات: (الرب، الرحمن، الرحيم، مالك). عظيم الأثر في نفس السامع وبلغ الفهم في قلب القارئ. وكان هناك انتقاء وتفرد وتميز في اختيار لفظة (العالمين)، فالعالمون جمع عالم، والعالم: جمع لا واحد له من لفظه، فهي اسم لأصناف الأمم كلها، فكل صنف منها عالم، وأهل كل قرن في كل زمان، فالإنس عالم، والجن عالم، وكذلك سائر أجناس الخلق، كل جنس منها عالم زمانه. فالله هو رب كل الخلق من إنس وجن وسائر المخلوقات، فلو كانت هناك كلمة أخرى مثل: الناس لقصد بها الأنس فقط، فكانت كلمة العالمين أكثر انسجاما وتناغما مع السياق.

وفي قوله تعالى: "مالك يوم الدين"

مالك (صفة لله) + يوم (مضاف إليه) + الدين (مضاف إليه)

فالمالك هي صفة لله عز وجل، ويوم الدين هو يوم الجزاء، من مملوكات الله عز وجل، فهذه الآية تضمنت الوعد والوعيد معا؛ لأن معنى الدين هو الجزاء والخضوع والانقياد لجزائه وأن العالم كله يكون فيه خاضعا لعظمته ظاهرا وباطنا، يرجو رحمته ويخشى عذابه. ومن رحمة الله عز وجل في هذه الآيات أنه بدأ بالترغيب حينما تحدث عن الرحمة في سياق الآيات الأولى، ثم عقبها بالترهيب في سياق حديثه عن يوم الدين، فالموطن يتطلب الترغيب والترهيب ما دام الحديث في صفات الله.

وفي قوله تعالى: "إياك نعبد، وإياك نستعين"

إياك (ضمير منفصل مبني في محل نصب مفعول به مقدم) + نعبد (فعل مضارع)

فتقديم الضمير المنفصل (إياك) دلالة على أهمية العمل ، فالعبادة لا تكون إلا لله، فهو المختص بها، وبما أن العبادة لا تكون إلا لله ، هذا يقتضي ألا أن تكون الاستعانة إلا لمن حقت له العبادة ، والاستعانة به على كل الأمور والإقرار بأن المعونة من عنده ، والقدرة له والاعتراف بالعجز عن القيام بشيء منها إلا بإعانتة والاستعانة به .

وفي قوله تعالى: "اهدنا الصراط المستقيم، صراط الذين أنعمت عليهم"

هنا تحول في الخطاب من ضمير المخاطب إلى ضمير المتكلم نحن، فالآية تتكون من: اهدنا (فعل+فاعل+مفعول به) + الصراط (مفعول به ٢) + المستقيم (صفة للصراط) فهذا الاتصال بين الفعل، والفاعل، والمفعول به يدل على العلاقة الوطيدة بين الخالق والمخلوق، والعبد والمعبود، فلا انفصال بينهما، فالرحمة لا تكون إلا منه، والشكر لا يكون إلا له، وهذا التنوع في الضمائر من شأنه أن يبعث التجديد والحيوية في ثانيا النص مما يبعد الملل عن نفس القارئ، فيبث فيه شحنات إيجابية تدفعه إلى الفهم والتدبر والتفكير.

وفي جملة الدعاء هنا قال (اهدنا)، ولم يقل (اهدني)، فإن الدعاء كلما كان أعم كان إلى الإجابة أقرب ، فإنه لا بد أن يكون في المسلمين من يستحق الإجابة فإذا أجاب الله تعالى دعاءه في حق البعض، فهو أكرم من أن يرده .وهنا من باب الترغيب كما هو مبثوث في كل سور القرآن ، بدأ بالهداية ، فالهداية من الله والضلal من العبد. وحتى يبعد عن النفس اللبس وعدم الفهم، حدده وبينه لنا؛ لتكون السعادة في الاستقامة عليه، والشقاوة في الانحراف عنه.

وفي قوله تعالى: "صراط الذين أنعمت عليهم"

عقب الصراط بشيء من التفصيل ليوضح مغزاه ويبين فحواه، فلا يقع العبد فيما هو مناف للمعنى، ويخرج من دائرة اللبس وعدم الفهم، فجاء بالشيء وضده، فالصراط هو

الصراط الصحيح الذي يقود إلى طريق الحق واليقين، لا طريق الزيف والباطل والضلال، طريق يرشد إلى الرب الرحمن الرحيم، فهو طريق من أنعم عليه الرب بالنور والهداية واليقين، فعرفوه فاطمأنت قلوبهم واهتدت عقولهم فلم يزيغوا عن ذلك الطريق، وحتى ينضح المعنى جاء بالخذ، وهو طريق الضالين، الذين ضلت عقولهم وقست قلوبهم، فخانتهم وأرشدتهم إلى طريق الباطل، فانحرفوا عن الطريق المستقيم. وهو الذي من سلكه فاز ومن تنكبه هلك.

وفي قوله تعالى: "غير المغضوب عليهم ولا الضالين"

غير (صفة للذين) + المغضوب (مضاف إليه)

فهنا الدعاء بالألّا نكون من أيّ فئة من جنس المغضوب عليهم، ولا حتى الضالين، تصريح بأن من البشر من تعمد عصيان الله وغبه فاستحق العقاب وكان محفوفاً بالغضب الإلهي والخزي في هذه الحياة الدنيا ومن الناس من حاد عن الطريق وضل فكانت عاقبته الخزي.

وفي الآيات قدّم صفة الرحمة في قوله تعالى: "الرحمن الرحيم" على الجلال والهيبة وهو "مالك يوم الدين"، وقدّم العطاء والنعم في قوله: "أنعمت عليهم" على الوعد والوعيد في قوله تعالى: "غير المغضوب عليهم ولا الضالين"، لأن التريغيب أكثر تأثيراً في النفوس، ولأن رحمته تعالى وعطاءه سبقا غبّه ومنعه.

• ثانياً: التناسب المعنوي:

من مظاهر التناسب المعنوي تناسب الأصوات القرآنية والتوازن في النظم الصوتي وتناسب الفواصل.

كما في قوله تعالى: "الحمد لله رب العالمين، الرحمن الرحيم، مالك يوم الدين، إياك نعبد وإياك نستعين، اهدنا الصراط المستقيم".

فكان هناك تناغم و انسجام بين تعاقب الحرفين " النون، والميم" في آيات سورة الفاتحة وهي أصوات تشترك في الصفات الصوتية نفسها إلا أن الميم صوت مخرجه من الشفتان، والنون من طرفي اللسان، فكأن اللسان يشترك مع الشفتين في التلفظ بحمد الله وشكره والثناء عليه . فكان لهذا الانسجام بين هذه الفواصل إيقاع صوتي له أثر فعال عند القارئ؛ لبيان المعنى، لما له من أثر في إمالة النفس في تقبل المفاهيم والأغراض التي جاء بها . فكان لهذا الإيقاع أثر في جذب القارئ . وقد كان لواصل الآيات مزية مهمة في إعطاء الآيات القرآنية جرساً إيقاعياً له أثره الخاص في النفس والوجدان، يثبت أثر الفاصلة في التعبير القرآني مضموناً وشكلاً، ومراعاتها لمقتضيات الأحوال النفسية المختلفة للمخاطبين.

ومن مظاهر الانسجام والترابط في النص ؛ حُسن النَّسَقِ؛ وهو التناسق والانسجام بين صفات معطوفات متلاحمات تلاهما سليماً مستحسناً، بحيث إذا أُفردت كل جملة على حدة كانت قائمة بذاتها مستقلة عن غيرها، كما في قوله تعالى: " الحمد لله رب العالمين، الرحمن الرحيم، مالك يوم الدين"، فهذه الآيات الثلاثُ شاملةٌ لكلِّ مَعْنَى تَضَمَّنَتْهُ الأَسْمَاءُ الحَسَنَى والصفَاتُ العُلَى، فكلُّ ما في القرآن من ذلكَ فهو مُفصَّلٌ من جَوامِعِهَا.

وفي قوله تعالى: "اهدنا الصراط المستقيم، صراط الذين أنعمت عليهم، غير المغضوب عليهم ولا الضالين"، وهذه الآياتُ شاملةٌ لكلِّ ما يُحيطُ بأمر الخلق في الوصول إلى الحق سبحانه والاطمئنان إلى رَحْمَةِ اللهِ والانقطاع دونَ ذلكَ. فالآيات تتضافر مع بعضها لتشكل شبكة واحدة من العلاقات تتضافر معها لترسخ مفهوم العقيدة في قلب المؤمن.

ومن مظاهر الانسجامِ تفسير القرآن بالقرآن، أي تفسير النّص بالنّص من داخل النّسق القرآنيّ نفسه : وهو إرداف الكلمة بأخرى ترفع عنها اللبس وتقرّبها من الفهم، نحو قوله تعالى: "اهدنا الصراط المستقيم، صراط الذين أنعمت عليهم، غير المغضوب عليهم، ولا الضالين". فهنا منعاً للبس شرح وبين وحدّد الصراط، فهو صراط الذين أنعمت عليهم لا من غضبت عليهم.

ومن مظاهر الانسجام أيضاً الجمع بين غرضين مختلفين، كما في قوله تعالى: "اهدنا الصراط المستقيم، صراط الذين أنعمت عليهم، غير المغضوب عليهم"، فهنا جمع بين من أنعم عليه بالهداية والفئة التي ضلت عن الهداية فكان أقوى في الإفهام ومن مظاهر جماليات الانسجام والتماسك في النّص القرآنيّ: بلاغة التنويع والتلوين في الموضوعات، والافتنان والتلوين في الأسلوب. فهو لا يبقى على نمط واحد من التعبير، بل يغيّر ويبدل وينوع في الأساليب. وهو لا يعتمد على هدف واحد من المعاني، بل يتنقل في السورة الواحدة من معنى إلى معنى ويتنقل في المعنى الواحد بين إنشاء وإخبار، وإظهار وإضمار، واسمية وفعلية، ومضيّ وحضور واستقبال وتكلم وغيبية وخطاب؛ إلى غير ذلك من طرق الأداء. ومع هذه التحوّلات المستمرة التي هي مظهر الاختلاج والاضطراب، في داخل الموضوع أو في الخروج منه، نراه لا يضطرب ولا يتعثر، بل يحتفظ بتلك الطبقة العليا من متانة النظم وجودة السبك حتى يصوغ من هذه الأفانين الكثيرة نصاً منسجماً متنسقاً متألّفة معانيه وألفاظه. وهذا تمثل في سورة الفاتحة في الانتقال من الاسم الظاهر (الله)، إلى ضمير المخاطب (ياك) إلى ضمير المتكلم (نستعين)، إلى الضمير المتصل (اهدنا)، و(أنعمت) إلى الضمير المستتر (الضالين)، وهنا انتقال بالضمائر، فتحول إلى ضمير المخاطب للحضور الإلهي غير المنقطع في أية لحظة رمائية أو مكانية.. فكان لهذا الالتفات أثر في تطرية الكلام ودفء الملل والضجر

والسامة عن أذن السامع ، وهذا التحول بالخطاب من شأنه أن يوقظ الغافل وينبه السامع إلى أهمية الخطاب المسموع ، وفيه تنويع وتغيير في النسق من شأنه أن يبيث إشارات تحفيزية في أذن القارئ، مما يؤدي إلى التلوين والتنويع في النص وبث التماسك والانسجام بين ألفاظه ومعانيه.

ومن مظاهر الانسجام والتماسك في سورة الفاتحة التنويع والتلوين في دلالة الفعل على الزمن، ووجه التلوين ظاهر في الانتقال من صيغة الفعل المضارع (إياك نستعين) إلى صيغة فعل الأمر (اهدنا الصراط). ومما يفيد التلوين في أسلوب الصيغ الزمنية والانتقال من زمن إلى آخر: الانتقال من الماضي إلى المضارع، نحو قوله تعالى: "إياك نعبد، وإياك نستعين"، ففيه انتقال من المضارع (نعبد) إلى الأمر (اهدنا) ثم إلى الزمن الماضي (أنعمت). وكان الزمن الذي تمثل به الفعل الذي يحمل معنى الدعاء (اهدنا) فترة زمنية تقع بين مشهدين من الزمن ماض ومضارع، ففي تلك التنويعات الزمنية الثفات بلاغي متميز حرك المشهد وتنقل عبر أزمنته، فكأنه يعبر عن حاجة العبد لربه في الماضي والحاضر والمستقبل.

ومن أدوات القرآن الكريم الرابطة لأجزاء النص: الضمائر

ومن وظائف الضمائر في اللغة العربية الاختصار، لأنها تقوم مقام الاسم الظاهر وتُغني عن تكراره، ومن وظائفها الربط ووصل الجمل بعضها ببعض، ومن وظائفها أيضاً الإحالة على سابق؛ وهي عوده على متقدم بما يُغني عن ذكره وبما يربط آخر الكلام بأوله .

هذا، ولا بد للضمير من مرجع يعود إليه، ويكون المرجع إما ملفوظاً به سابقاً مطابقاً له، نحو قوله تعالى: "إياك نعبد، وإياك نستعين"، وقوله تعالى: "اهدنا الصراط المستقيم"، فالضمير المنفصل هنا يعود على كلمة (الله) في بداية السورة. أو متضمناً له، نحو: "صراط الذين أنعمت"، فإن الفعل أنعمت يتضمن الاسم المرجع وهو "الصراط"، أو دالاً عليه بالالتزام نحو: "اهدنا الصراط المستقيم"، فالهادي هو الله عز وجل.

وهذا التنوعُ في استخدام الضمائر من بلاغةِ القرآنِ الكريمِ ومن مظاهرِ تماسُكِ نصِّهِ وأنسجامِهِ .

وهكذا نصل إلى أن سورة الفاتحة اشتملت على مُقدِّمةٍ ومَقاصِدَ واختتامٍ، وأهمَّ ملامح لهذه السورة عُنصرُ الانسجامِ والتماسُكِ، فالتقت النهاية مع البداية، فكانت كالحلقة المفرغة، فبدأت بالحمد والثناء، وانتهت بالدعاء، فبنيت هذه السورة على الوحدة الموضوعية التي تشدُّ أجزاءها، وتربطُ آياتها ومَعانيَ جُمليها.

* * *

الخاتمة:

يتكون النص اللغوي من جمل مترابطة فيما بينها بنظام فعال، فالنواة الأساسية للنص هي الجملة، ولا يتم ذلك الترابط ببساطة؛ لأن كل نص ينشأ في ظروف سياقية خاصة به، إذ إنه ينشأ من نقطة مركزية يدور في فلكها، وهذه النقطة تمثل بؤرة النص التي يتقابل أمامها المرسل، والمتلقي. ويعنى التماسك النصي بالعلاقات بين أجزاء الجملة، وأيضاً بالعلاقات بين جمل النص، وبين فقراته. بل ويهتم بالعلاقات بين النص وما يحيط به، ومن ثم يحيط التماسك بالنص كاملاً، داخلياً وخارجياً، ويمثل السياق والمتلقي والتواصل العوامل المساعدة في تحقيق التماسك وفك شفرة النص. وقد أدرك علماء النص أهمية المتلقي في التحليل النصي، وأنه ليس مجرد متلقٍ سلب، بل يعدّ مشاركاً فعالاً في النص، وهذه المشاركة لا تعني قطع الصلة بين البنية والقراءة، وإنما تعني اندماجها في عملية دلالية واحدة. فممارسة القراءة هي إسهام في التأليف، فللقارئ أهمية جوهرية في عملية التفسير لا يقل أهمية عند دور المنتج للنص، فالنص ليس له وجود إلا إذا تحقق على أرض الواقع، وبالتالي هو لا يتحقق إلا من خلال القارئ.

* * *

قائمة المصادر والمراجع:


١. أحمد عفيفي: نحو النص اتجاه جديد في الدرس النحوي، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، ط١، ٢٠٠١.
٢. أحمد المتوكل: بنية الخطاب من الجملة إلى النص، دار توبقال، الدار البيضاء، ط١.
٣. الأزهر الزناد: نسيج النص: بحث في ما يكون به الملفوظ نصا، المركز الثقافي العربي، بيروت والدار البيضاء، ط١، ١٩٩٣م.
٤. برنر شبلنر: علم اللغة والدراسات الأدبية: دراسة الأسلوب، البلاغة، علم اللغة النصي، ترجمة محمود جاد الرب، الدار الفنية للنشر والتوزيع، القاهرة، ط١، ١٩٨٧م.
٥. جميل عبد المجيد: البديع بين البلاغة واللسانيات النصية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٨م.
٦. حسين خمري: نظرية النص من بنية المعنى إلى سيميائية الدال، الدار العربية للعلوم، بيروت - لبنان، منشورات الاختلاف، الجزائر، ط١، ٢٠٠٧م.
٧. روبرت دي بوجراند: النص والخطاب والإجراء، ترجمة تمام حسان، عالم الكتب، القاهرة، ط١، ١٩٩٨م.
٨. سعيد بحيري: علم لغة النص، الشركة المصرية العالمية للنشر، لونغمان، ط١، ١٩٩٧م.
٩. صبحي الفقي: علم اللغة النصي بين النظرية والتطبيق، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ط١، ٢٠٠٠م.
١٠. صلاح فضل: بلاغة الخطاب وعلم النص، الشركة المصرية العالمية للنشر، لونغمان، مصر، ط١، ١٩٩٢م.
١١. عثمان أبوزنيد: في نحو النص، عالم الكتب الحديث، إربد، ط١، ٢٠١٠م.
١٢. محمد خطابي: لسانيات النص، مدخل إلى انسجام الخطاب، المركز الثقافي العربي، بيروت والدار البيضاء، ط١، ١٩٩١م.



١٣. محمد فكري الجزار: لسانيات الاختلاف "الخصائص الجمالية لمستويات بناء النص في شعر
الحدائث"، إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ط١، ٢٠٠١م.
١٤. يوسف نور عوض: نظرية النقد الأدبي الحديث، دار الأمين، القاهرة، ط١، ١٩٩٤م.

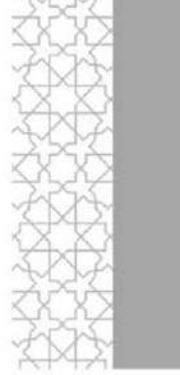
* * *





14-Al-Zannad, Al-Azhar. Naseej An-Nas: Bahth fi ma Yakoon bihi Al-Malfoozh Nassan. 1st ed. Beirut and Casablanca: Al-Markaz Al-Thaqafi Al-Arabi, 1993 AD. Print.

* * *



- 8- Al-Faqi, Subhi. 'Elm Al-Lughah An-Nassi baina Al-Nazhariyyah Wa Al-Tatbiq. 1st ed. Cairo: Dar Quba' for printing, publishing and distribution, 2000 AD. Print.
- 9- Al-Jazzar, Muhammad Fekri. Lesaniyyat Al-Ekhtelaf "Al- Khassa'es Al-Jamaliyyah le Mustawayat bina'a An-Nas fi Shi'ar Al-Hadatha". 1st ed. Cairo: Etrak for printing, publishing and distribution, 2001 AD. Print.
- 10-Khamri, Hussain. Nazhareyat An-Nas mn Bunyat Al-Ma'ana ela Seimyaeyat Al-Dal. 1st ed. Bruit: Al-Dar Al-Arabiyyah le Al-'Uloom, Algeria: Manshorat Al-Ekhtilaf, 2007 AD. Print.
- 11-Khattabi, Muhammad. Lesaniyyat An-Nas: Madkhal ela Ensejam Al-Khetab. 1st ed. Beirut and Casablanca: Al-Markaz Al-Thaqafi Al-Arabi, 1991 AD. Print.
- 12-Al-Mutawakil, Ahmad. Bunyat Al-Khitab mn Al-Jumlah ela An-Nas. 1st ed. Casablanca: Dar Tubqal, (n.d). Print.
- 13-Spillner, Bernd. Linguistics and Literary Studies: Stylisation, Rhetoric, and Text linguistics. 1st ed. Trans. Mahmoud Jad Al-Rab. Cairo: Al-Dar Al-Faniyyah for publishing and distribution, 1987 AD. Print.

List of References:

- 1- Abdulmageed, Jameel. Al-Badee'a baina Al-Balaghah wa Al-Lesaniyyat Al-Nassiyyah. Cairo: Egyptian General Book Authority, 1998 AD. Print.
- 2- Abu Znied, Othman. Fi Nahw An-Nas. 1st ed. Irbid: 'Alam Al-Kutub Al-Hadeeth, 2010 AD. Print.
- 3- Afifi, Ahmad. Nahwa An-Nas Etijah Jadeed fi Al-Dars Al-Nahwi. 1st ed. Cairo: Zahrat Al-Sharq Library, 2001 AD. Print.
- 4- Awadh, Yossif Noor. Nazhariyyat An-Naqd Al-Adabi Al-Hadeeth. 1st ed. Cairo: Dar Al-Amin, 1994 AD. Print.
- 5- Buhairi, Saeid. 'Elm Lughat An-Nas. 1st ed. Al-Sharikah Al-Masriyyah Al-'Alamiyyah for publishing, Longman, 1997 AD. Print.
- 6- De Beaugrande, Robert. Text, Discourse and Process. 1st ed. Trans. Tammam Hassan. Cairo: 'Alam Al-kutub, 1998 AD. Print.
- 7- Fadhl, Salah. Balaghat Al-Khetab wa 'Elm An-Nas. 1st ed. Egypt: Al-Sharikah Al-Masriyyah Al-'Alamiyyah for publishing, Longman, 1992 AD. Print.




Linguistic Investigation Between Sentence Grammar and Text Grammar Sûrat Al-Fâtihah as a Model

Dr. Hanan Sa'adat

Hashemite University- Jordan

Abstract:

This research aims to find out the relationship between sentence grammar, and text grammar. Even in the sixties, the sentence was seen as the basic unit of linguistics, linguistic analysis, but in recent studies text has become the unit and the theme of analysis, and studies exceeded the sentence level to the text level, as the text has an effective system and it has a unique contextual existence. But this does not mean that the text grammar dispenses studying the sentence grammar since the sentences are the direct text components. According to this I covered the scientific view to cover the points where the scientist agreed and disagreed about the sentence grammar and the text grammar. For that I began by talking about the concept of the text grammar and reported its components and forms, and then described the relationship between the sentence grammar and the text grammar. I have also explained how the grammar of both the sentence and the text are related to the receiver and the external context. Then I studied the features of agreement and disagreement between them; to apply textual analysis tools in the study of texts; for its interest in relations between the text and its surroundings from the recipient, the internal and external context, and then chose the introduction and analyzed Sûrat Al-Fatihah, and concluded the research with the most important findings.



أحبولة الهمذاني الإبداعية الكبرى قراءة في السيرة الثقافية المضمرة في مقاماته

د. إبراهيم بن محمد أبانمي
قسم الأدب- كلية اللغة العربية
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية



أحبولة الهمذاني الإبداعية الكبرى قراءة في السيرة الثقافية المضمره في مقاماته

د. إبراهيم بن محمد أبانمي
قسم الأدب - كلية اللغة العربية
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

ملخص البحث:

تروي عامة مقامات الهمذاني حكاية كدية أو خديعة يفوز فيها البطل (أبو الفتح الإسكندري) بجائزة يقتنصها من الجمهور أو الراوي، فهل تشكّل تلك المقامات -مجموعة- أحبولةً واحدةً مترابطةً كبرى فاز بها الهمذاني نفسه بجائزة سعى خلفها، وجدّ في السعي؟ وهل ثمة رابطة بين بطل المقامات أبي الفتح ومنشئه الهمذاني؟ وهل يمكن أن تُقرأ المقامات بصفتها نصاً واحداً متنامياً يستطيع الناقد أن يبصر تطوره التاريخي، وانزياحاته الداخلية؟ وإذا كان ذلك كذلك فما الدلالات التي يمكن أن تنتجها هذه القراءة؟ وهل نشأت المقامات نتيجةً لابتعاد المبدع عن بلاط المانح أم نتيجة لسعي المبدع إلى الوصول إليه؟ وهل نجاحه في الوصول سيقوّي (المقامات / الإبداع) أم يضعفها؟ وهل تشكّل الثقافة العريضة التي يحصلها الأديب (سلطةً ثقافية) مؤثرة على الإبداع وآليات إنشائه ومقامات تلقيه، وهل يتصور أن تنملاً تلك (السلطة الثقافية) مع (ثقافة السلطة) ضد اعتناق الأديب والأدب، وأن تقتصاً معاً أطراف الإبداع؟ . هذه الافتراضات والأسئلة وغيرها سعيت إلى الاستعانة بها للإجابة عنها! في قراءة إن لم تكن موفقة إلى الصواب فأرجو أن تكون مفتحة لقراءات أخرى.



مدخل:

لقد كانت مقامات الهمذاني نصوصاً متجاوزة، مخترقة المألوف من الأجناس الأدبية اختراقاً تاريخياً وإبداعياً يبرز كلما رددنا النظر فيها، ولعله أشد بروزاً ومفاجأة للمتلقي في العصر الذي ولدت فيه. ذلك المتلقي - الذي اعتاد أجناساً أدبية مألوفة يتكرر النسج على نولها، ويتلقاها وفق قواعد قرائية أشبه بالعقد غير المكتوب بينه وبين المبدع - سيفجأ بنصوص لا تعبأ بتلك القواعد، وتبني لنفسها قواعد جديدة خاصة بها، تلزم القارئ أن يقرأ وفقها.

ولا شك أن لهذا الخرق الأجناسي الذي كسر آفاق التوقع لدى المتلقين أسباباً وبواعث، وأنه لم يولد إلا بعدما تشكل في رحم التاريخ الأدبي، وتكونت أسبابه. وإن تلك الأسباب يمكن اكتشافها من السياقات الثقافية والتطورات التاريخية المصاحبة لإنشاء الأدب، ولتلقيه، ولكنني اخترت في هذا البحث الذي بين يديك أن أفتح في تلك الأسباب والسياقات من خلال النظر في نصوص المقامات نفسها، وفي نصوص الهمذاني الأخرى المعينة على فهم المقامات، لأخرج من خلال ذلك النظر إلى تكوين صورة عن السيرة الثقافية التي تطورت للأدب وللأديب، فأنتجت جنس المقامة!

وقد افترضت قبل البحث في المقامات أنها وليدة ابتعاد الهمذاني بل إبعاده عن ثقافة السلطة^(١)، ومتطلباتها الكتابية، وافترضت أيضاً أنها وليدة وهمه أنه لن يجد رزقه إلا في بلاط السلطة، وكدحه لأجل هذا الوصول، وخيبته إذ لم يصل، وافترضت أن مقامات

(١) يقول عبدالفتاح كليطو عن مقامات الهمذاني إنها لا تصف "مغامرات عيسى بن هشام وأبي الفتح الإسكندري فحسب، بل أيضاً الوضع التاريخي للهمذاني، وللعديد من نظرائه". عبدالفتاح كليطو، المقامات: السرد والأنساق الثقافية، ترجمة: عبدالكبير الشرقاوي، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، ط ٢، ٢٠٠١م، ٥٩.

الهمذاني (وهي مجموعة من الحيل والأحاييل يحوكها البطل أبو الفتح الإسكندري) تشكّل -مجموعةً- أحبولةً ثقافيةً كبرى استطاع بها الهمذاني نفسه- وليس الإسكندريّ بطل المقامات - أن يشتهر وينال ويحظى، وأنه لما اشتهر بعد المقامات وحظي بالقرب من السلطة تفكّكت- أو وهنت- بنية المقامات الإبداعية، وتاهت، وخضعت في مبانيها ومعانيها للسلطة!. ثم لم يعد مبدعها قادراً على مواصلة الابتداع للترامه بإنتاج الثقافة التي تطلبها منه أنساق ثقافة السلطة. فهل هذه الافتراضات صحيحة؟ وهل يعني هذا أن ارتهان الأديب في إنتاج أدبه لطرف ثالث - هو السلطة أو غيرها - قاتل لأدبية الأدب، حادّ من مدى الإبداع؟ وأنه لولا ذلك الارتهان لتطورّ الأدب العربيّ في معانيه ومبانيه؟

سأفتش في البحث الذي يليك باحثاً عن تصديق هذه الافتراضات أو تكذيبها، وعمّا يعين على إجابات هذه الأسئلة، ولن أجيب عنها إجابات حاسمة، لأن الدلائل والمعطيات التي سأعتمد عليها قليلة إذا قورنت المقامات بجملة الحاصل التراثي الأدبي، ولأن هذا البحث في مجمله لا يجرؤ على تلك الإجابة.

وأشير إلى أن الدراسات في مقامات الهمذاني متكاثرة، فقد تلقى الباحثون المقامات بما يليق بها، وفتشوا فيها تفتيش من يعي أنها نص إشكالي، يستدعي القراءة والحفر، كما تناولوها من جوانب مختلفة، وبمناهج بحثية متباينة، ولن أستطيع هنا سرد قوائم الأبحاث المنجزة في المقامات، لكثرتها^(١)، وستجد الإشارات إلى بعضها فيما يستقبلك

(١) أشير إلى جهود بحثية قيّمة استعرضت - وفق مناهج متنوعة - الدراسات السابقة في المقامات، وقربتها من أيدي الباحثين، ولا ينقص تلك الجهود أن أقول: إنها أغفلت كثيراً من البحوث العلمية المنشورة في المجالات المحكّمة، وذلك لدواع منهجية في بعضها، ولصعوبة الاستقصاء - أو استحالتها - في بعضها:

من هذا البحث، وإنه لمن فضلة القول أن أشيد بجهود أولئك الباحثين، وبخاصة أن منهم نقرأ ممن تعقد عليهم الخناصر، وقد "تمكّنوا من اختراق كثافة المظهر اللفظي في المقامات، ومن الوصول إلى الأبعاد الاجتماعية فيها"^(١)، وعسى أن أوفق إلى مواصلة الجهد العلمي بإنجاز قراءة تكشف المظاهر الخاصة بالمقامات التي تشي بنمو بنية المقامات واحدة بعد أخرى، وسعيها الخاص - بصفاتها جميعاً ناصاً واحداً - إلى تحقيق أهداف صاحبها، والكشف فيها عن دوال ميلادها ثم فتوتها ثم موتها بانتفاء حاجتها بعد تحقيق أهدافها، ودلالات ذلك على سيرة الأديب، وسيرة الأدب!، إنها قراءة عسى أن توفّق إلى الصواب، أو أن تفتق الطريق إليه.

* * *

-
- د. خالد بن محمد الجديع، الدراسات السردية الجديدة: قراءة المقامة أنموذجاً، مركز بحوث كلية الآداب، جامعة الملك سعود، ١٤٢٧هـ.
- د. ضياء الكعبي، السرد العربي القديم: الأنساق الثقافية وإشكاليات التأويل، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ط١، ٢٠٠٥م.
- منتصر عبدالقادر الغضنفرى وعادل عبدالكاظم المياحي، النزعة القصصية في مقامات الهمذاني: في منظور الخطاب النقدي العربي، مجلة التربية والعلم، جامعة الموصل، المجلد ١٢، العدد ٣، ٢٠٠٥م، ٢٤٠ - ٢٨٢.
- نادر كاظم، المقامات والتلقي، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ط١، ٢٠٠٣م.
- (١) نادر كاظم، المقامات والتلقي، ٤٠١.

خبيبة الهمذاني / ولادة المقامات

إن ولادة المقامات حدث أدبي تولّد عن حدث تاريخي هو خبيبة الهمذاني:
ولقد عاش بديع الزمان الهمذاني ردحا من عمره باحثا عن الرزق بأدبه^(١)، ومستجدياً أصحاب المال، ومرتحلاً يسوّق أدبه ولا يجد من يشتريه، في زمن كثر فيه الشعراء، وقلّ المانحون، وتراجعت قيمة الشعر، وهُجِّنَ أهله^(٢)، ولم يعد المديح يختص به أهل الفضل والمقامات السنيّة، بل صار يقال لكل مانح، وإن كان يمنح النزر وما دون النزر.
وما كان الهمذاني ليرتحل ذلك الارتحال، ويسعى خلف المانحين ذلك السعي لولا أنه كان يتوهّم أن الأدب حرفة، وأن صاحبه مرزوق به، وأن على من يملك الجاه والمال أن يغني أرباب الأدب، ويسد حاجاتهم، وذلك ما علّمته إياه ثقافته التي حفظها ووعاها^(٣).

(١) ستأتي شواهد ذلك من أدب الهمذاني نفسه.

(٢) يقول ابن خلدون: واصفا الملوك وتقرب الشعراء إليهم أو تقرّيبهم إليهم بعد قوة الدولة العباسية وفتوتها: "ثم جاء خلق من بعدهم لم يكن اللسان لسانهم من أجل العجمة وتقصيرها باللسان، وإنما تعلموه صناعة، ثم مدحوا بأشعارهم أمراء العجم - الذين ليس اللسان لهم - طالبين معروفهم فقط، لا سوى ذلك من الأغراض. كما فعل حبيب والبحثري والمتنبي، وابن هانئ ومن بعدهم إلى هلم جرا، فصار غرض الشعر في الغالب إنما هو الكذب والاستجداء، لذهاب المنافع التي كانت فيه للأولين... وأنف منه لذلك أهل الهمم والمراتب، من المتأخرين، وتغير الحال، وأصبح تعاطيه هجنة في الرياسة، ومذمة لأهل المناصب الكبيرة".

ابن خلدون. عبدالرحمن بن خلدون المغربي، مقدمة ابن خلدون: مقدمة كتابه العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر، إشراف: نصر الهويريني، المطبعة الأميرية ببولاق، القاهرة، ١٢٨٤هـ / ١٨٦٧م، ٥٠٩/١. وانظر: عبدالفتاح كيليطو، المقامات: السرد والأنساق الثقافية، ترجمة: عبدالكبير الشراوي، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، ط٢٠٠١، ٦٤ ٦٥.

(٣) سيأتي فيما يلي في مواضع متفرقة إشارات البديع نفسه إلى هذه المسألة، وحرصه على الارتزاق بأدبه، وخبيته.

ولكن سعيه الحثيث ذاك قد خاب. وقد افترضت أن (خبيته) هي ما وُلد (المقامات)، وقد حرصت أن أثبتت من خبيته تلك من خلال قراءة أدبه وما يتضمّنه من رغبات ونوازع؛ ولقد وجدت في (رسائل الهمذاني) دلالات مهمة على علاقته الأدبية بالسلطة، ورؤيته لها، ووهمه أن رزقه محصور في يدها، كما وجدت إشارات دالة على حقيقة حياة الهمذاني وواقعها^(١)، مع التنبيه إلى أن الرسائل أدب إبداعي مشاغل للواقع من أدب ترجمة النفس، ويتضمن جوانب تخيلية، ومهما يكن فإنها مصدرٌ من المصادر المعتمد بها لفحص التاريخ وكتابه، وذلك ما يجعلها وثيقة مهمة كاشفة عن رؤية الهمذاني للأدب، ولمقاماته وتلقيه. كما أنها تشمل كل حياته الأدبية^(٢)، وهذا ما يجعلها تعكس صورة من

وقد تسلسلت هذه الثقافة وترسّخت حتى إن صاحب (صبح الأعشى) يقول بعدما نقل استنقاص بعضهم للحريري بأنه رجل مقامات، ليس له يد في غيرها، وأنه حين كُلف الكتابة في ديوان الخلافة أفحِم، ولم يجر لسانه: "لا بد للإنسان من حرفة يتعلق بها، ومعيشة يتمسك بسببها، وأن الكتابة هي الحرفة التي لا يليق بطالب العلم سواها، ولا يجوز له العدول عنها إلى ما عداها، مع الجنوح فيها إلى تفضيل كتابة الإنشاء وترجيحها، وتقديمها على كتابة الديونة وترشيحها".

القلقشندي، أبو العباس أحمد، صبح الأعشى في صناعة الإنشاء، دار الكتب السلطانية - المطبعة الأميرية، القاهرة، ١٣٣٨هـ، ١١/١٤.

(١) يقول محمود طرشونة عن أدب الهمذاني: "فالأجناس الأدبية الثلاثة - المقامة والشعر والرسالة - ... تهدف إلى نفس الأغراض النفعية ... وهي أجناس مترابطة شكلا ومضمونا، فشخصية الهمذاني واحدة في جميع مؤلفاته".

محمود طرشونة، الهامشيون في المقامات العربية وروايات الشطار الإسبانية، ترجمة المؤلف، دار سيناترا، تونس، ٢٠١٠م، ٣٥٨.

(٢) يصرح في إحدى رسائله أن عمره ٢٥ عاما، وله رسالة أخرى قال ناسخها إنها آخر كتاب أنشأه، كما تحوي رسائله وصيته، ويستأنس بذلك على شمول الرسائل مراحل حياته.

انظر: بديع الزمان الهمذاني، رسايل (كذا) أبي الفضل بديع الزمان الهمذاني وبهامشها مقاماته، مطبعة هندية، مصر، ط ٣، ١٣١٥هـ، ١٨٩٨م، ٢١٢، ١٧٩، ٣٢٧.

حقيقة حياته، نستطيع من خلالها استجلاء علاقته بالمانحين، وطموحاته المادية والأدبية. وإن الهمذاني في رسائله "كصاحبه الإسكندري، ويتقل على غراره من حاضرة إلى حاضرة في طلب العيش"^(١)، وقد ظهرت لي في الرسائل خمس سمات عامة تكاد تنتظمها:

أولها: أن غالبها موجه إلى الرؤساء والفضلاء والمانحين من غير المشاهير، فكأنما أغلقت أبواب الرزق أمام المستعطين من بارعي الأدباء في البلاطات الكبرى، فاضطروا لأن يبحثوا جاهدين عن بيتاع منهم الأدب بالمال^(٢)، وثانيها: أن المانحين أولئك ليسوا رفيعي المقدار، ولا أصحاب هيبة وسلطة تمنع من التجرؤ عليهم، ولذلك فإن الهمذاني كثيرا ما يكتب لهم عتابا موجعا يكاد - أحيانا - يبلغ حدّ الهجاء!^(٣) كما يظهر في رسائله إليهم الاعتزاز بالذات والإدلال بما يملك الأديب من الأدب وأن ما يعطي منه خير من المال الذي يأخذه^(٤). والثالثة: أن موضوع الرسائل الموجهة للمانحين لا يكاد يخرج عن الاستعطاء - وربما كان استعطاء الحقيير من الأشياء - أو عن العتب والشكوى^(٥)

(١) توفيق بكار، جدلية الأدب والذهب: المقامة المضيرية من مقامات بديع الزمان الهمذاني، جزء من كتاب: قصصيات عربية، دار الجنوب للنشر، تونس، ٢٠٠١/١، ١١٤.

وراجع: نادر كاظم، المقامات والتلقي، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ط١، ٢٠٠٣م، ١٩٤-١٩٥.

(٢) انظر أمثلة يعرض الهمذاني فيها نفسه على صغار المانحين ليصطنعوه: الرسائل، ١٣٢-١٣٤، ١٣٥-١٣٦، ٢١٣-٢١٤.

(٣) انظر مثلا: الرسائل، ١١٨-١١٩، ١٦٥-١٦٧، ١٩٥، ٢٠٥-٢٠٦، ٢٠٨-٢٠٩، ٢٢١، ٢٢٤-٢٣٤، ٢٣٥-٢٤٨، ٢٤٩-٢٦٠-٢٦١.

(٤) يقول في إحدى رسائله يعتب على أمير - بعدما أقر بأنه رزقه بعد فقر - "أرى أنه سعدمني بأكثر مما أسعدت منه" انظر: الرسائل، ١٦٥.

(٥) انظر مثلا: الرسائل، ٤-٥، ٦٨، ٨٠-٨١، ١٤٥، ٢٨٦، ٣٢٥.

بل ربما وجدته يهجو نفسه استرضاءً لبعض المانحين وتوددًا^(١)!، وهذا عجبٌ لتناقضه مع الاعتزاز بالذات الذي مر في الملحوظة السابقة، كما أنه يكشف عن حاجة البديع المادية، ورؤيته لأدبه وأنه سلعة يعرضها في السوق، ويقايض بها، وقد صرح هو بهذا^(٢)، والرابعة: أنه يظهر فيها فقر البديع واختلال حاله، وأنه لم يكد يفيد من المانحين شيئًا!، يقول موجزا هذه الحال بعدما طوّف في البلاد: "ومامن حمد وضعته في أحد إلا أضعته، ومن طاف نصف الشرق لقي نصف الخلق، ومن لم يجد في النصف لمحة دالة لم يجد في الكل غرة لائحة"^(٣)، أما الخامسة: فإنه يشعر بخذلان ثقافته له، فقد أوهمته أنه مستحق للرزق بها، وأن من يملك الأدب يستطيع أن يبيع به ويشترى^(٤)، ثم لم يفد بتلك الثقافة

(١) انظر: ٢١٢، ٢٥٣-٢٥٤.

(٢) انظر: الهامشين الآتين. وانظر قوله في قصيدة مدحية:

أعرني يدا تهمي دنائير في الندى	كما تنثر الأغصان يوم الصبا وردا
أعرك ثناء لا تغبّ وفوده	كما تنثر الأمطار فوق الربى بردا
وألبسك مدحا لا يعاد فريده	كما ينفخ الندى النكي إذا نذا
هلم العطايا فالألهى تفتح اللها	وسحّ الندى يستنجز خاطر الوعدا
جلبت إليك المدح مغلى بسومه	أرغبة مبتاع لمدحي أمر زهدا؟

بديع الزمان الهمذاني، ديوانه، تحقيق: يسري عبد الغني عبد الله، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ٣، ١٤٢٤هـ، ٦٧-٦٨.

(٣) الرسائل، ٢٢٨، وانظر: ٢١٣، ٢١١.

(٤) ولذلك نجد كلمات ماثورة في رسائله تدلّ على رؤيته هذه للأدب وأنه سلعة يقايض بها، يقول: "فليستفتح كل منا إلى صاحبه بما عنده، فأبعث بما عندي وهو المدحة، ليبعث بما عنده وهو المنحة، وها هو قد أوردت سلعتي فليصدر خلعتة ... ويا سبحان الله ما أكثر الكدية في هذا الفضل، وقد صدر

شيئا، ولذلك صار يائسا من حرفة الأدب، يشعر بجريرة ثقافته عليه!، ونراه بأثر ذلك يكرر الهزء بالأدب من جهة الارتزاق به، ومن ذلك قوله: "والأدب لا يمكن ثرده في قصعة، ولا صرفه في ثمن سلعة، ولي مع الأدب نادرة: جهدت في هذه الأيام بالطباخ أن يطبخ من جيمية الشماخ لونا فلم يفعل، وبالقصّاب أن يسمع أدب الكتاب فلم يقبل، واحتيج في البيت إلى شيء من الزيت فأنشدت شيئا من شعر الكميت، ألفا ومثي بيت، فلم يغن!"^(١)، ويقول من رسالة أخرى مخاطبا نفسه: "يا أبا الفضل ليس هذا بزمانك، وليست هذه بدارك... بنست الكتب وما وسقت، والأقلام وما نسقت، والمحابر وما سقت، والأسجاع إذا اتسقت، واللوم ولا هذه العلوم،... وعند الله احتسبت عمرا أضعناه في الأدب، وأتلفناه في العلوم، ونسأله خاتمة خير"^(٢)، وله من ثلاثة يشبه فيها نفسه بولد تاجر أتلف ماله في شراء الكتب يراها سلطان الدهر وعز الأبد وحياء الخلد، فأخذه والده إلى السوق ليشتري بكتبه شيئا فلم يفلح، فقرّعه تقرّيعا، ومما قاله له: "يا ابن المشؤومة، ذهبت بقناطير وجئت بأساطير"^(٣).

وإن هذه النصوص الثلاثة لتكشف عن تصور الكاتب لجناية تلك الثقافة التي خذلته خذلانا شديدا حين لم يستطع بها العيش الكريم، فهي لا تشتري له شيئا وقد أنفق فيها عمره، كما أنها دلّته على أبواب المانحين، ثم أغلقها المانحون دونه، رغم معرفته بطرق

مصدرا للهزل "الرسائل"، ١١٢، ولعل كلمة (صدر) تحريف من (صار). ويقول معاتبا أحد المانحين: "إن كنت أخللت بطرف من طاعتي من جهة فقد نقصني ما عودني من وجوه". الرسائل، ٧٠. والكلمة الأخيرة في الأصل: (وجوده) ورأيتها تحريفا. وانظر مواضع أخرى من علاقته المادية بالمانحين: ٨٨-٨٩، ١١٨، ١١٩.

(١) الرسائل، ١٣٧.

(٢) الرسائل، ٧٥-٧٦.

(٣) الرسائل، ٢٤١.

الوصول، والتهدّي إلى الدخول^(١)، ولكن أتى له أن يدخل والأدباء على الأبواب يتكاثرون، والحاجة إليهم تقلّ، وأخلاقهم ومودّتهم لبعضهم تفسدان في تنافسهم هذا^(٢)، في مجتمع صارت فيه طبقة تنافس في البذخ والإسراف، وطبقة معدمة تجتمع لتبتكر وسائل التكبّب ... من غلب سلب، ومن عزّ بز ... مهما قدّم الشخص في مجتمع كهذا لن يستطيع تغيير الواقع المر الذي يعانیه^(٣).

ولذلك كله فقد عاش الهمذاني عيشة كادحة فيها ذلة، فقد اتخذ من أدبه آلة فنص يطارد به صيداً (أسطورياً) يعلم أوصافه ولا يراه، وصار يشعر بغرته وغربة أدبه بين الناس، بل إنه حين اغتنى آخر عمره بأدبه لم تزل الغصة في صدره من الأدب ومحلّه بين الناس، يقول: "إني في بلاد وإن لم يكن لأهلها تمييز فأنا بينهم عزيز، يعظّمونني تقليداً، ويروني فريداً، ... والسُلطان ممقبل غاية الإقبال بالجاه والمال"^(٤)، فالهمذاني يرى أن عزته لا يتم معناها إلا إذا كان للناس تمييز؛ فيعرفوا حقيقة فضله، وجودة أدبه، ولا يعظّموه تقليداً فحسب.

وجملة القول أن ثقافة الهمذاني قد أوهمته بأنه قادر على الارتزاق بالأدب، فلم يتعلّم صنعة غير الأدب، وليست به حاجة إلى أن يتعلّم حرفة، ولكنه قد خذِل، ولم يفد بالأدب شيئاً، وقد وجدت في رسائله رسالتين مهمتين تكشفان رؤيته للعمل والارتزاق به، يأنف في أولهما من أن يعمل في الفلاحة وقد اضطر إليها!، ويقول: "والله لولا يد تحت الحجر، وكبد تحت الخنجر، وطفلة كفرخ يومين قد حبّبت إلي العيش، وسلّت عن رأسي

(١) انظر وصيته إلى صاحبه: الرسائل، ٣٠٧-٣٠٨.

(٢) انظر: الرسائل، ٩٣-٩٤.

(٣) د. عوض محمد الدوري، المقامة الدينارية لبديع الزمان الهمذاني، مجلة سر من رأى، جامعة سامراء، المجلد ٣، العدد ٥، السنة الثالثة، آذار ٢٠٠٧م، ٨٣.

(٤) الرسائل، ١٥٣.

الطيش، لشمخت بأنفي عن هذا المقام!^(١) وفي الرسالة الأخرى يستعطي بعض الكرام ويصرّح أن همّه سيكون في اختراع الحيل إلى الكرام المانحين لنيل المال، إذا كان همّ أولئك الكرام في تثمير المال بالفلاحة وغيرها! يقول عن الشيخ الكريم المستمنح: "كما أن عناء الشيخ في أن يثير أرضاً، أو يسقي حرثاً، أو يشيد بناءً أو ينبط ماء، أو يعمر طاحوناً أو يغرس كرماً، كان عنائي أن أفتق^(٢) حيلة أو أخلق وسيلة، فإذا وجدت من الكريم فرصة لم أحتشم!، ولو خطّرَ بالمال وخطرتُ بالمرءة لم أعتنم"^(٣).

وإن بين الرسالتين عجباً، فالهمذاني يأنف من الفلاحة^(٤) حين عمل فيها، ثم لا يأنف أن يستمنح من يعمل في الفلاحة وغيرها، ويرى أنه لو حافظ على مروءته ولم يسأل لما اغتنم المال!

وإن هذه الحال التي وضع الهمذاني نفسه فيها – أو وضعه فيها الدور الاجتماعي والاقتصادي الموكول للثقافة – هي التي جعلته يصف نفسه بالكدية، لأنه يحتال للرزق احتيال المكدين^(٥)، وهي كدية ثقافية ليست كدية المشعذين وأمثالهم^(٦)، كما أنها

(١) الرسائل، ٢٢٦، ٢٢٧.

(٢) في الأصل (أفيق) ورأيها تصحيحاً.

(٣) الرسائل، ٢٣١، ٢٣٢.

(٤) ويقول في موضع آخر: "تصوّنت عن أعمال السلطان وقد عرضت علي أمهاتها". الرسائل، ١٤٠.

(٥) بعض الباحثين يميل إلى تنزيه الأديب من كل نقیصة، ومن ذلك بحوث اطلعت عليها يرى أربابها أن البديع بمقاماته "سجلّ ظاهرة اجتماعية انتشرت في عصره، وهي ظاهرة الكدية، وأراد نقدها، وتنبهه العامة على خطر انتشارها" وأنه كان يرمي من وراء ذلك إلى "غاية اجتماعية تقدمية أو إصلاحية"، كما ينسبون النصوص التي يرونها إيجابية إلى الهمذاني، وسواها إلى الإسكندري؛ ليمكنوا من "الوقوف بوضوح على رأي الهمذاني بتمايز عن رأي راويته وبطله الضالعين في الكدية".

انظر مثلاً: د. عبد الله محمد عيسى الغزالي، جماليات التشكيل المكاني في مقامات بديع الزمان الهمذاني، المجلة الأردنية في اللغة العربية وآدابها، المجلد ٣ العدد ٤ رمضان ١٤٢٨هـ، تشرين الأول ٢٠٠٧م، ٢١٠.

د. ناصر شاكر الأسدي، غواية الممانعة في أفق المقامات الرائعة: بحث في غواية البطل لدى بديع الزمان الهمذاني، مجلة جامعة ذي قار، العدد ٢، المجلد ٦، آذار ٢٠١١م، ٣٠.

أحمد خريس، المفارقة في مقامات بديع الزمان الهمذاني، جدر - النادي الأدبي الثقافي بجدة - السعودية، مج ٦، ج ١٠، ٢٠٠٢م، ٣٦٢.

(٦) انظر ضروباً من دنء التكسب وعجيب الحيل: الجوبري، عبد الرحيم بن عمر، المختار في كشف الأسرار، شرح: محمد التونجي، دار الكتاب الجامعي، الكويت، ط ١، ١٩٩٦م.

-وتمَّ العَجَب- ليست مما يرضاه الهمذاني لنفسه، وإن كان لا يطيق غيرها^(١)، يقول طالباً شغلاً يرتزق منه، واصفاً شأنه مع صنعته (الكدية): "صنعة لا فيها أغان، ولا عنها أصان ... وهي الكدية التي عليّ تبعتها، وليست لي منفعتها"^(٢)، ويقول حامداً العمل كارها الكدية "لأن يقال للرجل يا فاعل يا صانع أحب إليه من أن يقال: يا شحاذ يا مكدي"^(٣)، ويقول في رسالة أخرى باثناً شكواه من سوء حالته مع الارتزاق بعدما تمثّل قول الشاعر:
لحي الله صعلوكاً مناه وهمُّه من العيش أن يلقى لبوساً ومطعماً^(٤)

"فقلت أنا معنيّ هذا البيت لأنني قاعد في البيت، آكل طيب الطعام وألبس ليّن الثياب، ويفاض عليّ نزل، ولا يفوّض إليّ شغل، ... وهذه والله عيش العجائز والزمن العاجز"^(٥).

وإننا إذا ملنا إلى تصحيح هذا الافتراض، وأن الهمذاني عاش خائباً، لم ينل بأدبه ما توهم أنه يستحقه، فهل يسوغ أن نفترض: أنّ المقامات تولدت نتاجاً لسياق الخيبة تلك؟ .

* * *

(١) كما يلاحظ حين ذمّ فلاحته في النص الذي مر.

(٢) الرسائل، ١٠٢.

(٣) الرسائل، ٣٤، وهكذا وردت في الأصل.

(٤) البيت لحاتم الطائي، انظر: حاتم الطائي، ديوانه، شرح: أحمد رشاد، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٠٦هـ، ٤٥.

(٥) الرسائل، ١٦٣.

الهمذانيُّ البطلُ المضمَّرُ للمقامات:

يتضمَّن ما تقدّم أن أدب الأديب لم يعد يجديه نفعاً، وأن قول الشعر صار -في كثير من أحواله- "وصمةً عارٍ وخزي، وتسرد المقامات في استعراضها لمظاهر متعددة من الأدب محنَ المتكفّل بتلك المظاهر"^(١) فلا عجب أن ينزاح القول عند أديب عبقرى إلى نواح مبتكرة غير متوقعة، وبخاصة إذا كان ذلك احتجاجاً على الحال الأدبية تلك، ووصفاً لنكد الأديب وحرّفته، ومأزقه الذي أوقعته فيه ثقافته، فكأن الاحتجاج يتضاعف مرتين، مرةً بالتصريح به في معاني القول، ومرةً بالضجر من الأشكال الأدبية الموروثة التي لم توصل الأديب إلى مرادته، فكان حقها أن تهدم، وأن يبنى من أنقاضها شكل أدبي جديد، عسى أن يكون مجدياً.

وسأتناول فيما يليك ثلاثة افتراضات رئيسة، أشير إليها إيجازاً، ثم أتناولها تفصيلاً:
الأول: أن المقامات أشبه بصرخة مدوية يريد بها الهمذاني أن يسمعه جمهور المتلقين الذين طالما أعرضوا عنه ولم يصيخوا له سمعاً، وأن يقرؤا له بالقدرة الأدبية، والتمكّن اللغوي، والثقافة العالية بالنصوص القديمة، إنها إعلان ثقافي صارخ، يخلق به الأديب محلاً له خاصاً، ويستجلب به اعترافاً لم يستطع الحصول عليه باتّباعه السبل المطروقة، ولذلك فقد مزج في مقاماته الشعر والنثر، ليبين أنه مجيدٌ في كليهما^(٢)، وكما

(١) عبدالفتاح كليطو، المقامات: السرد والأنساق الثقافية، ترجمة: عبدالكبير الشرقاوي، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، ط ٢٠٠١، ص ٦٢.

(٢) قسم أحد الباحثين المقامات في علاقتها بالشعر ثلاثة أقسام: "المقامة التي تحمل مضمون التعبير عن مسائل الشعر وقضاياها، والمقامة التي تعبر عن أغراض هي في الأصل من أغراض الشعر، والمقامة التي يلعب فيها الشعر الدور الأساسي".

د.مصطفى إبراهيم حسين، الظاهرة الشعرية في مقامات بديع الزمان الهمذاني، مجلة الدارة، السعودية، ص ١٤، العدد ٤، رجب ورمضان ١٤٠٩هـ، ١٣٠-١٣١.

أن الأشعار الواردة في المقامات تقيم الدليل "على مقدرة البطل الأدبية قصد قبوله ضمن مجموع المثقفين"^(١) - كما يقول محمود طرشونة- فإنها تقيم الدليل أولاً على مقدرة الهمذاني نفسه الأدبية قصد قبوله عند المانحين ضمن مجموع المثقفين. والثاني: أن بطل المقامات أبا الفتح الإسكندري إنما هو في حقيقته معادل موضوعي أو انعكاس للهمذاني نفسه، وكل خيالاته ونجاحاته إنما هي تنفيسٌ عما يجده الهمذاني نفسه^(٢).

والثالث: أن إبداع هذا اللون الكتابي هو نتيجة إيجابية لابتعاد الأديب (أو إبعاده) عن مقتضيات السلطة، وانفكاك الأديب المادح عن بلاط السلطان المانح، إذ صار الأديب حراً؛ فارتاد آفاقاً جديدة من الأدب ما كان له أن يرتادها لو كان أدبه مرتباً على باب السلطة مرتهاً لما تطلبه ضمن أعرافها الكتابية وضوابطها التقليدية التي تحفظ رصانتها؛ إذ هي لا تقبل من الأدب إلا الرصين الثابت المجرب المقبول سلفاً.

ولست أرى ما ذهب إليه بعضهم من أن استقلال الهمذاني وعدم اعتماده على نوال الأمراء وعطايا السلاطين كان سبباً قوياً من أسباب توفّره على مقدرة قصصية رائعة

(١) محمود طرشونة، الهامشيون في المقامات العربية وروايات الشطار الإسبانية، ترجمة المؤلف، دار سيناترا، تونس، ٢٠١٠م، ٣٠٩. وانظر فيه: ٣١٠. وانظر في علاقة الشعراء المكدين بمجالس الأدب: ٣٥٠-٣٥٢.

(٢) من جهة نظر أخرى يعدّ بعض النقاد المقامات وليدةً شرعية لشخصية البديع المأزومة، وبخاصة حبه للمال وبخله وأنانيته، كما يذهب آخرون إلى أن أبا الفتح ممثّل لطبقة من الأدباء المسحوقين أمثال الحجاج وابن سكرة وأبي دلف والأحنف.

انظر: نادر كاظم، المقامات والتلقي، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ط١، ٢٠٠٣م، ٣١٨. وانظر فيه: ٣٥٠. د. محمد عبد المنعم خفاجي، أبو الفتح الإسكندري بطل مقامات بديع الزمان وشخصيته المجهولة، مجلة فكر وإبداع، مصر، ج٢٤، مايو، ٢٠٠٤م، ١٨-١٩.

أهلته لمناقشة القضايا الاجتماعية^(١)، بل الرأي الذي أزعمه أن تطلّع الهمذاني إلى الاقتراب من السلطة المانحة، وسعيه إلى بلاطاتها، وخيياته في سبيل ذلك هي التي فتّقت أسباب القول، وأسهمت في كتابة تلك المقامات الفرائد.

أما كون تلك المقامات أشبه بصرخة يريد أن يُسمع الهمذاني بها، ويرفع رأسه بين رؤوس الأدباء أو فوقها، فإن ذلك يبدو منذ المقامة الأولى، وكأنما هي إعلانحاد أو يائس عن قوة الهمذاني الثقافية، وأنه عالم، أديب، وإن جهّله الناس وأنكروه، وأن حقه أن يصدر، وأن يحظى بالرزق، فقد كان بطل المقامة أبو الفتح الإسكندري صامتا، يسمع المتحدثين الذين يخوضون في الأدب "ينصت وكأنه يفهم، ويسكت وكأنه لا يعلم" ثم لما تحدث جلا الحق في "بيان يسمع الصم وينزل العصم"^(٢)، وإن أبا الفتح هنا إنما يحكي حال الهمذاني نفسه، الذي لا يلتفت إليه أحد، ولو التفتوا إليه لأسمعهم، وأدهشهم بيانه، كما أدهشهم أبو الفتح بثقافته حين أتى بالقول الفصل والحكم القاطع في الشعراء القدماء وما يميزهم وبم يتفاضلون^(٣).

-
- (١) فخري أبو السعود، أشكال الأدب في الأدبين العربي والإنجليزي، مجلة الرسالة، العدد ١٨٣، ١٩٣٧م، ١٣.
نقلا عن: نادر كاظم، المقامات والتلقي، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ط١، ٢٠٠٣م، ٣١٠.
(٢) بديع الزمان الهمذاني، مقامات أبي الفضل بديع الزمان الهمذاني وشرحها، شرح: الشيخ محمد عبده، تقديم: جمال الغيطاني، مؤسسة أخبار اليوم، القاهرة، ١٩٨٨م، ٢١٠.
(٣) وفي مواضع كثيرة من المقامات يظهر أبو الفتح أدبيا بارعا لا يجارى، وكأن الهمذاني بتخليقه أبا الفتح يندب حظه حين لم يلتفت إليه المانحون وأهملوا موهبته الفذة، وقد تجلّى ذلك في مقامته الجاحظية، التي كأنما أراد أن يفضّل فيها نفسه في الكتابة الإبداعية على الجاحظ. انظر أمثلة: بديع الزمان الهمذاني، مقامات أبي الفضل بديع الزمان الهمذاني وشرحها، شرح: الشيخ محمد عبده، تقديم: جمال الغيطاني، مؤسسة أخبار اليوم، القاهرة، ١٩٨٨م، ٦٦-٦٧، ٧٢-٧٣، ٨١، ١٤١-١٤٢.

لقد كانت تلك المقامة الأولى أشبه بإعلان (السياسة المضمرّة للمقامات) (١) فكما أن أبا الفتح الصامت الذي لم يلتفت إليه الجمع نطق فأسمع، فإن الهمذاني نفسه سينطق مقاماته فيسمعها، وكما أن أصحاب أبي الفتح أنكروه - على أنه ربّي فيهم صغيرا - ثم عرفوه ، فإن الهمذاني سيعرّف بنفسه في مقاماته، وكما أن أبا الفتح نال بعض الرزق بحيلته الصغيرة في المقامة، فإن الهمذاني سيرتزق بحيلته الكبرى المائلة في جملة مقاماته وهذه أولاهن.

وسوف نجد الهمذاني نفسه بتطلعاته وخيباته وانتصاراته يبدو مضرا في المقامات، ومتخفياً بلبوس أبي الفتح الإسكندري ، وقد أشار بعض الباحثين إلى هذا، ومنهم صالح بن رمضان، الذي استدلّ على ذلك "بأن نفس الأفعال التي يسندها الهمذاني إلى أشخاص خياليين في المقامات يسندها إلى نفسه في الرسائل"، "فقد صورّ بديع الزمان الهمذاني رحلته الحقيقية في الرسائل، وهي رحلة يناظرها تنقل الشخصية الفنية في المقامات" (٢)، وكثيرا ما يكاد يفصح الهمذاني عن وجوده في مقاماته ولكن بطريقة مواربة، إذ نجد أن أبا الفتح إذا افتضح أمره في نهاية المقامة، وانتهت حيلته بانتصاره، يقر مباشرة بأنه مزيف، وأنه في الواقع شخص آخر، ثم يذكر سبب التجائه إلى هذا التزييف ، وأنه الإحباط، وفساد الزمان، وقلة الرزق، وحاجة الكرام إلى اللثام، واضطرار الفاضل العاقل إلى ما لا

(١) وسنجد في آخر البحث أن المقامة الأخيرة أشبه بإعلان انتصار وتمكّن.

(٢) صالح بن رمضان، الرسائل الأدبية ودورها في تطوير النثر العربي القديم (مشروع قراءة شعرية)، دار الفارابي، بيروت، ط٢، ٢٠٠٧م، ٢٧٢، ٢٣٩، وانظر: ٢٧٣. وانظر أيضا: محمود طرشونة، الهامشيون في المقامات العربية وروايات الشطار الإسبانية، ترجمة المؤلف، دار سيناترا، تونس، ٢٠١٠م، ٣٥٤ - ٣٥٦.

يرضاه من الأفعال ليرتزق، يبيث ذلك بأبيات تتضمن ياساً يجعل أبا الفتح يفعل أي شيء
ليرتزق مهما تدانى فيه ، وكذلك شأن ربِّه الهمذاني، ومن تلك الأبيات (١):

الذنب للأيام لالسي	فاعتب على صرف الليالي
بالحمق أدركت المنى	ورفقت في حلل الجمال (٢)
أنا من ذوي الاسكندرية	من نبعه فيهمزكية
سأخف الزمان وأهله	فركبت من سخفي مطية (٣)
سأخف زمانك جيداً	إن الزمان سس خيفاً
دع الحميئة نسيأ	وعش بخير ورويفاً (٤)
أنا أبو قلمون	في كل لكون أكون

(١) مثلت في المتن بعدد من النماذج، وانظر أيضاً: بديع الزمان الهمذاني، مقامات أبي الفضل بديع الزمان الهمذاني وشرحها، شرح: الشيخ محمد عبده، تقديم: جمال الغيطاني، مؤسسة أخبار اليوم، القاهرة، ١٩٨٨م، ٥، ٨-٩، ٤٣، ٥٩، ٩٢-٩٣.

(٢) بديع الزمان الهمذاني، مقامات أبي الفضل بديع الزمان الهمذاني وشرحها، شرح: الشيخ محمد عبده، تقديم: جمال الغيطاني، مؤسسة أخبار اليوم، القاهرة، ١٩٨٨م، ٩٤.

(٣) المقامات، ١٢٨.

(٤) المقامات، ١٥٦.

اختر من الكسب دوناً فإنَّ دهــــــــــــــــرك دونُ
 زَجَّ الزمــــــــــــــــان انبمق إنالزمــــــــــــــــان زُــــــــــــــــونُ
 لا تُكُــــــــــــــــذبُ بعهــــــــــــــــل ما العقهــــــــــــــــل إلا الجنــــــــــــــــون^(١)

تتضمن هذه الأبيات ذات الصوت المحاكي لأصوات العامة -على طرافتها واستحكاكها- لوعةً لا يمكن للمتلقي أن يقرأها قراءة وافية لولم يفترض أن كاتبها في الحقيقة هو الهمذاني نفسه، وليس البطل الإسكندري. وأن الهمذاني إنما يفصح أمر الإسكندري المتخفي في نهاية المقامة ويظهر شخصيته الحقيقية، لكي ينهي الجانب المتخيّل للحبكة الرئيسة التي تنتهي بنجاح الحيلة واكتساب البطل، ثم ليبقى في النص فسحة للقول خارج تلك الحبكة، ويبرز الشخصية الحقيقية للبطل المتواري، فالهمذاني يكشف الإسكندري، لكي يُمْكِنَ الإسكندريّ من أن يقول قولاً يتيح للقارئ أن يكشف وجود الهمذاني في النص!. ولكي يبث الهمذاني لوعته من ضعف الحاصل من الأدب، واضطراره لما لا يرضاه من الأعمال والأقوال ليرتزق، فلقد أصبح الهمذاني مضطراً لأن يفعل ما لا يرضى في سبيل الرزق وأن يظهر بغير ما يريد، كشأن أبي الفتح الإسكندري، وما كان ليرضى أن يظهر بهذا المظهر لولا أن الأدب في يده صار أداة لا تنفع، وسيفا لا يقطع، وقد أوضح ذلك في خاتمة إحدى المقامات حين افتضح أبو الفتح فقرّعه عيسى بن هشام بقوله:

توشــــــــــــــــتحتَ أبــــــــــــــــا الفــــــــــــــــتح بهــــــــــــــــذا الســــــــــــــــيف مــــــــــــــــختالــــــــــــــــا

(١) المقامات، ٧٨.

فمات صنع بالسيف إذا لم تك قتالا

فصغ ما أنت حليت به سيفك خلخالاً^(١)

وإن سيف أبي الفتح في المقامة إنما هو أدب الهمذاني في الواقع، ذلك الأدب الذي لم يعد ينفع صاحبه ولا يجديه شيئاً، وكما أن الخير لأبي الفتح أن يصوغ من سيفه (حلية الرجل) خلخالاً (حلية المرأة) يتزين به، فإن الخير للهمذاني أن ينزل عن أدبه الرفيع، ويتدانى بأدبه لينال الرزق، في هذا الزمان الذي وصفه بالتغير والسخف والحمق ومصانعة اللئام ومحاربة الكرام .

لقد أنشأ الهمذانيُّ أبا الفتح مموهاً ممخرقاً، يكذب ويتلون، ويتزيا بغير زيه، ويدّعي إلى غير أبيه، ويمسي مرة عربياً ومرة نبطياً، ويخفي شخصيته الحقيقية، ويعترف بذلك كما في أقواله:

إن لله عبيداً أخذوا العمير خليطاً

فهم يمسون أعرا بآ ويضحون نبطاً^(٢)

أنا حالي من الزما ن كحالي من النسب

أنا أمسي من النبيط وأضحى من العرب^(٣)

(١) المقامات، ٦٩.

والبيتان الثاني والثالث لأبي العتاهية، انظر: أبو العتاهية، أشعاره وأخباره، تحقيق: د. شكري فيصل، مطبعة جامعة دمشق، ١٣٨٤هـ، ٦٠٨.

(٢) المقامات، ١٣.

(٣) المقامات، ٨٨.



لله غفلة قـومٍ
غنمته بـالـهويني
اكتلت خيرا عليهم
وكأنت زورا وميناً^(١)

وإن لقارئٍ أن يتلقى هذه الأبيات - التي ينشدّها أبو الفتح إذا انتهت حكايته- على أن منشدها الهمذاني نفسه. فسيجد فيها لوعةً لاختلاف الزمان، واضطرار الهمذاني العربي إلى أن يتقلّب في ديار الأعاجم^(٢) ويذلّ نفسه عند سادتها، باحثاً عن الرزق، ولم يكن ذلك يرضيه بل كان يخجله، وكان يكره أن يراه من يعرفه وحاله تلك، يقول أبو الفتح في خاتمة إحدى المقامات وقد عرفه عيسى بن هشام:

غريباً إذا جمعنا الطريق
أليفاً إذا نظمنا الخيام

قال ابن هشام "فعلمتُ أنه يكره مخاطبتي فتركته وانصرفت"^(٣)
وقد اختار لفظة (الخيام) بيوت العرب ليعرّف بنفسه، ويألف ويؤلف، أما سائر البلاد فهي (طريق) يختار فيها أن يكون غريباً، و (يكره) أن يعرف.
وإنك ستجد في تضاعيف هذه الأبيات ، وفي المقامات بعامة حيننا ونزوعاً إلى القيم العربية الموروثة^(٤)، وما يتعلّمه الأديباء من ثقافتهم أنهم مرزوقون مكرمون ، أعرأضهم

(١) المقامات، ١٠٠.

(٢) يرى بعض الباحثين أن الهمذاني لم يكن عربياً، انظر: محمود طرشونة، الهامشيون، ١٢٦، ٣٥٥. على أنه يلحظ أن الهمذاني - وإن كان من الموالي كما يرى - منحاذاً إلى العرب، متحاملاً على الفرس!.
ولقد صرّح الهمذاني بعربيته في إحدى رسائله تصريحاً بقوله إلى أبي الفضل الاسفرائيني: «إنني عبد الشيخ، واسمي أحمد، وهمذان المولدا وتغلب المورد، ومضر المحتد».

انظر: الرسائل، ٤.

(٣) المقامات، ٨٢.

(٤) وقد انتسب الإسكندري في مقاماته إلى قريش وسليم وعيس . انظر: المقامات، ١٣، ٤٤، ١٤١.

موفورة، والرؤساء يقرّبونهم، ويسدون حاجاتهم، ورغبة في أن تعود تلك الأيام الخوالي، بل إن الهمذاني محض إحدى مقاماته لذلك الحنين إلى الماضي العربي، ولتلك القيم العربية التي تشتمل على الكرم والعطاء، وذلك في مقامته (الأسودية)^(١) التي يروي فيها عيسى بن هشام كيف فرّ إلى البادية خائفاً، فلقي فتى عربياً شاعراً جواداً (هو أعز ابن أنثى من معدّ ويعرب وأوفاهم عهداً ... وأضربهم بالسيف ... وأطعنهم بسنان ... المنايا والعطايا بكفه)^(٢) فأضافه وأكرمه وأجاره، ووجد في ضيافته سبعة قبله فيهم أبو الفتح الإسكندري، فعاشا معاً زماناً في ذلك الجنب.

وإن كلمة (زماناً) المنكّرة ليست كلمة محدودة الدلالة، بل إن فيها ما يشير إلى رغبة الهمذاني نفسه أن يجد سيداً يتخلق بالأخلاق التي تعلّمها في ثقافته فيضمه إلى حاشيته، ويغنيه ويكرمه، ويعيش عنده زماناً، فهي مستمدة من (معجم) شواغل نفس الهمذاني الذي قصد الإضافة إلى حاشية السلطان وبلاطه، وليست مستمدة من سياق القصة التي تحيل على ثقافة الضيافة العربية و(معجمها)، ويتضح ذلك إذا علمنا أن الهمذاني ضخم - تضحيماً فنياً - معنى (الضيافة) المعروف في السرديات التاريخية بأن له زماناً محدوداً إذا طال بلغ ثلاثة أيام^(٣)، فجعله غير محدود بزمان. ولكن رغائب الهمذاني الدفينة، وحاجاته النفسية ظهرت في بنية المقامة على لسان الراوي عيسى بن هشام، وعلى لسان أبي الفتح الذي قال في ذلك الفتى السيد أبياتا منها:

(١) المقامات، ١٣٦ - ١٤٠.

(٢) المقامات، ١٣٧.

(٣) وقد ورد في الحديث: "من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليكرم ضيفه جائزته يوم ليلة، والضيافة ثلاثة أيام، فما بعد ذلك فهو صدقة". ابن حجر العسقلاني، فتح الباري بشرح صحيح البخاري، تحقيق: عبد القادر شيبه الحمد، ط١، ١٤٢١هـ، ٥٤٨١/١٠.

حتى كساني جابراً خلتي وماحياً بـين آثارها

فمن للهمذاني بسيد كهذا في واقعه لا في متخيّله التنفيسي؟! ويتضح ذلك أيضاً إذا علمنا أن نسج هذه المقامة خاص، إذ إن البطل فيها ليس الإسكندري بل الراوي نفسه عيسى بن هشام، الذي خاف خوفاً حقيقياً لا حيلة فيه ولا كدية، واضطر اضطراراً إلى الهرب إلى البادية، فقابل ذلك الفتى وحاوره وسمع شعره، ثم قابل أخته وسمع شعرها ووصفته بقولها: (يا حضري) والحضري ضد الأعرابي، ومنتم إلى ثقافة مختلفة عن ثقافة الأعراب، ولم يظهر أبو الفتح في المقامة إلا بوصفه شخصية ثانوية من شخصياتها، فكأنما ألحّت رغائب الهمذاني عليه فكاد يصرّح بها، بعدما حيد بطل المقامات الذي كان يتخفّى تحته، وينفّس من خلاله، واقترب بذلك خطوة إلى التصريح التام بما يخامره ويجده.

ومهما يكن من أمر فإن في المقامة نزوعاً إلى الاحتفال بثقافة العطاء والكرم، عطاءً غير محدود بأمَد، مغنياً المستعطي غنىً لا خوف فيه من انقطاعه، وتلكم حاجة الهمذاني التي يفتش عنها ويرغب في لقاء سيّد يتصف بها^(١).

وتقابل هذه المقامة مقامة أخرى هي المقامة (المضيرية)^(٢) السيد فيها لا يسكن خيمة، ولا ينشد شعراً موحياً بثقافته العربية، ولا يتخلّق بأخلاق العرب ومنها الكرم، ولكنه تاجرٌ يسكن قصراً منيفاً، زاخراً بدلائل الغنى، وروائع الترف، يرمز لثقافة الحضارة المدنية، ويقابل مقابلة تامة الخيمة التي ترمز لثقافة الحضارة البدوية.

(١) من الموضوعات (الثيمات) الرئيسة في المقامات ذكر افتقار البطل بعد الغنى، ووصف ذلته وحاجته بعد العزة والسيادة، وانظر تجلياً لهذه الموضوعات: المقامات، ٤٤-٤٥.

(٢) المقامات، ١٠١-١١٥.

وقد دعا ذلك التاجر أبا الفتح إلى بيته، في محلّة هي أشرف محال بغداد، وداره في السّطة من تلك المحلّة، وقد طفق ذلك التاجر يصف داره ودقائق صنعها، وعجيب ما فيها وصفا مضجرا، وقد اشتمل وصفه على ذكر احتياله حتى اشتراها، وهو احتيال مرذول، فقد سعى ليدين صاحبها الأول ديناً أراد به منذ البدء أن يُعجز المدينَ عن الوفاء، واحتال لأن تكون الدار رهناً مقابل الدين، ثم عجز المدين، وذلك ما أرادته التاجر وسعى إليه، فاستولى على داره، وزعم في حديثه لأبي الفتح أنه بذلك مجدود محمود، وذكر من جملة حظه كيف احتال على امرأة أرادت بيع عقد لآلٍ فأخذه منها أخذة خلس، واشتراه بثمن بخس، وروى ذلك مفاخرا.

والملاحظ أن هاتين الخديعتين الماليتين قد وردتا في درج الحديث عن الأوصاف المادية للترف والثراء وأدوات البيت وآلاته، وهما خارج ذلك النسق الوصفي فكأنما قصد الهمذاني إليهما قصداً؛ ليخبر عن خسة صاحب الدار ودنائه، على أنه معدود من السادة التجار، وهو ممن يضطر الهمذاني لأن يستجدي مثلهم ويستمنحهم، فهم سادة وقت الهمذاني، وأين هم من السادة العرب الذين حكى وصفهم في مقامته (الأسودية)، الذين كانوا يفرحون إذا رأوا محتاجاً أو مديناً ليساعده، أما سادة عصر الهمذاني فيفرحون إذا رأوا محتاجاً أو مديناً ليسطوا على سائر ماله، ويخندعوه!

وما زال التاجر يصف ممتلكاته الثمينة، ويطيل الوصف، ويعدّب (مضيرة) أبطأت - وما أقلها من موعود! - ويمني بها، وهي لا تصل، وأبو الفتح جائع، يستحث الطعام، وصاحبه يتلكأ، فأدرك أبو الفتح سوء ما وقع فيه، فهرب من البيت، فتبعه التاجر يصيح به: يا أبا الفتح المضيرة! وظن الصبيان أن المضيرة لقب لأبي الفتح، فصاحوا به، وحدثت جلبة انتهت بصفع أبي الفتح، ثم بحبسه عامين!

والعجب من هذا التاجر يزيد إذا علمت أنه هو الذي دعا أبا الفتح وألح في الدعوة .
ولزمه ملازمة الغريم والكلب لأصحاب الرقيم^(١)، فهو كصاحب المتنبى:
جوعان يأكل من زادي ويمسكني لكي يقال عظيم القدر مقصود^(٢)

وأين هذا المستمنح بعطائه الموعود من ذلك الفتى العربي – في المقامة السوديّة –
بعطائه غير المجذوذ، وأين هذا المستمنح الذي يريد شرف صحبة أبي الفتح دون كلفة،
من ذلك الأعرابي الذي يضيف كل ضيف ولا يريد من وراء المعروف شيئاً؟! .

إن الناظر في المقامتين (السودية والمضيرية) ليبصر ما فيهما من حوار بين الكرم
الحقيقي والكرم بالكلام، ومن نزوع إلى القيم العربية الأصيلة، واشتياق إلى أهل ذلك
الزمان الذين عرفهم الهمذاني في ثقافته، ولم يعرفهم في واقعه^(٣)، كما أن فيهما نفثاتٍ
ينفثها الهمذاني بنفس فيها عما يجد، منها آخر كلمة في مقامته (المضيرية): "وقدمت
الأراذل على الأخيار"^(٤)، وهذا المعنى أسّ ثابت من الأسس المرجعية في بناء معاني
المقامات، حيث إن الأخيار والكرام (والأدباء منهم، والهمذاني منهم) قد انتكس

(١) انظر: المقامات، ١٠٣

(٢) المتنبى، أبو الطيب، ديوانه، شرح أبي البقاء العكبري، تحقيق: إبراهيم الأبياري وآخران، دار المعرفة،
بيروت، د.ت، ٤٤/٢.

(٣) انظر في الربط بين المقامات وواقع مجتمع الهمذاني: نادر كاظم، المقامات والتلقي، المؤسسة
العربية للدراسات والنشر، بيروت، ط١، ٢٠٠٣م، ٣٣٠ – ٣٥٠.

كما أن بعض النقاد يرون أن الهمذاني في مقاماته كان فنانياً يصور عيوب المجتمع سعياً إلى الإصلاح! . انظر
مثلاً: يوسف نور عوض، فن المقامات بين المشرق والمغرب، مكتبة الطالب الجامعي، مكة المكرمة،
ط٢، ١٤٠٦هـ، ١٢١ – ١٢٢.

(٤) المقامات، ١١٥.

حالهم، وصاروا يشحذون المال شحذاً من الأراذل واللائم، الذين مهما تكاثرت أموالهم لا يمنحون الأدباءَ منها شيئاً إلا (بالحيلةِ والحردبة) ^(١)، يقول في إحدى مقاماته:
رغب الكرام إلى اللئام
موتلك أشراط القيامه ^(٢)

ومن جملة ما سبق أقول: إن الهمداني تتقّف ثقافةً أدبيةً متينة، وهو إلى ذلك أديب بارع قادر على تفتيق أكمّام الأدب، وقد علّمته ثقافته الموروثة أن يتخذ الثقافة والأدب حرفة يأكل بها، فاجتهد وكدّ وكدح ليغتني، فلم يفلح، فكان ذلك مهيباً له ليكتب ويبدع منعقاً من شروط (ثقافة السلطة) مستخدماً ثقافته وقدراته الأدبية، متخفّفاً من قيود مجالس السلطة التي يلقي فيها الأدب المجلسي الأصيل، والتي تُرَاعَى فيها الأعراف الثقافية المتوارثة، وصار حين استقلّ (سيد المجلس) يلقي مقاماته سماعاً في مجلس هو ربّه، ولم يعد مرتهاً في أدبه لسيدّ مجلسٍ آخر يذعن له اضطراراً، وهذا ما هيّأ للإبداع الأدبي أن يتجاوز المألوف، ويرتاد آفاقاً غير تقليدية، وقد أبرز الهمداني وعيه بهذه المسألة منذ المقامة الأولى حين امتدح امرأ القيس بإجادته القول، لأنه لم يقل الشعر كاسباً، ولم يُجد القول راغباً، فَفَضَلَ من تفتّق للحيلة لسانه ^(٣)، فالقول الأدبي إذا صار حراً منعقاً من التكبّب والارتباط بطرف ثالث صار جيداً، مقدّماً.

فهل تركته ثقافة السلطة وشأنه أم استطاعت أنساقها احتواءه والسيطرة على أدبه، وإدراجه ضمن (مجالس السلطة)، ذلك ما سنراه .

(١) انظر: ابن الحجّاج، تلطيف المزاج من شعر ابن الحجّاج، اختيار: جمال الدين محمد بن نباتة، تحقيق: نجم عبد الله مصطفى، دار المعارف للطباعة والنشر، سوسة، تونس، ٢٠٠١م، ٨٥ .

(٢) المقامات، ٦٣ .

(٣) المقامات، ٢ .

انتصار الهمذاني ونجاح أحبولته / هزيمة الأدب

لا يشك مُتلقُّ أو ناقدٌ في أن مقامات البديع إبداعٌ أدبيٌّ لافت للنظر، ولعله يصدق فيها ما أوردته من مقدمات في هذا البحث: (أنها تنفيس، وإفراز لإحباط الهمذاني، وتجسيد لنجاحاته المتخيلة، وأنها نتيجة خيبته وإبعاده عن بلاط المانحين، وأنها تشتمل في معانيها على وصف حرمان الأديب من الرزق بأدبه وشؤم الزمان عليه، وأنها أشبه بصرخة أدبية يريد بها صاحبها لفت الأنظار إليه وإبراز محلّه بين الأدباء).

وإن من العجب أن يصير (أبو الفتح الإسكندريُّ صاحبُ الحيل) حيلةً بديعَ الزمان الهمذاني الثقافية الكبرى، وشيخه الناجح المبتدع، بعدما أكدت سائر أدواته الثقافية الموروثة التي تشبه ما في أيدي سائر المستعطين بالثقافة، وأن تصير تلك الحيلُ الصغيرة التي يبتدعها أبو الفتح - في مجموعها - حيلةً واحدةً كبرى استخدمها البديع، مرتزقا بهامثلما ارتزق أبو الفتح بتلك الحيل الصغرى، ولعل البديع نفسه لم يكن يرسم ولا يظن أن تكون مقاماته (إفرازُ الإحباط) سبباً للنجاح ووسيلةً إلى الرزق.

ولكن هل انتصرت المقامات وصاحبها بحيثُ أسمعت المانحين وصار لصاحبها شأن بين الأدباء، وصار مرزوقاً بأدبه؟ وهل استسلمت الثقافة الموروثة التقليدية لهذا الإبداع المتجاوز؟ وهل قاتل البديع والأدباء بعده لترسيخ اعتناق الأدب من السلطة المانحة، وتنميته حرراً من تقاليدها؟ وإذا كانت قد انتصرت فهل أفاد الأدب من انتصارها أم تضرر؟ وهل كان انتصارها مالياً أم إبداعياً؟

إن الفاحص لسيرورة المقامات يفاجئه فيها أن المقامات الأخيرة قد انزاحت عن نسق أوائل المقامات، خضوعاً للأنساق الثقافية المتوارثة وانقيادا لها!، وسأعرض فيما يليك علامات ذلك الانزياح ودلالاته:

لقد تغيّرت بنية المقامات الأخيرة ومعانيها، ودخلت طورا مختلفا عما كانت عليه، فصارت في جملتها لا تصف احتيال الإسكندري المكدي ونجاحه بل تمثّل احتيال الهمذاني نفسه للرزق، وأمّله في النجاح، ولم تعد نسا خالسا للإبداع بل صارت نصوصا تُنشأ وفاق ما يليق بمجلس المانح، وصارت أشبه بقصيدة مدحية تلقى فيا البلاط، وكأن المقامات بطرازها الفريد قد فتحت أعين بعض المانحين على هذا الأديب، فاستدنوه، وأرادوا سماع مقاماته منه، فصار يروي لهم ما يريدون سماعه، ويمدحهم في مقاماته، ويحتال للرزق^(١)، وتغيّرت تبعا لذلك بنية المقامات التي لم تكن تلتفت لمانحها، فصارت تنظر من طرف خفي إلى ذلك المانح، ويبرز ذلك الانزياح أول ما يبرز في المقامة (الناجمية)^(٢) التي غير فيها الهمذاني بطله المكدي (أبا الفتح الإسكندري) وجعل البطل رجلا أسماه ب(الناجم) وذلك ما لم يفعله في سائر المقامات قبلها، إذ كان البطل فيهن أبا الفتح، إلا في خمس مقامات منهن: أولاهن المقامة (الغيلانية)^(٣)، وهي مقامة ليس فيها كدية، بل هي استعراض لثقافة البديع نفسه، عبر إنشاء خبر وقع بين ذي الرمة والفرزدق، والثانية المقامة (الأهوزاية)^(٤) وهي مقامة فيها واعظ لم يسمّه^(٤)، ولعله لم

(١) المقامات، ١٩١-١٩٦.

(٢) المقامات، ٣٥-٤٠.

(٣) المقامات، ٥٢، ٥٥.

(٤) وقد أشار الشيخ محمد عبده في هامش المقامة إلى نسخة ورد فيها التصريح باسم أبي الفتح في هذه المقامة، وقال: "إن صحّت هذه الرواية كانت العظة فلتة من أبي الفتح خالف بها ما تعودّ من مجونه وأطوار جنونه" هامش ص ٥٥.

قلت: ولعل الشيخ محمد عبده مال إلى الرواية الأولى وأثبتها لأنها توافق ما يراه ملائما لشخصية أبي الفتح، وإلا فإن الرواية الثانية أقرب إلى نسج المقامات، ولعلها الصواب، وبخاصة أن للبديع مقامة أخرى شبيهة بهذه محضها للوعظ وأسمائها (الوعظية) وصرّح فيها بذكر أبي الفتح الإسكندري ولم يكد فيها. المقامات، ١٢٨.

يسمّه لأنه رفض العطاء في آخر المقامة على خلاف أبي الفتح، والثالثة المقامة (المغزلية)^(١) وليس فيها كدية، والبطل فيها هو الراوي عيسى بن هشام نفسه، مع فتيين يدعيان أنهما يتحاكمان عنده، وإنما يختبران ثقافته بحل الألغاز، وقد فصل بينهما بالقول الفصل، والرابعة المقامة (النهيديّة)^(٢) وفيها عيسى بن هشام يردّ مع نضر لم يسمهم على شيخ لم يسمه، والشيخ يصف لهم حلو الطعام، يمنيهم ولا ينيلهم شيئاً، وليس في المقامة كدية، أما الخامسة فهي (البغدادية)^(٣) وهي المقامة الفريدة - قبل المقامة (الناجمية) - التي فيها خبر كدية لم ينسبه البديع إلى أبي الفتح، وبلغت النظر فيها أن المكدي هو عيسى بن هشام الراوي، وليس بطلاً آخر.

وبهذا تتبيّن فرادة المقامة (الناجمية) وتميّزها من كل المقامات قبلها^(٤)، إذ نزل فيها البديع عن بطله أبي الفتح، خالقاً بطلاً مكدياً آخر هو (الناجم) ونسبه إلى بلد غير الإسكندرية هو (اليمن)، فما الذي دفعه إلى ذلك؟

إن هذه المقامة تمثّل بداية الانزياح في نسق مقامات الهمذاني، وتمثّل في الآن نفسه بداية انتصار الهمذاني بمقاماته التي اتخذها حيلته الكبرى نحو الوصول والنيل، فقد كانت الحيل الصغرى في مقاماته لا تتوجّه إلى الوجهاء والملوك، بل تشيخ عنهم وتتوجّه إلى العامة، ويستمنح فيها العامة، بما يشبه الاحتجاج على المانحين، والسلطة الممدوحة.

(١) المقامات، ١٦٥-١٦٨.

(٢) المقامات، ١٧٧-١٨١.

(٣) المقامات، ٥٥-٥٩.

(٤) يظهر حرص الهمذاني على وجود الإسكندري في مقاماته - قبل هذه المقامة - في أشكال عدة، لعلّ منها أنه في المقامة (الإبليسية) - وهي المقامة الخامسة والثلاثون بينها وبين الناجمية مقامة واحدة - قد بنى المقامة بناء لا يستدعي وجود الإسكندري البتة، ولكنه افتعل سبباً لإيجاده في آخرها. انظر: ١٨٢-١٨٧.

التي عُرِفَت في التراث الثقافي راعية للثقافة وللأدباء، كما أن المقامات لم تكن تلقى في (مجالس السلطنة) بل تلقى في مجالس أدبية مناقضة لمجالس السلطنة ربّها والمتسلّط فيها هو الأديب نفسه، بحيث تكون له هو (سلطنة المجلس).

أما هذه المقامة (الناجمية) فهي الأولى التي يستمنح فيها المكدي مانحاً كبيراً ولا يحتال على العامة، كما أن الأديب (الهمذاني) أنشأها مستجيباً لأفق التلقي الذي يتوقعه في (مجلس السلطنة) عند المانح خلف بن أحمد (ت ٣٩٩هـ)، ولم تكن للأديب فيها السلطة كاملة على (المجلس الأدبي) كما كان - حسبما أفترض - في مقاماته الأولى، وقد بنى الهمذاني مقامته بنية قصيدة المدح! وهو ما يشير إلى أنها كتبت لتلقى في مجلس خلف، على خلاف بنية مقاماته قبلها، فكان أن وضع لها مطلعاً يفد فيه أعرابي على قوم فيهم عيسى بن هشام، الذي يروي ذلك بقوله: "قرع علينا الباب، فقلت من المنتاب؟ فقال وفد الليل وبريده، وفلّ الجوع وطريده، وغريب نضوه طليح، وعيشته تبريح، ومن دون فرخيه مهامه فيح... فتبادرنا إلى فتح الباب، وأنخنا راحلته"^(١) وإن هذه المقدمة لتشبه ما يجري في مقدمات قصائد المدح من وصف الرحلة وتعب الوصول إلى الممدوح، والخلة وحاجة العيال، ثم ذكر في مقامته أنه جرّب الناس وعرف غثهم وسمينهم، حتى إنه لم يبق ملكٌ لم يبطأ بساطه، وهذا معنى مدحي موروث يفضّل فيه المادح الممدوح على كل ممدوح سواه، يستحلب بذلك الجائزة، ثم ذكر أنه ينتجع المطر، كفعل الأعراب، وكفعل المستمنحين الذين يزعمون أن المانح هو الخير والنماء والماء، وبوجهه يستسقى، ولكن أي مطر يريد الناجم؟ يقول بعدما عرضوا عليه الإقامة عندهم: "ولكن أمطاركم ماء، والماء لا يروي العطاش!، قلنا فأي الأمطار يرويكم؟ قال مطر

(١) المقامات، ١٩١.

خَلْفِي^(١) وإن هذا الموضع من مقامته ليعادل ما يسمى في القصيدة المدحية (حسن التخلّص) إذ خرج من موضوعه إلى مدح صاحب المطر الخلفي: خلف بن أحمد، ثم فضل الممدوح على ابن العميد (ت ٣٦٠هـ)، وكأنه يرجو أن يكون خلف له وللأدباء كما كان ابن العميد لهم، يقول:

وَفَضَّلَ الْأَمِيرَ عَلَى ابْنِ الْعَمِيدِ كَفَضَّلَ قَرِيشَ عَلَى بَاهِلَةَ^(٢)

وانتهى النص بأوبة الناجم من الأمير ووروده – مرة أخرى – في طريقه على عيسى بن هشام وصحبه، و”الكائب تساق، والجنائب تقاد ... جمال موقرة، وبغال مثقلة، وحقائب مقفلة، وأنشأ يقول:

مَوْلَايَ أَيُّ رَذِيلَةٍ لَمْ يَأْبَاهَا خَلْفٌ وَأَيُّ فَضِيلَةٍ لَمْ يَأْتَهَا^(٣)

وهكذا ينتهي النص – كما في قصائد المديح – بالاستعطاء وحث الممدوح على إجازة المادح، وذكر الهدايا التي يشتهر الممدوح بعطائها، ثم قال عيسى بن هشام في خاتمة النص: ”وأقام الناجم أياما مقتصرا من لسانه على شكر إحسانه، ولا يتصرف من كلامه إلا في مدح أيامه، والتحدث بإنعامه“^(٤).

وهذه الخاتمة هي ما يسعى إليه البديع، أن يكون شاعر البلاط عند خلف، يختص به، ويقيم لديه، ويقتصر لسانه على ذكره ومدحه.

(١) المقامات، ١٩٤.

(٢) المقامات، ١٩٤.

(٣) المقامات، ١٩٥.

(٤) المقامات، ١٩٦.

إنه نص مدحي، يكاد يتبرم بالمقامة وأصولها، وينحو نحو الشعر وسبله، بل تكاد تحتفل فيه المقامة بعودتها إلى حَرَمِ أدب المدح!، وكأنني بالهمذاني كاد يمدح بالشعر لولا أنه لم يحظ بالشعر، ولم يُلتفت إليه به، بل التُفِت إليه حين ابتدع مقاماته، فكان القول المدحياً بالمقامة أولى من الشعر.

ولكن الهمذاني واجه إشكال أن المقامة التي رسَّخ شكلها في مقاماته الأولى لا تصلح لأن تلقى في مجلس المانح، إذ هي مصنوعة ليلقيها في مجلس أدبي خاص يكون الأديب فيه هو السيد، وبنيتها ومعانيها غير صالحتين لإلقائهما في مقام المدح على مسمع الممدوح المانح وذلك لأمرين: لما فيها من ذلة أبي الفتوح خبيته، وإن الهمذاني ليعلم في خبيته نفسه أن أبا الفتح معادل له، ولذلك لن يظهر تلك الذلة والخيبة أمام المانح الجديد، ولما في تلك المقامات من استغفال واستخفاف بالمانحين وخداع لهم لا يليق أن يسمعه مانح حقيقي خارج النص فيصير كأنه هو المخدوع المستغفل، وعليه فلا بد أن تذعن بنية المقامة لمقتضيات ذلك المجلس!.

لقد كان ذلك اختلافاً في مقام المقامة! استوجب اختلافاً في بنيتها ليس أقله تحييد أبي الفتح، وخلق بطل آخر مختلف عنه، وكلا البطلين يحيل إلى شخصية الهمذاني، فقد كان (أبو الفتح) معبراً عن خيبات الهمذاني، وهاجياً الزمان، متذمراً من أهله، ولا يليق به أن يوجد في المقامة المدحية، وبخاصة أن البطل فيها قد بزغ نجمه فصار (الناجم) وتبدلت حاله فصار قريباً من الحظوة جديراً بها لائقاً بنيل الجوائز التي عرفها في ثقافته العربية، ومن علامات تبدل حاله أن صار يمينياً – وقحطان العربية هم أهل اليمن – ولم يعد إسكندرياً، وإن ظهر بمظهر الشعراء الأعراب يركب راحلته، ويسوق قافلته كفعل الشعراء الذين يعرفهم في الأخبار.

لعل هذه المقامة هي بداية مقامات صار بناؤها خاضعا لـ (مجلس السلطنة) لـ (سلطنة المجلس) الأدبي^(١) الذي كان البديع سيده غير منازع، وبهذا أذعن الإبداع الأدبي لشروط خارج سياق الإبداع، ونزل عن فضائه لتلبية فضاء له متطلبات لا تتوافق بالضرورة معه، ولا تضمن له تحقيق الجودة، إنها صفقة بيع وشراء، وبضاعة معروضة يشتريها من يبذل ثمنها، وللمالك حق التصرف فيما يملك، والبائع يعرض ما يشتهيهِ المشتري، وقد أشار إلى هذا الهمداني نفسه في رسالة له إلى أحد الرؤساء إذ قال: "فليستفتح كل منا إلى صاحبه بما عنده، فأبعث بما عندي وهو المدحة، ليبعث بما عنده وهو المنحة، وها هو قد أوردت سلعتي فليصدر خلعتة"^(٢).

وإيغالا في تلبية شروط (مجلس السلطنة) والممدوح المانح، والخضوع لمتطلباته، سمي الهمداني المقامة التي تتلو هذه المقامة مباشرة باسم الممدوح!؛ (المقامة الخلفية)^(٣)، وفيها يروي عيسى بن هشام أنه اصطنع شابا فاضلا، ولكن الشاب هجره

(١) يرى مصطفى الشكعة أن هذه المقامة "أحسن المقامات التي مدح بها بديع الزمان خلف بن أحمد، ففيها احتيال مقبول، وسعة وطول، وحركة وحوار، وحديث عن مذلة الفقر ومرارة الأقدار". ورأيه هذا يتضمن رأيين أولهما أن المقامات بعد هذه المقامة قد تراجع مستواهن الفني، فالمقامة الأولى هي الأفضل، لأمور منها أن فيها احتيالا مقبولا! وكأن الاحتيال فيما بعدها لم يكن مقبولا. وثانيهما أنه يلحظ تخلي الهمداني في مقاماته اللاتي صرفهن لخلف بن أحمد عن الحديث عن الفقر ومرارة الأقدار بعد هذه المقامة. د. مصطفى الشكعة، بديع الزمان الهمداني، عالم الكتب، بيروت، ط ١، ١٤٠٣هـ، ٢٤٣.

(٢) الرسائل، ١١٢.

(٣) المقامات، ١٩٦-١٩٩ يرى يوسف نور عوض أنه من الأجدر "أن تكون هذه المقامة خاتمة لمقامات الهمداني" وأنها "تكشف عن جانب أصيل في شخصية الإسكندري" وأنها تكشف عن جانبه الخير وكل ما مضى قبلها من احتيال إنما هو مرحلة طارئة، وأنها كان من الممكن أن تكون شبيهة بمقامة التوبة عند الحريري!، وكذلك يقترح محمود طرشونة إعادة ترتيب المقامات لكي يمكن "أن نستنتج

بعد مديدة، وعتب عليه، لأن غلمانَه وخدامَه لم ينزلوه منزله، ولم يحلّوه محلّه وقال: "فإن كان جفاؤهم شيئاً أمرت به فما الذي أوجب؟ وإن لم تكن علمت به كان أعجب"^(١) ثم قال مقارناً بين عيسى بن هشام وبين خلفٍ سيده الجديد:

ظفرتُ يدا خلف بن أحمد إنه سهل الفناء مؤدّب الخدامِ

أوما رأيت الجود يجتاز الوري ويحلّ من يده بدار مقام^(٢)

وهذا إعلان صريح بأن البديع أعرض عن كل ممدوح خلا خلف، وأنه رضي بخلف ممدوحا وسيدا ومانحا لأنه يتميز من كل المانحين بمزايا أخلاقية لا تتوافر فيهم، وغير خافٍ ما يتضمّن اسم هذه المقامة منتورية رمزية، فهي منسوبة إلى (خلف) الرجل، كما أنه مستبشرة بال(خلف)!

نوعا من التطور في شخصية أبي الفتح الإسكندري، ويرى في موضع آخر أن ترتيب المقامات ليس له أهمية، لأنه لا شيء يثبت تسلسلها المنطقي". وسيجد القارئ الكريم أن هذا البحث بين يديه ينطلق من فرضية احتمال صواب ترتيب المقامات تاريخياً، ويكاد يصحّح هذه الفرضية من خلال تتبّع التطور في بنية المقامات، ويرى أن هذه المقامة تمثل تطورا مهما في رحلة هذه المقامات منذ بدء تخليق جنسها حتى خفوتها. وأشار هنا إلى رأي إبراهيم حمادو في أن الضعف في نسق التأليف واضطرابه عائد إلى أن الهمذاني هو مبتكر هذا الفن الأدبي ولم تتبلور في ذهنه فكرة تأليف كتاب متماسك الحكمة يتطور فيه مكديه وراويته عيسى بن هشام تطورا منطقياً مع الأحداث".

يوسف نور عوض، فن المقامات بين المشرق والمغرب، مكتبة الطالب الجامعي، مكة المكرمة، ط٢، ١٤٠٦هـ، ١٢٨. محمود طرشونة، الهامشيون في المقامات العربية وروايات الشطار الإسبانية، ترجمة المؤلف، دار سيناترا، تونس، ٢٠١٠م، ١٧٠، ١٧٦.

إبراهيم حمادو، ملامح شخصية أبي الفتح الإسكندري وطرقه في الكدية، حوليات الجامعة التونسية، تونس، ع٢٣، ١٩٨٤م، ١٣٤ - ١٣٥.

(١) المقامات، ١٩٨.

(٢) المقامات، ١٩٩.

واستمرت المقامات بعد هذه المقامة تنظر إلى خلف من طرف خفي، وتكتب لتلقى في مجلسه، وربما صرحت بذكر اسمه، كما فعل في مقامته (الملوكية) ^(١) التي فضل فيها خلفا على الملوك ومنهم سيف الدولة (ت ٣٥٦هـ) - وقد رأيناها يفضله في (الناجمية) على ابن العميد - ووصفه بقوله:

من أبصر الدر لم يعدل به حجرا ومن رأى خلفا لم يذكر البشرا
ما زلت أمدح أقواماً أظنهم صفوا الزمان فصاروا عنده كدرا

وقد استفرغ مقامته في المديح، متناسيا ما اختطه من خطة للمقامات بأن ينشئ فيها طرائف الكدية. وكذلك صرح باسم ممدوحه (خلف) في مقامته (التميمية) ^(٢) التي أنشأ فيها خبر رجل تميمي يرد على مانح من ولاة الشام هو عيسى بن هشام، وقد التف حول المانح ملامن عليّة القوم من العرب بخاصة، حتى صارت ولايته تحفة الفضلاء ومحط رحالهم ^(٣)، ولكن بطل المقامة (أبا الندى التميمي) لم يعجبه المقام بين هؤلاء، فقال يصفهم ويصف محله بينهم: "بين الخسران والخسار، والذل والصغار، وقوم كروث الحمار" ^(٤) ثم قال متشوقا إلى بلد خلف:

فدى لك يا سجان البلاد وللملك الكريم بك العباد
هب الأيام تسعدني وهبني تبأخنيه راحلةً وزاد

(١) المقامات، ٢٢٦-٢٢٩

(٢) المقامات، ٢٣٣-٢٣٦.

(٣) المقامات، ٢٣٤.

(٤) المقامات، ٢٣٥.

فمن لي بالذي قد مات منه

وبالعمر الذي لا يستعاد^(١)

والملاحظ هنا أن البطل مشابه للبطل الناجم اليميني في المقامة (الناجمية) فكلاهما بديل عن أبي الفتح الإسكندري، وكلا اسميهما يحمل معنى متفائلاً، بيزوغ النجم والسعد عند الناجم، وبالكرم والعطاء عند أبي الندى، وكلاهما عربي من جزيرة العرب، أحدهما يميني قحطاني، والثاني تميمي عدناني، وتحمل عروبتهما معنى العودة إلى الأصل، وإن هذه الأبيات التي تقدّمت لإعلان من الهمذاني بتبدّل حاله قبل لقائه خلفاً وبعده، فهو يأسى على حاله في عمره الذي مضى، ويتشوّف لأن تستمرّ سعادته ولا تنقطع في عمره الباقي.

وكذلك ورد اسم خلف بن أحمد في مقامة أخرى هي المقامة (السارية) وسيأتي ذكرها، كما نجد سائر المقامات التي كتبهن بعد المقامة (الناجمية) كلهن ينظرن إلى خلف بن أحمد من طرف خفي، إذ اختلفت مقاماتهن عن المقامات الأولى المكتوبة قبل (الناجمية)، فقد صار الهمذاني يكتبهن ليلقيهن في مجلس المانح خلف، وهو متلقيهن الأول، فلا بد أن يكتبهن بما يرضي المانح عن المستمنح، وأن يصرّح فيهن بما يأمله، يحاكي بذلك ما يعرفه من قول الشعراء في مدائحهم، حتى صارت بنية مقاماته ومقاصدها ومعانيها تؤكد أن "القصيدة لم تعد هي قالب الوحيد للمديح"^(٢).

وأمثل على تلك المقامات - التي تنظر لخلف من طرف خفي وإن لم تسمّه، وتخضع في بنيتها لمقتضيات مقام مجلس المانح - بالمقامة (الخمريّة)^(٣)، التي وصف فيها إمام

(١) المقامات، ٢٣٥-٢٣٦

(٢) عبدالفتاح كليطو، المقامات: السرد والأنساق الثقافية، ترجمة: عبدالكبير الشرقاوي، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، ط ٢٠٠١، ص ٦٨.

(٣) المقامات، ٢٣٦-٢٤٢

قرية تقيّاً يعِظُ نفرًا من المجّان اللاهين، وبينها هم عما هم فيه من لهو وشرب، ثم إن ذلك الإمام نفسه (وهو أبو الفتح الإسكندري) يردُّ الحانات، وتعرفه نساؤها! وينشد واصفا نفسه:

ساعةُ ألزم محراباً وأخرى بيت حان^(١)

وكأنّ الهمذاني يعرض في هذه المقامة مهاراته على وليّ نعمته، وأنه يصلح له في حالي الجد والهزل، وأن لا بأس على المانح (خلف بن أحمد) لو لم يحتشمه، فالهمذاني في مجالس الجد فاضل، وفي مجالس اللهو والقصف مؤنس، وتلك صفات النديم، يكون مسعداً منادماً في أحواله كلها، وكأني بخلف بن أحمد حين لقي الهمذاني -أول مرة- عظمه، ووقّره، واحتشمه، ولم يضمّه إلى مجالسه التي تُطرح فيها المروءة، فأراد الهمذاني أن يزيل هذه الوحشة بينهما^(٢)، ومما يؤكد أن المقامة كُتبت لتلقى في مجلس المانح قول الراوي عيسى بن هشام في آخرها: "وعجبت لقعود الرزق عن أمثاله"، وهذا استعطاء لا يتّسق البتة مع معاني المقامة وحبكتها، فليس في المقامة ذكرٌ للفقر والاستعطاء وقعود الرزق، بل إن العجب فيها ليس لقعود الرزق عن البطل، بل لاختلاف حاله اللتين رآهما الراوي عيسى بن هشام ورواهما: فهو واعظ في النهار فاسق في

(١) المقامات، ٢٤٢.

(٢) المقامات، ٢٤٢.

ولعل هذا التفسير يصلح جواباً عن السؤال الذي طرحه محمود طرشونة: "كيف نفسّر كل هذا الحماس في الدفاع عن الإسلام السني من قبل كاتب اشتهر بالتهاون بشؤون العقيدة، وخاصة في مقامته الخمرية وفي المقامة الأصبهانية؟ قد فسرنا ذلك ... بعامل نفسي يتمثل في ما فطر عليه الكاتب من روح التمرد".

محمود طرشونة، الهامشيون في المقامات العربية وروايات الشطار الإسبانية، ترجمة المؤلف، دار سيناترا، تونس، ٢٠١٠م، ١٤٠.

الليل، ينهى عن شرب الخمر و يرود الحانات، ولو كان مقام النص في غير مجلس المانح لكان العجب من هذا النفاق والتلون أولى من العجب من قعود الرزق، ولكن الهمذاني الأديب الراغب في منادمة المانح ونيل ما عنده، عرض نفسه عليه في المقامة، ثم استعطى في آخرها كفعل الشعراء المادحين، ولم يلتفت كثيرا لمقتضيات الإبداع، إذ إن مقتضيات الاسترزاق أولى !.

وفي مواضع أخرى يبرز انزياح نسق بنية المقامات الأخيرة ، وإذعانها لمقتضيات مقام مجلس المانح الذي ستلقى فيه ، منها: المقامة (الشعرية)^(١)، إذا قورنت بأختها: (العراقية)^(٢) إذ إن المقامتين متشابهتان، ولكن (العراقية) كُتبت حين كان الهمذاني في مقاماته سيدا للمجلس الأدبي يصوغها كما يشاء له الإبداع، أما (الشعرية) فكُتبت لما صار الهمذاني رهناً لمجلس السلطة يصوغ مقاماته بما تشتهي تلك السلطة وتمنح وفاقه، ولذلك فقد ظهر لي انزياحان كبيران في المقامة (الشعرية) عن أختها (العراقية): أولهما: أن البديع كان يتمدّح ويفاخر في موضعين من رسائله بأن مقاماته ليس بين واحدة منهن وأختها مناسبة لا في لفظ ولا في معنى^(٣)، فكل واحدة منهن نسيج وحدها، وفريدة في طرازها، ولكنه نكث هذا الشرط الذي تفاخر به، وذلك النسق الذي التزمه ، بأن أعاد كتابة المقامة (العراقية) وأسماها المقامة (الشعرية)^(٤)، لأنه احتاج إليها:

(١) المقامات، ٢٢٦، ٢٢٢

(٢) المقامات، ١٤١-١٥٠

(٣) الرسائل، ٢٣٧، ٣١٥

(٤) وأرجح أنه كتب الأولى قبل لقائه المانحين، وقبل كتابة رسالته إلى الخوارزمي، إذ اشتهر وحظي بعد تلك الرسالة، ثم انضم إلى بلاط خلف وكتب المقامة الثانية منهما، وهو ما سيأتيك بعد أسطر مفضلا في هامش هذا البحث.

ليقدّم نفسه تقديمًا جديدًا في مجلس المانح؛ إذ تشترك المقامتان في أن البطل فيهما يتحدى السامعين بالأغاز شعرية يسألهم فيها عن أبيات من نحو قوله: "هل قالت العرب بيتاً لا يمكن حله؟ وهل نظمت مدحا لا يعرف أهله؟ وهل لها بيت سمح وضعه وحسن قطعه؟ وأي بيت لا يرقأ دمه؟"^(١) وتمتاز الثانية على الأولى بأن الهمذاني زاد أسئلتها، مستعرضا بذلك ثقافته الشعرية، ومتحديا أقرانه بذلك؛ ليعلن فضله عليهم، ولذلك فقد أسماها (الشعرية) وكأنه بهذا الاسم يحوز إلى فضائله فضيلة معرفة الشعر. ومهما يكن من أمر فإن الهمذاني تخلى عن سنة استئثاره لمقاماته وتفاجر بها؛ بأن لا يعيد معانيها وألفاظها، فتخلى عن تلك السنة وذلك الفخار؛ خضوعا لمجالس السلطة وسننها.

أما الانزياح الثاني في نسق المقامة (الشعرية) عن نسق المقامة (العراقية) فهو أن البطل في (العراقية) قد حلّ كل الأغاز، وهذا هو المتوقع والمنتظر، لأن المقامة نص يجب أن يكون كاملا، وتنتهي معانيه وأحداثه بنهايته، ولكن ذلك لم يحصل في المقامة (الشعرية)؛ إذ البطل فيها لم يجب إلا عن خمسة أغاز فقط من خمسة وخمسين لغزا شعريا كتبه الهمذاني وتحدي به.

والسؤال هو: ما الذي منع الهمذاني أن يكمل نصه ويجيب عن كل الأسئلة فيه؟ وجوابه أن النص لن يكتمل في المقامة، بل سيكتمل في مجلس المانح، حيث ستثار تلك الأسئلة بعد انتهاء النص، وسيتبارى الجلساء في الإجابة التي لن يقدر عليها إلا الهمذاني، وسيجيهم (يفيدهم) فيقرون بتقدّمه راغمين، كيف لا وهو الذي أبدع محل النزاع واخترعه، وألجأهم أن يباروه في مضايقه، التي هو أعلم بها؛ وقد انتهى النص

وعيسى بن هشام يقول: "فعلّمنا أن المسائل ليست عواطل، واجتهدنا فبعضها وجدنا، وبعضها استفدنا"^(١). وهو بهذا يحقّق هدف الهمذاني من مقامته، إذ هو يهدف إلى الإقرار بتقدّمه وتفوقه، وأن السامعين لن يعرفوا جواب كل الألغاز – وإن اجتهدوا – وسيضطرون إلى الاستفادة من الهمذاني نفسه في الإجابة.

إن هذا النص الذي تزعزت فيه شروط الهمذاني الأدبية أشبه بإعلان عن فشل المقامة وقصورها عن استيعاب الواقع والتاريخ، وإشارة إلى أن الأحداث التي تعني الأديب حقاً ليست ما يقع داخل الأدب بل ما يقع خارجه!، وأن الأدب مهما اجتهد صاحبه لن يكون مستقلاً بذاته!، كما أن فيها انتصاراً لثقافة السلطة على سلطة الثقافة.

ومهما يكن من أمر، فإن الهمذاني تخلّى عما تمدّح به وتفاخر من عدم إعادة ألفاظ المقامات ومعانيها، فأعادها، وفق ما يقتضي مجلس المانح، ثم لما أعادها اختلفت بنية المقامة اختلافاً جليلاً لم يقتضه الفن بل اقتضته حاجات الهمذاني الشخصية التي يريد بسطها أو الإلماح إليها في مجلس المانح^(٢)، وبهذا نجد أن (مجلس السلطة) قد تفوق

(١) المقامات، ٢٢٦.

(٢) يشير بروكلمان إلى أن البديع قد يكون أنشأ مقاماته كلها باسم المانح خلف بن أحمد وقدمها إليه، ويشير توفيق بكار إلى أن الهمذاني أملى مقاماته بعدما اغتنى وتنبّل واتّصل بالمانحين، وعندي أن هذا غير دقيق – أو ينقص جانباً من بحثي هذا –، فقد روى صاحب (اليتيمة) ما يفيد أن الهمذاني أملى مقاماته في نيسابور حين وردها سنة اثنتين وثمانين وثلثمائة، وكان يتنقل بين المدن ساعياً إلى الحظوة عند المانحين، ثم "شجر بينه وبين أبي بكر الخوارزمي ما كان سبباً لهبوب ريح الهمذاني، وعلو أمره، وقرب نجهه". ولا بد أن أذكر بأن الهمذاني أشار إلى المقامات في رسائله إلى الخوارزمي، وهذا يعني أنه كتب المقامات قبل مناظرته الخوارزمي، أي قبل أن تهب ريحه ويقرب نجهه، ويتنبّل ويعتني ويتصل بالمانحين – الذين أغنوه – ويخلف بن أحمد.

وأشير إلى أن صاحب اليتيمة التقى الهمذاني وأخذ منه كما يشير إلى ذلك ياقوت في (معجم الأديباء) وهذا يمنح كلامه عنه مزيد صدق وتوكيد، وستجد أن قراءتي للمقامات بين يديك تصدّق افتراض أن

على (سلطة المجلس الأدبي) الذي كانت المقامات تكتب لتلقى فيه، وأن المقامات في بنيتها خضعت لمجلس السلطة، وصارت مبنية بما يوافقه لا بما يقتضيه الإبداع. فظهر الفرق بين أبي الفتح المكدي الذي تنتهي قصته داخل المقامة، وبين بديع الزمان المثقف

الهمداني كتب عامتها فقيرا يائسا. ثم لما اغتنى انزاحت بنية المقامات وتخلخلت حتى ماتت وانتفتت. ولا يمنع هذا أن يكون أعاد إملاء مقاماته بعدما اغتنى في هراة أو في سجستان أو في غيرها. ويحسن بعد هذا أن أنبه إلى أن الحصري القيرواني صاحب (زهر الآداب) حين عرض للمقامة (الحمدانية) وهي المقامة (التاسعة والعشرون) - وعندي أنه كتبها قبل أن يغتنى وينجح - أشار إلى أنه أنشأها وأملأها في شهور سنة خمس وثمانين وثلاثمئة، أي بعد مناظرته الخوارزمي. وبعد لقائه خلف بن أحمد. وهذا يتعارض مع ما أوردته أنفا. ولعل الحصري القيرواني قد وهم. أو لعله يؤرخ لإعادة إملائها. لا إنشائها. وبخاصة أنه لا معنى لأن يخص الهمداني سيف الدولة الحمداني الحلبي بمقامة كأنما يعرض نفسه فيها عليه. مُدلاً بثقافته وعلمه. وذلك بعدما استقرّ واغتنى في أرض المشرق، كما أنه لا معنى لأن يلقي هذه المقامة باسم ذلك المانح المشهور (سيف الدولة) أمام مانح آخر غيره. وأظنه أنشأها قبل غناه راجيا أن تصل إلى سيف الدولة فيدعوه إليه، أو أنه جعل من اسم سيف الدولة معادلا موضوعيا يرمز به لكل مانح. لكي يدعي أنه من طبقة من الجلّساء عالية تصح لمثل مجلس سيف الدولة، يُشهر نفسه بذلك. مستغلا الكثافة المعنوية التي يستدعيها اسم (سيف الدولة).

ولا شك في أن سيرة إنشاء المقامات وتلقيها محتاجة إلى مزيد فحص وبحث. وقد أشار إلى ذلك نادر كاظم في كتابه (المقامات والتلقي) إذ وصفها بأنها نسي منسي.

انظر: رسائل الهمداني ٢٣٧. الثعالبي. عبد الملك بن محمد، يتيمة الدهر في محاسن أهل العصر، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر، بيروت، ط ٢، ١٣٩٢ هـ، ٢٥٧/٤. الحصري القيرواني. إبراهيم بن علي، زهر الآداب وثمر الألباب، تحقيق: د. زكي مبارك، دار الجيل، بيروت، ط ٤، د.ت، ٣٦٩/٢. ياقوت الحموي، معجم الأديب، تحقيق: د. إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط ١، ١٩٩٣ م، ٢٣٥/١. كارل بروكلمان، تاريخ الأدب العربي، أشرف على ترجمته: أ.د. محمود فهمي حجازي، الهيئة المصرية العامة للكتاب والمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، ١٩٩٣ م، القسم الأول ١-٤٣٢. توفيق بكار، جدلية الأدب والذهب: المقامة المضيرية من مقامات بديع الزمان الهمداني، جزء من كتاب: قصصيات عربية، دار الجنوب للنشر، تونس، ١١٦/١، ٢٠٠١ م. نادر كاظم، المقامات والتلقي، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ط ١، ٢٠٠٣ م، ١٢٣-١٢٥.

الذي لن تنتهي قصته إلا في مجلس المانح، ومثلما كانت حيل أبي الفتح تنتهي بأخذ العطاء كما في المقامة (العراقية)، فإن المقامة (الشعرية) لن تنتهي إلا بأخذ العطاء، ولكنه عطاء يأخذه البديع ولا يأخذه أبو الفتح!، عطاء يؤخذ في المجلس ولا يكتب في المقامة، عطاء يمثل انتصار الهمذاني وانتصار أحبولته الثقافية الكبرى المتكونة من جملة مقاماته، ولا يمثل الأحابيل الصغرى التي كان يفوز بها أبو الفتح، لقد انتصر الهمذاني وانتصرت المقامات، فوصل ووصلت إلى مجالس المانحين.

ولكن: هل انتصر الأدب والإبداع المتحرر من ثقل القيود ومنها قيود السلطة؟ أم انهزم وتراجع؟ إنني أزعم أن خضوع إنتاج الأدب - ومنه المقامة - للسلطة المانحة وتشكل ذلك الإنتاج وفاق ما يرضيها أو وفاق ما يدرّ الرزق على الأديب قد أضعف الأدب، وأخفت إبداعه، ولذلك فقد صارت المقامات الأخيرة المرتبطة بمجلس السلطة مثقلة بقيود السلطة وأعرافها، وقد كانت في أصلها تمرّدًا على سلطة الثقافة، وكفرا بها، وبأساً منها.

* * *

الهمذاني يقتل أبا الفتح الإسكندري !:

يظهر مما مضى أن الهمذاني انتصر، وانتصرت أحبولته، ونال بالمقامات الجدة والمال، وتقرّب من السلطة التي عجز عن الوصول إليها بالشعر وبالحيل الثقافية المعتادة .

لقد ابتكر حيلًا صغرى يرتزق بها أبو الفتح الإسكندري؛ تشكّل في مجموعها حيلة - أو أحبولة - كبرى سيرتزق بها الهمذاني نفسه!، وإننا لنجد في المقامات الأخيرة مقامة طريفة أرى أنها تمثّل إعلان انتصار الهمذاني في أحبولته الثقافية، وذلك من خلال توظيف قصة المتحامي المشهور أبي العنيس الصيمري (ت ٢٧٥هـ) وحكاية غناه والتفاف أصحابه الوجهاء والتجار حوله، ثم افتقاره وانفضاضهم، وانصرافهم عنه، ثم اغتائه وانتصاره لنفسه منهم، وانتقامه، فقد مكر بهم ودعاهم وأكرمهم، وسقاهم حتى سكروا، ثم حلق لحاهم جميعًا!، وصرفهم إلى بيوتهم مخزيين، فعجبت السلطة من فعله ذلك، وضحكت، وصوّت فعله، واستحسنته، ومنحته جائزة، وقرّبه!، روى الهمذاني التفاصيل للطريفة لذلك في مقامته (الصيمرية)^(١)، وكأنما يروي الهمذاني فيها رغائبه في الفتك بكل من خذله من (أهل البيوتات والكتّاب والتجار ووجوه الثناء من أهل الثروة واليسار والجدة والعقار)، ويعلن انتصاره عليهم، وحظوته، ويجهر برغبته في التخلي عنهم وقد كانوا هم الذين تخلّوا عنه، ولكنه لا يستطيع ذلك التخلي ولا ذلك الانتصار لولا تمسّكه بحبال السلطة والتجاؤه إليها، وقد بين الهمذاني الحكمة التي أفادها من حكاية أبي العنيس، - أو من حياة الهمذاني نفسه - بقوله في آخر مقامته:

(١) المقامات، ٢٠٧-٢١٦.

”وإنما ذكرت هذا ونبهت إليه ليؤخذ الحذر من أبناء الزمن، ويترك الثقة بالإخوان الأندال السفلى“^(١)

وإنني لأزعم أن هذه المقامة تمثّل إعلان الانتصار، وتوتيجاً لجهد الهمذاني الإبداعي في مقاماته، وبخاصة أنها خلت مما تتميز به المقامات من أركان أهمها وجود الراوي عيسى بن هشام، والبطل أبي الفتح الإسكندري؛ لأن الهمذاني أراد أن ينبّه المتلقي إلى ضرورة أن يكون تلقّيه لهذه المقامة مختلفاً، وأن يقترب إلى المتلقي درجةً بإزاحة الراوي المصرح به (عيسى بن هشام) والبطل المتخيّل (أبي الفتح).

لقد صارت المقامات الأخيرة تتبرّم ببطلها أبي الفتح، وتتخفف من ذكره، وذلك منذ بدأ الانكسار في بنيتها حين ورد اسم خلف أول مرة في المقامة (الناجمية)، وهي المقامة الثامنة والثلاثون من أصل ثنتين وخمسين مقامة^(٢)، أي أن المقامات قبلها سبع وثلاثون، وبعدها - بها - خمس عشرة مقامة، ونجد أن أبا الفتح يغيب غياباً تاماً عن ثمان مقامات من المقامات الأخيرة الخمس عشرة، ويحضر في سبع فقط، وهذا يعني أنه غاب عن أكثرها، ولكنه لم يغيب في المقامات الأوائل السبع والثلاثين إلا خمس مرات فقط، وقد تقدّم ذكر ذلك الغياب وأسبابه.

ولم يكن غياب البطل أبي الفتح وحده ما يميّز المقامات الأخيرة، بل لقد اعترى المقامات الأخيرة انزياح في بنيتها منذ بدأ اسم ممثّل السلطة المانحة (خلف بن أحمد) يبرز فيها، وقد تقدم ذكر طرفٍ من هذا الاضطراب، وإن من علاماته غياب حكاية الكدية

(١) المقامات، ٢١٦

(٢) في نشرة محمد عبده لم يورد إلا إحدى وخمسين مقامة، وحذف عامداً المقامة السادسة والعشرين (الشامية)، وقد رجعت إليها مرقومة في الكتاب الذي حوى رسائله حيث نُشِرت المقامات كاملة على هامشه، انظر: الرسائل، ١٢٨ - ١٣٤.

التي يختدع فيها البطلُ الجمهورَ أو الراوي ، فلم تظهر هذه الخديعة أو الحيلة أو الكدية إلا ثلاث مرات فقط في المقامات الأخيرة ! وغابت عن ثنتي عشرة مقامة، وإن من شواهد - أيضاً -، أنالمقامة (الصفريّة)^(١) -وهي إحدى المقامات الثلاث- تكوّنت من تسعة أسطر فحسب !، يستعطي فيها الهمذاني - أزعم - ديناراً واحداً ، استعطاء كاد يكون صريحاً لولا أنه جعل المعطي (عيسى بن هشام) وهو معادل لخلف، ثم غفل عن ذكر اسم المستعطي فلم يقل إنه أبو الفتح، ولا عجب من هذه الغفلة أو التغافل، فلم يعد لأبي الفتح محل في المقامات وقد أدّى وظيفته وأتمّها، وأن أن يغيب ويرتاح، وأن ينال العطاء غيره.

بل إن الغائب ليس بطل المقامات فحسب، وليس بنيتها التي سارت عليها فقط ، بل لعل المقامة نفسها قد أنهت وظيفتها جنساً أدبياً، وانتصرت وانتصر بها البديع، وأن أوان ترجمها!، وقد وجدت إلماحا إلى ذلك في المقامة (السارية)^(٢) التي يصف فيها عيسى بن هشام مجلساً حضره عند والي مدينة (سارية) فدخل عليهم فتى عظمه أهل المجلس وقاموا له، فقال الفتى للوالي: "ما فعلت في الحديث الأمسي؟ لعلك جعلته في المنسي؟!، فقال: معاذ الله ، ولكن عاقني عن بلوغه عذر لا يمكن شرحه، ولا يؤسى جرحه، فقال الداخل: يا هذا ، قد طال مطال هذا الوعد، فما أجد غدك فيه إلا كيومك، ولا يومك فيه إلا كأمسك، فما أشبهك في الإخلاف إلا بشجر الخلاف "، لقد عظم الهمذاني الإسكندريّ تعظيماً غير معهود قبل هذه المقامة، ولم يجعله مكدياً، بل رجلاً يهابه الوالي، ويعظمه جلساؤه، حتى إنه ينادي الوالي بقوله: (يا هذا) ويجبهه بعلويّ الكلام بل إنه

(١) المقامات، ٢٢٩-٢٣٠

(٢) المقامات، ٢٢١-٢٢٣

يسفّهه!، ثم أوقفه عيسى بن هشام عن الاسترسال وقد عرفه قائلاً: "فلما بلغ هذا المكان قطعت عليه فقلت: "حرسك الله، ألسنت الإسكندري؟ فقال: وأدام الله حراستك، ما أحسن فراستك، فقلت مرحبا بأمير الكلام، وأهلا بضالّة الكرام، لقد نشدتها حتى وجدتها، وطلبتها حتى أصبتها، ثم ترافقنا، حتى اجتذبتني نجد، ولقمه وهد، وصعدت وصبّ، وشرقت وغرب، فقلت على أثره:

يا ليت شعري عن أخ ضاقت يده وطال صيته
 قد بات بارحاً لديّ فأين ليلتنا مبيتُهُ
 لادر الفقرفه — وطريده وبه رزيتَه
 لأساطن عليه من خلف بن أحمد من يميته^(١)

وإن هذه المقامة لتتوجه إلى خلف بن أحمد - كما يتجلى في البيتين الأخيرين - فترفعه بين نظرائه من الولاة والوجهاء الذين خيّبوا أمل الإسكندري، بل أمل الهمذاني، ثم إنها تنتقص الولاة غيره مثل والي (سارية) انتقاصاً أشبه بالهجاء؛ لتحذّر خلفاً تحذيراً مبطناً من إغضاب الهمذاني، فهو عظيم مقدّر كريم نفس، وليس مكدياً، كما أنه قادر على القول والانتصار للنفس والهجاء، وهو إلى ذلك (ضالّة الكرام) فإن كان خلف من (الكرام) فليستمسك به.

وإننا إذا رددنا النظر إلى هذه المقامة التي تغيّر فيها الإسكندري فصار كريماً عظيماً، والمقامات الأخرى التي لم يرد فيها ذكر لأبي الفتح الإسكندري أصلاً، أو استبدل به غيره، فإننا سنجد أن الإسكندري لم يعد هو الإسكندري، وأن وظيفته التي كان يقوم بها لم

(١) المقامات، ٢٢٢-٢٢٣.

يعد الهمذاني إليها محتاجا، ولذلك فإنه في هذه المقامة يشير إلى فقد الإسكندري ،

والربط بينه وبين الفقر في قوله:

لأدر د الفقـــــر فـــــهــــــــــــــ وطرده وبعه رزيتـــه

فقد طرده الفقر، وطالما كان يطرده ويطرد الهمذاني معه، ولكن الهمذاني اغتنى؛ فانطرد الإسكندري وحده!، ورزِيَه الهمذاني (مع التذكير بأن الإسكندري صورة من صور الهمذاني ومعادل موضوعي له) ، وبما أن الإسكندري والفقر مرتبطان بحيث يكتسب الإسكندري تعريفه وهويته من الفقر، وبالنظر إليه، فإنه إن مات الفقر فسيموت الإسكندري، ولن يعود له محل ولا معنى ، وهو ما ألمح إليه الهمذاني في البيت الأخير:

لأساطن عليه من خلع بن أحمد من يميتـــه

وبهذا نستشف أن خلفا حين أضاف الهمذاني وأغناه وأحياه: طرد فقره وأماته، فانطرد معه الإسكندري ومات، وقد رأينا آثار موته في اختفائه عن المقامات الأخيرة. كما أجد أن تعظيم الهمذاني للإسكندري في هذه المقامة يؤكد أن الإسكندري معادل موضوعي للهمذاني، إذ لما اغتنى الهمذاني، وصار وجيها لم يعد يستطيع الاستمرار في تخليق الإسكندري الوضيع، ولربما رأى أن الاستمرار في تخليقه إهانة للمانح الذي أغناه، كما أن الاستمرار في تخليقه قد يعود بالضرر على الهمذاني ، إذ إن الهمذاني يعي في وعيه الباطن أن المتلقي المانح سيتلقى الإسكندري وكأنه الهمذاني، فإن كان الإسكندري وضيعا فإنه الوضاعة ستنداح على الهمذاني نفسه، وإن كان رفيعا فإنه سيرفعه، ولهذا كله فقد كسر الهمذاني أفق التوقع، وأنشأ إسكندريا مختلفاً، ليس هو الإسكندري الذي ألفه المتلقي؛ لأن ذلك الإسكندري مات.

وإذا مات الإسكندريُّ بطلُّ المقامات ماتت المقامات تبعاً، ولقد حاول الهمذاني أن يحييها بأسلوب جديد في مقامته الأخيرة (البشرية) ^(١) التي خلت تماماً من كل ما كان يميز المقامات خلا رايها عيسى بن هشام، فلم تشتمل على قصة كدية ولا بطل مكد، وليس فيها سجع ^(٢)، فصارت أشبه بقصة قصيرة، مبشرة بأن مبدعها سيختط هذا اللون من القول الإبداعي بعدما انتهت دواعي القول الإبداعي السابق، ولعلها كانت النَّفس الأخير من أنفاس المقامات، إذ قضت بعدها، أو لعلها كانت النفس الأول ^(٣) من جنس أدبي كاد يتخلَّق كما تخلَّقت المقامات استجابةً لاختلاف البواعث ومقاصد القول واستعداد المبدع.

(١) المقامات، ٢٤٧-٢٥٦.

(٢) يرى عبد الله الغدامي أن هذه المقامة "درة المقامات" ويراها (مختلفة) عن نسق المقامات (المختلف)، ولكنه لم يجب عن سبب اختلافها إلا بكونها "تنطوي على سلطان إبداعي مهيمن أنسى بديع الزمان نفسه وفنّه وجعله يندمج مع الفن اندماجاً يستسلم فيه المؤلف لإرادة النص وشروطه". وكذلك فإن هذه المقامة أُرّمت - كما يرى نادر كاظم - محاولة كليطو وضع نموذج يغطي به مجموع المقامات وذلك لكي يدمجها ضمن المقامات ويمنع شذونها، وقد قاده هذا "إلى توسيع نموده ليغطي مجموع المقامات المقروءة".

أما محمود طرشونة فقد تناول المقامة قبل الأخيرة (المطلبية) وكأنها هي خاتمة المقامات، لأنها تحوي تلخيصاً لآراء أبي الفتح على حقيقتها، وفضّل - كما يقول - "عدم اعتبار المقامة الأخيرة التي لا يظهر فيها أبو الفتح، بل تتحدث عن مغامرة غرامية عاشها بدوي".

عبد الله محمد الغدامي، القمر الأسود أو النص القاتل، مجلة فصول، مصر، مج ١٣، عدد ٣، ١٩٩٤م، ٤٢-٤٣. وانظر: المشاكلة والاختلاف، المركز الثقافي العربي، بيروت والدار البيضاء، ط ١، ١٩٩٤م، ١٤٧. نادر كاظم، المقامات والتلقي، ٣٩٧.

محمود طرشونة، الهامشيون في المقامات العربية وروايات الشطار الإسبانية، ترجمة المؤلف، دار سيناترا، تونس، ٢٠١٠م، ١٧٦.

(٣) يحسن أن أتبه على مقامة تشبهاها من جوانب، هي (الصيمرية)، وقد مر القول فيها بأنها كأنما هي إعلان لانتصار الهمذاني بمقاماته، فالمقامتان تتكاملان.

وقد وجدت في هذه المقامة عجباً، إذ كأنما ترمز لسيرة حياة الهمذاني وسعيه خلف الرزق، وموجز ذلك أن (بشر بن عوانة) بطلَ المقامة كان صلوكاً، كما كان الهمذاني مكدياً، وكان قوم بشر - ومنهم عمه - يرون محله دونهم، وكذلك كان رأي المجتمع الأدبي في الهمذاني، فسعى بشر سعيًا حثيثًا للزواج بابنة عمه، كما سعى الهمذاني إلى نيل الحظ، وأبى عم بشر تزويجه، كما أبى المجتمع الأدبي الاعتراف بأدب الهمذاني وتقدمه فلم ينل بأدبه، وألح بشرٌ لينال مراده، كما ألح الهمذاني، وأدلّ بشر بقوته وشجاعته وعزيمته، كما أدلّ الهمذاني بقدراته الأدبية، وفعل بشر المستحيل وما عجز عنه كل العرب حيث قتل أسداً وحياً في طريقٍ تحاماه العرب بسببهما، كما فعل الهمذاني المستحيل إذ أنشأ جنساً أدبياً لم تعرفه العرب قط؛ فنال بشرٌ مراده ورضي عمه بتزويجه، كما نال الهمذاني مراده وحصل على المجد والثروة، وملاً بشر فمه فخراً، كما ملاً الهمذاني فمه فخراً بمقاماته ومكانته، وقد نزل بشرٌ لابنه - من زوجته الأولى - عن زواجه بابنة عمه، ونزل له عن شجاعته وبطولته معترفاً بأن ابنه أشجع منه وأشد بأساً، وفي ذلك إقرار بالفضل والتقدم لزوجته التي دلّته على جمال ابنة عمه ورغبت فيها، وكذلك فإن الهمذاني مفرٌ بالفضل للأدب الذي رفع محلّه، ونال به مراداته، وقد نزل عن مقاماته المبتدعة وتخلّى عنها، وبذلك فإنه يعود - ضمناً - إلى سنن الأدب الموروث القديم والثقافة التي علّمته أن رزقه إنما هو في البلاط، ويقر بفضل ذلك الأدب والثقافة وتقدمهما!

لقد تخلّى الهمذانيُّ عن بطله الإسكندري، وبنى مقاماته دون وجوده، ولم لا يفعل ذلك ووجوده لم يعد له معنى، فقد حقّق من خلاله ما يريد، كما أن الهمذاني لم يعد بحاجة إلى بطل متخيّلينفّس من خلاله إحباطاته، ويذم به الزمان والناس، وينسب إليه نجاحاته التي لم تكن تتحقق، فلقد تحقق له النجاح، وصار من الأدباء الذين يرزقون

بأدبهم!، فكان حقا على البطل الإسكندري أن يتوارى ويصير تاريخاً، وماضياً، أو لعلّي أبالغ فأقول: إن الهمذاني قتل بطله الإسكندري، وأنهى وجوده حين صار عبئاً عليه، لا يليق أن يستمر في خلقه، ولا أن يواجهه به وليّ نعمته الجديد، بل إن المقامات كلها لم يعد لوجودها معنى؛ فاخترت ووقفت إنتاجها.

ويحق لي هنا أن أتساءل: هل ترمز هذه المقامة إلى انتصار التقدّم والتطور وتحطّم السلطة والتسلط؟ كما يرى عبد الله الغدّامي^(١)، أم هي إعلان لهزيمة هذا التطور، وانتصار الأعراف القديمة الموروثة، والتخلي عن التفرد الإبداعي، والبطولات الفريدة التي كان الأب بشرّ رمزا لها؟ أكانت هزيمة الأب على يد ابنه هزيمةً للزمن القديم، ونصراً للجديد، من دون قتل ومن دون إثم؟ كما يقول الغدّامي، أم كانت ارتكاساً للزمن الجديد، وهزيمةً له؟ هل كان ذلك الابن رمزا للجديد؟ أم كان رمزا لانبعاث القديم الذي دَرس، ورمزا لنجاعة الوراثة، وصفاء النسب، والحفاظ على الأصل المتسلسل^(٢)، فهو كما تمثّل بشرّ حين كشف ابنه عن نفسه:

هل تلد الحيّة إلا حيّة

تلك العصا من هذه العصيّة

* * *

(١) عبد الله محمد الغدّامي، القمر الأسود أو النص القاتل، مجلة فصول، مصر، مج ١٣، عدد ٣، ١٩٩٤م، ص ٥٥.
(٢) من جهة نظر مختلفة يتناول نعمان بوقرة الخداع والانتصار في هذه المقامة، ويرى أن خاتمتها تدلّ "على انتصار منطق الجماعة بثقافتها وتقاليدها على رغبات الفرد". نعمان عبد الحميد بوقرة، المقامة البشرية لبديع الزمان الهمذاني: قراءة نصية تداولية في ضوء نظرية الحجاج، المجلة العربية للعلوم الإنسانية، جامعة الكويت، السنة ٣١، العدد ١٢٣، ٢٠١٣م، ص ٧٢.

الخاتمة:

تضمّن ما مرّ من هذا البحث دعوى أن مقامات الهمذاني إنما هي أحبولته الكبرى التي كتبها ليرتقق بها، وضمّنها حيلةً صغاراً وأحاييل خاصة بأبي الفتح، ينجح في آخرها رغم ما يقاسيه في سبيل ذلك النجاح، وكأن كل مقامة من تلك المقامات نفثة مصدور ينفثها الهمذاني، وقد تكوّنت حيلة الهمذاني تلك من نحو خمسين مقامة أدبية^(١) يجمع

(١) وقد زعم الهمذاني متفخراً في موضعين من رسائله أنه كتب نحو أربعمئة مقامة، وأنا أظنّ أو أتوهّم أنّه يتكثّر بهذا الرقم، وأن المقامات التي وصلت إلينا هي كل ما كتب من مقامات، لقرائن أربع؛ وألاها أنه حريص على التدوين وإثبات ما يكتب من أدب، بدليل حفظه لرسائله (وقد أشار بعض الباحثين إلى أن المترسلين ومنهم الخوارزمي - لِدّة الهمذاني - يحفظون نسخاً من رسائلهم) وأين المقامات الفريدات التي يفاخر بهنّ من الرسائل اللاتي يكتبهنّ كل أديب؟، أيهن أحقّ بالحفظ والإثبات؟!، وأشير إلى أن بعض الباحثين أحصى رسائل الخوارزمي المجموعة ورسائله المبتوثة في كتب الأدب فوجد إحدى وثلاثين رسالة لم يحوها المجموع، ولم يشير إلى أي رسالة للهمذاني سوى المجموع، فإذا كان الهمذاني قد حفظ رسائله فإن حفظه لمقاماته أولى، وثانيها: أن بعض المدوّنين وجماع الأدب قد رووا في كتبهم بعض المقامات، ولم يرووا - فيما علمت - شيئاً منها غير ما وصل إلينا مجموعاً، رغم أن فائت المقامات بزعم الهمذاني يكاد يبلغ سبعة أثمانها، فهل صدف ألا ينقل المدونون في كتبهم شيئاً من غير الثمّن الذي وصل إلينا؟!، وثالثها: أنني وجدت في نسق المقامات انزياحاً في أسلوبها - ورد بيانه - قد يشير إلى أن ترتيب كتابتهن تاريخياً كترتيبهن المدوّن المحفوظ، وهذا يقوّي الزعم بأنهن حفّظن حفظاً توثيقياً وإن عانت بهن أيدي النسخ، ورابعها: أن غالب كتّاب المقامة بعد البديع قد جاءت مقاماتهم أقل من الخمسين ولم يتجاوز هذا الرقم منهم إلا قليل، وحين تجاوزوه بلغوا به الستين فحسب، ولو كان إمام المقامة قد كتب أربعمئة مقامة لوجد من يحاكيه في هذا الرقم، كيف لا وإن من أسباب المحاكاة الأدبية إثبات الفحولة، وإثباتها يكون بالمحاكاة والتفوق في الكم وفي كيف معاً، والله أعلم .

انظر: رسائل الهمذاني، ٢٣٧، ٢٦٥، صالح بن رمضان، الرسائل الأدبية، ٣٦، ٢٧٠، عبد الفتاح كيليطو، المقامات، ٨٥-٨٦، ٨٩، د. خالد بن محمد الجديع، المقامات المشرقية (٥٥٠-١٢٠٠هـ)، ط١، ١٤٢٢هـ، ٥٠، وانظر مناقشة نادر كاظم لهذه المسألة: نادر كاظم، المقامات والتلقي، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ط١، ٢٠٠٣م، ١٢٩، ١٢٧، ٢٥٢.

بينها أمور. منها: أنه استعرض فيهن قدراته الأدبية، وثقافته العريضة، ومنها موضوعهن المختص بالكدية والاحتتيال للرزق بالثقافة والأدب، لأن الاحتيال إلى الرزق هاجسه – وأمثاله من الأدباء – كما رأينا في قوله الذي مرّ: (همي أن أفتق حيلة)، ومنها أن المحتال عليهم – في المقامات – لنيل المال منهم ليسوا من المأبل من العامة، وذلك يشير إلى أن الارتزاق بالأدب قد انتقل من البلاط إلى الأسواق وبيوت صغار الوجهاء^(١)، كما يوحي بأن هذا الجنس الأدبي المبتدع (المقامة) لم يكن ليُخلَق لو استفرغ صاحبه جهده الأدبي في البلاط ولم يصدّ عنه.

ومنها أنهن أشبه بـ(التنفيس) عن خيباته وما يشعر به من ذلة بسبب كديته الثقافية، فقد كان المحتال في المقامات أبو الفتح الإسكندري حذقاً ينال مراده في كل مقامة، وتنجح أسلحته الثقافية في اقتناص قنصها، على خلاف بديع الزمان الذي لم يكن بمثل حذق بطله، فكان يبثُّ موجدته في المقامات، ويصف فساد الزمان، وكثرة الحرمان، وشؤم العقل، ويروي انسداد سبل الرزق بالثقافة، وكأنما خلَقَ بديعُ الزمان الإسكندريَّ تعويضا عما ينقصه، وتجسيدا للنجاحات التي كان يأملها ويعجز دونها، وإن أقواله الشعرية داخل المقامات لناضحة بهذه المعاني، وإنها لتكاد تفصح عن الهمذاني نفسه، أكثر من إفصاحها عن أبي الفتح، وكأنما قيلت أو قيل بعضها خارج بنية النص السردية، وأدرجت فيه إدراجا لحاجات نفسية يعانيتها الهمذاني نفسه، ويؤكد ذلك أن بعضها

(١) وقد أشار الهمذاني في مقاماته إلى معاناته من هذا التغيّر في مواضع شتى، منها قوله:

رغب الكرام إلى اللئثا م وتلك أشراط القيامة

وقوله:

ثم قـد بعـ ت بحمد الله فقها بحجامة

ليست من قول الهمذاني بل من منقوله، وبعضها لا تختلّ المقامة لوزعت الأبيات منها، فليست الأبيات من نسجها.

لقد جنت على الأديب ثقافته إذ أوهمته أنه لا سبيل إلى الرزق إلا على باب السلطة، وأن عليه أن يصل إلى البلاط، وأن على البلاط أن يحتفي به، وحين يئس من هذا الوصول أحبط، ولكن هذا اليأس وهذا الإحباط صيّراه حراً، فأنتج أدبا لا يشبه الأدب الخاضع للأعراف الثقافية التي ترسخها السلطة، وقد جاهد بأدبه ذاك ليُسمع صوته، ويرفع رأسه، ويضع لقلمه محلا بين أقلام البلاطات!، ثم لما نجح قريته السلطة وأعطته لثقافته فرح بهذا التقريب جدا، وخضع له، ونزل على شروطه، حتى إنه غيّر في بنية الإبداع الأدبي لمقاماته، وفي معانيها، ثم نزل عنها شيئا فشيئا، وإن في ذلك لشاهدا على أن خضوع المثقف للسلطة يضعف الثقافة، ويحدّ آفاقها.

لقد انتصر الهمذاني بأحبولته الكبرى التي نصبها في مقاماته، فنال الجدة والجاه، ولكن الإبداع الأدبي انهزم، إذ أخضعت الأنساق الثقافية الموروثة لتقاليدها، وما كانت لتقدر على إخضاعه لولا أن الأديب أخضع نفسه -بل جدّ في إخضاعها- للمانح ومجلسه، ولا بد للإنصاف أن أشير إلى أن جدّ الأديب في الوصول، وتطلعه إلى البلاط، ورغبته في الخضوع للمانح هي التي ولّدت إبداع المقامات، كما قتلتها.

لقد تماثلت على الأديب السلطان: (السلطة المانحة، والسلطة الثقافية) وأوثقتاه دون الإبداع، فكلتاهما تبوء بإثم تقييد المبدع وتكثيف الإبداع، بل إن (السلطة الثقافية) جارت على الأديب؛ لأنه توهم -بثقافته التي تشرّبها- أن دورانه في فلك (السلطة المانحة) هو الأصل، وأن وصوله إلى البلاط شهادة إبداع أدبية، وأنه لا يصل إلا النابغون، وهم الذين يُحفظ أدبهم، وتتناقله المدونات، وتكثر أخبارهم، ويتصدرون المجاميع الأدبية كما يتصدرون المجالس، إنها ثقافة ارتبطت بالأديب حين أخذت بيده إلى أبواب المانحين، وأركعته على عتباتها، ثم أخضعت أدبه لشروط ثقافة المانحين؛ فنقصت ثقافة المانحين أطراف الأدب، وأجرته في ركابها على تقاليدها، ولا ننسى أن مرادات الأديب -مثل مرادات سائر الناس- هي الغنى والوجاهة وهي أيضا التقدير

الاجتماعي الذي يراه جديراً بالأدب والفكر وحملتهما، وما الإبداع الأدبي - عند بعض الأدباء - إلا وسيلة إلى ذلك، وبهذا فقد تاه الأدب تيهماً بين (سلطة الثقافة) و(ثقافة السلطة). وقد كاد يعتق الهمذاني - وينعتق أدبه - من عبء (ثقافة السلطة) بعدما يئس منها، ولكن الأنساق الثقافية المتجزرة المتوالدة تأبى هذا الانعتاق، وتنتصر دائماً. وجملة القول: إن الهمذاني - رمزاً للأديب - حين يئس من عطاء السلطة استطاع تفتيق أراضٍ أدبية بكر، إبداعية، خصبة، خارجة عن حدود (ثقافة السلطة) المكرورة المعادة، ولكنه في الآن نفسه اتخذ ذلك الإبداع أحبولةً ليرجع بها خاضعاً إلى تلك الثقافة، فرجع واندرج في نسقها، وتخلّى طائعا مختاراً عن أراضيه الإبداعية لما نجحت أحبولته، ولعله نال بها أراضٍ حقيقية تدرّ عليه أخلاف الرزق!.

إنها قصة مكرورة ينهزم فيها الأدب والثقافة أمام سطوة حاجة الأديب إلى قوة المال وقوة الجاه.

ومهما يكن من أمر فإن سيرة إنشاء المقامات وتلقيها غامضةٌ لم يولها المؤلفون والمؤرخون كبير اهتمام، بل كانت "نسياً منسياً" كما يقول نادر كاظم في كتابه (المقامات والتلقي)^(١)، وأرجو أن تنير قراءتي في هذا البحث جانباً من جوانب إنشاء المقامات وبواعثها، أو أن تساعد على الإنارة.

والحمد لله رب العالمين.

* * *

(١) نادر كاظم، المقامات والتلقي، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ط١، ٢٠٠٣م، ١٢٣-١٢٥.

المصادر والمراجع:

- ١- إبراهيم حمادو، ملامح شخصية أبي الفتح الإسكندري وطرقه في الكدية، حوليات الجامعة التونسية، تونس، ع٢٣، ١٩٨٤م.
- ٢- أحمد خريس، المفارقة في مقامات بديع الزمان الهمذاني، جذور - النادي الأدبي الثقافي بجدة - السعودية، مج ٦، ج ١٠، ٢٠٠٢م.
- ٣- بديع الزمان الهمذاني، ديوانه، تحقيق: يسري عبدالغني عبدالله، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ٣، ١٤٢٤هـ.
- ٤- بديع الزمان الهمذاني، رسايل [كذا] أبي الفضل بديع الزمان الهمذاني وبهامشها مقاماته، مطبعة هندية، مصر، ط ٣، ١٣١٥هـ، ١٨٩٨م.
- ٥- بديع الزمان الهمذاني، مقامات أبي الفضل بديع الزمان الهمذاني وشرحها، شرح: الشيخ محمد عبده، تقديم: جمال الغيطاني، مؤسسة أخبار اليوم، القاهرة، ١٩٨٨م.
- ٦- توفيق بكار، جدلية الأدب والذهب: المقامة المضيرية من مقامات بديع الزمان الهمذاني، جزء من كتاب: قصصيات عربية، دار الجنوب للنشر، تونس، ٢٠٠١م.
- ٧- الثعالبي، عبدالملك بن محمد، يتيمة الدهر في محاسن أهل العصر، تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد، دار الفكر، بيروت، ط ٢، ١٣٩٢هـ.
- ٨- الجويري، عبدالرحيم بن عمر، المختار في كشف الأسرار، شرح: محمد التونجي، دار الكتاب الجامعي، الكويت، ط ١، ١٩٩٦م.
- ٩- حاتم الطائي، ديوانه، شرح: أحمد رشاد، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤٠٦هـ.
- ١٠- ابن الحجاج، تلطيف المزاج من شعر ابن الحجاج، اختيار: جمال الدين محمد بن نباتة، تحقيق: نجم عبدالله مصطفى، دار المعارف للطباعة والنشر، سوسة، تونس، ٢٠٠١م.



- ١١- ابن حجر العسقلاني، فتح الباري بشرح صحيح البخاري، تحقيق: عبالقادر شيبه الحمد، ط١، ١٤٢١هـ.
- ١٢- الحُصْرِي القيرواني، إبراهيم بن علي، زهر الآداب وثمر الألباب، تحقيق: د. زكي مبارك، دار الجيل، بيروت، ط٤، د.ت.
- ١٣- د. خالد بن محمد الجديع، الدراسات السردية الجديدة: قراءة المقامة أنموذجاً، مركز بحوث كلية الآداب، جامعة الملك سعود، ١٤٢٧هـ.
- ١٤- د. خالد بن محمد الجديع، المقامات المشرقية (٥٥٠-١٢٠٠هـ) ط١، ١٤٢٢هـ.
- ١٥- ابن خلدون، عبدالرحمن بن خلدون المغربي، مقدمة ابن خلدون: مقدمة كتابه العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر، إشراف: نصر الهويريني، المطبعة الأميرية ببولاق، القاهرة، ١٢٨٤هـ، ١٨٦٧م.
- ١٦- صالح بن رمضان، الرسائل الأدبية ودورها في تطوير النثر العربي القديم (مشروع قراءة شعرية) دار الفارابي، بيروت، ط٢، ٢٠٠٧م.
- ١٧- د. ضياء الكعبي، السرد العربي القديم: الأنساق الثقافية وإشكاليات التأويل، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ط١، ٢٠٠٥م.
- ١٨- عبدالفتاح كيليطو، المقامات: السرد والأنساق الثقافية، ترجمة: عبدالكبير الشرقاوي، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، ط٢، ٢٠٠١م.
- ١٩- د. عبدالله محمد عيسى الغزالي، جماليات التشكيل المكاني في مقامات بديع الزمان الهمداني، المجلة الأردنية في اللغة العربية وآدابها، المجلد ٣ العدد ٤ رمضان ١٤٢٨هـ، تشرين الأول ٢٠٠٧م.
- ٢٠- عبدالله محمد الغدامي، القمر الأسود أو النص القاتل، مجلة فصول، مصر، مج ١٣، عدد ٣، ١٩٩٤م.

- ٢١- عبدالله الغدامي، المشاكلة والاختلاف، المركز الثقافي العربي، بيروت والدار البيضاء، ط١، ١٩٩٤م.
- ٢٢- أبو العتاهية، أشعاره وأخباره، تحقيق: د.شكري فيصل، مطبعة جامعة دمشق، ١٣٨٤هـ.
- ٢٣- د.عوض محمد الدوري، المقامة الدينارية لبديع الزمان الهمداني، مجلة سرمن رأى، جامعة سامراء، المجلد ٣، العدد ٥، السنة الثالثة، آذار ٢٠٠٧م.
- ٢٤- القلقشندي، أبو العباس أحمد، صبح الأعشى في صناعة الإنشاء، دار الكتب السلطانية - المطبعة الأميرية، القاهرة، ١٣٣٨هـ.
- ٢٥- كارل بروكلمان، تاريخ الأدب العربي، أشرف على ترجمته: أ.د.محمود فهمي حجازي، الهيئة المصرية العامة للكتاب والمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، ١٩٩٣م.
- ٢٦- المتنبى، أبو الطيب، ديوانه، شرح أبي البقاء العكبري، تحقيق: إبراهيم الأبياري وآخران، دار المعرفة، بيروت، د.ت.
- ٢٧- د.محمد عبد المنعم خفاجي، أبو الفتح الإسكندري بطل مقامات بديع الزمان وشخصيته المجهولة، مجلة فكر وإبداع، مصر، ج ٢٤، مايو، ٢٠٠٤م.
- ٢٨- محمود طرشونة، الهامشيون في المقامات العربية وروايات الشطار الإسبانية، ترجمة المؤلف، دار سيناترا، تونس، ٢٠١٠م.
- ٢٩- د.مصطفى إبراهيم حسين، الظاهرة الشعرية في مقامات بديع الزمان الهمداني، مجلة الدارة، السعودية، مج ١٤، العدد ٤، رجب ورمضان ١٤٠٩هـ.
- ٣٠- د.مصطفى الشكعة، بديع الزمان الهمداني، عالم الكتب، بيروت، ط١، ١٤٠٣هـ.
- ٣١- منتصر عبد القادر الغضنفرى وعادل عبد الكاظم المياحي، النزعة القصصية في مقامات الهمداني: في منظور الخطاب النقدي العربي، مجلة التربية والعلوم، جامعة الموصل، المجلد ١٢، العدد ٣، ٢٠٠٥م.



- ٣٢- نادر كاظم، المقامات والتلقي، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ط١، ٢٠٠٣م.
- ٣٣- د.ناصر شاكر الأسدي، غواية الممانعة في أفق المقامات الرائعة: بحث في غواية البطل لدى بديع الزمان الهمذاني، مجلة جامعة ذي قار، العدد ٢، المجلد ٦، آذار ٢٠١١.
- ٣٤- نعمان عبدالحميد بوقرة، المقامة البشرية لبديع الزمان الهمذاني: قراءة نصية تداولية في ضوء نظرية الحجاج، المجلة العربية للعلوم الإنسانية، جامعة الكويت، السنة ٣١، العدد ١٢٢، ٢٠١٣م.
- ٣٥- ياقوت الحموي، معجم الأدباء، تحقيق: د. إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط١، ١٩٩٣م.
- ٣٦- يوسف نور عوض، فن المقامات بين المشرق والمغرب، مكتبة الطالب الجامعي، مكة المكرمة، ط٢، ١٤٠٦هـ.


* * *



- 32- Ramadhan, Saleh. *Al-Rasa'el Al-Adabiah wa Dawruha fi Tatwiyir An-Nather Al-Arabi Al-Qadim (Mashro'a Qera'ah She'ariyyah)*. 2nd ed. Beirut: Dar Al-Farabi, 2007 AD. Print.
- 33- Al-Shak'ah, Mustafa. *Badi' Al-Zaman Al-Hamathani*. 1st ed. Beirut: 'Aalam Al-Kutub, 1403 AH. Print.
- 34- Al-Ta'i, Hatem. *Diwanuh*. Ed. Ahmad Rashad. 1st ed. Beirut: Dar Al-Kutub Al-' Al-Ilmiyyah, 1406 AH. Print.
- 35- Tarshoonah, Mahmoud. *Al-Hameshyoon Fi Al-Maqamat Wa Rewayat Al-Shetar Al-Esbaniyyah*. Trans. Mahmoud Tarshoonah. Tunisia: Dar Sinatra, 2010 AD. Print.
- 36- Al-Tha'alebi, Abdulmalik Muhammad. *Yatimat Al-Dahr fi Mahasen Ahel Al-Aser*. Ed. Muhammad Abdulhameed. 2nd ed. Beirut: Dar Al-Fikr, 1392 AH. Print.

* * *

- 24- Al-Ka'bi, Dhiya'. *Al-Sard Al-Arabi Al-Qadim: Al-Ansaq Al-Thaqafiah wa Eshkalyat Al-Ta'wil*. 2nd ed. Beirut: Al-Muassasah Al-Arbiah for studies and publishing, 2005 AD. Print.
- 25- Kadhem, Nader. *Al-Maqamat wa Al-Talaggi*. 2nd ed. Beirut: Al-Muassasah Al-Arabiah for studies and publishing, 2003 AD. Print.
- 26- Kafaji, Muhammad. "Abū Al-Fath Al-Iskandarī: Batal Maqamat Badi' Al-Zaman Al-Hamathani wa Shakhsiyyatohu Al-Majhulah". Egypt: *Fikr Wa Ebda' Journal* 24 (2004 AD). Print.
- 27- Kaliltu, Abdulfattah. *Al-Maqamat: Al-Sard wa Al-Ansaq Al-Thaqafiah. Trans. Abdulkabeer Al-Sharqawi*. 2nd ed. Casablanca: Dar Tubqal for publishing, 2001 AD. Print.
- 28- Khurais, Ahmad. "Al-Mufaraqah fi Maqamat Badi' Al-Zaman Al-Hamathani". Jeddah: Al-Markaz Al-Adabi Athaqafi, *JuthoorJournal* 6. 10 (2002 AD). Print.
- 29- Al-Mutanabbi, Abu At-Tayyib. *Diwanhu*. Ed. Abu Al-Baqaa Al-A'akbari et al. Beirut: Dar Al-Ma'arefah, (n.d). Print.
- 30- Al-Qairawani, Ibrahim Ali. *Zahr Al-Adaab wa Thamar Al-Albab*. ED. Zaki Mubarak. 2nd ed. Beirut: Dar Al-Jeel, (n.d). Print.
- 31- Al-Qalqashandi, Ahmad. *Subh Al-A'sha fi Sena'at Al-Insha'a*. Cairo: Dar Al-Kutub Al-Sultaniyyah, Al-Matba'ah Al-Amiriyyah, 1338 AH. Print.

- 
- 17- Al-Hamawi, Yagut. *Muʿjam Al-Odabaa*. Ed. Ihsan Abbas. 1st ed. Beirut: Dar Al-Gharb Al-Islami, 1993 AD. Print.
 - 18- Hussain, Mustafa. "Al-Dhaheerah Al-Sheʿariyyah fi Maqamat Badi' Al-Zaman Al-Hamathani". Saudi Arabia: *Al-Darah Journal* 14. 4 (1409 AH). Print.
 - 19- Ibn Al-Hajjaj. *Talteef Al-Mezaj mn Sheʿr Ibn Al-Hajjaj*. Ed. Jamal Al-Din Muhammad Nabatah and Najm Abdullah Mustafa. Tunisia: Dar Al-Maʿaref for printing and publishing, 2001 AD. Print.
 - 20- Ibn Khaldūn, Abdulrahman. *Muqademat Ibn Khaldūn: Muqademat Ketabh Al-Ebar wa Diwan Al-Mobtadaa wa Al-Khabar fi Ayam Al-Arab wa Al-Ajam wa Al-Barbar*. Ed. Nasr Al-Hwairini. Cairo: Al-Mtbaʿah Al-Aamiriyyah bi Bwlaq, 1284 AH/ 1867 AD. Print.
 - 21- Al-Jubari, Abdulraheem Omar. *Al-Mukhtar fi Kashef Al-Asrar*. Ed. Muhammad Al-Twnji. 1st ed. Kuwait: Dar Al-Ketab Al-Jameʿi, 1996 AD. Print.
 - 22- Al-Judaiʿ, Khalid Muhammad. *Al-Maqamat Al-Mashreqiah (550- 1200 AH)*. 1sted. (n.p), 1422 AH. Print.
 - 23- Al-Judaiʿ, Khalid Muhammad. *Al-Derasat Al-Sardiah Al-Jadidah: Qeraʿat Al-Maqamah Unmuthajan*. King Saud University: College of Arts Research Centre, 1427 AD. Print.

- 9- Al-Ghadhanfari, Muntaser and Al-Mayahi, Adel. "Al-Naz'ah Al-Qasasiyyah fi Maqamat Al-Hamathani: fi Mandhoor Al-Khetab Al-Naqdi Al-Arabi". Iraq: *Al-Tarbiyah wa Al-'Elm Journal* 12 (2005 AD). Print.
- 10- Al-Ghathami, Abdullah. "Al-Qamar Al-Aswad aw An-Nas Al-Qatel". Egypt: *Fusool Journal*. 13. 3 (1994 AD). Print.
- 11- Al-Ghathami, Abdullah. *Al-Mushakalah wa Al-Ekhtelaf*. 1st ed. Beirut and Casablanca: Al-Markaz Al-Thaqafi Al-Arabi, 1994 AD. Print.
- 12- Al-Ghazali, Abdullah. "Jamalyat Al-Tashkil Al-Makani fi Maqamat Badi' Al-Zaman Al-Hamathani". *Jordan Journal of Arabic Language and Literature* 3. 4 (2007 AD). Print.
- 13- Hamado, Ibrahim. "Malamih Shksiyyat Abi Al-Fath Al-Iskndri wa Turoquh fi Al-Kediyah". *Annals of Tunis University* 23 (1984 AD). Print.
- 14- Al-Hamathani, Badi' Al-Zaman. *Maqamat Abi Al-Fadhl Badi' Al-Zaman Al-Hamathani wa Sharheha*. Ed. Muhammad Abduh and Jamal Al-Gaitani. Cairo: Akhbar Alyaum Foundation, 1988 AD. Print.
- 15- Al-Hamathani, Badi' Al-Zaman. *Rasael[Katha] Abi Al-Fadhl Badi' Al-Zaman Al-Hamathani wa bi Hamesheha Maqamatuh*. 3rd ed. Cairo: Mataba'ah Hindiah, 1315 AH/ 1898 AD. Print.
- 16- Al-Hamathani, Badi' Al-Zaman. *Diwanuh*. Ed. Yusri Abdulghani Abdullah. 3rd ed. Beirut: Dar Al-Kutub Al-Ilmiyyah, 1424 AH. Print.

List of References:

- 1- Abū Al-‘Atāhiyya, Ismail. *Ashaarhu wa Akhbarhu*. Ed. Shukri Faisal. Damascus University Press, 1384 AH. Print.
- 2- Al-Asqalani, Ibn Hajar. *Fateh Al-Bbari be Sharh Sahih Al-Bukhari*. Ed. Abdulqader Shaibatul Hamad. 1sted. (n.p), 1421AH. Print.
- 3- Al-Asadi, Naser. "Ghewayat Al-Momana‘ah fi Ufuq Al-Maqamat Al-Rae‘ah: Bahth fi Ghewayat Al-Batal Lada Badi' Al-Zaman Al-Hamathani". *Journal of Thi Qar University* 6. 2 (2011 AD). Print.
- 4- Awadh, Yusuf. *Fn Al-Maqamat bain Al-Mashriq wa Al-Magrib*. 2nd ed. Makkah: Maktabat Ataleb Al-Jam‘ei, 1406AH. Print.
- 5- Bakkar, Tawfiq. *Jadaliat Al-Adab wa Al-Thahab: Al-Maqamat Al-Madhiriah mn Maqamat Badi' Al-Zaman Al-Hamathani*. Tunisia: Dar Al-Janoob for publishing, 2001 AD. Print.
- 6- Breukelman, Charles. *History of Arabic Literature*. Trans. Mahmoud Hejazi. The Arab League Educational, Cultural and Scientific Organization and Egyptian General Book Authority, 1993 AD. Print.
- 7- Buqrah, No‘man. "Al-Maqamah Al-Bashariah li Badi' Al-Zaman Al-Hamathani: Qera‘ah Nassiyyah Tadawliyyah fi Dhawa’ Nadhariyyat Al-Hjjaj". Kuwait: *Arab Journal for Human Sciences* 31. 123 (2013 AD). Print.
- 8- Al-Dowri, Awadh Muhammad. "Al-Maqamah Al-Dynariyyah li Badi' Al-Zaman Al-Hamathani". *Surra Mn Ra‘a Journal* 3.5 (2007 AD). Print.

Al-Hamathānī's Major Innovative Ploy

A Reading into the Cultural Biography Embodied in the Maqāmāt

Dr. Ibrahim M. Abanamee

Associate Professor at ImāmMu-ammadIbn Saud Islamic University

Faculty of Arabic Language, Department of Literature

Abstract:

The *maqāmāt* of al-Hamdhānī generally narrate an anecdote of mendacity or a trick in which the protagonist (Abū al-Faḥ al-Iskandarī) snatches a prize either from the audience or from the narrator, accordingly; does these *maqāmāt*, on the whole, form a one major and interwoven ploy, in which al-Hamadhānī won himself a prize that he sincerely strived for?

Also was there a relationship between the protagonist of the *maqāmāt*, Abū al-Faḥ, and the author, al-Hamadhānī? Is it possible to read the *maqāmāt* as a one growing text, so that its historical evolution and internal shifts can be observed by critic? If so, then what implications could this reading bring about?

Was the emergence of the *maqāmāt* a result of the inventive (writer) keeping distance from the court of patron, or a result of the writer's endeavour to reach the court? And would his success in reaching the court have strengthened (the *maqāmāt*/ innovation) or weakened it?

And does extensive learning the writer has gained provide him with (cultural authoritative status) which shapes innovation, the tools of its creation and the occasions of its reception? Is it imaginable that this (cultural authoritative status), would team up with the (culture of power) against the freedom of literati and literature, and cut away the margins of innovations?

These hypotheses and questions among others, for which I tried to find answers, form a reading that I hope will be guided to the truth or at least will encourage other readings.